جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

العنوان

أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي – دراسة عينة من الدول –

إعداد الطالب:

بوخاتم صديق

بإشراف:

أ. بن مريم محمد

نوقشت بتاريخ 11/ 02 / 2026 من قبل لجنة المناقشة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
تقرورت محمد	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
بن مريم محمد	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا
بلقلة براهيم	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
حريري عبد الغني	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
بشيكر عابد	أستاذ	جامعة غليزان	ممتحنا
نورين مولود	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية 2026/2025

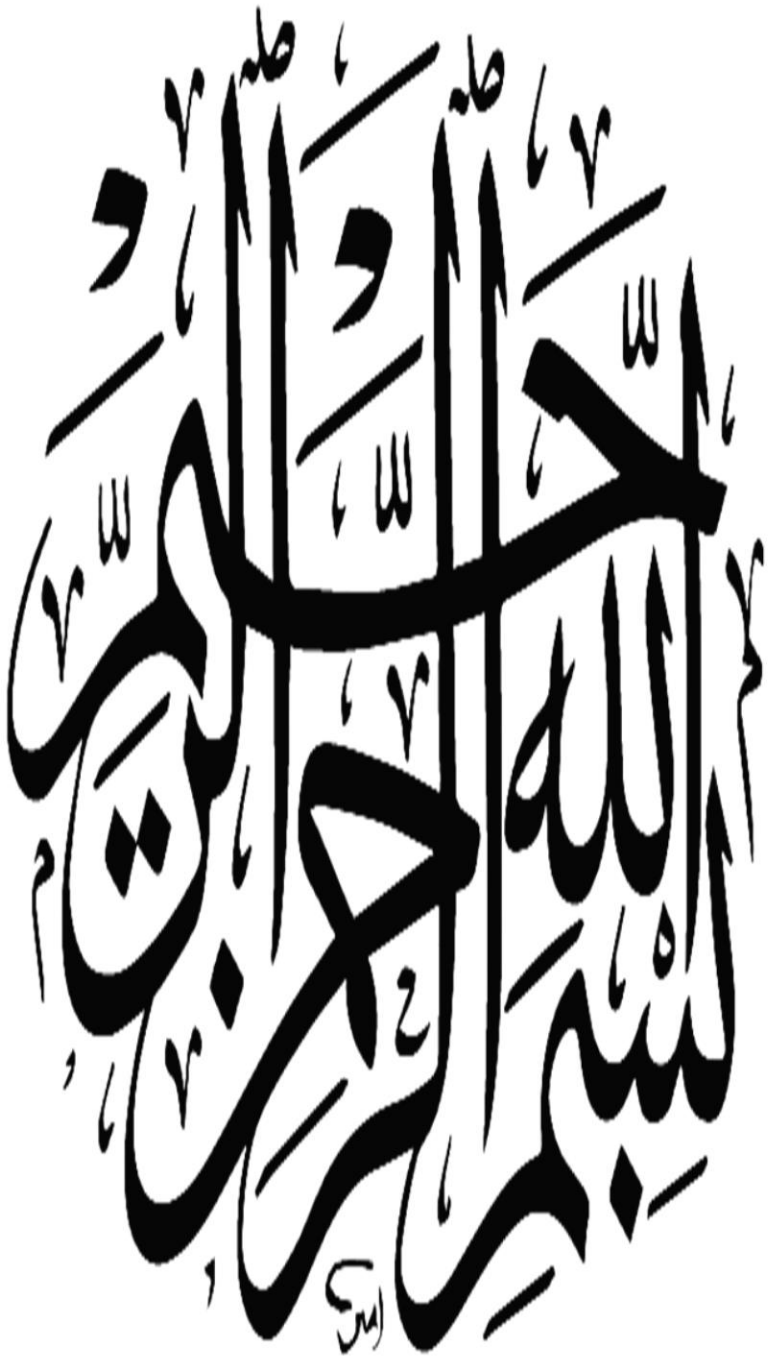
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــداء

إلى الوالدين العزيزين جعل الله أيامهما خير وبركة

إلى زوجتي الغالية وبناتي

إلى اخواني وأختي

إلى جميع أفراد عائلة بوخاتم وبن حسين

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا يليق بجلاله وعظمته لتوفيقنا لاتمام هذا البحث.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بشكري للدكتور المشرف **بن مريم محمد** على نصائحه القيمة التي مكنتني أن أخرج الأطروحة بشكلها النهائي، كما أتقدم بالشكر للسادة الأساتذة أعصاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بخالص وجزيل الشكر إلى **الوالدين والزوجة الكريمة** اللذين كانوا الساعد والمعين في جميع مراحل إعداد الأطروحة، دون أن أنسى زملائي في العمل وأخص بالذكر أخي غلماسي نوردين

بوخاتم صديق

ملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر سياسة التحرير المالي على مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000–2022) بالاستعانة بأدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي وأساليب القياس الاقتصادي، المتمثلة في نماذج بانل الديناميكية (ARDL) بالاعتماد على برمجيات STATA15 EVIEWS13 وقد أظهرت نتائج تقدير متوسط المجموعة التجميعي (PMG) إلى وجود أثر معنوي وسالب لمؤشر سياسة التحرير المالي على مؤشر التنويع الاقتصادي إضافة لوجود أثر موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل.

الكلمات الرئيسية:

سياسة التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنويع الاقتصادي، ARDL

Abstract

This study aims to measure the impact of financial liberalization policy on the economic diversification index in Algeria, the United Arab Emirates and the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2000-2022) using descriptive and inferential statistics tools and economic measurement methods, represented by dynamic panel models (ARDL) based on EVIEWS13 STATA15 software. The results of estimating the ensemble mean (PMG) showed a significant and negative impact of the financial liberalization policy index on the economic diversification index, in addition to a positive and significant impact of foreign direct investment on the economic diversification index in the long run.

Keywords:

Financial liberalization policy, foreign direct investment, economic diversification (ARDL)

Résumé

Cette étude vise à mesurer l'impact de la politique de libéralisation financière sur l'indice de diversification économique en Algérie, aux Émirats arabes unis et au Royaume d'Arabie saoudite durant la période (2000-2022) en utilisant des outils statistiques descriptifs et inférentiels et des méthodes de mesure économique, représentées par des modèles de panel dynamique (ARDL) basés sur le logiciel EVIEWS13 STATA15. Les résultats de l'estimation de la moyenne d'ensemble (PMG) ont montré un impact significatif et négatif de l'indice de politique de libéralisation financière sur l'indice de diversification économique, en plus d'un impact positif et significatif de l'investissement direct étranger sur l'indice de diversification économique à long terme.

Mots-clés :
Politique de libéralisation financière, investissement direct étranger, diversification économique, (ARDL)

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر والتقدير	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
الملخص باللغة الفرنسية	
فهرس المحتويات	i
فهرس الجداول	i
فهرس الأشكال	xi
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتحرير المالي	
تمهيد	10
المبحث الأول: التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي	11
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	11
1) مفهوم التنويع الاقتصادي	11
2) أنواع ومحددات التنويع الاقتصادي	12
3) أهمية ودور التنويع الاقتصادي	15
4) مؤشرات التنويع الاقتصادي	16
المطلب الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للتنويع الاقتصادي	20
1) النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	21
2) النماذج المفسرة للتنويع الاقتصادي	27
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتحرير المالي	30
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي	30
1) الكبح المالي	30
2) التحرير المالي	33
2-1) تعريف سياسة التحرير المالي	33

2-2) إجراءات سياسة التحرير المالي	34
2-3) شروك نجاح سياسة التحرير المالي	34
2-4) أهداف سياسة التحرير المالي	38
2-5) مؤشرات سياسة التحرير المالي	39
2-6) انعكاسات سياسة التحرير المالي	43
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتحرير المالي	44
1)- نظرية Mackinon and Shaw	45
1-1) تحليل Mackinon	45
1-2) نظرية تكاملية النقود ورأس المال	46
1-3) تحليل Shaw	48
2) المناصرون لنظرية التحرير المالي	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: إنتاج العلاقة بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي	
تمهيد	54
المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي	55
المطلب الأول: العلاقة الإيجابية للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي	56
1) المدرسة الكلاسيكية	56
2) المدرسة النمساوية	56
3) المدرسة الكينزية الجديدة	57
4) المدرسة الهيكلية	57
5) المدرسة النقدية	58
6) المدرسة الاقتصادية الجديدة	59
المطلب الثاني: الدراسات المناقضة للأثر الموجب لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي	64
1) المدرسة الكينزية	64
1) المدرسة الكينزية الجديدة	64
3) المدرسة الكلاسيكية الجديدة	66

4) المدرسة المؤسسية الحديثة	66
5) المدرسة الماركسية	66
6) المدرسة الكلاسيكية الجديدة	67
7) المدرسة الليبيرالية الجديدة	67
المبحث الثاني: العلاقة التجريبية بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي	68
المطلب الأول: الأعمال التجريبية المؤيدة للأثر الموجب للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي	68
المطلب الثاني: الأعمال التجريبية المعارضة للأثر الموجب للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي	85
خاتمة الفصل	96
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للتنويع الاقتصادي وسياسة التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	
تمهيد	98
المبحث الأول: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	99
المطلب الأول: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	99
1) واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	99
2) سياق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	102
3) تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	109
4) قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	114
المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)	118
1) واقع التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)	118
2) سياق التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)	120
3) تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2022)	122
4) قياس التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)	129

المطلب الثالث: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	132
1) واقع التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	132
2) سياق التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	135
3) تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	137
4) قياس التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	144
المطلب الرابع: مقارنة سياسة التنويع الاقتصادي بين الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	146
المبحث الثاني: واقع ومؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	148
المطلب الأول: واقع ومؤشرات التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	148
1) الاصلاحات الجزائرية في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة (1990-2022)	148
1) تحليل مؤشرات التحرير المالي للجزائر خلال الفترة (1990-2022)	164
المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التحرير المالي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2022)	174
1) الإصلاحات الإماراتية في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة (2000-2022)	174
2) تحليل مؤشرات التحرير المالي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2022)	176
المطلب الثالث: واقع ومؤشرات التحرير المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022)	180
1) إصلاحات المملكة السعودية في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة (1990-2022)	180
2) تحليل مؤشرات التحرير المالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022)	182
المطلب الرابع: مقارنة سياسة التحرير المالي بين الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	186
خلاصة الفصل	189

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)	
تمهيد	191
المبحث الأول: نماذج بيانات بانل الديناميكي	192
المطلب الأول: مفهوم نماذج البانل الديناميكي	192
1) نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ	192
2) نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة	193
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك	194
1) اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل	194
2) اختبارات التكامل المشترك	196
المطلب الثالث: التقدير والمفاضلة بين نماذج البانل الديناميكي	197
1) تقدير نماذج بانل الديناميكي	197
2) اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل الديناميكي	199
المبحث الثاني: أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للدول محل الدراسة (الجزائر، الامارات والسعودية) خلال الفترة 2000-2022	201
تمهيد	201
المطلب الأول: النموذج القياسي المستخدم	202
1) متغيرات النموذج	202
2) شكل النموذج الرياضي	203
3) عينة الدراسة	203
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقة التكامل المشترك	203
1) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	204
2) دراسة علاقة التكامل المشترك	210
المطلب الثالث: تقدير نماذج بانل الديناميكي والمفاضلة بينها	211
1) تقدير نماذج بيانات البانل الديناميكي	211
2) تشخيص النموذج	217

3) تحليل وتفسير النتائج	219
خلاصة الفصل	222
خاتمة	223
الملاحق	233
قائمة المراجع	280

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	جدول المدخلات والمخرجات لثلاث قطاعات اقتصادية	28
02	التسلسل في سياسة التحرير المالي	35
03	أهم اختلافات النظام البنكي ونظام الأسواق المالية	42
04	الدراسات الأدبية حول العلاقة الإيجابية للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي	63
05	الأدبيات النظرية المناقضة للأثر الموجب لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي	67
06	الدراسات التجريبية للأثر الموجب للتحريري المالي على التنويع الاقتصادي	82
07	الدراسات التجريبية المناقضة للأثر الموجب للتحريري المالي على التنويع الاقتصادي	93
08	ترتيب الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مجال التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022)	147
09	أهم النصوص القانونية البنكية المصدرة في سياق تبني سياسة التحرير المالي	154
10	بنية النظام البنكي الجزائري	155
11	عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2024)	158
12	القائمة الاسمية للشركات الجزائرية المدرجة إلى غاية 2024	159
13	ترتيب الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في سياسة التحرير المالي خلال الفترة (2000-2022)	188
14	اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل	194
15	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة EDI عند المستوى الأصلي	204
16	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DEDI	205
17	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FL عند المستوى الأصلي	205
18	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFL	206
19	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند المستوى الأصلي	206
20	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI	207
21	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة OT عند المستوى الأصلي	208
22	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DOT	208
23	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PS عند المستوى الأصلي	209

24	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DPS	209
25	نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج	210
26	نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية	212
27	نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,DFE للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية	213
28	نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية	215
29	نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية	215
30	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	218
31	جدول تحليل التباين ANOVA	219

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	طرق سياسة التحرير المالي	37
02	تأثير العائد الحقيقي للنقود على الاستثمار الممول ذاتيا	47
03	آثار الكبح المالي على الادخار والاستثمار	49
04	العلاقة النظرية بين النظام المالي والنمو الاقتصادي	61
05	التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	102
06	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	103
07	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	104
08	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)	106
09	التوزيع القطاعي لبرنامج النمو الجديد (2017-2018)	107
10	توزيع مشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)	108
11	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2022)	109
12	نسب الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)	110
13	نسب الايرادات الجزائرية العامة خلال الفترة (2000-2022)	111
14	توزيع السكان النشطون في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	112
15	نسب الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)	113
16	معامل هيرفندال- هيرشمان للجزائر خلال الفترة (2000-2022)	115
17	متوسط مؤشرات هيرفندال-هيرشمان للجزائر خلال الفترة (2000-2022)	117
18	مساهمة القطاعات النفطية والغير نفطية للامارات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020)	123
19	توزيع نسب تكوين الرأس المال الثابت للإمارات خلال الفترة (1990-2022)	124
20	توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية في الإمارات خلال الفترة (1990-2022)	125
21	التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية للإمارات خلال الفترة (1990-2022)	126
22	نسب واردات الامارات خلال الفترة (2000-2022)	127
23	نسب صادرات الامارات خلال الفترة (2000-2022)	128
24	معاملات هيرفندال- هيرشمان للإمارات خلال الفترة (2000-2022)	129

25	متوسط مؤشر هيرفندال- هيرشمان للإمارات خلال الفترة (2000-2022)	131
26	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية خلال الفترة (2000-2022)	137
27	تنويع تكوين الرأس المال الثابت في السعودية خلال الفترة (2000-2022)	139
28	متوسط توزيع العمالة على القطاع العام والخاص في السعودية خلال الفترة (2000-2022)	140
29	تنويع إيرادات السعودية خلال الفترة (2000-2022)	141
30	تنويع واردات السعودية خلال الفترة (2000-2022)	142
31	تنويع صادرات السعودية خلال الفترة (2000-2022)	143
32	مؤشرات هيرفندال- هيرشمان للسعودية خلال الفترة (2000-2022)	144
33	متوسط مؤشر هيرفندال- هيرشمان للسعودية خلال الفترة (2000-2022)	145
34	مؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات والسعودية خلال الفترة (2000-2022)	146
35	الهيئات المكونة لبورصة الجزائر	158
36	تطور مؤشر العرض النقدي للجزائر خلال الفترة (1990-2022)	164
37	تطور مؤشر أشباه النقود للجزائر خلال الفترة (1990-2022)	166
38	مؤشر الائتمان الكلي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1990-2022)	168
39	تطور مؤشر الائتمان الخاص من اجمالي الائتمان المحلي في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)	171
40	تطور مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)	172
41	مؤشر العمق المالي للجزائر خلال الفترة (2004-2022)	173
42	مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1990-2022)	176
43	مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1995-2022)	177

44	مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1995-2022)	178
45	مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1998-2000)	179
46	مؤشر العمق المالي في الامارات خلال الفترة (2004-2022)	180
47	مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1990-2022)	183
48	مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1995-2022)	183
49	مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1990-2022)	184
50	مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1998-2022)	185
51	مؤشر العمق المالي في السعودية خلال الفترة (1992-2022)	186
52	مؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات والسعودية خلال الفترة (2000-2022)	187
53	خطوات اختبار التجانس (Hsiao)	200
54	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	218

مقدمة

أضحى التحرير المالي أبرز ما يميز النظام المالي الجديد والذي ظهر بصورة واضحة منذ القرن 19م فقد تم تسجيل تزايد كبير في كمية وحجم التدفقات النقدية، خاصة حركة رأس المال بين الدول وهذا كله تحت مسمى العولمة الاقتصادية خاصة المالية منها ولجوء معظم الدول إلى تبني هذه السياسة.

كان هدف الدول النامية الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية وتوجيهها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية عن طريق ما يسمى بالاقتصاد المخطط والموجه الذي يعتمد على التدخل الحكومي، فقد عرف هذا المصطلح بالكبح المالي من قبل Mackinon and Shaw.

فتقديم الدعم إلى المؤسسات العمومية دون مراقبتها وإخضاعها لشروط الملائمة المالية وتحديد أسقف لمعدلات الفائدة، وعدم إمكانيتها على التسديد وفرض الاحتياط الإجباري للبنوك التجارية من طرف البنك المركزي، كما أن انتهاج سياسة توجيه الائتمان لأنشطة معينة دون الأخرى تحت مسمى القطاعات الإستراتيجية، قد أثر على عدم التخصيص الأمثل للاعتمادات المالية وضياعها مما أثر على وظيفة المؤسسة المصرفية.

تعتبر دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية السباقة في انتهاج سياسة التحرير المالي لما كان لها من آثار إيجابية على الاقتصاد حيث عملت على تحرير الخدمات المالية كاتفاقية GATT وفتح السوق للمنافسة والاندماج في النظام المصرفي العالمي.

فالتحرير المالي يتطلب استقلالية كاملة للمؤسسات المالية المحلية، ولابد أن تتمتع بدرجة عالية من الملائمة وذات قدرة تنافسية بعيدة عن التدخل الحكومي والقيود والهوامش الإدارية، إضافة إلى إمكانية دخول مؤسسات أجنبية مع قيام الحكومات بالإشراف على النظام المالي من أجل تجسيد سياسة مالية ونقدية فعالة.

وفي هذا الصدد كان لزاما على الدول العربية كالجزائر ، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية انتهاج سياسة التحرير المالي كونها معرضة لمختلف الأزمات العالمية والصدمات النفطية، لارتباط اقتصادها بعدد قليل من مصادر الثروة. لذا يتوجب الانتقال للتنويع الاقتصادي للبلدان التي تعاني هياكلها من تشوهات واختلالات نتيجة لاعتمادها على المورد الوحيد، بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة تؤهلها لتنمية مختلف

القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، التجارة إضافة إلى ابتكار خدمات جديدة ومتطورة لزيادة مساهمتها في الناتج الوطني وخلق قيمة مضافة. فلقد أعتبر التنويع الاقتصادي منذ مطلع سنوات 1930 م مسألة ضرورية ومهمة للوصول لأمثل النتائج خاصة المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية، كما كان محل نقاش وحوار مختلف المنتديات العالمية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، وتصدير المنتجات المحلية بالاعتماد على القطاعات ذات الميزة التنافسية ومن ثم تحقيق فائض لمواجهة التقلبات والأزمات الدولية، كما يمكنها من التقليل من احتمال المخاطرة والمساهمة في العولمة الاقتصادية والمالية.

فهذه العملية تتطلب سياسات واستراتيجيات لتوجيه الاستثمارات للقطاعات البديلة للإسراع بالتحول الهيكلي والانتقال لاقتصاد حقيقي متنوع تنافسي مستدام، ونظرا للحاجة الملحة لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومدى مساهمتها وانعكاسها على مختلف الأنشطة الاقتصادية. تم طرح الاشكالية التالية: **ما أثر سياسة التحرير المالي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خارج قطاع المحروقات في المدى القريب والبعيد؟**

الأسئلة الفرعية:

على ضوء ما سبق وللإحاطة بكل جوانب الموضوع تم صياغة التساؤلات التالية:

- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودي؟
- كيف يتم قياس التنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع سياسة التحرير المالي في الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودي؟
- كيف يتم قياس التحرير المالي؟
- ما طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي تعتبر كإجابات مبدئية تختبر صحتها من عدمها وهي كالتالي:

- تعتبر الامارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي إلى جانب المملكة العربية السعودية بمستويات أقل، في حين أن اقتصاد الجزائر يتميز بعدم تنوعه لارتباطه الكبير بقطاع المحروقات.
- يتم قياس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات تتباين من حيث الكفاءة من بينها مؤشر هيرفندال–هيرشمان.
- سياسة التحرير المالي في الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب مقارنة بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتان قطعتا أشواط كبيرة في تحرير نظامهم المالي.
- تقاس سياسة التحرير المالي بعدة مؤشرات مالية تختلف من حيث الجدارة وتتلاءم حسب أغراض القياس من أهمها الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود أثر حقيقي ومعنوي للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودي لكنه غير كفء.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت سياسة التحرير المالي المنتهجة من طرف عديد الدول تعد من العوامل التي تدخل ضمن محددات التنويع الاقتصادي، مع تبيان حجم ونوع هذا الأثر استنادا على البيانات الإحصائية المتوفرة لدراستنا خلال الفترة (2000–2022) وفي هذا السياق تم تحديد جملة من الأهداف الفرعية نوجزها فيما يلي:

- معرفة الجانب النظري للتنويع الاقتصادي وسياسة التحرير المالي.
- قياس درجة التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية باستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان.

- قياس درجة التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية باستخدام عدة مؤشرات مالية.

- معرفة أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال عدة جوانب لعل أبرزها يرتكز حول الدور الذي تلعبه سياسة التحرير المالي في تحفيز التنويع الاقتصادي إذ تعتبر سياسة التحرير المالي من أبرز معالم النظام المالي الجديد، التي تحاول الدول النامية كالجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تبنيه لمواكبة الدول المتطورة. من جهة أخرى تسعى هذه الدول النفطية جاهدة للخروج من لعنة المرض الهولندي والتقليل من اعتمادها الشبه كلي على صادرات المحروقات وما قد ينجم عنه من آثار سلبية ان حدث تراجع في أسعار النفط لاعتمادها على الجباية البترولية.

وما يزيد من أهمية الدراسة التي أمامنا عدم توفر القدر الكافي من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تناولت موضوع علاقة التحرير المالي بالتنويع الاقتصادي بصفة عامة وللجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وهو الأمر الذي أصبح يؤرق أصحاب القرار والباحثين الاقتصاديين نتيجة للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم، ما يجعل هذه الدراسة تعد اثراء واسهام في أدبيات الوطن العربي.

المنهج المستخدم:

تكملة لما تم ذكره سابقا من أهداف الدراسة وأهميتها وحتى نستطيع الإجابة عن الأسئلة واختبار الفرضيات المذكورة سابقا تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من أجل وصف سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي من منظور نظري، وكذا المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على التحليل والقياس بإجراء تحليل معمق لواقع التنويع الاقتصادي وسياسة التحرير المالي وقياس لأثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي بالاستعانة بنماذج قياسية كطريقة متوسط المجموعة التجميعي PMG وباستعمال برنامج EVIEWS 13 و STATA 15.

حدود البحث:

الحدود المكانية: ارتكزت هذه الدراسة حول ثلاث دول عربية هي الجزائر، الامارات العربية المتحده والمملكة العربية السعودية بهدف الوصول إلى إجابات حول بعض الأسئلة المطروحة من طرف الباحثين والمسؤولين وذوي سلطة القرار على المستوى الوطني والإقليمي.

الحدود الزمانية: تشمل دراستنا الفترة الزمنية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022 وهي المرحلة التي عرفت غالبا انتهاج سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عبر مختلف المراحل والمستويات.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على عدة أسباب وهي:

أسباب ذاتية: التطرق لمثل هكذا مواضيع ذات سياق الاقتصاد الكلي من شأنها اثراء الجانب المعرفي للباحث إضافة إلى توافقها مع التخصص الأكاديمي الذي اخترناه وهو الاقتصاد الكمي.

أسباب موضوعية: هي الأسباب التي لها صلة مع موضوع دراستنا حيث تم تسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بهذا الموضوع وهي:

- عدم وجود قدر كافي من الدراسات التي أسهمت في هذا الموضوع.
- تعتبر سياسة التحرير المالي وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي موضوع الساعة أين تم التطرق إليها في الآونة الأخيرة من طرف عدة باحثين.
- تأثر اقتصاديات الدول العربية نتيجة التحولات العالمية التي مست النظام المالي وقطاع المحروقات وخلفت آثار مختلفة على اقتصاديات هذه الدول.

صعوبات البحث:

أغلب الباحثين إن لم نقل كلهم يصادفون صعوبات أثناء إنجاز الدراسات خاصة عند محاولتهم الربط بين الجانب النظري وإسقاطه على واقع الدول المراد دراستها، وكغيرنا من الباحثين من العقبات التي وجهناها هي كالتالي:

- يعد موضوع التحرير المالي موضوعا متعدد الجوانب فمن الصعب تحديده كونه يرتبط بعدة جوانب.
- قلة مراجع التحرير المالي والتنويع الاقتصادي باللغة العربية فكان لزاما علينا البحث بلغات أجنبية أخرى.

الدراسات السابقة:

ارتكزت هذه الدراسة على جملة من الدراسات السابقة والتي استهدفت أثر سياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي وسنعرض بعض من أهم هذه الدراسات التجريبية والنتائج المتحصل عليها فيما يلي:

- دراسة بن حمو عبد القادر (2017) التي تحمل عنوان " تحليل أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)" باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي، كما أن هناك أثر إيجابي ومعنوي لكل من مؤشري تحرير سعر الفائدة والانفتاح المالي أما مؤشر الائتمان الخاص المحلي الموجه للقطاع الخاص فقد كان غير معنوي وضعيف.

- دراسة Mourad Boussadia (2022) بعنوان " The Impact of Liberalization of Financial Services Sectors on Economic Growth in Algeria" (1980-2021) باستخدام منهجية ARDL (Bound) بالاعتماد على مؤشر التحرير المالي Kaopen لتحرير الحساب الرأسمالي وIFGDP لتحرير السوق المصرفي. توصلت الدراسة أن هناك أثر سلبي لمؤشر Kaopen وIFGDP على النمو الاقتصادي وأوصت بضرورة توخي الحذر قبل تطبيق سياسة التحرير المالي وتعزيز المنافسة المالية.

- دراسة AL-Malkawi et al المعنونة بـ " Financial Development and Economic Growth in The UAE: Emperical Assessment Using ARDL (1974-2008)"

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي موزع التأخير (ARDL) مع مؤشرات التحرير المالي: العمق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي والائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي دون دعم لنظريات العرض والطلب.

– دراسة Mansour et Hasan التي تحمل عنوان " أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في مصر والسعودية خلال الفترة (1970–2018)" باستخدام منهجية (ARDL) ومؤشرات التحرير المالي M2/GDP الائتمان المصرفي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. توصلت الدراسة إلى أن بعد 30 سنة لم يكن للتحرير المالي بشقيه الداخلي والخارجي أثر موجب على النمو الاقتصادي للسعودية ومصر.

– دراسة Grasca et Gazdar تحمل عنوان " قياس أثر التطور المالي التقليدي والكلاسيكي على النمو في دول (البحرين، الكويت، قطر، السعودية والامارات) " مقارنة بين التمويل الإسلامي والتقليدي لعدة دول الخليج باستخدام منهجية تحليل بانل (OLS,GLS) خلال الفترة (1996–2011). توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي ومعنوي للتمويل الإسلامي على النمو بينما لا يوجد أثر معنوي للتمويل التقليدي على النمو الاقتصادي.

من خلال دراستنا هذه تطرقنا لأثر سياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000–2022) باستعمال عدة مؤشرات تخص سياسة التحرير المالي أهمها الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مؤشر هيرفندال–هيرشمان للتنويع الاقتصادي، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة (ARDL) والمفاضلة بين طرق التقدير (MG,PMG,DFE) وهو ما يميزها عن باقي الدراسات السابقة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتحرير المالي

تمهيد الفصل الأول:

يشهد العالم حاليا تحولات سريعة ومتطورة في مجال المعاملات الاقتصادية، فالسياسة المنتهجة للدول تعتبر كمرآة لمدى كفاءة النظام الاقتصادي السائد بها. ومن ملامح النظام الاقتصادي الجديد نجد التنويع الاقتصادي المتبع من طرف بعض الدول الذي كان له آثار إيجابية على مردودية الاقتصاد. من ناحية أخرى وبعد معاناة الدول من سياسة الكبح المالي التي كانت أهم ما يميز النظام المالي السابق والتي اثرت سلبا على الاقتصاد العالمي، تم الانتقال إلى سياسة التحرير المالي في إطار العولمة المالية للتقليل من المخاطر الاستثمارية، مع إمكانية التصدي ومواجهة الأزمات العالمية.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا فيهما التأصيل النظري لكل من سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي ومطلبين لكل مبحث أبرزنا فيهما اهم المفاهيم العامة والنظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي والتحرير المالي.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي موضوع الساعة فقد تم تسليط الضوء عليه من طرف الباحثين والخبراء الاقتصاديين مؤخرا، مبرزين دوره الهام في إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مساهمة وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية البديلة، إذ يعتبر من أفضل وأنجع النماذج التنموية لدفع عجلة النمو ومواجهة الأزمات العالمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

1) مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعتبر كسياسة تنموية تمس عدة قطاعات مختلفة من أجل جلب القيمة المضافة ومواجهة الأزمات الاقتصادية، فالتنويع الاقتصادي يقصد به تنويع الأسواق والقطاعات الإنتاجية مما يؤدي لتنويع الموارد المالية للناتج المحلي الإجمالي.[1] إلا أن مفهوم التنويع يرجع أساسا إلى Markowitz (1952) الذي توصل إلى أن الاستثمار في المحفظة المالية من شأنه التقليل من المخاطر، أما من منظور الإدارة الاستراتيجية فهو عملية دمج والدخول في شركات استراتيجية وتطوير الاعمال الداخلية والذي سيؤدي إلى ظهور قطاعات اقتصادية جديدة وبالتالي زيادة توسع الشركات، فدرجة التنويع تحدد مدى انفتاح الشركات على مختلف المجالات.[2]

فحسب Ansoff (1957) فاستراتيجية التنويع تتطلب تقديم خدمات ومنتجات مصحوبة بتقنيات ومهارات جديدة وفي أسواق متنوعة، فلا بد من التفكير في كيفية اختراق الأسواق، تطوير الأسواق وتطوير المنتجات.[3]

إضافة إلى ما سبق هناك بعدين أو شقين للتنويع الاقتصادي فيمكن اعطاءه تعريف على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي كما يلي:

- على المستوى الجزئي (الوحدات الاقتصادية): زيادة العملية الإنتاجية عن طريق ادخال منتجات جديدة وفي أسواق جديدة.

[1] : مجموعة من الباحثين، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية–برلين، ألمانيا الطبعة الأولى أوت 2020، ص16.

[2]: Dominik Nußmann, The Coinsurance Effect of Corporate Diversification, Doctoral thesis, University of Cologne, Germany, 2017, p05.

[3] : Ansoff H Igor, Strategies for Diversification, Harvard Business Review ,1957, p 113–114.

- على المستوى الكلي (القومي): تركيز النمو على عدة قطاعات اقتصادية كالزراعة والصناعة مثلا باعتبارهما الموردان الأساسيان للسلع والخدمات، بمعنى آخر وضع سلم ذو أولويات بتنمية القطاعات الأكثر أهمية والمؤثرة على النمو[1].

بناءً على ما سبق يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه عملية التحول الهيكلي والانتقال من اقتصاد ذو المورد الوحيد إلى اقتصاد متعدد القطاعات، منفتح عل مختلف الأسواق لخلق القيمة المضافة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مع إمكانية مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.

2) أنواع ومحددات التنويع الاقتصادي:

2-1) أنواع التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي عدة اتجاهات تختلف حسب استراتيجية الدول المتبعة، لذا يمكن التمييز بين عدة أنواع التنويع وهي مصنفة كما يلي:

2-1-1) التنويع الرأسي-العمود(Vertical Diversification) : والذي بدوره ينقسم إلى نوعين التنويع العمودي للأعلى والتنويع العمودي للأسفل[2]. حيث تصبح مدخلات نشاط ما هي مخرجات النشاط الآخر والعكس صحيح فهو يدعم الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد، بمعنى آخر التحول من قطاع أولي إلى ثانوي وثالثي وبالتالي زيادة القيمة المضافة المنتجة محليا كتوسع الشركة في أعمال أخرى من استخراج المعادن إلى نقلها وتسويقها.[3]

كما يمكن الإشارة اليه بأنه توسيع شبكة أو مجموعة منتجات في نفس القطاع.[4]

2-1-2) التنويع الأفقي (Horizontal Diversification): إمكانية إعطاء فرص لمنتجات جديدة للظهور في نفس القطاعات كالزراعة، الصناعة ...الخ.[5]

---

[1] : حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 10، العدد 01 السنة 2020 ص 101-102.

[2] : د. نوردين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر لتبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة شلف، العدد (12)، 2018، ص 37.

[3]: Martin Hvidt, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, The London School of Economics, Jnuary 2013, Number 27, p 05.

[4] : Séverin Yves Kamgna, Diversification Economique en Afrique Centrale : Etats des Lieux et Enseignements, MPRA, number 9602,2007, p 05.

[5] : د العابد لزهر، لوصيف عمار، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد ب، ص.ص.07- 22، 2019، ص 09.

2-1-3) التنويع الجانبي (Lateral Diversification): دخول واختراق أسواق جديدة واستهدافها بمنتجات بديلة عن المنتجات الحالية الموجودة.[1]

نتيجة لما تم ذكره سابقا يمكن القول بأن التنويع الأفقي والعمودي ضروريان لدى صانعي السياسات الاقتصادية، إلا أنهما غير كافيان ومقيدان نوعا ما مقارنة بالتنويع الجانبي الذي يهدف للولوج إلى أسواق جديدة.

2-2) محددات التنويع الاقتصادي:

هناك أبحاث قليلة تناولت محددات التنويع الاقتصادي نذكر منها دراسة Lumbs and wacziarg سنة 2003، واللذان توصلا لوجود علاقة بين التنويع والتطور الاقتصادي على شكل حرف U مقلوب وفيما يلي نذكر أهم ركائز التنويع والتي تتمثل فيما يلي[2]:

2-2-1) الحوكمة (Goverment): تعتبر الحوكمة من أهم الشروط لبناء اقتصاد متنوع وذلك عن طريق وضع سياسات لتطوير القطاعات البديلة في محيط يسمح لهم بالازدهار وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، لذا لا بد من التنسيق بين صناع السياسات ومختلف الأعوان الاقتصاديون – Excecutives Drivers –على المستوى الجهوي والإقليمي، الخاص والعام، الأفراد والمؤسسات من أجل تصميم الإطار العام لحوكمة رشيدة لتحقيق التنويع. يعتمد التنويع على القادة التنفيذيون لتسطير الأطر القانونية واتباع إدارة محكمة لتوفير مناخ اقتصادي ملائم كالإصلاحات الجمركية، تخفيف الإجراءات الإدارية لتشجيع التصدير والاستيراد. فتدخل الدولة مهم وضروري بشرط مساهمتها في التنمية الاقتصادية وبالتالي تدعيم التنويع لكن الاعتماد المفرط على دور الدولة من شأنه اضعاف القطاع الخاص.[3]

2-2-2) دور القطاع الخاص (Role of the Private Sector): زيادة الاستثمار في القطاع الخاص محليا وخارجيا من شأنه تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم التنويع الاقتصادي، وذلك بتوفير بيئة استثمار ملائمة للقطاع الخاص لإدارة العمليات الاقتصادية كربح الوقت، انخفاض التكلفة، الرقابة الملائمة، التنظيمات المناسبة

[1] : Ansoff H Igor,1957, Op, Cit, p 118.
[2] : Jean-Claude Berthélemy, Commerce International et Diversification Economique, Revue d'Economie Politique, 2005/5 Vol. 115, p 592,601.
[3] : OECD United Nations, Economic Diversification in Africa, a review of selected countries, 2001, p15-16.

للأنشطة الاقتصادية[1] والقضاء على البيروقراطية، كما يمكن أن يساعد القطاع الخاص على الابتكار والبحث في أنشطة اقتصادية جديدة ولما لا التواصل مع القطاع العام.[2]

وهنا لا بد أن يتم اصلاح هذا الأخير، فالشراكة الواسعة بين القطاعين من شأنها تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق إيجاد نموذج اقتصادي مختلط يضم القطاع العام والخاص.[3]

2-2-3) الموارد الطبيعية(Natural resources) : تعتبر الإمكانات الطبيعية قطاع دافع للنمو الاقتصادي خاصة في البلدان التي تزخر بمواد أولية هائلة، فالأرباح المحققة من هذه الثروة ممكن أن تستغل لتطوير الصناعة، الفلاحة، السياحة...[4]بالرغم من ذلك تطور هذه المجتمعات لا يرتبط بمدى توفر هذه الموارد وانما بالاستغلال الأمثل والكفء لهذه الإمكانات، لتجنب لعنة الموارد الطبيعية (المرض الهولندي) وعدم الوقوع في فخ المنتجات الأساسية.[5]

2-2-4) الرأس المال البشري (Human Capital): للعمال أثر إيجابي على زيادة إنتاجية مختلف القطاعات شرط توفر المستوى المعيشي والثقافي لهذه الطبقة، كما أن احتكاك الأفراد مع زملائهم من أنشطة صناعية أخرى من شأنه زيادة النمو الاقتصادي.[6]

2-2-5) الانفتاح (Openness): مستوى الانفتاح على التجارة يعتمد بالأساس على سياسة الدولة التجارية، فمن شأنه زيادة المنافسة الخارجية في شتى الميادين الاقتصادية، نقل التكنولوجيا إلى مختلف القطاعات وزيادة التدفقات الأجنبية.

2-2-6) العمق المالي (Financial Deepning): للتطور المالي أثر إيجابي على النمو عن طريق التخصيص الأمثل للادخار وتوجيهه لعديد المشاريع الاستثمارية، فوجود قطاع مالي متطور يساعد على التعامل الكفء مع

[1] : African Development Bank Group, Private Sector led Economic Diversification and Development in Sudan, 2016, p 23.

[2]: oced,2001, OP,Cit, p16-17.

[3] : الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة وهران-2، 2018، ص324.

[4] : oced,2001, OP,Cit, p 18.

[5] : د.صفيح صادق، ط عامر عامر أسيا، مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980 - 2016 دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة معسكر، ص04.

[6] : Paul-Émile David, L'Impact de la Diversité Industrielle et du CapitaL Humain sur la Croissance Économique des Villes Canadiennes, Thèse de Doctorat, Université du Québec, Octobre, 2004, p 13-14.

المعلومات الاستثمارية وبالتالي استغلالها في شتى القطاعات الإنتاجية.[1] من جانب آخر الحد من الوصول إلى الأسواق المالية يؤثر على الإنتاج المحلي فبوجود أنشطة اقتصادية متنوعة يمكن تفادي الصدمات المتعلقة بالدخل والاستهلاك.[2]

3) أهمية ودور التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي أهمية بالغة في اقتصاد الدول فهو يعمل على تحقيق استقرار الميزانية العامة التنمية المستدامة

كما يساعد على التكامل الإقليمي بين الدول وتشجيع وتدعيم كل من الاستثمار الأجنبي والخاص.[3]

تنويع الصادرات: يساهم في استقرار عائدات السلع المصدرة على المدى الطويل، زيادة دخل الفرد، يعود بفائدة على صناعات أخرى، يساعد البلدان الأقل تطورا على تقليد المنتجات الواردة اليها ومحفز للنمو الاقتصادي.[4] كما يساعد الدول للولوج إلى أسواق جديدة وزيادة دخلها، انشاء صناعات جديدة من خلال تعزيز الروابط الأمامية والخلفية.[5]

إضافة إلى ما يلي:[6]

- زيادة إنتاجية الرأس المال البشري.
- زيادة القيمة المضافة.
- تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليل المخاطر الاستثمارية

[1]: Hakim Ben Hammouda, Stephen N. Karingi, Angelica E. Njuguna, Mustapha Sadni Jallab, Growth, Productivity and Diversification in Africa, Journal of Productivity Analysis, 2010, p14.

[2] : Jean Lumbs, Romain Wacziarg, Stages of Diversification, London Business School and CEPR, Stanford University and NBER, 2002, p18.

[3] : بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 4-5.

[4] : Commission of growth and Development, Export Diversification and Economic Growth, 2008, p 02.

[5] : United Nations Industrial Development Organization, Diversification vs. Specialization as Alternative Strategies for Economic Development, 2012, p 06.

[6] : ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة شمال اقتصاديات، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص22.

4) مؤشرات التنويع الاقتصادي:

4-1) هيكل الناتج المحلي الإجمالي (GDP): مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي GDP سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والتنويع الاقتصادي.

4-2) تطور الصادرات الغير نفطية: تنوع صادرت السلع من أهم المؤشرات إذ يعتبر موردا لرؤوس الأموال الأجنبية ومصدر مهم للتنمية المحلية، أما إذا تم الاعتماد على اصدار سلعة واحدة أو ما يسمى بالتركيز السلعي commodity concentration سينعكس بالسلب على التجارة الخارجية واقتصاد البلد.

4-3) الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: زيادة ارتفاع فاتورة الواردات يعني التبعية الخارجية لتمويل السوق المحلية، ويمكن قياس هذا المؤشر عن طريق إيجاد نسبة الواردات بالنسبة لحجم GDP.

4-4) العوائد النفطية بالنسبة للإيرادات العامة: زيادة قيمة هذا المؤشر يدل على اعتماد الدولة على المورد الوحيد كالدول المنتجة للنفط وبالتالي انخفاض حجم التنويع.

4-5) تراكم رأس المال الثابت: نتيجة مشاركة كل من القطاع العام والخاص في مختلف الأنشطة فهيمنة الدولة على الاقتصاد من شأنه توجيه رؤوس الأموال لقطاعات دون الأخرى.

أما القطاع الخاص الذي مبدأه تحقيق أقصى ربح ممكن يعمل على الاستثمار في عدة مجالات اقتصادية وبالتالي تحقيق التنويع.[1]

4-6) التوزيع القطاعي للعمال: قدم W. Arthur Lewis سنة 1954 نموذج للنمو الاقتصادي مفاده هجرة اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى المناطق الحضرية الصناعية، نظرا لزيادة الأجور وتوفر رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي. كما أشار إلى عدم تضرر المناطق الريفية لحركة العمال الزراعيين.[2]

مما سبق يتضح لنا أن هذه المؤشرات تعطي صورة واضحة عن مدى التنويع لأي دولة لكن لا تعكس درجة التنويع والتركيز الاقتصادي، فقياس درجة التنويع الاقتصادي تتم من خلال مؤشرات معروفة يتم تصنيفها حسب التخصص، الهيكل الاقتصادي للبلد أو حسب النظريات المفسرة لها ونذكر منها مايلي:

[1] : حيدر طالب موسى، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

[2] : E. Wayne Nafziger, Economic Development, Fourth Edition, cambridge university press, 2006, p 138.

4-7) مؤشر هرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index : في إطار احتكار القلة فإن العوائد الصناعية هي دالة تابعة لتركيزها ويعبر عنها كما يلي:

$$\mathbf{HHI} = \sum_{i=0}^{N} (\boldsymbol{Pi})^2 \ldots\ldots\ldots\ldots \mathbf{(1)}$$

حيث Pi : تمثل مساهمة المنتج داخل الشركة.

N : عدد المنتجات الاجمالية. [1]

كما يمكن كتابته بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{HHI} = \sqrt{\sum_{i=0}^{n} \left(\frac{xi}{X}\right)^2} \ldots\ldots\ldots\ldots \mathbf{(2)}^2$$

فمجال تغير HHI هو $\left(\frac{1}{N}\right)$ إلى (1)، لكن مع زيادة عدد عناصر (N) تم تقريب $\left(\frac{1}{N}\right)$ إلى الصفر (0) أي أصبح محصور بين 0 و1 تحت اسم مؤشر هرفندال-هيرشمان الطبيعي(Normalized Herfindahl-Hirschman) لقياس التنويع والتركيز[3].حسب هيرشمان 1964 يمكن معرفة التوزيع الغير عادل للأنشطة والعدد المحدود للمنتجات من خلال هذا المقياس كما يمكن كتابته بالصيغة التالية:

$$\mathbf{NHHI} = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^{n} \left(\frac{x_i}{x}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3) \quad [4]$$

حيث تمثل (N) عدد الأنشطة، (x_i) قيمة المتغير في نشاط (i)، (X) القيمة الاجمالية للمتغير في جميع الأنشطة. فكلما اقتربت القيمة من الصفر دلّ ذلك على وجود تنويع اقتصادي للقطاعات، أما القيمة المرتفعة لهذا المؤشر فتعني وجود تركيز كبير على قطاع واحد أي عدم التوزيع المتكافئ للمنتجات. [5]

---

[1] : William Acar, Kizhekepat Sankaran, the myth of the unique decomposability: specializing the herfindahl and entropy measures, strategic management journal, **20** (10): 969-975 [october 1999], p 03.

[2] : Hakim Ben Hammouda et d'autres, d'une Diversification Spontanée à une Diversification Organisée, Revue économique – vol. 60, N° 1, janvier 2009, p. 143.

[3] : William Acar, Kizhekepat Sankaran, Op, Cit, 1999, p03

[4] : Hakim Ben Hammouda et d'autres, Op, Cit,, 2009, p 144.

[5] : ممدوح عوض الخطيب، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، م 26، العلوم الإدارية 2، الرياض 2014م، ص 114.

لمعرفة مدى التنويع الاقتصادي قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة بتطبيق هذا المقياس في مجال التصدير، من بين المتغيرات التي يمكن استعمالها في هذا المؤشر: الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية، تكوين رأس المال والعمالة. [1]

4-8) مؤشر أوجيف Ogive Index: يتم تطبيق هذا المقياس لمعرفة مدى تخصص الدّول وذلك بإيجاد التوزيع المتساوي للقوى العاملة عبر مختلف القطاعات، والذي يعطى بالعلاقة التالي:

$$\mathbf{O} = \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{i}} \mathbf{I}\left(\mathbf{bi} - \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{I}}\right)^{\mathbf{2}}$$

أدنى قيمة لهذا المؤشر هي (0) والتي تدل على وجود تنويع اقتصادي كبير أما الحد الأعلى له هو $(\frac{\mathbf{I-1}}{\mathbf{I}})$ ، أعلى قيمة له تعني أن هناك تركيز على بعض المنتجات فقط.

هذا المؤشر يمكن التعبير عنه باستعمال العلاقة الخطية لـ HHI * ومن بين الانتقادات الموجهة له هو مربع البسط الذي يعطي نتائج غير دقيقة عند التخصص أو التركيز.[2]

4-9) مؤشر أنتروبي Entropy Index : يطلق عليه أيضا اسم Shanon Entropy Index (SEI) يقيس ويقارن مدى تخصص أو تركيز الأنشطة الصناعية للبلد وكيفية توزيع اليد العاملة فيها، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{SEI} = \sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{Si} \ln\left(\frac{1}{Si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{Si} \ln\left(\boldsymbol{Si}\right)$$

حيث تمثل n: عدد القطاعات.

Si : مساهمة القطاع الصناعي i في النشاط الاقتصادي.

Ln: اللوغاريتم الطبيعي.

[1] : ماردين محسوم فرج، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية، جويلية 2018، ص167-168.

* : $\mathbf{O} = \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{i}} \mathbf{I}\left(\mathbf{bi} - \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{I}}\right)^{\mathbf{2}} = \boldsymbol{I} \sum_{i=1}^{i} \boldsymbol{b_i^2} - 2\sum_{1=n}^{i} \boldsymbol{b_i} + \sum_{i=1}^{i} \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{I}} = \boldsymbol{IHHI} - \mathbf{1}$

[2] : Palan, Nicole, Measurement of Specialization the Choice of Indices, FIW Working Paper Vienna 2010, No 62, p 16.

أكبر قيمة لهذا المقياس تدل على وجود تنويع اقتصادي وتوزيع متساوي للعمالة في القطاعات الصناعية، أما القيمة (0) فتعني تركيز العمل في مجال صناعي واحد.[1]

4-10) مؤشر جيني Gini Index: في هذا المقياس يتم ترتيب قيمة صادرات المنتجات بطريقة تصاعدية ($e_{k+1} > e_k$) في كل بلد وفي كل سنة فمعامل GINI يعطى بالعلاقة التالية[2] :

$$G = \left| 1 - \sum_{i=1}^{k} (E_k - E_{k-1})(2k-1) \right| / K$$

حيث تمثل K: العدد الكلي للمنتجات.

E_k : القيمة التراكمية للصادرات.[3]

4-11) مؤشر تاي Theil Index: الذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$T = \frac{1}{n} \sum_{k=1}^{n} \left(\frac{X_k}{\mu}\right) ln\left(\frac{X_k}{\mu}\right)$$

حيث تمثل كل من:

N : عدد الحطوط أو القطاعات المصدرة.

Xk : قيمة صادرات القطاع k.

μ : قيمة صادرات المتوسط الحسابي.[4]

4-12) مؤشر كروغمان Krugman Specialization Index: يقيس مستوى التخصص للدول فهو الانحراف لمساهمة صناعات دولة ما بمجموعة من الدول كالاتحاد الأوروبي مثلا، ويأخذ قيم ما بين الصفر (0) و $\frac{2(I-1)}{I}$ ، فالقيمة صفر (0) تعني أن اقتصاد هذه الدولة يشبه تمام اقتصاد مجموعة من الدول كالاتحاد

[1] : Mohammed Dhannoon Mohammed, and others, Economic Diversification and Government Sustainable Supply Chain Governance: An Empirical Approach on Government Expenditure of Iraq, Int. J Sup. Chain. Mgt, Vol. 7, No. 6, December 2018, p 574.

[2] : Florian Kaulich, Diversification and Economic Development, Majister's Degree in Economic and Social Science, University of Vien, July, 2010, p 35.

[3] : UNIDO,2012, OP,Cit, p 23.

[4] : Bilal Lotfi, Mohamed Karim, Export Diversification and Economic Growth in Morocco: An Econometric Analysis, University of Mohammed V, Rabat, Morocco, Applied Economics and Finance, Vol. 4, No. 6; November 2017, p29.

الأوروبي مثلا، أما في حالة قيمة أكبر لهذا المقياس فتدل على مدى انحراف الهيكل الاقتصادي لهذا البلد مع باقي الدول أي تخصص وتركيز هذه الدولة. ويكتب بالصيغة التالية:

$$\mathbf{K} = \sum_{i=1}^{I} \left| \mathbf{bi} - \overline{\mathbf{bi}} \right|$$

حيث تمثل كل من:

bi : قيم أسهم صناعات البلد.

$\overline{bi}$: متوسط مساهمة صناعات مجموعة من الدول.

13-4) مؤشر عدم المساواة في الهيكل الإنتاجي Index of Inequality in Productive Structure:

هذا المقياس يشبه مقياس krugman مع وجود مربع لانحراف مساهمة صناعات البلد بمجموعة من الدول كما يأخذ القيم التالية: الصفر (0) و $\frac{(I-1)}{I}$ ، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{IP} = \sum_{i=1}^{I} (\mathbf{bi} - \overline{\mathbf{bi}})^2 \quad [1]$$

المطلب الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

لقد تطرق عديد الباحثين الاقتصاديين حول دور كل من التخصص والتنويع في النمو الاقتصادي فبدءا بنظرية دافيد ريكاردو المنبثقة من التخصص أي الميزة النسبية للدول [*]، إلى غاية الوصول إلى أهمية التنويع الاقتصادي للمنتجات والصادرات والذي بإمكانه التخفيف من حدة الأزمات العالمية. ومن أهم الدراسات الأدبية التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

[1] : Palan, Nicole, Op, Cit, 2010, p21-22.

[*]: ترتكز هذه النظرية على أن كل بلد يتخصص في إنتاج سلعة ما والتي تتمتع بميزة نسبية مقارنة بباقي المنتجات ويتم التبادل بين الدول في هذه السلع.

1) النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي:

1-1) نظرية التنظيم الصناعي (Industrial Organisation Theory) :

تهتم هذه النظرية بدراسة مدى مساهمة وتوزيع الأنشطة الصناعية في الاقتصاد الوطني التي تعبر عن مستوى التنويع الاقتصادي فزيادة هذه القطاعات تدل على أن الأسواق الاقتصادية أقل تركيز أي يوجد تنويع اقتصادي مما ينجم عنه زيادة حدة المنافسة، فمن خلال مؤشرات هذه النظرية (مقياس HHI، مقياس Ogive، مقياس Entropy ومؤشر Gini الذي يقوم بقياس التخصص المطلق) ممكن معرفة مدى هيمنة بعض القطاعات الاقتصادية بمعنى آخر وجود احتكار أم لا.

1-2) نظرية القاعدة الاقتصادية (Economic Base Theory) :

أو ما يسمى بنظرية التصدير فقد افترض (Hachman) سنة 1994 أن كمية الطلب على الصادرات هي التي تحدد مدى النمو الاقتصادي للدول، فهي تهتم بمعرفة خصائص المنطقة المدروسة من حيث التشابه والاختلاف في الهيكل الصناعي ومدى مساهمة العمال في هذا المجال مقارنة بالدولة، معتمدين على مؤشر (Hachman) المحصور بين الصفر والواحد فاذا أخذ القيمة صفر فهذا يعني أن المنطقة المدروسة ذات بنية صناعية لا تشبه بتاتا بنية الدولة وإذا أخذ القيمة واحد فذاك يدل على التناسق والتشابه في الهيكل الصناعي مع الدولة [1].

1-3) نظرية المراحل:

ترجع للمؤرخ البريطاني (Rostow) الذي يعتبر نفسه من أنصار المذهب الرأسمالي فقد جاء للعلن بنظرية أطلق عليها بنظرية النمو سنة 1965 في كتاب يحمل عنوان " مراحل النمو الاقتصادي " مستعينا بالمنهج التاريخي لتفسيرها إذ يرى" روستو " أن الدول تزدهر عبر المراحل التالية:

1-3-1) مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه الحقبة يتم الاعتماد على القطاع الفلاحي بصفة كبيرة مع وجود يد عاملة بوفرة تفتقر على التأهيل العلمي لعدم استخدام العلم والتكنولوجيا في تطوير الإنتاج كونه مجتمع سائر في

[1] : United Nations, the concept of economic diversification, in the context of response measures, p20-21.

طريق النمو، فالإنتاج هنا يكون محدود كما أن أصحاب الأرض يمثلون الطبقة الحاكمة إلى جانب الجيش أما الطبقة الكادحة كالعمال فلا يتحصلون إلا على الحد الأدنى من الأجور.

1-3-2) مرحلة ما قبل الانطلاق: في هذه المرحلة سيتم الاستعانة ببعض التقنيات المستخدمة في القطاعات الاقتصادية بغية توفير مناخ ملائم للاستثمار فتبدأ المجتمعات بالاعتماد على الصناعة والتجارة فيظهر هنا صورة جديدة لبنية الاقتصاد لوجود وسائل نقل من شانها تسهيل هذه المبادلات والنشاطات، إضافة إلى استعمال العلم والتكنولوجيا في كل المجالات الإنتاجية باستيراد هذه التقنيات المتطورة، إنشاء هياكل وبنى تحتية لم تكن موجودة من قبل كالبنوك ومختلف المؤسسات الناشطة.

1-3-3) مرحلة الانطلاق: المدة الزمنية لهذه المرحلة قصيرة مقارنة بالمراحل الأخرى فبعد إدخال التقنيات العصرية في عديد المجالات الإنتاجية وما يصاحبها من تغيرات جذرية كبيرة التي ستكون الممهدة لظهور الثورة الصناعية وزيادة الاستثمارات، وهو ما حدث في كندا والأرجنتين مع نهاية سنة 1800 وبداية سنة 1900 إذ ان الاستثمار فاق 05% من مجموع الدخل الوطني.

1-3-4) مرحلة النضج الاقتصادي: وهي من أطول الفترات الزمنية يعرف الاقتصاد في هذه المرحلة نشاط وحيوية إذ تقارب الاستثمارات فيه 20% من الدخل القومي فيرتفع معدل النمو الاقتصادي بمستويات كبيرة أكثر من معدل النمو الديمغرافي لكثرة المشاريع الاستثمارية في كل القطاعات الاقتصادية محليا وخارجيا[1].

1-3-5) مرحلة الاستهلاك الوفير: نسبة للوفرة الكثيرة في السلع واللوازم الضرورية للمواطنين بمعنى آخر تلبية احتياجات أفراد المجتمع لكل الاحتياجات كما تزداد المناطق الحضرية المأهولة بالسكان مقارنة بالمناطق المبعثرة ويصبح التطور التكنولوجي مطبق في كل المجالات ومتاح للجميع، وبالتالي يكون هناك عدد كبير من العمال الإداريين والمهرة ففي هذه المرحلة سيتم التركيز على توفير الأمن والاستقرار بزيادة دعم إمكانات الجيش والعمل على تقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية.

[1] : خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة المسيلة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2014، ص 66-67.

1-3-6) مرحلة ما بعد الاستهلاك الواسع: أو ما يطلق عليها بمصطلح الرفاهية فبعد الوصول لكل مراحل التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرجوة ستزداد متطلبات أفراد المجتمع خاصة أصحاب المال وهذا الذي توصلت إليه بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تعرضت هذه النظرية وكغيرها من النظريات السابقة لمجموعة من الانتقادات من عدة كتاب وخبراء فيرى "كابرتكوس" بأن نظرية المراحل لم تفسر بشكل دقيق التطورات التاريخية والاقتصادية للدول كما حدث في الجزائر فحسب الأستاذ بن يسعد فان حجم الاستثمارات في بلادنا بلغ 35% سنوات السبعينات فهل يمكن القول بأن الجزائر كانت تمر بمرحلة النمو، من جهة أخرى تطرق روسو لمرحلة المجتمع التقليدي وذكر بأنها فترة تمر بها كل الدول وهو الأمر الذي لم يحدث بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، كما اعتمد صاحب هذه النظرية في تحليله على حزمة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالدول ولم يوضح الاختلاف الكائن فيها بل اعتبرها واضحة وبسيطة.[1]

في هذه النظرية يسعنا أن نقول بأنه سيتم التركيز على القطاعات الرئيسية المحركة للاقتصاد ويتم تطويرها لخلق الثروة وتبعا لذلك ستظهر القطاعات التكميلية كمختلف الصناعات المنبثقة من المحروقات مثلا، وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، تركيا...إلخ إضافة إلى بروز قطاعات أخرى تتعلق بالبنى التحتية، التشييد والبناء، المواد الاستهلاكية، النسيج وغيرها نتيجة لزيادة الادخار من الأنشطة الرائدة وبالتالي تحقيق الاستثمار في شتى الميادين.[2]

1-4) نظرية التحول الهيكلي:

وهي الانتقال من قطاع يعتمد على الزراعة والمواد الأولية إلى أنشطة اقتصادية أخرى كالصناعة، الخدمات، التجارة الداخلية والخارجية فتنويع القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة التخصصات وظهور منتجات جديدة ومتطورة مما تؤدي لزيادة الدخل الوطني والإنتاجية، إلى جانب بعث التنمية الاقتصادية في التجمعات الحضرية دون إهمال التجمعات الريفية لإحداث التوازن بين إنتاجية القطاع الزراعي والصناعي.

[1] : مرجع سابق، ص 67-68.
[2] : بن قانة إسماعيل محمد، إقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص49.

يعتبر التنويع الاقتصادي الوجه الآخر للتحول الهيكلي فهذا الأخير يعمل على إيجاد هياكل ومرافق أساسية، استحداث أنشطة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل مع زيادة الإنتاج نتيجة ادخال التقنيات الحديثة والحصول على منتجات متنوعة وهذا ما نجده قد تبلور على أرض الواقع في الدول المتطورة مقارنة بالدول المتخلفة، وللتصنيع مكانة أساسية في عملية التحول الهيكلي وأحد أهم عناصره فهو ذلك التحول الذي يطرأ على الدول ذات الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التصنيع ومن أهمها الصناعات التحويلية وما ينجم عنها من آثار إيجابية تمس باقي القطاعات فهناك ارتباط وثيق وتداخل بين التحول الهيكلي والصناعة.[1] ومن بين المساهمين في هذه النظرية آرثر لويس سنة 1954 صاحب النظرية التي تتمحور حول الوفرة في يد العاملة ووجود قطاعين أساسيين وهما الزراعي والصناعي والذي تطرق إلى وفرة اليد العاملة في المجال الزراعي (الضعيف نسبيا) وانتقالها إلى قطاع صناعي متطور مما يؤدي لزيادة الأرباح والادخار وبالتالي زيادة الاستثمار.

إضافة إلى نموذج شينيري الذي نص على أنه لا بد من المرور من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي لتحقيق النمو مع إعطاء أهمية لعنصر الرأس المال البشري والمادي في الدول النامية ذات الاستراتيجيات المتشابهة للنهوض بالتنمية الاقتصادية إلا أن لكل بلد ظروفه وخصائصه الذي يتميز بها عن غيره من الدول السائرة في طريق النمو.[2]

1-5) نظرية الدفعة القوية (Big Push):

يرى (Rosentein Rodan) أنه لا بد من القضاء على مختلف العراقيل والحواجز المثبطة للتنمية إضافة إلى ضرورة كبر حجم السوق، فنظرية الدفعة القوية تعني السقف الأدنى من الاستثمارات الواجبة للانتقال من اقتصاد في حالة ركود إلى اقتصاد في حالة نمو وحسب رودان هذه المشاريع تمثل حوالي 13.2 % من مجموع الدخل الوطني خلال الأعوام الأولى، ومن بين هذه الاستثمارات الهامة نجد الصناعة التي تعتبر عمود النمو الاقتصادي المتمثلة في إنجاز وتشييد منشآت وهياكل البنى التحتية الضرورية والتي سينبثق منها مستقبلا مشاريع صناعية أخرى، كالصناعات التحويلية مثلا مما يؤدي إلى القضاء على البطالة في القطاع الزراعي وامتصاص فائض العمالة منه، إضافة إلى أنواع أخرى من الصناعات كالصناعات الاستهلاكية. كما ركز رودان على ضرورة تدخل الدولة

[1] : مجموعة من الباحثين، مرجع سبق ذكره سابقا، ص 2019-.

[2] : مرجع سابق، ص 21.

في المجال الاقتصادي لضمان تحقيق ما يسمى بالربح الاجتماعي*، وبهذا نكون قد حققنا التكامل الأفقي والعمودي *بين القطاعات الصناعية وتوصلنا إلى المعادلة التالية: زيادة الدخل ينتج عنه زيادة الادخار وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي.[1]

1-6) نظرية النمو المتوازن (Balanced Growth Theory):

هي نفس نظرية رودان إلا أن (Nurkse) أدخل عليها بعض التعديلات فقد تطرق هذا الأخير إلى ظاهرة الفقر المتعلقة بانخفاض الأجور وصغر السوق مع ضرورة إيجاد الحلول، فنظريته تتمحور حول نمو وتطور جميع المجالات في وقت واحد كالزراعة والصناعة مثلا بشرط وجود توازن بين كل القطاعات حتى لا يكون هناك خلل فيؤثر تخلف قطاع ما عن القطاع الرائد، خاصة في الصناعات ذات الاستهلاك الواسع فهذه النظرية لا تعطي الأولوية لعملية التصدير بل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية المتطلبات السوقية الداخلية كمرحلة أولى وتحقيق معادلة الطلب يساوي العرض فالطلب المتزايد للمنتجات من طرف أفراد المجتمع لابد أن يقابله عرض وفير لهذه السلع وفي جميع القطاعات وتكافؤ كل من القطاع الداخلي والقطاع الأجنبي. كغيرها من النظريات السابقة أبرز عدة باحثين اهم النقاط السلبية التي تم تسجيلها ومن بين هؤلاء المنتقدين (J.A.Fleming) الذي بين بأن التبادلات التي تتم بين مختلف الصناعات مبنية على أساس التنافسية في حالة وجود نقص في الموارد وعناصر الإنتاج وهو الأمر الذي يمكن أن يحدث في كثير الدول فالعلاقات هنا لا تكون بالضرورة متكاملة ومتناسقة.

كما أضاف أيضا الاقتصادي الشهير (A.Hirshman) من أصحاب نظرية النمو الغير متوازن بأن تطبيق النظرية السابقة على الدول الفقيرة المعتمدة على الزراعة سيؤدي إلى ظهور قطاع صناعي ليس له أي علاقة بالنشاط الفلاحي إلا أن داعمي هذه النظرية نفوا هذا الادعاء وبرروا ذلك بأن نمو القطاعي الصناعي والزراعي يكون في آن واحد بصورة متناسقة[2].

*: وهو تحقيق التوازن الاجتماعي بهدف الوصول إلى العدالة الاجتماعية.

*: التكامل الأفقي: دمج شركتين أو أكثر بهدف تصنيع نفس المنتج، بينما التكامل العمودي (الرأسي) نميز فيه نوعين

- التكامل الرأسي الخلفي: إنشاء وحدات لتزويد الشركة بمختلف المدخلات.
- التكامل الرأسي الأمامي: المخرجات الموجهة للمستهلك عن طريق استحداث نظام توزيع مثلا.

[1] : جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 70-71.

[2] : مرجع سابق، ص 73-74.

1-7) نظرية أقطاب النمو:

ترجع إلى (F.Perroux) سنة 1955 وتبناها عدة باحثين بعده كـ " Hirschman» و " Boudeville"

فهي تعتبر أن التنمية الصناعية تكون في عدة أماكن وفي أزمنة مختلفة وهذا ما يعرف "بمراكز النمو"، التي تتميز بوجود ظروف مساعدة ومهيئة لتحفيز التنمية الاقتصادية مما ينجم عنه تأثر عدة مجالات أخرى بالإيجاب كما يمكن إعطاءها تعريف آخر وهو عبارة عن تجمعات حضرية رئيسية وثانوية ذات نشاطات صناعية على أوسع نطاق ينتج عنها تنمية شاملة ومتكاملة. والتي تتواجد أساسا في الأماكن الحيوية والإستراتيجية مع وجودها بالقرب من الموارد المتجددة والغير متجددة، البنى التحتية والمرافق الأساسية كوسائل النقل، الطرق، يد عاملة ذات مهارة وبتكلفة منخفضة، وغيرها حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية كما يجب أن تتميز بالتنوع في صناعاتها وأن يكون هناك تكامل وتشابك فيما بينها لتجنب أثر الصدمات والأزمات.

الاعتماد على منتجات صناعية محلية ومبتكرة تتماشى مع التطور التكنولوجي ذات قيمة مضافة لتحسين المحيط الاقتصادي تحل محل السلع المستوردة، شرط توفر كل الموارد الازمة لإنتاجها نتيجة لزيادة الطلب عليها وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي. من جانب آخر ضرورة القيام بعمليات تبادلية مع مختلف الفاعلين في الميدان الصناعي لنفس البيئة وما جاورها حيث تعتبر مخرجات الإقليم الأول كمدخلات لمناطق أخرى كالمنتجات المصنعة أو النصف مصنعة، إضافة إلى اكتساب هذه الصناعات ميزة نسبية خاصة بها لتصبح صناعات قيادية في نفس الإقليم كونها متخصصة في مجال معين وتؤدي دور الممول لعدة قطاعات أخرى. [1]

1-8) نظرية النمو الغير متوازن:

نظرية النمو الغير متوازن لا تعتمد على النمو في آن واحد وفي جميع المجالات وهي لا تركز على ضرورة توافر المواد الأولية الطبيعية كالمعادن، الطاقة، اليد العاملة الماهرة والتطور التكنولوجي فمن هذا المنطلق يكون (Hirschman) قد قام بانتقاد كل من نظريتي النمو المتوازن وأقطاب النمو فقد اعتبر نظرية النمو الغير متوازن من بين أفضل النظريات التي ستؤدي إلى الازدهار والتطور إذا تم تطبيقها. فحسب هيرشمان فإن التنمية

[1] : كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 65-66.

تكون في مرحلتها الأولى في القطاعات الرئيسية والمهمة والتي بدورها ستنبثق منها قطاعات جديدة مع مرور الوقت، لأن ليس كل الدول خاصة السائرة في طريق النمو لها نفس الخصائص والثروات وبالتالي تحتاج هذه البلدان دعم قوي لتوفير المورد المالي بغية انجاز بعض الاستثمارات الصناعية لعدم امكانيتها تشجيع برامج القطاعات الأخرى وهذا الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيما مضى.

هذه النظرية مبنية على شرط أساسي وهو وجود نشاط انتاجي بمستويات متقدمة في قطاع ما يقوم بتحفيز القطاعات الإنتاجية الأخرى أي بمعنى آخر استحداث ما يسمى بعدم التوازن في النمو، وايجاد اختلال ما بين رأس المال الاجتماعي والإنتاج أو في نفس القطاع وبالتالي ستستفيد قطاعات عديدة من وفرات القطاع الأم المعبر عنه مثلا بصناعة السيارات وما يترتب عنه من أنشطة ثانوية متعلقة به كصناعة الزجاج، قطاع غيار السيارات وغيرها.

من بين السلبيات الموجهة لهذه النظرية افتراضها أن كل الدول لها نفس الظروف والخصائص سواء كانت في الميدان الاقتصادي أو ميادين أخرى وهنا لابد من الإشارة إلى الفرق الكائن بين الدول المتطورة صناعيا والدول السائرة في طريق النمو، إضافة إلى تبنيها فرضية ثانية وهي وجود تناسق وتبادل بين القطاعات والذي لا يمكن أن يتجسد على أرض الواقع فالقطاعات القائدة أحيانا تؤثر سلبا على باقي الأنشطة المنتجة أي أن قوة الدفع الأمامية والخلفية قادرة أن تضر بالتنمية الموجودة في الميادين الأخرى[1].

2) النماذج المفسرة للتنويع الاقتصادي:

2-1) نموذج اليونتيف:

جدول المدخلات والمخرجات يمكن الاعتماد عليه لمعرفة العلاقة ما بين المجالات الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة ومن الممكن تطبيقه على المؤسسات والنظام الاقتصادي الوطني والعالمي. إذ يعتبر كطريقة لتحليل وقياس العلاقة بين القطاعات أو بمعنى آخر هو الترابط الموجود بين مدخلات ومخرجات عدة أنشطة عن طريق مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج، لتحديد مدى تشابك هذه القطاعات والتناسق فيما بينها كالزراعة، الصناعة والخدمات.

[1] : مرجع سابق، ص-69-70.

الجدول رقم (01): جدول المدخلات والمخرجات لثلاث قطاعات اقتصادية

المخرجات / المدخلات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الزراعة	25	20	55
الصناعة	14	6	30
الخدمات	80	180	40

المصدر: **Wassily Leontief, Input-Output Economics, Oxford University Press, Second Edition, Oxford, 1986, p19-20**

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن هناك علاقة تشابك وتبادل بين القطاعات أي أن كل سلعة أو خدمة تستخدم في القطاع نفسه، كما أنها تعتبر في نفس الوقت كمدخل للعملية الإنتاجية في فرع آخر كاستعمال 25 وحدة من الزراعة في نفس ومد الصناعة بـ 20 وحدة واستهلاك الخدمات 55 وحدة من القطاع الزراعي، من ناحية أخرى بالنسبة للأعمدة الموضحة في جدول المدخلات والمخرجات لثلاث قطاعات اقتصادية السابقة فانه لإنتاج 100 وحدة التي تعتبر كمجموع مخرجات السطر الأول كان لابد من استعمال 25 وحدة من الزراعة و14 وحدة من الصناعة و80 وحدة من الخدمات .[1]

2-2) نموذج لوكاس 1988:

من نماذج النمو الحديثة تقوم على افتراض أن الاستثمار الحقيقي يكون في الراس المال البشري في جل القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى ميادين أخرى كالصحة، البيئة، النظافة، الغذاء وغيرها. ولتحقيق نمو أمثل لا بد من التعليم والتكوين المستمر للعمال في مختلف المجالات لزيادة الفعالية الإنتاجية وبهذا يكون "لوكاس" قد أوجد دالة انتاج تحتوي على متغيرين وهما: الرأس المال المادي وتراكم كفاءة الموظفين مستعملا مقياس الجدارة الذي يساوي مساهمات العمال الإيجابية بعد التكوين ناقص المدة الزمنية المخصصة لهذا التكوين، خاصة في الدول السائرة في طريق النمو مع وجود مخزون معتبر في الرأس المال المادي حيث أعطى له أهمية كبيرة في نموذجه. توصل " لوكاس " إلى نتيجة مفادها أن الزيادة المسجلة في الرأس المال البشري أكبر من الزيادة الجماعية للعمال أي أن المعدل المتوازن أقل من المعدل الأمثل لرأس المال البشري، من ناحية أخرى استنتج " لوكاس" نتيجة ثانية

[1] : Wassily Leontief, Input-Output Economics, Oxford University Press, Second Edition, Oxford, 1986, p19-20.

تعبر عن مدى نجاح النمو الداخلي للوكاس بشرط توفر الرأس المال البشري الموجه للتأطير فإذا كان هذا الأخير مرتفعا تحصلنا عل نمو عميق أما إذا كان الرأس المال البشري المخصص للتكوين صغير كان النمو أبطئ.

من جهته انتقد " لوكاس" النماذج السابقة المتعلقة بالنمو كنموذج "سولو" حيث أبرز نقاط الضعف المتمثلة في عدم تماثل الأوضاع الاقتصادية للدول محل الدراسة وانتقد ما وصفه "سولو" بتساوي رأس المال على العمل والأسعار النسبية لعناصر الإنتاج. [1]

2-3) نموذج رومر 1990:

لقد اعتمد " رومر " في صياغة نموذجه على دالة الانتاج لكل من (Ethier) و (Judd) سنتي (1982 و1985) على التوالي لإعطاء تحليل مناسب للنمو الداخلي المرتكز عل تقسيم العمل الجماعي وتراكم المال التكنولوجي، فهي من نماذج النمو الجديدة حيث يركز "رومر" على تنويع المدخلات المتخصصة المتمثلة في عديد ومختلف القطاعات، وذلك عن طريق إيجاد منتجات جديدة زائد السلع الموجودة أصلا في السوق فقد اعتمد "رومر" على ثلاث قطاعات وهي:

* تنمية مهارات الرأس المال البشري أي تطوير ما يسمى باقتصاد المعرفة.

* الاعتماد على الإنتاج الوفير كاستخدام السلع الوسيطة.

* إنتاج السلع النهائية.

فدالة إنتاج السلع النهائية تكتب على الشكل التالي: $\mathbf{Y(H,L,X) = HyL} \sum_{i=1}^{x} x^{1-\alpha-\beta}$

حيث تمثل كل من:

Y: الإنتاج النهائي، H: الرأس المال البشري، L: العمل المادي، $\sum x_i$: الرأس المال المادي.

تطرق" رومر" إلى إدخال التكنولوجيا إلى جانب أجهزة متطورة كالآلات يتم استعمالها للحصول على سلع وفيرة وذات جودة عالية ضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه الاختراعات من خلق القيمة المضافة في العملية الإنتاجية تؤدي لزيادة وتنوع المنتجات الاقتصادية وبالتالي زيادة تقسيم العمل والذي سيؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي.[2]

[1] : بن قانة محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره سابقا، ص 140-141.

[2] : مرجع سابق، ص 149-150.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتحرير المالي

تمهيد:

بعد ما عانت عدة دول من سياسة الكبح المالي المنتهجة والتي أثرت سلبا على اقتصادها نتيجة اتباع حزمة من الإجراءات، كتوجيه الاتمان، تقييد الرأس المال الأجنبي والتدخل الحكومي بصفة عامة أصبح لزاما عليها تبني استراتيجية جديدة سميت بالتحرير المالي، وذلك برفع القيود والضوابط المفروضة على القطاع المالي وتوفير مناخ ملائم لعمل المؤسسات والأسواق المالية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي

1) الكبح المالي:

1-1) تعريف:

حسب Shaw and Mackinon (1973) هي القوانين والإجراءات التي تقرها الدولة للسيطرة على النشاط الاقتصادي والمالي بصفة خاصة، فتدخل الدولة من شانه أن يحد من نشاط البنوك والمصارف.

أما بالنسبة لـ Roubini and Sala -i-Martin (1992) فقد تطرقا إلى الكبح المالي بأنه السياسات المفروضة من طرف الدول لتقييد وضبط نشاط الوساطة المالية، والتي تتوفر على تكنولوجيا تسمح لها من التسيير الحسن للموارد المالية.[1]

عرفه كل من King and Levine (1993) بالإجراء الذي من شأنه أن يخفض الخدمات المصرفية المعروضة من طرف النظام المالي لكل من المدخرين، رجال الأعمال والمنتجين فيؤثر سلبا على انتاج مختلف القطاعات الاقتصادية وبالتالي تثبيط النمو الاقتصادي.[2]

[1] : زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، نشرت، 2019، ص 04.

[2] : Rose Levine, Finance entrepreneurship and growth: theory and evidence, Journal of Monetary Economics, 32, 1993, p 517.

وحسب Chatelain and Amable (1995) فانه تدخل الدولة في كيفية توزيع القروض على الأنشطة الاقتصادية، مع التحكم في أسعار الفائدة والوساطة المالية وتوجيه الائتمان للقطاعات العمومية.[1]

مما سبق يمكن تعريف الكبح المالي بأنه مجموعة من الإجراءات المتخذة للسيطرة على الوساطة المالية عن طريق التدخل الحكومي لتثبيط أداء النظام المالي، مما يؤثر على نشاط مختلف القطاعات الاقتصادية.

1-2) إجراءات الكبح المالي:

1-2-1) الاحتياطات المطلوبة من البنوك: وهي الودائع المفروضة على البنوك التجارية التي عليها أن تضعها في البنك المركزي مقابل فائدة، من أجل ضمان وجود سيولة نقدية وتطبيق سياسة نقدية فعالة.[2] وذلك في حالة عدم وجود أسواق مالية متطورة ومنظمة للسندات المالية، كما تلجأ الدول إلى إجبار هذه البنوك على شراء سندات حكومية بعائد منخفض.[3]

1-2-2) ضبط معدلات الفائدة: تحديد وتسقيف لأسعار الفائدة من طرف صناع القرار على الإيداع والاقتراض فتخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للمستثمرين لدفع عجلة النمو، لكن لابد أن يكون نفس التحفيض للمودعين كما أن هذا التحكم في أسعار الفائدة ممكن أن يخل بالعلاقة ما بين معدلات الفائدة وآجال التسديد.

1-2-3) الائتمان الموجه: وهو ائتمان يوجه لقطاعات رئيسية دون الأخرى وفق سياسات الدولة التنموية، ويمكن أن يكون عبارة عن اقراض لمؤسسات الدولة العمومية مما قد يؤثر على نصيب القطاع الخاص.

1-2-4) الرسوم الضريبية المرتفعة: تخضع الوساطة المالية كالبنوك والمصارف لضرائب من طرف الحكومة تتمثل في ضرائب الأرباح والإيرادات، ضرائب على القيمة المضافة وضرائب على القروض...الخ والتي من شأنها أن تؤثر على الكفاءة الاقتصادية للبنوك.

---

[1] : بن بوزيان محمد، غربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار: دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني 5-6 ماي 2009، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 04.

[2] : Danial C.Hardy, Charles Enoch, Reserve Requirement and Monetary Management, International Monetary Fund IMF, Working paper, 1993, p 02.

[3] : رونالد ماكنون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق، ترجمة صليب بطرس وسعاد الإسطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة واللقافة العالمية، 1996 ،ص77.

1-2-5) تقييد التدفقات النقدية: في إطار سياسة الكبح المالي تقوم الحكومات بتثبيت أسعار الصرف وتقييد لدخول وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، كما تعمل على منع دخول المؤسسات والبنوك الأجنبية إلى السوق المالي.[1]

1-3) انعكاسات سياسة الكبح المالي:

من بين الأثار المسجلة لسياسة الكبح المالي نذكر ما يلي:[2]

- استبدال النقود المحلية بنقود أجنبية بصفة جزئية أو كلية ما يسمى بإحلال العملات (Currency Substitution) إما لاستعمالها للتبادل أو التخزين، وذلك نتيجة لتدهور النظام الاقتصادي والمالي.

إضافة إلى مجموعة من النتائج وهي:[3]

عدم وجود الشفافية في نظام مالي يسوده الكبح والتدخل الحكومي.

- التعامل مع القطاع المالي الموازي في ظل سياسة الكبح المالي، مع العلم أن هذا النشاط يتميز بدرجة كبيرة من المخاطر.

- انخفاض مستوى الكفاءة لمختلف الوسائط المالية.

- سيطرة تامة لقطاع البنوك والمصارف مع غياب الأسواق المالية وبالتالي عدم وجود تنويع في النظام المالي.

- انخفاض مؤشر M3/GDP أي حجم السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي لتراجع الاستثمار.

- خروج رؤوس الأموال للاستثمار في دول أقل خطورة.

- الائتمان الموجه لبعض القطاعات العمومية أدى إلى التقليل من نصيب القطاع الخاص.

- عدم تحقيق البنوك لأرباح معتبرة نتيجة لانساع الفجوة بين أسعار الفائدة على القروض والاقتراض

[1] : بن عبد الرحمان عبد الصمد، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة سيدي بلعباس، 2020-2021، ص06، ص08.

[2] : El Erian Mohamed, Yaqub .M, Currency Substitution in Egypt and the Yemen Arabic Republic, a comparative quantitative analysis, IMF working paper, 1987, p 03.

[3] : لعوج بن عمر، أثر التحرير المالي على الوساطة المالية دراسة قياسية لعينة من 22 دولة نامية خلال الفترة (1995-2017) باستعمال تحليل بيانات بانل، أطروحة دكتوراه تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020، ص22-23.

2) التحرير المالي:

2-1) تعريف سياسة التحرير المالي:

عرفه Mackinon and Shaw (1973) بالأداة الناجعة لزيادة النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث. فهو عملية تحرير كل من: أسعار الفائدة، سعر الصرف، الائتمان، إضافة إلى سهولة دخول وخروج رؤوس الأموال وعدم التدخل في شؤون الوساطة المالية.[1]

كما عرفه كل من Amable, Chatelain et De bandt (1997) بأنه زيادة الاستثمار عن طريق تشجيع الادخار مع استغلال الموارد المالية المتاحة بطريقة مثلى في إطار سياسة التحرير المالي.

وحسب Murat Ucer (2000) فالهدف من سياسة التحرير المالي هو إعادة اصلاح النظام المالي الداخلي والخارجي بالقضاء النهائي على كل إجراءات الكبح المالي المتعلقة بالقطاع المالي والبنكي من أجل تحقيق التنمية والتطور.[2]

مما سبق يمكننا القول بأن التحرير المالي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تؤدي بنا بالانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام مالي أكثر تحررا، بعيدا عن التدخل الحكومي مع زيادة استقلالية المؤسسات المالية المحلية والأجنبية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

2-2) إجراءات سياسة التحرير المالي:

ينقسم التحرير المالي إلى تحرير مالي داخلي وخارجي اللذان يسمحان لنا بقياس درجة العمق المالي وهما كالتالي:

2-2-1) التحرير المالي الداخلي:

- **تحرير أسعار الفائدة:** إذ لابد أن تخضع أسعار الفائدة لقانون الطلب والعرض بعيدا عن التدخل الحكومي مع إلغاء مبدأ تسقيف أسعار الفائدة.

[1] : بن زكورة العونية، أثر التحرير المالي والمصرفي على الصناعة المصرفية، دار النشر Noor publishing، 2017، ص 2-3.
[2] : Ouachem farida et autres, Impact de la libéralisation financière sur l'économie Algéeienne, Revue Algérienne des Etudes Financières et Bancaires, vol 04, N 01,2018, p 107.

– **تحرير المنافسة المصرفية:** إعطاء حرية أكبر لمؤسسات الوساطة المالية المتمثلة في البنوك ومختلف المنشآت المالية المحلية والأجنبية وإلغاء القيود مما يعزز مبدأ المنافسة بينها، وبالتالي الوصول إلى صناعة مصرفية ذات جودة عالية.

– **تحرير الاعتمادات والاحتياطات الاجبارية:** أي عدم توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة دون الأخرى مع خفض معدل الاحتياط الاجباري للبنوك التجارية لتشجيع الاستثمار عن طريق زيادة الإقراض.[1]

2-2-2) التحرير المالي الخارجي:

– **تحرير سعر الصرف:** بمعنى عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف، فهو يتحدد حسب متطلبات السوق والذي من شأنه أن يعبر على الواقع الاقتصادي المحلي.

– **تحرير حساب رأس المال:** سهولة دخول وخروج رؤوس الأموال بين الدول وإلى الأسواق المالية حتى يتسنى للمستثمرين المحليين والأجانب من امتلاك الأصول المالية وتداولها.

– **فتح الأسواق المالية:** إلغاء القيود المفروضة على الأسواق المالية حتى تمكن الشركات المالية من المساهمة في الأسواق المالي والخروج منها بكل حرية لزيادة كفاءتها.[2]

2-3) شروك نجاح سياسة التحرير المالي:

2-3-1) توافر المعلومات والتنسيق فيما بينها: لنجاح سياسة التحرير المالي لا بد أن تكون المعلومة متاحة للجميع (المستثمرين الصغار والمستثمرين الكبار)، وتوافر البيانات عن المؤسسات والأسواق المالية يساعد على تجنب المخاطر والتنبؤ السليم للأرباح المتوقعة ولهذا السبب يصر منتقدو سياسة التحرير المالي على ضرورة التدخل الحكومي لتوفير المعلومات لجميع الفاعلين الاقتصاديين.

[1] : غربي ناصر صلاح الدين، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس، شهادة ماجيستر تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2006-2007، ص 40-41.

[2] : راحو بلال، علاقة التحرير المالي بحدوث الأزمات المالية – تجربة بعض الدول، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 49.

2-3-2) الاشراف الحذر على المؤسسات والأسواق المالية: وهذا ما أكدته لجنة "بازل" من خلال إيجاد مؤشرات موحدة للإشراف على الأنظمة المالية، إضافة إلى التدخل الحكومي لضمان الشفافية، إقامة هيئات رقابية، تسهيل تدفق المعلومات بهدف تحقيق الاستقرار المالي.

2-3-3) التدرج في التحرير المالي: يعني تحرير القطاع المالي المحلي ثم القيام بتحرير القطاع المالي الخارجي لتفادي أثر الصدمات الخارجية والأزمات العالمية، فلقد قامت بعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين، الأورغواي في بداية السبعينات بتحرير كلي وسريع لنظامها المالي مما انعكس سلبا على أداء النشاط الاقتصادي كارتفاع معدلات البطالة، زيادة التضخم...إلخ.

فهذا الأسلوب ممكن تبنيه من طرف الدول ذات الاقتصاد القوي أما بالنسبة للدول النامية فيرى الخبراء أنها لا بد أن تتبع التدرج والتسلسل في عملية التحرير المالي.[1] والتي تتم وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التسلسل في سياسة التحرير المالي

	القطاع المحلي	القطاع الخارجي
القطاع الحقيقي	- يتحدد السعر وفق الطلب والعرض - خوصصة مؤسسات الوساطة المالية	- رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية
القطاع المالي	- حرية انتقال رؤوس الأموال في المدى القصير - تحرير أسعار الفائدة	- حرية انتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية - تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي

من إعداد الباحث بناءا على معلومات المرجع السابق.

2-3-4) الاستقرار الاقتصادي:

يتحقق التوازن الاقتصادي بتوفر العناصر التالية:[2]

- استقرار معدل التضخم مع معدل فائدة يشجع عل الاستثمار.

[1] : زواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالي المؤسسة، جامعة بومرداس، 2015-2016، ص 57-61.

[2] : عيشاوي علي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 42.

- معدل صرف مستقر ويخضع لقوى السوق.

- تحقيق التوازن في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

- ضرورة وجود معلومات ذات مصداقية.

- وجود تشريعات وقوانين اقتصادية للفصل بين مختلف نزاعات المؤسسات المالية بكل حرية.

- حرية دخول وخروج رؤوس الأموال والأرباح المحققة.

- التخفيف من العراقيل البيروقراطية التي تحد من الاستثمار.

- وجود قوانين تنظم المجال الاستثماري.

- إزالة الحواجز الجمركية والضرائب.

من خلال ما تم ذكره سابقا يمكننا التأكيد بأن سياسة التحرير المالي من النظرية إلى التطبيق تمر بعدة خطوات ومتطلبات لضمان نجاح هذه الأخيرة، نلخصها فيما يلي:

الشكل رقم (01): طرق سياسة التحرير المالي

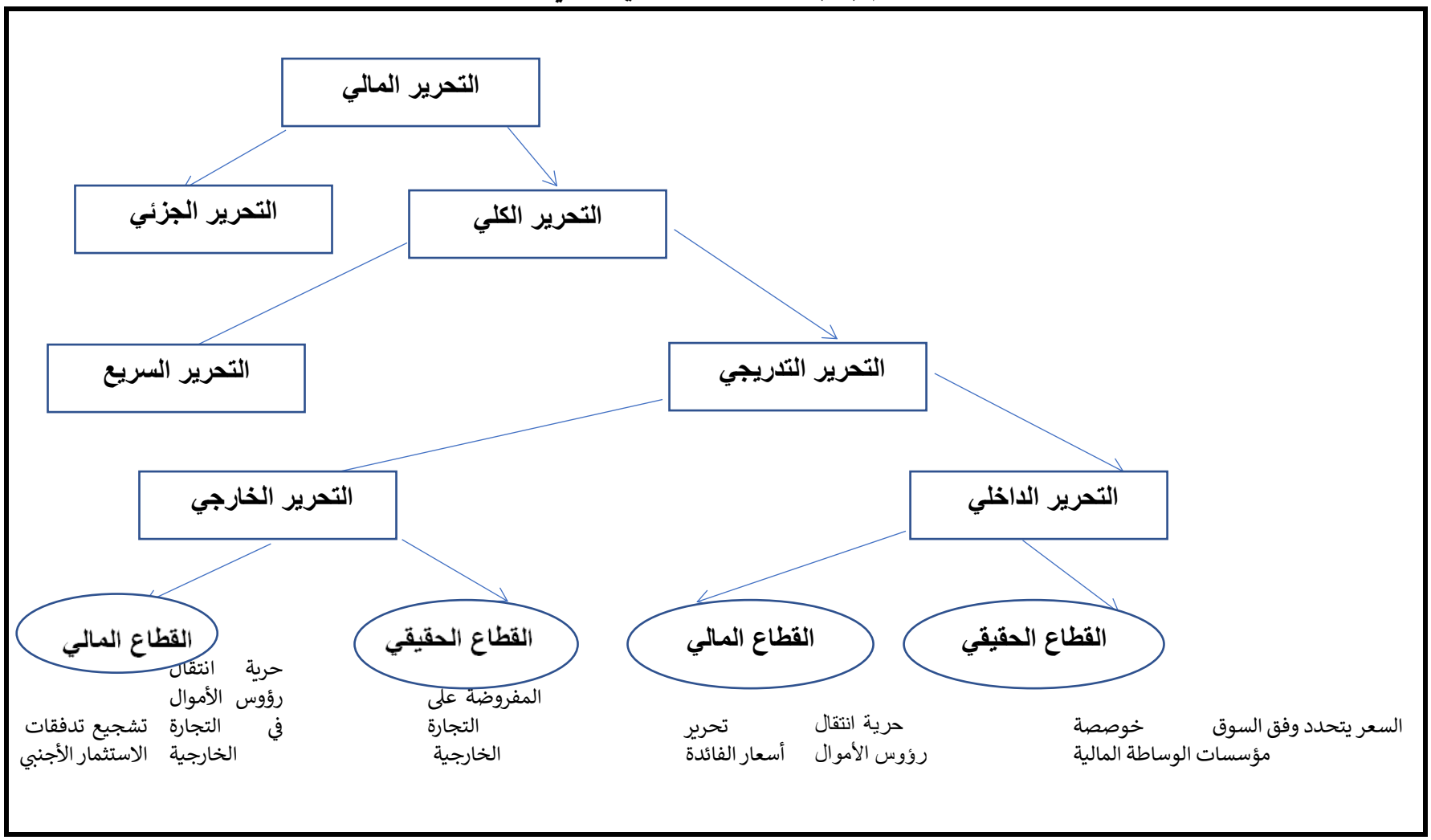

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات السابقة.

2-4) أهداف سياسة التحرير المالي:

سعت عدة دول لتبني سياسة التحرير المالي وذلك بتوفير المناخ الملائم لزيادة الإنتاج، بغية تحقيق والوصول إلى جملة من الأهداف المسطرة سابقا والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- الوصول إلى مصادر تمويل جديدة عن طريق تشجيع الادخار الداخلي والخارجي للمساهمة بشكل فعال في عملية التنمية الاقتصادية.

- وجود أسواق مال أجنبية تعمل بجنب الأسواق المالية المحلية وبالتالي الحصول على مصادر أموال جديدة لزيادة الاستثمار.

- رفع كفاءة القطاع المالي من خلال وصول الأسواق المالية إلى مصادر التمويل الأجنبية مع إمكانية إيجاد فرص استثمارية.

- حرية دخول وخروج رؤوس الأموال والعملات الأجنبية في ظل أسعار صرف ومعدلات فائدة تخضع لقانون الطلب والعرض

وأهداف أخرى نوجزها فيما يلي:[2]

- التحرير المالي يعمل على إزالة القطاع المالي الموازي نتيجة لتساوي معدلات الفائدة الحقيقية في كلا المجالين.

- زيادة كل من العمق والتطور المالي إضافة لانخفاض تكاليف العمليات المصرفية والمالية نتيجة لانتشار المؤسسات المالية المتخصصة.

- التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

- وجود نظام مالي يتميز بالكفاءة والفعالية والتنوع

[1] : غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 142.
[2] : مصيطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان،الطبعة الأولى، سنة 2015، ص 163.

2-5) مؤشرات سياسة التحرير المالي

لقد لجأ عدة باحثون إلى استعمال مؤشرات تمكنهم من قياس وتحديد درجة التحرير المالي وهي كثيرة ومتنوعة، نذكر منها ما يلي:

2-5-1) مؤشرات تحرير الجهاز المصرفي (Indicators Banking Sector Liberalization):

- **حجم الوساطة المالية (M2/PIB):** أو ما يسمى بمعدل السيولة، مؤشر عرض النقود المتمثل في النقود السائلة، الودائع لأجل والودائع الجارية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي PIB فهذا المقياس يسمح بمعرفة حجم وعمق الأنظمة المالية.[1]

- **معدل اجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يشمل الودائع بمختلف أنواعها القصيرة، المتوسطة وطويلة المدة لا يأخذ بعين الاعتبار النقود المستعملة خارج النظام البنكي، كما أنه يعبر عن دور الجهاز المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة تعبئة الموارد المالية فانخفاض هذا المؤشر يؤدي لتراجع المشاريع الاستثمارية لعدم وجود تمويل مالي وبالتالي التأثير على مستوى التنمية الاقتصادية سلبا.

- **معدل إجمالي أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي:** والذي يمثل مدى إمكانية البنوك على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل بغية توفير الدعم المالي لبرمجة استثمارات وتجسيدها على أرض الواقع في الأمد البعيد، فزيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى تمويل العمليات الاستثمارية من طرف الأجهزة المصرفية وزيادة النمو الاقتصادي.[2]

- **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:** هذا المقياس ذو أهمية كبيرة لأنه يقيس مدى مساهمة البنوك في منح القروض والتسهيلات للمؤسسات الخاصة، كما يوضح لنا نسبة هذه القروض الخاصة مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع العام فالبنوك هنا تلعب دور جوهري خاصة إذا كانت تتماشى مع التطورات العالمية فتقوم بتشجيع نمو القطاعات الاقتصادية المنتجة وإقامة المشاريع الكبرى وانجاز الهياكل والمرافق الأساسية،

[1] :Bouaichi Noumedia, Yaici Farid, libéralisation financière et développement financier: approche comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14 (2014)، p98.

[2] : مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الحقيقة، العدد 38، السنة 2016، ص 543-544.

إلى جانب القيام بمهام أخرى كمرافقة المسؤولين، توفير خدمات مالية ذات كفاءة تسهل من وتيرة العمليات التجارية والعمل على زيادة الادخار.[1]

2-5-2) مؤشرات تحرير الأسواق المالية (Indicators for Financial Markets Liberalization):

- **مؤشر Kaopen:** نسبة إلى الباحثين Chinn and Ito سنة 2002 والذي يقيس درجة انفتاح حساب رأس المال ويتكون هذا المؤشر من المتغيرات التالية:

K_1 : وجود سعر صرف متعدد.

K_2 : القيود المفروضة على معاملات الحساب الجاري.

K_3 : القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال.

K_4 : تحرير الصادرات.

هذه المتغيرات محصورة بين القيمتين 0 و1

0: في حالة وجود قيود.

1: حالة تحرير.

- **مؤشر BHL:** يرجع إلى كل من Bekaert, Harvey and Lundbland سنة 2001-2003 والذي يشير إلى تاريخ انفتاح الأسواق المالية في الأسواق الناشئة، فهو يقيس مدى درجة تحرير هذه الأسواق وأثرها على التنمية الاقتصادية يأخذ القيم التالية:

0: في حالة عدم تحرير الأسواق المالية.

1: تحرير الأسواق المالية.[2]

[1] : Dr Gana Brahim, L'impact du marché boursier sur le développement financière Algérie: Analyses et perspectives, Revue finance et marchés, Volume 4/ Numéro 8/ 2018, p 358.

[2] : بن علال بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة تلمسان، سنة 2013-2014، ص 176-177.

- **مؤشر Quinn 1997:** أو ما يسمى بمؤشر الشدة أي القيود والضوابط المفروضة على حساب رأس المال والحساب الجاري والتي تكون محصورة بين القيمتين (0، 4)، فكلما أخذ هذا المقياس قيم كبيرة دل ذلك على تحرير وانفتاح كبير لحساب رأس المال ويمكن تفصيل مجال تغيره هذه القيم كما يلي:

(0 – 1،5): وجود قيود في حساب رأس المال والحساب الجاري كما أن المعاملات تخضع لضرائب كبيرة جدا.

(2 – 4): تدل على تحرير لحساب رأس المال كما أن المعاملات لا تخضع للقيود والضرائب.[1]

- **مؤشر Edison and Warnock (EW) سنة 2001** : هذا المؤشر يوضح مدى القيود المفروضة على الأجانب عند امتلاكهم للأسهم المحلية، والذي يعتبر امتدادا لمقياس BHL إلا أنه تتوفر فيه معلومات أكثر ويبين لنا مدى التحرير عبر الزمن.[2]

- **مؤشر Quinn Δ :** تنطبق عليه نفس خصائص مقياس Quinn السابق مع زيادة التغير والفرق في قيمه.

- **معدل سيولة السوق المالي (نسبة التقلب):** وهو نسبة الأسهم في الأسواق المالية المحلية (البورصات) إلى القيمة السوقية الإجمالية للأسهم، يعتبر كمؤشر لقياس تطور سوق الأوراق المالية.

- **حجم التداول:** يعبر بقيمة الأسهم المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

- **معدل الرسملة:** وهو قيمة الأسهم المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).[3]

إن كل من مؤشر معدل السيولة وحجم التداول مكملان لبعضهما البعض فهما يعكسان معيار السيولة وحجم التداول في الأسواق المالية مقارنة بحجم الاقتصاد، أما المؤشر الأخير فيقيس حجم سوق الأوراق المالية وبالتالي إمكانية توجيه رأس المال وتوزيع وتقليل المخاطر. مما لا شك فيه أن الدراسات التجريبية الحديثة قد تطرقت إلى أهم الاختلافات القائمة بين النظام البنكي المتبع في بعض الدول كألمانيا واليابان، ونظام الأسواق المالية الذي تبنته كل من الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا[4] ولفهم أكثر لهذه الفروقات سنقوم بتفصيلها في الجدول الموالي:

[1] : Hali J. Edison, Michael W. Klein, and others, Capital Account Liberalization and Economic Performance: Survey and Synthesis, IMF Working Papers · January 2002, p 07-08.
[2] : Op, Cit, 2010, p 14
[3] : Thorsten Beck, Ross Levine, Stock Markets, Banks, and Growth: Panel Evidence, National Bureau of Economic Research, July 2002, p 08.
[4] : Moshin S. Khan and Abdelhak S.Senhadji, Financial Development and Economic Growth : An Overview, IMF Working Paper, December 2000, p 06-07.

الجدول رقم (03): أهم اختلافات النظام البنكي ونظام الأسواق المالية

	المزايا	العيوب
النظام البنكي	– يمكن للبنك أن يجنب أصحاب الشركات في المدى الطويل من أضرار يمكن أن تلحق بهم عند تعاملهم مع الأسواق المالية نتيجة للعلاقة الجيدة التي تربط البنوك بهذه المؤسسات.	– البنوك تفرض على المؤسسات الدخول في مشاريع محددة مسبقا (عدم وجود عامل المخاطرة والتنوع. – تتحصل البنوك على فائدة كبيرة مقابل إقراضها للشركات. – تفرض البنوك على المؤسسات مقابل هذا الإقراض أرباح صغيرة. – عدم إمكانية الشركات من الدخول في مشاريع أخرى والاستثمار في منتجات جديدة – لا يملك أصحاب المشاريع معلومات كافية عن مجلس إدارة البنك. – أعضاء مجلس الإدارة يسيطرون بطريقة غير مباشرة على نشاط المؤسسات عن طريق التمويل البنكي.
نظام الأسواق المالية	– تقدم الأسواق المالية عدة أدوات مالية لمواجهة مختلف المخاطر.	– التوجيه الغير أمثل للإدخار نتيجة ما يلي: – وجود سيولة مرتفعة مما يؤدي لسهولة الحصول على المعلومات لكل المستثمرين مما يؤدي لظهور «free rider problem» *. – تضرر المستثمرون الصغار نتيجة للعلاقة التي تربط المستثمرون الكبار مع أعضاء مجلس الإدارة وتمكنهم من الحصول على المعلومات بسرعة.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المرجع السابق ص06-07.

عند تبني سياسة التحرير المالي نجد أن بعض الباحثين يفضلون اتباع نهج النظام البنكي بينما نجد البعض الآخر من مؤيدي ومناصري طريقة تحرير الأسواق المالية مستدلين كلاهما على الحجج السابقة الذكر، غذ أن هناك اختلاف في كيفية تطبيق سياسة التحرير المالي إما بتبني مؤشرات النظام البنكي أم مؤشرات الأسواق المالية لدعم

*: مشكل الراكب الحر: هو عندما يسمح لبعض الأفراد بالحصول على حصص أو استهلاك منتجات أكثر من حقهم المطلوب.

نمو مختلف الأنشطة الاقتصادية، فبدل البحث عن أنجع الطرق لتحرير النظام المالي (الجهاز المصرفي أو الأسواق المالية لابد من العمل على كيفية دعم وتشجيع كلا النظامين معا.[1]

2-6) انعكاسات سياسة التحرير المالي:

اختلفت وتعددت الدراسات حول آثار التحرير المالي فهناك من يصر على وجود منافع تمس اقتصاديات الدول، والبعض الآخر يرى أن تبني هذه السياسة سيؤدي إلى سلبيات تطفو على النظام المالي.

2-6-1) الإيجابيات: من بين إيجابيات سياسة التحرير المالي:[2]

- زيادة الادخار المحلي نتيجة دخول رؤوس الأموال الأجنبية.
- زيادة الاستثمار الأجنبي.
- التنويع والتقليل من المخاطر.
- انخفاض نسبة الديون الخارجية.
- المنافسة الحرة بين مؤسسات الوساطة المالية.
- انخفاض تكلفة التمويل.
- انخفاض أسعار الفائدة المحلية وزيادة الاستثمار.
- توجيه الموارد المالية من السوق الموازي إلى الأسواق المالية الرسمية.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص.
- عصرنة النظام المالي والمصرفي.
- الوصول السلس إلى الأسواق المالية.
- توفر يد عاملة مؤهلة وذات مهارة عالية

بالإضافة إلى الآثار الإيجابية الأخرى المنبثقة من تبني سياسة التحرير المالي:[3]

[1] : Op, Cit, 2000, p 12-13.
[2] : حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 60-61.
[3] : مصيطفى عبد الله، بن بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 183.

– تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية.

– زيادة كل من السيولة والقدرة التنافسية وبالتالي تحفيز الاقتصاد.

– تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة الأرباح.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي

– إن تحرير البنوك والأسواق المالية سيؤدي إلى زيادة مصادر التمويل مما يسمح بوجود بدائل عديدة والمفاضلة بينها لتمويل المشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي.

2-6-2) السلبيات:[1]

– التحرير الكلي للقطاع المالي يؤدي لعدم تكافؤ الفرص بين مؤسسات الوساطة المالية المحلية مقارنة بالأجنبية.

– تقوم البنوك الأجنبية بفرض سياساتها على اقتصاديات الدول النامية مما يضر بالعملية التنموية الاقتصادية.

كما يمكن أن تكون لسياسة التحرير المالي نتائج وخيمة أخرى نوجزها فيما يلي:[2]

– الدخول والخروج المفاجئ لرؤوس الأموال يؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي للدول.

– تسرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

– إمكانية فقدان الدولة لسيادتها وهيمنتها على السياسة النقدية والمالية.

– تعرض البنوك المحلية للأزمات المالية نتيجة منافسة البنوك الأجنبية لها واستحواذها على الأسواق المحلية.

– عملية غسيل الأموال الناتجة عن النشاطات المالية الغير مشروعة مع حرية دخولها للبلاد.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتحرير المالي

مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي تبنت بعض دول العالم، إضافة إلى صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي (BM) سياسة جديدة لإدارة النظام المالي سميت بالتحرير المالي وتنسب إلى كل من

[1] : نفس المرجع، ص 181.

[2] : توفيق خير الدين خليفة خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية – رؤية شرعية إقتصادية – دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص253.

Mackinon and Shaw للقضاء على الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي، كما عرفت هذه النظرية تطورا كبيرا وإسهامات من عديد الباحثين.

1)- نظرية Mackinon and Shaw:

1-1) تحليل Mackinon:

من المعروف أن دول العالم الثالث لا يوجد بها أسواق مالية وإن وجدت فإنها ليست بذلك الحجم من التطور كالدول الرائدة وبالتالي سيتم التركيز على البنوك كممول هام لإنجاز المشاريع التنموية، لذلك لجأت السلطات الحاكمة في هذه البلدان إلى الاعتماد على هذا القطاع المصرفي عن طريق تعبئة الموارد المالية وتوجيهها للنشاطات الاقتصادية المنتجة شرط مرافقة الدولة لها وفرض عليها بعض الإجراءات التنظيمية المعروفة بالقيود، كتثبيت معدلات الفائدة أقل من المستوى التوازني للسوق إضافة إلى الاحتياط الالزامي للبنوك حتى تتكمن الدولة من إعادة تحسين العجز الميزانياتي وهي من صور سياسة الكبح المالي التي من الممكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية سلبا وهذا ما أكد عليه (Mackinon). فالقيمة المضافة لـ (Mackinon) هي في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود حيث أن المال ورأس المال سيكونان متكاملين وليس بديلين.

يرتكز نموذج Mackinon على الفرضيات التالية:

- عدم وجود ارتباط وعلاقة بين المؤسسات وقطاع العائلات إذ يستوجب عليهم مواجهة الأسعار المختلفة لكل من الأرض، السلع ورأس المال كما أنهم لا يستطيعون الوصول وامتلاك نفس التكنولوجيا وهذا ما يطلق عليه اسم " الاقتصاد المجزأ " " Fragmented Economic"

- بالنسبة للدول النامية لا يوجد بها سوق مالي ينظم عديد العمليات المالية كإقراض المستثمرين وتخصيص الموارد المالية.

- يتم اللجوء إلى التمويل الذاتي أي أن الأعوان الاقتصاديين يعتمدون على أنفسهم عند البدء في مشروع استثماري، إضافة إلى أن الإقراض بين المدخرين والمستثمرين غير ممكن.

- عملية الادخار من منظور (Mackinon) تكون كما يلي:

* ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة.

* ادخار على شكل ارصدة نقدية حقيقية (ودائع بنكية).[1]

1-2) نظرية تكاملية النقود ورأس المال:

لفهم نظرية تكامل النقود وراس المال لـ (Mackinon) لابد من التطرق لدالة الطلب على النقود ودالة الاستثمار

1-2-1) دالة الطلب على النقود: والتي تكتب بالشكل التالي:

$$\left(\frac{M}{P}\right)d = L\left(Y, \frac{I}{y}, d - P^*\right)$$

حيث تمثل:

Y : الدخل

$\frac{I}{y}$: الاستثمار بالنسبة للدخل.

$d - P^*$: العائد الحقيقي على النقود.

M^d : الطلب على النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

كما يمكن كتابة معادلة الطلب على النقود بالطريقة التالية:

$$\left(\frac{M}{P}\right)d = L(Y, \bar{r}, d - P^*)$$

حيث تمثل $\bar{r}$: العائد المتوسط لرأس المال.

$$\frac{\delta L}{\delta_{\frac{I}{y}}} > O, \quad \frac{\delta L}{\delta d - p*} > 0, \quad \frac{\delta L}{\delta y} > 0$$

الاشتقاق الجزئي لدالة الطلب على النقود هي دالة متزايدة أي الزيادة في الطلب على الأرصدة النقدية وبالتالي زيادة الاستثمار نتيجة لوجود ادخار مسبق بمعنى وجود تكامل بين النقود وراس المال.

[1] : Venet Baptiste, Libéralisation financière et développement économique, Une revue critique de la littérature. In : Revue d'économie financière, n°29, 1994, p 88.

1-2-2) دالة الاستثمار: للعائد الحقيقي على الأرصدة النقدية دور مهم لأن الأفراد يميلون إلى الادخار في حالة تم تسجيل ارتفاع في العائد الحقيقي للمال وهنا أكد (Mackinon) على حتمية تواجد هذه النقود على مستوى المصارف المعبر عنها بالادخار، فارتفاع معدلات فائدة الإيداع سيزيد من نسبة التعبئة المالية فتصبح دالة الاستثمار تكتب بالصيغة التالية:

$$\left(\frac{I}{Y}\right) = F(r, d - P^*)$$

مع العلم أن

$$\frac{\delta F}{\delta r} > 0 \qquad \frac{\delta F}{\delta d - p*} > 0 \,,$$ [1].

الشكل رقم (02): تأثير العائد الحقيقي للنقود على الاستثمار الممول ذاتيا

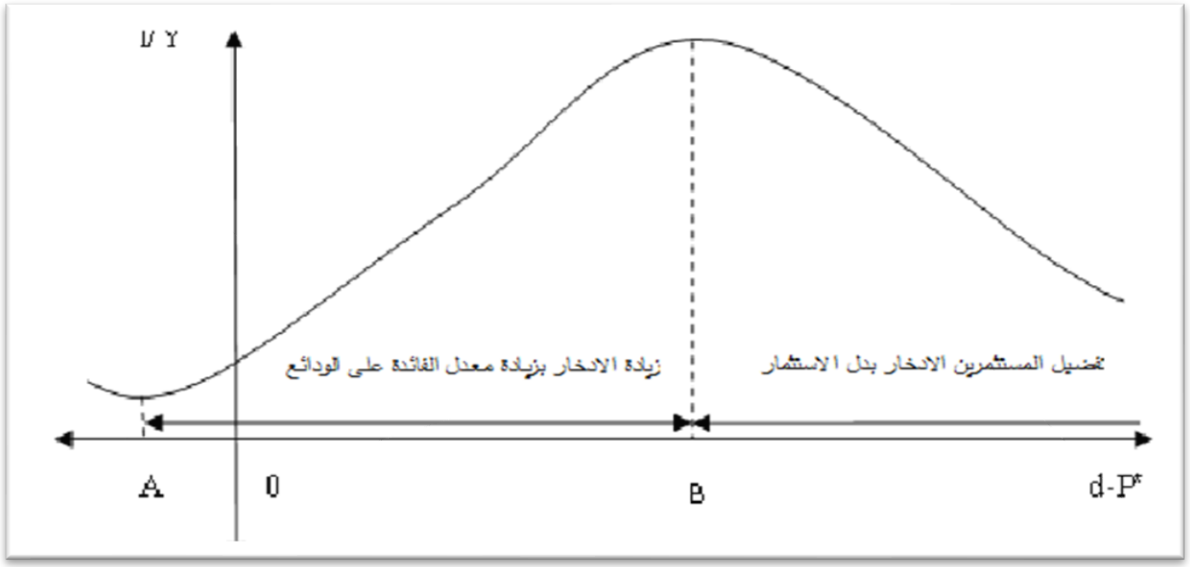

المصدر: المرجع السابق ص 101

من معادلة الاستثمار نستنتج أن الاشتقاق الجزئي لكل من العائد الحقيقي على الأرصدة النقدية والعائد المتوسط لرأس المال موجبان، لكن نظرية التكامل بين النقود ورأس المال تتحقق عند قيمة محددة لـ($d - P^*$) والشكل السابق يوضح هذه العلاقة بشكل تفصيلي الذي يوضح تأثير العائد الحقيقي للنقود على الاستثمار الممول ذاتيا حيث وهذا ما يتبين لنا خلال المرحلة (AB) إذ أن هناك زيادة في الادخار نتيجة لزيادة العائد الحقيقي على النقود

[1] : بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية بإستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصاد النقد المالي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- السنة الجامعية: 2015-2016، ص 99-100.

تدريجيا، ففي هذه المرحلة يفضل الأعوان الاقتصاديين امتلاك أصول نقدية بدل الأصول الغير منتجة كالعقارات وعدم الدخول في مشاريع تنموية مما سيؤدي لتشجيع وزيادة تراكم رأس المال (I/Y) وهو ما يحقق تكاملية النقود ورأس المال. ابتداء من النقطة B يصبح العائد الحقيقي للنقود مرتفع جدا، فالمستثمرون يفضلون هنا الادخار عوض الاستثمار مما يؤدي لانخفاض تراكم رأس المال (I/Y) في هذه المرحلة. فيظهر أثر الاحلال أي تصبح النقود ورأس المال بديلة. وعلى ضوء ما تم ذكره سابقا فالدول السائرة في طريق النمو إذا ما أرادت زيادة نموها الاقتصادي فلا بد لأصحاب القرار أن لا يعملوا على تثبيت أسعار الفائدة أقل من المستوى التوازني لها لأن هذا الإجراء سينعكس سلبا على الادخار المالي، الذي تسهر على تطبيقه المؤسسات المالية بدلا من ذلك يبقى عليها رفع الطلب الفعال على الأرصدة النقدية كالودائع بزيادة معدل الفائدة، فحسب Mackinon يجب التخلي عن سياسة الكبح المالي واستبدالها بسياسة التحرير المالي لتطوير النظام المالي والاقتصادي للبلدان التي تسعى جاهدة للخروج من دائرة النمو الاقتصادي. [1]

1-3) تحليل Shaw:

يعتمد نموذج (Shaw) على نظام الوساطة المالية في تمويل المشروعات عن طريق زيادة معدلات الفائدة للتشجيع على الادخار أو ما يسمى بـ " تراكم الودائع" وبالتالي المساهمة في زيادة الاستثمار عن طريق منح قروض للأعوان الاقتصاديين، إضافة إلى تخفيض تكاليف الدين من خلال تنويع المخاطر. فالتمويل عند (Shaw) لا يكون ذاتي بالنسبة للمستثمرين بل يعتمد على المؤسسات المالية الوسيطة.

ليس هناك تعارض بين نموذج (Mackinon) القائم على فرضية تكامل النقود ونموذج (Shaw) المرتكز على دور الوساطة المالية فتوفير الدعم المالي لزيادة المشاريع الاستثمارية يمكن تحقيقه باتباع كلا النموذجين السابقين، بالنسبة للدول المتطورة فانه من الأحسن تبني مقاربة (Shaw) أما تحليل (Mackinon) فيعتبر الأنسب للدول السائرة في طريق النمو ولفهم أكثر هذان النموذجين تم تمثيلهما في الشكل البياني الموالي:[2]

[1] : مرجع سابق ص 100-101.

[2] : Boukari Mamane, La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du développement en Afrique subsaharienne, Thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'Université de Bordeaux, 2014, p 23.

الشكل رقم (03): آثار الكبح المالي على الادخار والاستثمار

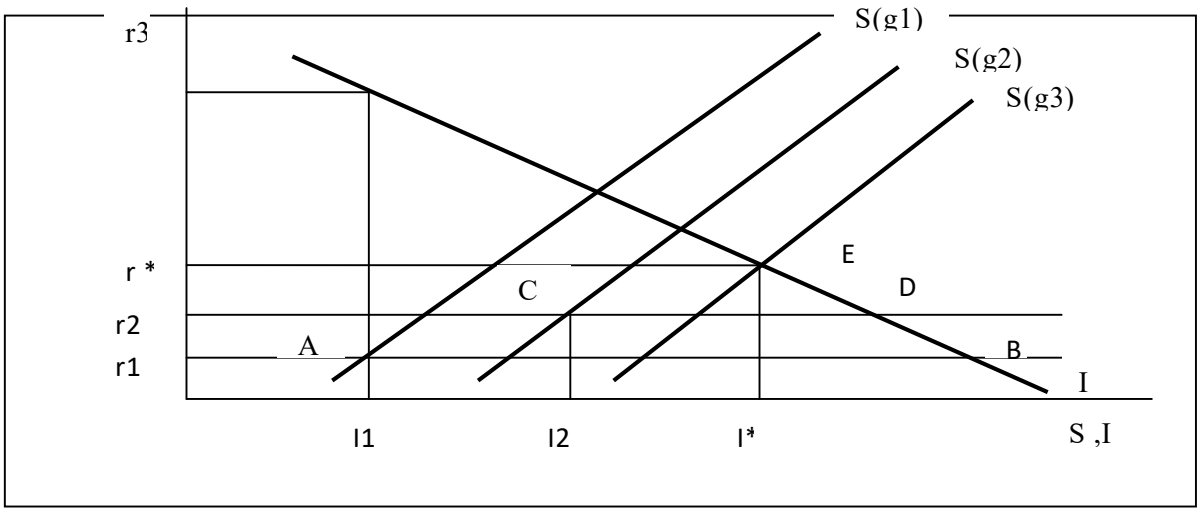

المصدر: Baptiste Venet, Libéralisation Financière et Développement Economique Revue d'économie financière, n°29, 1994, p108

من خلال الشكل البياني السابق الذي يمثل تغيرات معدلات الفائدة بدلالة الاستثمار يظهر لنا جليا أن أسعار الفائدة الحقيقية r1 و r2 أقل من سعر الفائدة التوازني.

فعند r1: يكون الاستثمار I_1 والادخار $S(g_1)$ ففي هذه الفترة لا يمكن اشباع الطلب الاستثماري لعدم كفاية الادخار الممثل بـ (AB) مما يؤدي بالمستثمرين إلى اللجوء للاقتصاد الموازي.

أما عند الانتقال من r1 إلى r2: في هذه المرحلة نلاحظ أن CD< AB وهو ما يعني انخفاض الطلب الاستثماري نتيجة لزيادة معدلات الفائدة $r1 < r2$ وبالتالي زيادة كل من الادخار والاستثمار بسبب التخفيف الجزئي للقيود المفروضة.

وأخيرا عند الوصول إلى r* والتي تمثل نقطة التوازن (E) فان الاستثمار يصبح مساوي للادخار I=S هنا يتم الغاء كل آليات الكبح المالي، ويتم اشباع الطلب الاستثماري من طرف الادخار.

في هذه المرحلة سيتم الغاء السوق المالي الموازي واستبداله بسوق رسمي.[1]

[1] : Op, Cit, p 24-25.

بعد الاطلاع على كل من نظريتي Mackinon and Shaw، استخلصنا أن كلا التحليلين متكاملين مع وجود اختلاف في دور الوساطة المالية الذي أشار إليه شاو، عكس Mackinon الذي تطرق إلى التمويل الذاتي للأعوان الاقتصاديين وأن دور البنوك تقتصر فقط على تلقي الودائع وتحديد نسب الفائدة عليها.

إضافة إلى ما تم ذكره سابقا قام عديد الاقتصاديين بدعم وتشجيع نموذج Mackinon and Shaw عن طريق المساهمة بأفكار مؤيدة لنظرية التحرير المالي. [1]

2) المناصرون لنظرية التحرير المالي:

من بين هؤلاء المفكرين نذكر ما يلي:

2-1) Kapur (1976): تكملة لما جاء به Mackinon and Shaw وللحد من آثار التضخم وزيادة الادخار يرى Kapur بضرورة زيادة معدلات الفائدة الاسمية على الودائع بدل تخفيض الكتلة النقدية من خلال الاعتماد على نموذج غير.

2-2) Vogel et Buser (1976): من المؤيدين لفكرة تكاملية النقود ورأس المال بإضافة أصل جديد وهو السلع المصنعة والنصف مصنعة، إضافة إلى زيادة العائد الحقيقي على النقود وتخفيض الخطر المتعلق بامتلاك النقود وهذا كله من أجل مواجهة خطر التضخم فقد تطرقا إلى العائد الحقيقي المرتبط بالأرصدة النقدية وما يشوبه من مخاطر فسياسة التحرير المالي وتبعا لسياق التاريخي لبعض الدول تكون إما برفع مستويات العائد الحقيقي على النقود وهذا ما حدث في كوريا الجنوبية، وإما بتسجيل معدلات ثابتة ومستقرة للعملة وبالتالي الخفض من نسبة المخاطرة المتعلقة بامتلاك للنقود .

2-3) Galbis (1977): جاء بفكرة أن الاقتصاد يتكون من قطاع تقليدي يعتمد على التمويل الذاتي لإدارة المشاريع يتميز بمردودية رأس مال مستقرة لكن بنسب ضعيفة وقطاع عصري يعتمد على التمويل الذاتي والبنكي عائد الرأس مال فيه يكون ثابت وبمستويات عالية، كما بين في مقاربته وفي إطار سياسة التحرير المالي أن

[1] : غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سبق ذكره سابقا، ص 57.

زيادة معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار وتحويله من القطاع الأول إلى القطاع الثاني مما ينجم عنه ظهور استثمارات انتاجية.[1]

2-4) Donald. J.Mathieson (1977): الذي أكد على ضرورة التطبيق الحذر لسياسة التحرير المالي، فمثلا تحرير سعر الصرف وأسعار الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى الدخول الفوري لرؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة عرض الأموال والطلب على العملة المحلية نتيجة لانخفاض سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة المحلية للبلد. لذا يجب مبدئيا التنسيق بين معدل الصرف وسعر الفائدة لتجنب التدفقات النقدية المفاجئة لعدم الوقوع في الأزمات المالية.[2]

2-5) Levine (1997): عن أداء النظام المالي الفعال اشترط Levine توفر تراكم رأس المال والتطور التكنولوجي والذي سيؤدي إلى: تشجيع الادخار، التخصيص الأمثل للموارد وتنويعها، مرافقة المدراء الماليون، تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات.[3]

[1] : Venet Baptiste , 1994 Op, Cit, p 92.
[2] : Donald.J. Mathieson, Financial Reforms and Capital Flows in a Developing Economy, International Monetary Fund IMF, Working paper, p 486.
[3] : Lillian Kamal, Financial Development, Financial Repression, And Growth In Developing Economies, International Business & Economics Research Journal – January 2012 Volume 11, Number 1, University of Hartford, USA, p 116.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم ذكره سابقا توصلنا إلى أن التنويع الاقتصادي هو الاستثمار في القطاعات البديلة التي تؤدي إلى زيادة مردودية الاقتصاد والتقليل من المخاطر الاستثمارية، كما يتم قياس التنويع الاقتصادي بعدة مقاييس نذكر منها: مؤشر هيرفندال هيرشمانHHI، مؤشر أوجيف Ogive، مؤشر جيني Gini، وغيرها من المؤشرات. من جانب آخر تبني سياسة التحرير المالي المتمثل في إلغاء القيود والإجراءات المطبقة على النظام المالي عن طريق مؤشرات تحرير الجهاز المصرفي ومؤشرات تحرير الأسواق المالية، من شأنها تحفيز الادخار والتوزيع الأمثل للقروض على الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما أكد عليه الخبراء والباحثين الاقتصاديين بعد تسليطهم الضوء على كل من التنويع الاقتصادي وسياسة التحرير المالي مع محاولة إيجاد العلاقة التي تربط بينهما.

الفصل الثاني:

إنتاج العلاقة بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي

تمهيد الفصل الثاني:

لقد تنوعت وتعددت الدراسات النظرية والتجريبية التي أشارت إلى العلاقة الموجودة بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي، فالأعمال الأدبية التي تناولت أثر التحرير المالي على نمو وزيادة تنويع الأنشطة المنتجة انقسمت بين مؤيد ومعارض لهذه العلاقة. من جانب آخر تطرق عديد الباحثين بإجراء دراسات تجريبية لإثبات الأثر الموجب لمؤشرات التحرير المالي على التنويع الاقتصادي، بينما أكد آخرون بوجود أثر سلبي بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي

تمهيد:

اختلفت الأعمال النظرية التي تناولت موضوع سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي والعلاقة الموجودة بينهما، من حيث الأثر الموجب والسلبي لمقاييس التحرير المالي المعبر عنها بالبنوك والأسواق المالية على تنويع القطاعات الاقتصادية للدول. وبناء على ما تم ذكره سابقا تم تقسيم هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: العلاقة الإيجابية للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي
- المطلب الثاني: الدراسات المناقضة للأثر الموجب لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: العلاقة الإيجابية للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي

1) المدرسة الكلاسيكية:

في سنة 1873 أصدر WALTER BAGEHOT كتابه الشهير المسمى "A Description Of The Money Market" الذي نوه بدور مؤسسات الوساطة المالية لزيادة التنمية الاقتصادي، إذ أنه من الأوائل الذين أطلقوا فكرة التمويل والنمو. ففي القرن 18م عرف السوق المالي لإنجلترا نشاطا كبيرا سمح بحرية حركة رؤوس الأموال داخل البلاد عبر مختلف القطاعات الاقتصادية حسب احتياجات هذه الأنشطة، وبالتالي وجود تمويل مالي لعدة مشاريع استثمارية متنوعة في الأجل البعيد، إضافة لسهولة الوصول لهذا التمويل من طرف رجال الأعمال مما نجم عنها ازدهار التجارة والصناعة. كما أشار إلى أن النظام المالي الغير كفء يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية.[1]

2) المدرسة النمساوية:

وعند التطرق للأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي لابد من الإشارة إلى أعمال Schumpeter1911 من خلال كتابه الذي تم نشره تحت عنوان " The Theory of Economic Development" سنة 1934. فهو يعد من بين الأوائل المفكرين الذين تناولوا موضوع المعاملات والخدمات البنكية وكيفية تأثيرها على التنمية الاقتصادية، فقد أكد على أن لسياسة التحرير المالي المعبر عنها بالقطاع البنكي خاصة القروض الموجهة لشتى المجالات الاقتصادية لها أثر على النمو الاقتصادي، فهنا يظهر جليا الدور الهام للمصارف في زيادة نشاط وحركية الاقتصاد عن طريق تشجيع الافراد والمؤسسات بالاستثمارات المنتجة أي التخصيص الأمثل للموارد، إضافة إلى مهام أخرى كالعمل على تسهيل المعاملات المصرفية، توفير المعلومات اللازمة، مرافقة أصحاب الأعمال بدراسة مشاريعهم وتقييمها للوصول لأكبر فرص للنجاح. كما أوضح Schumpeter أن استعمال التكنولوجيات الجديدة في مختلف الأعمال الاقتصادية تؤدي لزيادة الإنتاج، مع ضرورة

[1] : Walter Bagehot: Lombard Street: A Description of the Money Market, London: Henry S. King and Co,1873.

توفير التمويل المالي للمقاولين ودعم المشاريع ذات الابتكارات الجديدة مما ينجم عنها سلع عصرية لم تكن موجودة من قبل وأكثر ملاءمة.[1]

3) المدرسة الكينزية الجديدة:

وفي سنة 1960 نشر كل من John G. Gurley and E. S. Shaw كتاب يحمل عنوان " Money in The Theory of Finance"[2] حيث أشارا للدور الكبير للوساطة المالية في تشجيع المشاريع الاقتصادية الأكثر إنتاجية بما فيها ذات المدى الطويل، عن طريق تجميع المدخرات المالية وتوجيهها للمستثمرين بأقل التكاليف ضف على أنه تنوع مؤسسات الوساطة المالية يسمح بتقليل المخاطر، تقديم المساعدة باختيار أحسن المشاريع، توفير المعلومات اللازمة ومرافقة ومتابعة أصحاب الشركات.[3]

4) المدرسة الهيكلية:

أما Goldsmith والمعروف بكتابه " Financial structure and development " الذي قام بنشره سنة 1969 [4] فقد أراد أن يتوصل إلى ثلاث أهداف وهي كما يلي:

- كيفية عمل ونشاط النظام المالي المتكون من الأدوات المالية، الأسواق والوسطاء في الاقتصاد والذين يتغيرون بتغير النمو الاقتصادي.
- حاول معرفة هل لتطور النظام المالي المكون من العناصر السالفة الذكر تأثير سببي على النمو الاقتصادي.
- تقييم أثر مزيج النظام المالي على النمو الاقتصادي.

وقد لاقت محاولاته لتحقيق الأهداف السابقة نسب متفاوتة من النجاح فالنسبة للبنوك ومع تقدم الدول، تأخذ المصارف حصة الأسد من الناتج المحلي الإجمالي أما أسواق المال وكل ما هو وسيط مالي غير بنكي فليس لديهم نفس نمو

[1] : Joseph A. Schumpeter, The theory of Economic Development, An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts,1934.
[2] : John G. Gurley and E. S. Shaw, Money in a theory of finance, Brookings Institution, Washington, 1960.
[3] : ZSOLT BECSI AND PING WANG, Financial Development and Growth, Economic review (Federal Reserve Bank of Atlanta) · Fourth Quarter January 1997, p 48.
[4] : Raymond William. Goldsmith, Financial structure and development, CT: Yale University Press, 1969.

واهمية المصارف. كما تمكن Goldsmith من اثبات العلاقة الإيجابية والسببية من التطور المالي إلى النشاط الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 35 دولة قبل الفترة 1964.

وأخيرا وبالرغم من أنه لم يستطع إعطاء دليل على وجود أثر لخليط النظام المالي على النمو الاقتصادي لعدم كفاية المعلومات، إلا أنه قام بإجراء دراسة مقارنة لهيكل النظام المالي لكل من المانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية واليابان مع أمله بتقديم أبحاث أخرى تتناول العلاقة ما بين النظام المالي والنمو الاقتصادي من طرف باحثين آخرين.[1]

5) المدرسة النقدية:

ومن بين الأعمال الأدبية التي تطرقت إلى العلاقة الإيجابية لسياسة التحرير المالي على النشاط الاقتصادي هي كتابي Mackinon Ronald and Shaw سنة 1973 المعنونان على التوالي كما يلي:

" Money and Capital in Economic Development "و" Financial Deepening in Economic Development" فحسب Mackinon Ronald and Shaw جاءت هذه النظرية لتنهي تماما سياسات الكبح المالي المنتهجة آنذاك من طرف عديد الدول والتي ترتكز بالأساس على تثبيت لمعدلات الفائدة، الاحتياط البنكي الاجباري، توجيه الائتمان نحو المشاريع الأقل ربحية وزيادة معدلات التضخم.

مقاربة Mackinon تنص على أنه لا يوجد فرق بين الادخار والاستثمار فزيادة الاستثمارات تكون نتيجة لزيادة معدلات الفائدة على الودائع وهذا في ظل اقتصاد في طور النمو ذو نظام مالي غير متطور، بمعنى آخر عدم وجود سوق مالي منظم.

أما Shaw فقد اعتمد على دور مؤسسات الوساطة المالية في توفير الدعم المالي للأعوان الاقتصاديين عن طريق منحهم قروض مما يسمح بزيادة الاستثمار.

تعد سياسة التحرير المالي أداة فعالة لتحسين الاقتصاد وزيادة كفاءة الأنشطة الاقتصادية بتمويل المشاريع الأكثر إنتاجية وهذا بعد توجيه الائتمان للقطاعات ذات الأولوية بهدف مساعدة الدول للخروج من وضعية التخلف

[1] : Asli Demirguc-Kunt and Rose Levine, Financial Structure and Economic Growth, A Cross-Country Comparison of Banks, Markets, and Development, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2001, p 4-5.

الاقتصادي. فقد لقت هذه النظرية رواجا وإقبالا كبيرا من طرف كثير من البلدان والمنظمات العالمية كالبنك العالمي (BM) وصندوق النقد الدولي (FMI). وفي نفس السياق تم إجراء عدة دراسات تتمثل في تطوير نماذج اقتصادية أخرى تدرس العلاقة الإيجابية للتحرير المالي على التنمية الاقتصادية مكملة للأعمال النظرية لـ Mackinon Ronald and Shaw، ومن بين الباحثين المساهمين في هذا المجال نذكر منهم ما يلي[1]:

6) المدرسة الاقتصادية الجديدة:

دراسة Fry (1978) ألقت الضوء على ان معدلات الفائدة تشجع زيادة الادخار والنمو الاقتصادي بعد دراسة مجموعة من الدول للآسيوية.

دراسة Tybout (1983) أكد أيضا على دور معدلات الفائدة في التأثير على نوعية الاستثمارات الاقتصادية.

دراسة De Melo et Tybout (1986) توصلا إلى نتيجة مفادها أن بعد الإصلاحات المالية المتمثلة في انتهاج سياسة التحرير المالي في الأوروغواي تم إيجاد أثر موجب لمعدلات الفائدة على الاستثمار وزيادة المشاريع[2].

بالنسبة لـ Greenwood et Jovanic (1990) تعمل المؤسسات المالية على تشجيع الاستثمار ودفع بعجلة النمو الاقتصادي تجري دراسات جدوى حول السوق كجمع المعلومات الضرورية، تحليلها وتقييمها لمساعدة المستثمرين على اختيار أحسن المشاريع وأكثرها ربحية.

أما Levine (1991) فقد أشار إلى عدة أدوار للوساطة المالية كتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تنويع مخاطر إنتاجية القطاعات الاقتصادية، زيادة تراكم الرأس المال المادي والبشري، عدو خروج رؤوس الأموال، التقليل من المخاطر الناجمة عن العرض النقدي والسيولة.

وحسب Bencivenga et Smith (1991) وتبعا لقانون الأعداد الكبير تعمل البنوك على تجميع المدخرات والتقليل من مخاطر السيولة وتوجيه القروض للمشاريع الأكثر انتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

[1] : Jude C. EGGOH, « Développement financier et croissance : Une synthèse des contributions pionnières », Laboratoire d'Economie d'Orléans, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, n° 2009-18.
[2] : Op Cit, 2009, p8.

إضافة إلى مساهمة Saint-Paul (1992) حول أهمية الوساطة المالية في زيادة الإنتاجية من خلال تنويع المخاطر الناجمة عن استعمال التكنولوجيا في تحفيز الإنتاج، كما تعمل مؤسسات الوساطة المالية على تحديد كيفية اختيار تكنولوجيا الإنتاج مما يسمح للمستثمرين باستخدام أفضل التكنولوجيات ذات الإنتاج الوفير.

أما King and Levine (1993) فقد أكدا أيضا للدور الكبير للوساطة المالية على تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل من المخاطر الناجمة عن المشاريع الاستثمارية، وهذا بعد اجراء عملية تحليل وتقييم مختلف النشاطات الاقتصادية وتخصيص المدخرات المالية اللازمة لها خاصة الأعمال الابتكارية. فمؤسسات الوساطة المالية لها القدرة على زيادة احتمالية نجاح هذه المشروعات.

في نفس السنة قام Bencivenga et Smith (1993) بالتأكيد على أن سياسة الكبح المالي تعيق التنمية الاقتصادية خاصة إذا تم تمويل الاستثمارات ذات المردودية المنخفضة.

مساهمة Japelli et Pagano (1994) المتعلقة دائما بالوساطة المالية التي تعمل على الترشيد الأمثل في منح القروض، زيادة الادخار والنمو الاقتصادي.

كما أن Berthelemy et Varoudakis (1995) أثبتا على أن هناك علاقة تفاعلية بين النظام المالي المحرر والمتطور من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى حيث أن يمكن للنمو الاقتصادي بالتضرر في حالة وجود نظام مالي لا يعمل بجدارة عالية.

تناول كل من Amable et Chatelain (1995) ظاهرة التمويل القصير والطويل الاجل وأثرها على المشاريع الابتكارية في الأمدين، فبنسبة للمقرضين الصغار فانهم يفضلون توفير الدعم المالي للاستثمارات قصيرة المدى حتى وان لم تكن لديها نفس مردودية ربحية الاستثمارات الطويلة، بينما تمويل هذه الأخيرة يتم من طرف بنك وحيد. استخلصا الباحثان على أن الأنظمة المالية المركزية تسرع من عملية النمو الاقتصادي.

أثبت De Gregorio (1996) أن زيادة الرأس المال البشري نتيجة للقروض المتزايدة الموجهة للأسر والعائلات تؤثر بالإيجاب على النشاط الاقتصادي.

مرة أخرى يؤكد الباحثان De la Fuente et Martin (1996) على العلاقة الإيجابية التي تربط مؤسسات الوساطة المالية بزيادة التنمية الاقتصادية بتوفير التمويل المالي لمختلف المؤسسات الناشطة في عدة ميادين، لتبني المشاريع الاستثمارية ذات المخاطر العالية إلى جانب البحث والتطوير.

أما Greenwood et Smith (1997) وفي إطار التخصيص الأمثل للمدخرات المالية وتوجيهها للقطاعات الاقتصادية ذات العائد الكبير فان المنافسة بين مؤسسات الوساطة المالية تؤدي إلى توفير هذا التمويل.[1]

تطرق Levine (1997) إلى دور النظام المالي المكون من أسواق المال ومؤسسات الوساطة المالية وقدرته على تحسين كفاءة النشاطات الاقتصادية من خلال عدة وظائف يرتكز عليها هذا المزيج المالي وهي: تعبئة المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد للقيام باستثمارات متنوعة كتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات، تشجيع المشاريع التجارية وغيرها من الأعمال. فهذا التنويع من شأنه التقليل من المخاطر إضافة إلى مهام أخرى كالمراقبة المستمرة للشركات وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين، وفق المخطط الموالي الموضح للعلاقة السببية بين الهيكل المالي والتنمية الاقتصادية:

الشكل رقم (04): العلاقة النظرية بين النظام المالي والنمو الاقتصادي

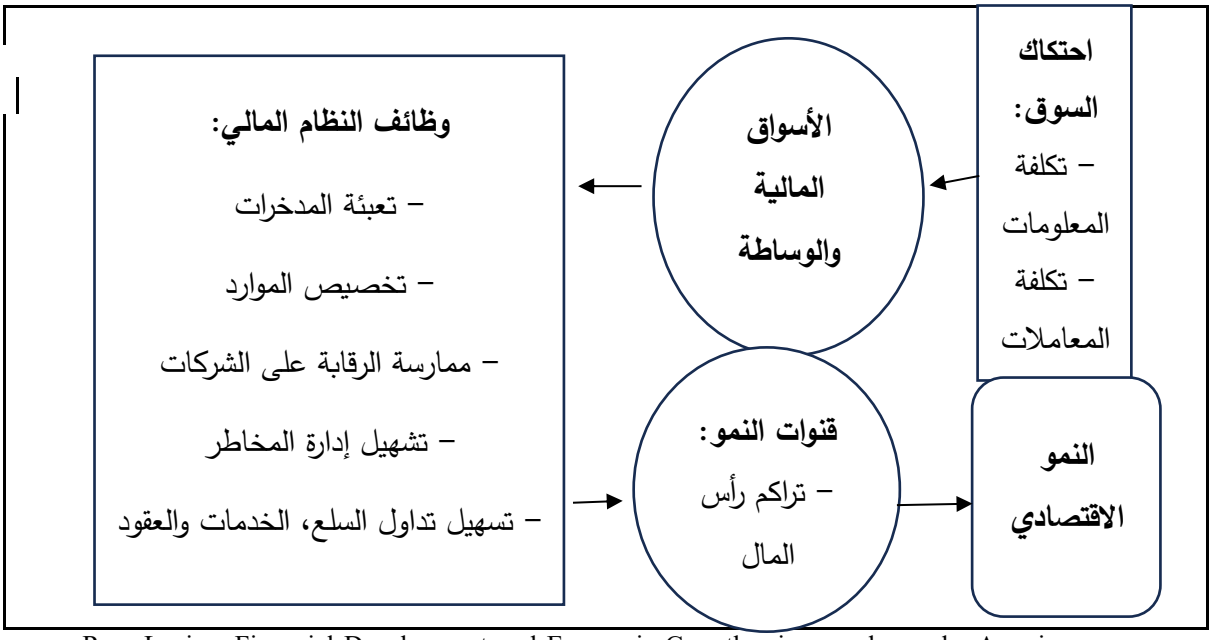

Source: Ross Levine, Financial Development and Economic Growth: views and agenda, American Economic Association: journal of economic literatures, U.S.A, vol 35; n° 02, 1997; p 691

[1] : Brou Emmanuel Aka, Le Rôle des marchés de capitaux dans la croissance et le développement économique, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, 2005, p 17-18.

فهذا المخطط يظهر لنا العلاقة النظرية التي تربط النظام المالي في حالة تحرر معبر عنه بزيادة الأسواق والوساطة المالية التي تقوم بتعبئة المدخرات وتحويلها إلى إنفاق استثماري لعدة مشاريع اقتصادية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي[1].

وهو نفس التوجه الذي تبناه Asli Demirguc-Kunt and Rose Levine (2001) لتبيان الأثر الموجب للخليط المالي المعبر عنه بالبنوك، الأسواق المالية، القوانين والخدمات المالية على كفاءة النظام الاقتصادي حيث أشارا إلى أن هيكل المزيج المالي بإمكانه المساهمة في تحسين التنمية الاقتصادية، بتبني أفضل الاستثمارات المربحة الذي ينجم عنها عدم التعرض للمخاطر، بشرط توفير التمويل المالي ومختلف المعطيات لرجال المال والأعمال، مراقبة الشركات كالإفصاح على كل البيانات، تشجيع وتحفيز القطاعات السوقية كالمساهمة في زيادة الإنتاج الصناعي، إنشاء شركات جديدة ودعم المشاريع الابتكارية العصرية.[2]

دراسة Alin Croitoru تحمل عنوان " Schumpter,J.A.,1934 (2008) نظرية التنمية الاقتصادية: تحقيق في الأرباح، رأس المال، الائتمان، الفوائد والدورة الاقتصادية، مترجم من الألمانية من طرف Redvers Opie, New Brunswick (الولايات المتحدة الأمريكية) ولندن (المملكة المتحدة): عمل الناشرون"، تناول هذا المقال شرح النظرية التي تم إصدارها في سنة 1934 من طرف Joseph Shcumpter حيث تطرق هذا الأخير إلى العلاقة التي تربط المستثمرين والتمويل المالي فرجال المال والأعمال في حالة حصولهم على الائتمان المقدم من البنوك والمصارف سيشجعهم ذلك على الابتكار بمعنى منتجات وأسواق جديدة، استحداث طرق انتاج لم تكن معروفة سابقا، يضاف إليها تنويع مصادر الدعم المالي لمختلف السلع.[3]

واعتمادا على ما تم ذكره سابقا تم تلخيص أهم الدراسات النظرية السابقة في الجدول الموالي:

[1] : Ross Levine, Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, Vol. 35, No. 2. (Jun., 1997), p 691.
[2] : Asli Demirguc-Kunt and Rose Levine, OP CIT, 2001, p 190-191.
[3] : Alin Croitoru, Schumpeter, J.A., 1934 (2008)، The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Opie, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.): Transaction Publishers, JOURNAL OF COMPARATIVE RESEARCH IN ANTHROPOLOGY AND SOCIOLOGY, Volume 3, Number 2, Winter 2012, p 137-148.

الجدول رقم (04): الدراسات الأدبية حول العلاقة الإيجابية للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي

المؤلفين	سنة الإصدار	العلاقة السببية بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي	نوعية الأثر
Walter Baghehot	1873	طردية	موجبة
Schumpeter	1934	طردية	موجبة
John G. Gurley and E. S. Shaw	1960	طردية	موجبة
Goldsmith	1969	طردية	موجبة
Mackinon Ronald and Shaw	1973	طردية	موجبة
Fry	1978	طردية	موجبة
Tybout	1983	طردية	موجبة
De Melo et Tybout	1986	طردية	موجبة
Greenwood et Jovanic	1990	طردية	موجبة
Levine	1991	طردية	موجبة
Bencivenga et Smith	1991	طردية	موجبة
Saint-Paul	1992	طردية	موجبة
King and Levine	1993	طردية	موجبة
Bencivenga et Smith	1993	طردية	موجبة
Japelli et Pagano	1994	طردية	موجبة
Berthelemy et Varoudakis	1995	طردية	موجبة
Amable et Chatelain	1995	طردية	موجبة
De Gregorio	1996	طردية	موجبة
De la Fuente et Martin	1996	طردية	موجبة
Greenwood et Smith	1997	طردية	موجبة
Levine	1997	طردية	موجبة
Asli Demirguc–Kunt and Rose Levine	2001	طردية	موجبة
Alin Croitoru	2008	طردية	موجبة

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات السابقة.

يوضح الجدول السابق أهم الأعمال النظرية التي تناولت الأثر الموجب لسياسة التحرير المالي على تنويع ونمو القطاعات الاقتصادية منذ سنة 1873 إلى غاية سنة 2008، حيث أثبت وجود علاقة طردية وموجبة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: الدراسات المناقضة للأثر الموجب لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي

لقد تطرق عديد الباحثين إلى تناول العلاقة السلبية لسياسة التحرير المالي على نمو شتى القطاعات الاقتصادية، عكس النظرية القائلة بوجود أثر موجب لسياسة التحرير المالي على تنمية نشاط القطاعات الاقتصادية، وفيما يلي سنتناول بعض الدراسات المناقضة لهذه الفرضية الأخيرة.

1) المدرسة الكينزية:

أعمال كينز 1936 فمن بين أكبر المعارضين لسياسة التحرير المالي نجد المدرسة الكينزية التي تطرقت إلى العلاقة العكسية بين الادخار وتمويل المشاريع الاستثمارية، فزيادة المدخرات المالية تؤثر سلبا على الاستثمار. فالاستثمار ليست له علاقة بزيادة الدخل ولا يتحدد به فالمجتمعات تفضل أولا أن تستثمر. كما أن للاستثمار علاقة سلبية مع معدلات الفائدة.[1]

2) المدرسة الكينزية الجديدة:

دراسة Van Wijinbergen and Taylor (1983) ينتمون إلى مدرسة الهيكليين المحدثين والتي ألقت الضوء على دور وأهمية القطاع المالي الموازي في التنمية الاقتصادية وهو نفس رأي المدرسة الكينزية. فالقطاع المالي الغير رسمي وان تم الإشارة غليه من طرف Mackinon and Shaw من خلال نظرية التحرير المالي إلا أنهما لم يقوما بإدراجه في النموذج.

فقد أكد Van Wijinbergen and Taylor على أن كل من السوق النظامي والغير نظامي لهما أثر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فالأول يعمل وفق نظام وتشريعات منصوص عليها يضم بنوك، مصارف ووساطة مالية أما الثاني (السوق الموازي) فهو لا يخضع لأي قوانين فالتعامل بين الافراد هنا يكون على أساس الثقة والأعراف

[1] : شكوري سيد احمد، مرجع تم ذكره سابقا، ص 71.

المتداولة. إذ أن القطاع الغير رسمي يدعم الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة ومشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخصيص الموارد المالية.[1] كما أن للقطاع الموازي خصائص أخرى خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو كالمساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية عبر مختلف المناطق عكس النظام المالي الرسمي الممثل بمؤسسات الوساطة المالية كونه يتمركز في مدن محددة ومعروفة، انخفاض تكاليف القروض الموجهة لعديد الأنشطة لعدم وجود ضرائب، سهولة الحصول على المعلومات نظرا لتعارف الدائن والمدين مما يسهل من عملية توفير القروض للأعوان الاقتصاديين، تقوم المصارف بالاحتفاظ بجزء من مدخراتها أما القطاع الغير نظامي فيلعب دور الوساطة التامة، القطاع الموازي أكثر سرعة وتنافسية مقارنة بالقطاع الغير موازي. يرى أصحاب هذه المدرسة أن لسياسات التحرير المالي أثر سلبي على التنمية الاقتصادية بانخفاض معدل نمو الأنشطة الاقتصادية.[2]

دراسة Beckerman (1988) وعكس ما تنص عليه نظرية التحرير المالي المتعلقة بالأثر الموجب لمعدلات الفائدة على الادخار والاستثمار فقد أشار إلى معدلات الفائدة السالبة لدول العالم الثالث، وهذا راجع إلى لجوء الأفراد إلى المضاربة والاحتفاظ بمدخراتهم، عدم توفير المعلومات الكافية عن بيئة الاستثمارات الاقتصادية مما يؤدي لانخفاض الطلب عليها وتراجع انتاج القطاعات.

دراسة Solimano (1989) لدولة الشيلي خلال الفترة الزمنية (1977–1987) استخلص بأن هناك تراجع للرباح وانخفاض الاستثمار المحلي لهذا البلد بسبب معدلات الفائدة المرتفعة.

دراسة Dailami et Giugale (1991) أثبتا على أن المشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الخاص في كوريا، تركيا والبرازيل قد تأثرت سلبا بمعدلات الفائدة الحقيقة.

تلتها دراسة Demetriades et Devreux (1992) وفي نفس السياق أكدا الباحثان بانخفاض مستوى الاستثمارات رغم زيادة معدلات الفائدة.

[1] : بن عبد الرحمان عبد الصمد، مرجع تم ذكره سابقا، ص 39-40.
[2] : شكوري سيد احمد، مرجع تم ذكره سابقا، ص 80-81.

3) المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

دراسة Morisset (1993) التي تنص على أنه في إطار سياسة التحرير المالي فان النفقات المالية بمختلف أنواعها تتجه بالأساس إلى القطاع العمومي عكس القطاع الخاص الذي يعرف ندرة في التمويل المالي، وهذا ما يؤثر على الاستثمارات بالرغم من وجود معدلات فائدة مرتفعة. لذا يتوجب على أصحاب القرار الأخذ بعين الاعتبار التدخل لضمان المدخرات المالية الموجودة بالبنوك التي تعتبر أحسن بديل للأصول الغير منتجة، إضافة إلى التخصيص الأمثل والكفء للائتمان الموجه للنشاطات المحلية خاصة القطاع الخاص مع الحرص على عدم استهلاك هذه القروض من طرف القطاع العمومي. [1]

4) المدرسة المؤسسية الحديثة:

دراسة Pagano (1994) تمحورت حول دور وأثر سياسة التحرير المالي في زيادة نمو النشاطات الاقتصادية، فالتخلص من سياسة الكبح المالي خاصة فيما يتعلق بإزالة القيود على القروض الاستثمارية لا يؤدي لزيادة الادخار فرغم انخفاض هذا الأخير فانه من الممكن التركيز على زيادة تراكم الرأس المال البشري والإنتاجية الحدية لرأس المال بدل الادخار لتنشيط التنمية الاقتصادية. حيث تم الخروج بنتيجة مفادها أن تطور الأسواق المالية لا يحفز الادخار وبالتالي الاستثمار، وهذا ما حدث في أمريكا اللاتينية.[2]

5) المدرسة الماركسية:

دراسة Miotti et Plihon (2001) ولمعرفة أثر الأسواق المالية على نمو النشاط الاقتصادي لابد من الاخذ بعين الاعتبار المضاربة التي تعد من أسباب اختلال نظام السوق المالي وتقلبات الأسعار، فينتج عنها تراجع النمو الاقتصادي وفقدان عديد المستثمرون الثقة والتواصل مع هذا النظام المالي الحالي.[3]

[1] : Jude C. EGGOH, Op Cit, 2009, p8-09.
[2] : NASRI Zahir, Développement financier, structure financière et croissance économiques : Analyse appliqué au cas Algérien (1970-2015), Doctorat en Sciences Option : Sciences économiques, UNIVERSITE FERHAT ABBAS-SETIF, 2019-2020, p 75-76.
[3] : Mahjouba Zaiter Lahimer, L'impact des entrées de capitaux privé sur la croissance économique dans les payé en developpement, Thése pour l'obtention du titre de Docteur en Science Economique, Dauphine Université Paris, 2011, p 144-145.

6) المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

دراسة Weill (2003) ان السماح بدخول البنوك الأجنبية تحت مسمى سياسة التحرير المالي ممكن أن تكون له آثار وخيمة وسلبية على نشاط القطاعات الاقتصادية خاصة عند حدوث الازمات فالبنوك الأجنبية ستسعى جاهدة لخفض مستوى القروض الموجهة للتنمية الاقتصادية، من جانب آخر فان الاضطرابات الحاصلة في البلدان الاصلية لهاته البنوك من الممكن أن تنتقل إلى البلد المضيف عن طريق الوساطة المالية لتضر بالقطاع المتالي والاقتصادي. بينما البنوك المحلية تتمتع بميزة الوفاء وعدم التهرب من توفير التمويل المالي في عز الأزمات.

7) المدرسة الليبيرالية الجديدة:

دراسة De Haas et Van Lelyveld (2004) تطرقا إلى نفس الفكرة السابقة ألا وهي الأثر السلبي للبنوك الأجنبية اتجاه اقتصاد البلد المضيف، وهذا بعد خفض مستوى القروض الاستثمارية نتيجة لما تعانيه الدول الأصلية لهاته البنوك من اضطرابات ومشاكل داخلية. فتخصيص المدخرات المالية يكون على حسب احتياجات البلد الأم لهاته البنوك وليس تبعا لمتطلبات الدولة المضيفة.[1]

واعتمادا على ما تم ذكره سابقا تم تلخيص أهم الدراسات النظرية السابقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): الأدبيات النظرية المناقضة للأثر الموجب لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي

المؤلفين	سنة الإصدار	ملخص الدراسة
كينز	1936	الادخار يؤثر سلبا على الاستثمار
Van Wijinbergen and Taylor	1983	اهمال دور القطاع الموازي الذي يؤثر إيجابا على التنويع الاقتصادي
Beckerman	1988	الأثر السالب لمعدلات الفائدة على تنويع القطاعات الاقتصادية
Solimano	1989	الأثر السالب لمعدلات الفائدة على تنويع القطاعات الاقتصادية
Dailami et Giugale	1991	الأثر السالب لمعدلات الفائدة على تنويع القطاعات الاقتصادية
Demetriades et Devreux	1992	الأثر السالب لمعدلات الفائدة على تنويع القطاعات الاقتصادية

[1] : Op Cit, 2011, p148.

Morisset	1993	الأثر السالب لمعدلات الفائدة على تنويع القطاعات الاقتصادية
Pagano	1994	تطور الأسواق المالية لا يشجع من الأنشطة الاقتصادية
Miotti et Plihon	2001	اختلال السوق المالي يؤثر على التنمية الاقتصادية
Weill	2003	الأثر السلبي للبنوك الأجنبية على نشاط القطاعات الاقتصادية
De Haas et Van Lelyveld	2004	الأثر السلبي للبنوك الأجنبية على مختلف المشاريع الاستثمارية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

يتضح لنا جليا من خلال الجدول السابق الذي يمثل الأعمال الأدبية التي أثبتت بوجود أثر سلبي لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي منذ سنة 1936 إلى غاية سنة 2004، وهذا من خلال تفضيل الأفراد ورجال الأعمال الادخار بدل الاستثمار في مختلف المشاريع إضافة لعدم ادراج القطاع الغير رسمي الذي له دور كبير في تمويل القطاعات المنتجة، كما أن معدلات الفائدة والبنوك الأجنبية أثرت سلبا على إنتاجية الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة التجريبية بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي

تمهيد:

لقد تطرق الباحثون إلى دراسة العلاقة التطبيقية الموجودة بين سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي، فانقسموا إلى فريقين مجموعة تطرقت للأثر الموجب وفريق آخر أشار للأثر السلبي لمؤشرات التحرير المالي على تنويع الأنشطة الاقتصادية. وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: الأعمال التجريبية المؤيدة للأثر الموجب للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي.
- المطلب الثاني: الأعمال التجريبية المعارضة للأثر الموجب للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: الأعمال التجريبية المؤيدة للأثر الموجب للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي

في سنة 2004 تم نشر سلسلة بحثية من طرف الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان تحت عنوان "تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية"، فأهم مؤسسات الوساطة المالية في السودان مكونة من: بنك السودان، البنوك التجارية، البنوك ذات الاختصاص كالبنك الزراعي السوداني وبنك النيلين للتنمية

الصناعية. فالهدف الأساسي للجهاز المصرفي كان تجميع الادخار وتعبئة المورد المالي نحو مختلف المشروعات الاستثمارية للقطاعات التي تتميز بدرجة عالية من التطور دون غيرها مع ضمان التوزيع العادل للقروض لكل اقليم، وذلك في المدى المتوسط والطويل. وهذا ما تم فعلا من خلال التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية الذي بلغ 678 مليار دينار خلال الفترة الزمنية (1990-2002)، مقسمة كما يلي: تحصلت الزراعة على نسبة قدرها 20% من مجموع الدعم المالي، الصناعة 15%، التجارة على المستوى المحلي 13% وباقي القطاعات 26%.[1]

في سنة 2010 تم نشر ورقة بحثية تحت عنوان " المالية والتنويع " من طرف Simone Manganelli وAlexander Popov حيث اهتمت الدراسة بتبيان تأثير فعالية الأسواق المالية على القطاعات المنتجة لـ 28 بلد من أوربا، أستراليا، أمريكا وآسيا خلال الفترة الزمنية 1970–2007 باستعمال بيانات بانل، فبالنسبة لكفاءة الأسواق المالية فتم التعبير عنها بالقروض الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما التنويع الاقتصادي فهو ممثل بالمؤشرات التالية: مقياس Ogive، مقياس HHI ومقياس Gini. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الأسواق المالية التي تتمتع بجدارة عالية تؤثر بشكل قوي على اقتصاديات الدول وتساهم في زيادة تنويعها، ومن بين القطاعات المثلى التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسب معتبرة نجد: قطاع الخدمات، الأنشطة المالية والاقتصادية، النقل والتخزين.[2]

في سنة 2012 قام كل من: Maureen Were, Joseph Nzomi, Nelson Rutto بنشر مقال تحت عنوان " تقييم أثر قروض القطاع الخاص على الكفاءة الاقتصادية لدولة كينيا" باستعمال بيانات مقطعية، خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2010 حيث تناول الباحثون تبيان أثر القروض البنكية الممنوحة على كفاءة مختلف القطاعات الاقتصادية، كالزراعة، البناء والتشييد، النقل والمواصلات، إضافة إلى تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم. فباستعمال دالة Cob Doglass تم تقدير المعادلة التالية:

$$LnQ_{it} = Ø_0 + Ø_1 LnL_{it} + Ø_2 LnCRDT + Ø_3 R_t + S_i + \varepsilon_{it}$$

[1] : الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، الإصدار رقم 03، 2004، ص 3-80.

[2] : : Simone Manganelli, Alexander Popov, FINANCE AND DIVERSIFICATION, WORKING PAPER SERIES NO 1259 / OCTOBER 2010, p 4-56

حيث تمثل كل من:

Qit: الناتج الحقيقي المقاس بالقيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الصناعي i في السنة t .

L_{it} : العمل، CRDT : قيمة الائتمان، Rt: معدل الفائدة الحقيقي، Si : يخص آثار باقي القطاعات الأخرى الغير ملاحظة، εit: الخطأ العشوائي. نتائج الدراسة أظهرت لنا وجود أثر إيجابي للقروض الممنوحة على الناتج المحلي الإجمالي لمختلف القطاعات الاقتصادية السالفة الذكر[1].

في أوت 2014 قدم Garba Salisu Balago مقال يحمل عموان " العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في نيجيريا" خلال الفترة الزمنية 1983−2012 باستعمال نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM).

معادلة الانحدار الخطي لهذا النموذج والتي تم تقديرها تعطى بالشكل التالي:

$$RGDPi = \alpha i + \beta 1 CPSi + \beta 2\ CGCSi + \beta 3\ CSSi + Ui$$

حيث تمثل كل من:

RGDPi: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، CPSi: القروض الممنوحة للصناعات التحويلية، الفلاحة، الغابات، صيد السمك والمناجم، CGCSi: القروض الممنوحة للتجارة الداخلية، الصادرات والواردات، CSSi : القروض الممنوحة للمرافق العمومية، النقل والمواصلات والمؤسسات المالية، Ui: حد الخطأ.

فعند دراسة الباحث لأثر القروض المصرفية لمختلف النشاطات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، توصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية أي أن القروض البنكية تؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي في نيجيريا. إضافة إلى أن إختبار Granger للسببية أظهر وجود علاقة سببية من مختلف القطاعات إلى النمو الاقتصادي، بمعنى أن القروض المصرفية الموجهة للقطاعات الاقتصادية تعتبر كمحفز للنمو الاقتصادي في هذا البلد[2].

[1] : Maureen Were, Joseph Nzomoi, Nelson Rutto « Assessing the Impact of Private Sector Credit on Economic Performance:Evidence from Sectoral Panel Data for Kenya » International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 3, 2012, pp 182-190.

[2] : Garba Salisu Balago « Nexus between Bank Credit and Economic Growth in Nigeria: Evidence from VEC Model » Open Access Library Journal, 1: e952, http://dx.doi.org/10.4236/oalib.1100952, 2014, P1-12.

في سنة 2015 تم نشر ورقة بحثية تحت عنوان " دور البنك المركزي في دعم التنويع الاقتصادي وانتاجية العمل في كمبوديا" من طرف مكتب العمل الدولي، فالنظام المالي في كمبوديا تهيمن عليه البنوك والتي يتم تأطيرها ومرافقتها من طرف البنك الوطني لكمبوديا (NBC)، من خلال رفع كفاءة السياسة النقدية، زيادة الادخار وتوفير الائتمان لجميع القطاعات، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة ففي الفترة الزمنية (2009-2013) منحت قروض لعدة قطاعات بمتوسط قدر بـ 30% لكل الأنشطة الاقتصادية في السنوات الخمس المذكورة سابقا، فاحتلت الزراعة المرتبة الأولى بنسبة 42%، تليها التجارة بما يقارب 32%، ثم التصنيع بمعدل 29% وأخيرا البناء بـ 25%. وهذا ما يدل على أن توزيع الموارد المالية للاستثمار في شتى المجالات ينمي الابداع والابتكار ويبعث بمنتجات جديدة تحقق التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل. أوصت الدراسة بأخذ الحيطة والحذر للوصول إلى تنمية مستدامة كون البنوك في كمبوديا تعاني من بعض التحديات والتي ممكن أن تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي كالاعتماد المفرط على التمويل الخارجي بدل الداخلي، ارتفاع تكلف الدين وطلب ضمانات للحصول على الائتمان، عدم إمكانية معرفة البنوك للمستثمرين المقترضين للأموال كالمؤسسات التي لا تحتوي على سجل لتفادي الضرائب[1].

في سنة 2015 تطرق Okello John Paul رفقة مجموعة من الباحثين إلى نشر دراسة تحت عنوان " تطور البنوك والنمو الاقتصادي لرواندا" حيث تم استعمال اختبار التكامل المشتركJohansen Cointegration، نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) واختبار السببية (Granger)، لسلسلة زمنية من 2000-2015 ولمعرفة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تم تقدير المعادلة التالية:

$$Y = f(bd)$$

حيث تمثل y: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

bd : التطور المالي والذي يمثل بالمتغيرات : القروض الممنوحة للقطاع الخاص، العرض النقدي والودائع المصرفية.

توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي يحفز الأفراد على الاستثمار مما ينتج عنه زيادة النشاط التجاري وزيادة

[1] : International Labour Office, Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, Working Paper No. 175, 2015, p 1-56.

المنافسة الصناعية بين الشركات. كما تم التوصل إلى أن للبنوك دور في التنمية الاقتصادية لرواندا خاصة عند استعمال قروض القطاع الخاص المتحصل عليها من زيادة الادخار بأسعار فائدة معقولة. إضافة إلى أن الدراسة أوصت بضرورة مواصلة الإصلاحات بتحرير الأسواق المالية، التي تؤدي إلى زيادة الموارد المائية من مختلف الفاعلين الاقتصاديين على المدى الطويل، وتوجيهها إلى القطاعات الأكثر إنتاجية بدل القطاعات الأقل إنتاجية[1].

مقال بعنوان " أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في كينيا: تحليل السلاسل الزمنية " نشر سنة 2015 من طرف Mercy J.Kiprop وآخرون حيث استعمل الباحثون نموذج (ARDL)، خلال المدة الزمنية 1970-2013 والنموذج المقدر يعطى بالشكل التالي:

$$LnYt=\beta0 +\beta1\ LnCPSt-1 +\beta2\ LnOPt-1 +\beta3\ LnGSt-1+\beta4\ LnINVt-1+\beta5\ LnTOT+ \beta6\ LnYt-1 + Ui$$

حيث:

LnYt: نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد، أما المتغيرات التفسيرية فهي:

LnCPSt: نسبة إئتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (الذي يقيس التطور المالي).

LnOPt: الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)

LnGSt: مستوى الدخل الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

LnINVt : الاستثمار الخاص الحقيقي، **LnTOT** : شرط التبادل التجاري.

Ln : اللوغاريتم الطبيعي، $\beta1$، $\beta2$، $\beta3$، $\beta4$، $\beta5$، $\beta6$: معاملات التقدير، **Ui**: حد الخطأ.

نتائج الدراسة بينت لنا أن قروض القطاع الخاص لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك يجب على الحكومة القيام بإصلاحات في القطاع المالي دون أن ننسى المناطق الريفية وهذا على المدى القصير والبعيد وتشجيع القروض المحلية لتحفيز القطاعات المنتجة[2].

[1] : Okello John Paul and others, Banking Development and Economic Growth in Rwanda, African Journal of Business and Industry, Vol/1, No.1, October 2015 pp. 50 – 77.

[2] : Mercy J. Kiprop and others, Effect of Financial Development on Economic Growth in Kenya: evidence from time series analysis, Journal of Business and Social Sciences, Vol. 3, No. 11, February 2015, pp 62-78

في سنة 2017 تم نشر مقال من طرف Mert Topus and Serap Coban يحمل عنوان " التطور المالي ونمو المؤسسات في الصناعة التحويلية التركية نموذج بانل لعدم التجانس القائم على عدم السببية"، باستعمال بيانات بانل المقطعية (93 مؤسسة خلال الفترة 1989–2010) فقد تم الاستناد على " نظرية العرض القائد، Supply Leading Hypothesis" لمعرفة العلاقة السببية بين التطور المالي ونمو شركات الصناعة التحويلية، والتي تنتمي للقطاعات الفرعية التالية: الأطعمة والمشروبات والتبغ، الغزل، النسيج والجلد، المنتجات الورقية، الطباعة والنشر، المنتجات الكيماوية البترولية، المطاطية والبلاستيك، المنتجات الغير معدنية، المنتجات الصناعية المعدنية، صناعة المنتجات المعدنية، الآلات والأجهزة.

بناءا على ما تم ذكره سابقا تم صياغة الدوال التالية:

$$Sg = f(\ fdbank, fdstock)$$

$$Roa = f(\ fdbank, fdstock)$$

حيث تمثل كل من Sg: نمو صافي المبيعات وRoa: العائد على الأصول. أما فيما يخص متغيرات النظام البنكي (fdbank) فقد تم استعمال 07 متغيرات هي:

(llgdp): الخصوم السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، (cbagdp): أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي، (dbagdp): أصول الودائع المصرفية النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (pcrdbofgdp): القروض الخاصة عن طريق الودائع المصرفية النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (bdgdp): الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (fdgdp): ودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، (costinc): معدل تكلفة العائد البنكي. أما متغيرات سوق الأسهم فقد تم استعمال 06 متغيرات وهي:

(cstmktcap): قيمة الأسهم السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (cstvaltraded): قيمة الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (stturnover) : معدل دوران الأسهم السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي، (–listco

pc): عدد الشركات المدرجة لكل 10000 شخص، (prbond): رسملة سوق السندات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، (pubond): رسملة سوق السندات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

نتائج الدراسة تدعم بقوة نظرية العرض القائد حيث تم التوصل إلى أن العلاقة السببية بصفة عامة تتجه من مقاييس التطور المالي (البنوك والأسواق) نحو القطاعات الفرعية المدروسة، فبنسبة للقطاع البنكي فنظرية العرض القائد محققة في 04 أربع قطاعات فرعية اما بالنسبة للأسواق المالية فنظرية العرض القائد محققة في 06 ستة قطاعات فرعية من أصل 07 قطاعات[1].

في سنة 2017 تم نشر مقال من طرف Foluso A. Akinsola & Nicholas M. Odhiambo تحت عنوان " أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في جنوب صحراء إفريقيا" باستعمال بيانات بانل لـ 30 دولة من جنوب صحراء إفريقيا خلال الفترة الزمنية 1980–2015، حيث تهدف الدراسة إلى إظهار اثر التحرير المالي وأثر الأزمات المصرفية على النمو الاقتصادي للدول السالفة فنموذج بانل المقدر يعطى بالشكل التالي:

$$GGDP_{it} = \beta_1(DC_GDP)_{1,it} + \beta_2(LIB)_{2,it} + \beta_3(Crisis)_{3,it} + \beta_4(CV)_{4,i}t + \eta_{it} + é_{it}$$

حيث تمثل المتغيرات السابقة ما يلي:

GGDP : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، DC_GDP : التطور المالي، LIB : يمثل التحرير المالي، Crisis : متغير وهمي، CV : متغيرات أخرى تسمى بمتغيرات الضبط والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، η : التأثيرات الغير ملاحظة، É : حد الخطأ.

أظهرت نتائج الدراسة أن لمعامل التحرير المالي إشارة موجبة إضافة إلى العلاقة المعنوي والموجبة بين القروض المحلية الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، في حين أن هناك علاقة سلبية تربط الأزمات المصرفية

[1] : Mert Topcu & Serap Çoban, Financial development and firm growth in Turkish manufacturing industry: evidence from heterogeneous panel based non-causality test, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, VOL. 30, NO. 1, 15 Oct 2017, pp 1758-1769.

بالنمو. تطرقت الدراسة أيضا إلى ضرورة توخي الحذر عند تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول التي بصدد بناء اقتصادها لذا لابد من التسلسل التدريجي لتجنب الآثار السلبية على الاقتصاد[1].

في سنة 2017 قدم Paul, Ndubuisi مقال يسلط الضوء من جديد حول تحليل أثر تخصيص القروض المصرفية التجارية القطاعية والنمو الاقتصادي لنيجيريا خلال الفترة الزمنية (1994−2015)، باستعمال طرق قياسية كاختبار جذر الوحدة (ADF)، نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، اختبار التكامل المشترك جوهانسن وأخيرا اختبار السببية لغرانجر. حيث تم تقدير المعادلة الموضحة أدناه:

$$LnGDPt = b0 + b1lnAGC + b2lnEXC + b3lnMRC + b4lnMISC + b5lnSMEC + Ut$$

lnGDPt : اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنم الاقتصادي، b0: الحد الثابت، b1,b2,b3,b4,b5 : مرونات المتغيرات الخارجية، lnAGC : الوغاريتم الطبيعي للقروض الفلاحية، LnEXC : اللوغاريتم الطبيعي لقروض التصدير، LnMRC : اللوغاريتم الطبيعي للقروض الصناعية، LnMISC : اللوغاريتم الطبيعي لمختلف الخدمات العامة، LnSMEC : اللوغاريتم الطبيعي لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، Ut : حد الخطأ. مع العلم أن $b5,b4,b3,b2,b1 > 0$.

هذه الدراسة أظهرت أن القروض الموجهة للزراعة، الصناعة، الخدمات العامة تعتبر كمؤشر جيد للتنبؤ بالنمو الاقتصادي أما الائتمان المخصص للصادرات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه التأثير على النمو سلبا، لذا يتوجب على السلطات الحكومية خفض معدلات الفائدة لدعم هاذين القطاعين[2].

في سنة 2017 تم نشر مقال يحمل عنوان " القروض المصرفية وأثرها على النمو الاقتصادي النيجيري" من طرف Benson Mayowa Odufuye خلال الفترة 1992−2015، باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية حيث تم صياغة النموذج التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CSME + \beta_2 CPS + \beta_3 MS + \beta_4 INTER + U_i$$

[1] : Foluso A. Akinsola & Nicholas M. Odhiambo, The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa, , Cogent Economics & Finance, 5:1, 2017, p 1-12

[2] : Paul Ndubuisi, Commercial Banks' Sectoral Credit Allocation and Growth of Nigeria Economy: An Impact Analysis (1994-2015), International Journal of Arts and Humanities (IJAH), Vol. 6 (4), S/No 23, 2017, pp 144-161.

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي، CSME: القروض التجارية المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، CPS: قروض القطاع الخاص، MS: العرض النقدي، INTER: معدل الفائدة.

β_0: الحد الثابت، β_1، β_2، β_3، β_4 : معاملات المتغيرات التفسيرية، Ui: حد الخطأ.

هذه الدراسة أظهرت مدى أهمية وضرورة القروض المصرفية إذا تم توجيهها بالشكل الصحيح للقطاعات المنتجة التي تعتبر كحافز للنمو الاقتصادي النيجيري، كما أوصت بما يلي:

- تخفيض معدلات الفائدة من طرف السلطات النقدية لتشجيع الاستثمارات.
- توفير البنى التحتية لمساعدة الشركات التجارية الناشئة.
- اتباع سياسة نقدية فعالة بزيادة العمق المالي وتخفيض تكلفة القروض إضافة إلى تنويع القروض المصرفية خاصة نحو القطاعات المنتجة كالزراعة، الصناعة والخدمات مع إعطاء الأولوية لهذه الأنشطة.
- مراقبة ومتابعة المستفيدين من الائتمانات المالية[1].

لمعرفة أثر الشمول المالي والتطور المالي على التنويع الاقتصادي في نيجيريا تم نشر مقال سنة 2017، من طرف Ogechi Adeola وOlaniyi Evans يحمل عنوان " الشمول المالي، التطور المالي والتنويع الاقتصادي في نيجيريا" باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS) خلال الفترة 1981-2014 أما بالنسبة لنموذج الدراسة فيعطى على الشكل التالي:

$$DiversOil = \tau_0 + \tau_1 M2_t + \tau_2 Credit_t + \tau_3 Access_t + \tau_4 Usage_t + \tau_5 X_t + U_t$$

$$Diverst = \tau_0 + \tau_1 M2_t + \tau_2 Credit_t + \tau_3 Access_t + \tau_4 Usage_t + \tau_5 X_t + U_t$$

حيث تم تعريف المتغيرات السابقة كما يلي:

DiversOil: مؤشر التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط، Diverst: مؤشر شانون (Shannon) للتنويع الاقتصادي، M2: العرض النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، Creditt: قروض القطاع الخاص كنسبة مئوية

[1] : Benson Mayowa Odufuye, Bank Credits and its Impact on Nigerian Economy Growth, International Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences, Volume7, Number 3, 2017, pp 39-52.

من الناتج المحلي الإجمالي، Accesst: الوصول للخدمات المالية، Usaget: استعمال الخدمات المالية، Xt: شعاع المتغيرات الأخرى المفسرة والمؤثرة على التنويع الاقتصادي، Ut: حد الخطأ.

هذه الدراسة توصلت إلى أن للتطور المالي أثر موجب على التنويع الاقتصادي لكن غير معنوي، بينما أثر الشمول المالي موجب ومعنوي على التنويع الاقتصادي فالشمول المالي يعتبر كمحفز للتنويع الاقتصادي.[1]

قام الباحثين Tomola and Bukola سنة 2018 بدراسة حول "التمويل والنمو الاقتصادي في نيجيريا" خلال الفترة الزمنية 1980–2015، باستعمال جذر اختبار الوحدة ADF، اختبار التكامل المشتركJohansen، نموذج تصحيح الخطأ ECM واختبار السببية Granger ويهدف هذا الأخير لمعرفة العلاقة بين التمويل المالي والنمو الاقتصادي، أما النموذج الاقتصادي فيعطى بالشكل التالي:

$$D(GDP)=\beta0+\beta1D(GDPt-1)+\beta2D(CPSt-1)+\beta2D(CPSt-2)+\beta4D(LRt-1)+\beta5D(LRt-2)+ECTt-1+Ut$$

فالمتغيرات السابقة تمثل ما يلي:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي، CPS: قروض القطاع الخاص، LR: معدل الإقراض، ECT: تصحيح الخطأ Ut: حد الخطأ، β0: الحد الثابت، β1، β2، β3، β4، β5: معاملات النموذج.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة في المدى الطويل بين التمويل المالي والنمو الاقتصادي وهي إيجابية ومعنوية، إضافة إلى أنها مباشرة وأحادية الاتجاه من التمويل نحو النمو الاقتصادي لنيجيريا، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المالي أكثر ودعم القطاع الخاص بالقروض اللازمة لتحفيز الاستثمارات في مختلف القطاعات[2].

في سنة 2019 تم نشر ورقة بحثية من طرف Augustin Kwasi FOSU, Abdul Fatawu ABASS تحت عنوان " القرض المحلي وتنويع الصادرات: إفريقيا من منظور عالمي" خلال الفترة (1962–2010) لعينة مكونة

[1] : Ogechi Adeola, Olaniyi Evans, FINANCIAL INCLUSION, FINANCIAL DEVELOPMENT, AND ECONOMIC DIVERSIFICATION IN NIGERIA, The Journal of Developing Areas, Volume 51, No. 3, 2017, pp 1-16.
[2] : Tomola M. Obamuyi, Bukola A. Faloye, Finance and Economic Growth of Nigeria, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 9, Issue 1 Ver. IV (Jan.- Feb .2018), PP 09-14.

من 80 دولة من إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا باستعمال الطريقة العادية اللحظية للتقدير (GMM) تم تقدير النموذج الموالي:

$$D_{it} = a_0 + a_1 D_{i(t-1)} + (b_{11} + b_{12}A)\, M_{it} + b_2 X_{2it} + gt + ci + e_{it}$$

حيث تمثل D_{it}: مؤشر تنويع الصادرات، $D_{i(t-1)}$: المؤشر التابع المتأخر، Mit: يمثل القرض المحلي، X_{2it}: يعبر عن المتغيرات المستقلة، e_{it} : حد الخطأ. تظهر نتائج الدراسة سيطرت الائتمان المحلي على تنويع الصادرات مقارنة بباقي المتغيرات الأخرى كالراس المال البشري، الانفتاح التجاري ودرجة الحوكمة والذي ساهم بدرجة كبيرة في تنويع صادرات الدول الافريقية. لذا أوصت الدراسة بحتمية توفير الدعم المالي بزيادة كفاءة الأسواق المالية وتوجيهها للاقتصاديات المنتجة[1].

في سنة 2019 تم نشر مقال من طرف الباحثان بن عومر سنوسي وخروبي محمد يحمل عنوان " تحليل أثر القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) " ولمعرفة أثر هذه القروض على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استعمال الانحدار البسيط الممثل بالمعادلات التالية:

$$GDP = Y = \alpha + \beta 1\ TL + \varepsilon i$$

$$GDPR = Y = \alpha + \beta 1\ TL + \varepsilon i$$

$$GDPR = Y = \alpha + \beta 1\ PrL + \varepsilon i$$

حيث عرفت المتغيرات السابقة بما يلي:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي، GDPR : الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي، TL : الائتمان الكلي المخصص للاقتصاد، PrL : ائتمان القطاع الخاص. توصلت نتائج الدراسة أن الائتمان المخصص للاقتصاد له أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ف 95% من تغيرات القطاعات المنتجة سببها القروض المصرفية، كما أن قروض القطاع الخاص ذات دلالة إحصائية مع على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ف 98% من تغيرات

[1] : Augustin Kwasi FOSU, Abdul Fatawu ABASS, Domestic Credit and Export Diversification: Africa from a Global Perspective, Department of Economics Working Paper Series, University of Pretoria, 2019, p 1-32.

القطاعات الحقيقة كانت بسبب هاته القروض. أما العلاقة ما بين القروض المخصصة لتمويل الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي فهي ضعيفة[1].

في سنة 2021 نشر بن يحي يحي وطاع الله ليليا مقال تحت عنوان " استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لدراسة تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 " حيث تم استعمال النموذج التالي:

$$Yt = f\ (Xt,\ Yt-p)$$

فالمتغير التابع يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPC)، بينما المتغيرات المستقلة عرفت كما يلي: نسبة ائتمان القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCFS)، نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCPS)، مقياس العمق المالي (DEEP)، معدل الفائدة الحقيقي (RINR)، اجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (TROP). أظهرت نتائج الدراسة أن للتحرير المالي أثر موجب على النمو الاقتصادي لكن ضعيف نسبيا وهذا ما يظهر من خلال المتغيرات التالية: معدل الفائدة، حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مؤشر العمق المالي بينما مؤشر التحرير التجاري كان له أثر موجب وكبير على النمو الاقتصادي الذي يفسر بالاعتماد الكبير للدولة على قطاع المحروقات، لذا أوصت الدراسة بجملة من الإصلاحات منها عصرنة القطاع المالي، استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، فتح المجال أمام المستثمرين الخواص والأجانب ودعم القطاع المالي للقطاعات الاقتصادية المنتجة[2].

قام كل من Zhenhui Xu وSudeshna Pal سنة 2022 بنشر مقال تحت عنوان " أثر التحرير المالي على الإنتاجية: قطاع التصنيع في الهند" خلال الفترة 1990-2000 باستعمال نموذج بانل، ولمعرفة أثر التحرير المالي على مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الصناعي قام الباحثان بتقدير النموذج التالي:

$$TFP_{it} = \beta_t FL_t + Controls + v_{it}$$

[1] : بن عومر سنوسي، خروبي محمد، تحليل أثر القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 10، 2019، ص 249-271.

[2] : بن يحي يحي، طاع الله ليليا، استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لدراسة تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 06، السنة 2021، ص 80-98.

حيث تمثل كل من:

TFP_{it} : إنتاجية عوامل الإنتاج الممثلة بالمخرجات (مبيعات المواد الخام، المنتجات الثانوية، المخازن والنفايات) ، رأس المال : أصول الشركة (المباني، الأراضي، الآلات والبرامج) والعمل (مدفوعات الشركة لموظفيها)

FL_t : مؤشر لقياس التحرير المالي (نسبة الخصوم السائلة في النظام المالي الرسمي إلى الناتج المحلي الاجمالي).

هذه الدراسة توصلت إلى وجود أثر قوي وموجب من التحرير المالي إلى القطاع الصناعي الذي تنشط فيه عديد الشركات الهندية، كما أن سياسة التحرير المالي حفزت وشجعت إنتاجية الشركات الهندية الخاصة بدرجة أكبر من الشركات العمومية الممولتين من طرف النظام البنكي، بينما انتاجية الشركات الأجنبية والمعتمدة في تمويل استثماراتها من السوق المالي فأثر التحرير المالي كان اقل من الشركات الهندية (الخاصة والعمومية).[1]

في سنة 2022 نشر مقال يحمل العنوان التالي " دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية" من طرف مازن عيسى الشيخ راضي وعقيل كنيوي، فالمصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية تسعى لمحاربة الاكتناز بتوجيه الفائض المالي لعدة مجالات اقتصادية بطريقة متوازنة، وإقامة مشاريع إنتاجية جديدة ودعم القطاعات الرئيسية بدل الثانوية كالزراعة والصناعة، وخلق فرص عمل بإصدار صكوك إسلامية، والذي حدث في بريطانيا سنة 2004 أين تم بيع 39% منها، و37% في الشرق الأوسط و24% في آسيا. وبعد سنة 2007 عرفت رواجا واقبالا كبيرين خاصة في الاستثمارات المتعلقة بالجانب البيئي[2].

في سنة 2023 تم نشر مقال من طرف Teshager Mazengia, Misikir Bezabih & Fasika Chekol يحمل عنوان " التطور المالي وتنويع الصادرات في اثيوبيا منهجية ARDL" خلال الفترة 1980−2019 مستعملين تقنية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، فقد تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$ED = f(CPS\%GDP, OER, EDEBT, RGDP, TL)$$

حيث تم تعريف المتغيرات السابقة كما يلي:

[1] : Zhenhui Xu, Sudeshna Pal, The effects of financial liberalization on productivity: Evidence from India's manufacturing sector, Journal of Management Science and Engineering, 7 (2022), pp 578-588.

[2] : مازن عيسى الشيخ راضي، عقيل كنيوي طعيمه، دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 01، العدد 67، 2022، ص 1-14.

ED: تنويع الصادرات بالاعتماد على مؤشر HHI، CPS%GDP: ائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، OER: سعر الصرف الرسمي، EDEBT: قيمة الدين من الخارج، RGDP: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، TL: الانفتاح التجاري. من بين النتائج المتوصل إليها أن متغيرات الدراسة المفسرة (القروض المقدمة للقطاع الخاص، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الدين الخارجي والتحرير التجاري) لها أثر معنوي وموجب على تنويع الصادرات في الأجلين القريب والبعيد. كما أن زيادة ائتمان القطاع الخاص في المدى البعيد والقريب بـ 1% نتج عنه زيادة تنويع الصادرات بت 0.245% على التوالي.

أوصت الدراسة بتشجيع الصادرات الصناعية وتدعيمها بالقروض اللازمة مع توفير الادخار المطلوب للمستثمرين للتقليل من السلع المستوردة وزيادة الإنتاج المحلي.[1]

[1] : Teshager Mazengia, Misikir Bezabih & Fasika Chekol, Financial development and export diversification in Ethiopia: ARDL approach, Cogent Economics & Finance, 11, 2023, p 1-17.

الجدول رقم (06): الدراسات التجريبية للأثر الموجب للتحريري المالي على التنويع الاقتصادي

المؤلف	السنة	بلد الدراسة	فترة الدراسة	الطريقة	النتيجة
الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان	2004	السودان	2002-1990	تحليلية	استفادت الأنشطة الاقتصادية التالية من تمويل بنكي قدره: الزراعة 20%، الصناعة 15%، التجارة 13% وباقي القطاعات 26%
Simone Manganelli , Alexander Popov	2010	28 بلد من أوربا، أستراليا، أمريكا وآسيا	2007-1970	بيانات بانل	تأثر قوي لقطاعات الخدمات، النقل، التخزين، الأنشطة المالية والاقتصادية بالأسواق المالية
Maureen Were, Joseph Nzomi, Nelson Rutto	2012	كينيا	2010-1998	بيانات مقطعية	أثر إيجابي للقروض على الزراعة، البناء والتشييد، النقل والمواصلات، إضافة إلى تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم
Garba Salisu Balago	2014	نيجيريا	2012-1983	VECM	أثر إيجابي للقروض على الصناعات التحويلية، الفلاحة، الغابات، صيد السمك والمناجم، التجارة الداخلية، الصادرات والواردات، المرافق العمومية، النقل والمواصلات
مكتب العمل الدولي	2015	كمبوديا	2013-2009	تحليلية	توفير الائتمان للزراعة 42%، التجارة 32%، الصناعة 29% والبناء 25%
Okello John Paul	2015	رواندا	2015-2000	VECM	التطور المالي وقروض القطاع الخاص تؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية والمنافسة بين مختلف الشركات الصناعية
Mercy J.Kiprop	2015	كينيا	2013-1970	ARDL	أثر إيجابي لقروض القطاع الخاص على النمو الاقتصادي للقطاعات

Mert Topus and Serap Coban	2017	تركيا	2010-1989	بيانات بانل المقطعية	وجود علاقة سببية من البنوك والأسواق اتجاه القطاعات الفرعية التالية: الأطعمة والمشروبات والتبغ، الغزل، النسيج والجلد، المنتجات الورقية، الطباعة والنشر، المنتجات الكيماوية البترولية، المطاطية والبلاستيك، المنتجات الغير معدنية، المنتجات الصناعية المعدنية، صناعة المنتجات المعدنية، الآلات والأجهزة
Foluso A. Akinsola & Nicholas M. Odhiambo	2017	30 دولة من جنوب صحراء إفريقيا	2015-1980	بيانات بانل	العلاقة المعنوية الموجبة بين القروض المحلية الموجهة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي
Paul, Ndubuisi	2017	نيجيريا	205-1994	VECM	القروض الموجهة للزراعة، الصناعة، الخدمات العامة تعتبر كمؤشر جيد للتنبؤ بالنمو الاقتصادي
Benson Mayowa Odufuye	2017	نيجيريا	2015-1992	MCO	أهمية وضرورة القروض المصرفية إذا تم توجيهها بالشكل الصحيح للقطاعات المنتجة
Ogechi Adeola, Olaniyi Evans	2017	نيجيريا	2014-1981	FMOLS	للتطور المالي أثر موجب على التنويع الاقتصادي لكن غير معنوي، بينما أثر الشمول المالي موجب ومعنوي على التنويع الاقتصادي فالشمول المالي يعتبر كمحفز للتنويع الاقتصادي
Tomola and Bukola	2018	نيجيريا	2015-1980	ECM	علاقة إيجابية ومعنوية بين التمويل المالي والنمو الاقتصادي

Augustin Kwasi FOSU, Abdul Fatawu ABASS	2019	80 دولة من إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا	2010-1962	GMM	سيطرت الائتمان المحلي على تنويع الصادرات مقارنة بباقي المتغيرات الأخرى
بن عومر سنوسي وخروبي محمد	2019	الجزائر	2016-2001	الانحدار البسيط	الائتمان المخصص للاقتصاد له أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ف 95% من تغيرات القطاعات المنتجة سببها القروض المصرفية
بن يحي يحي وطاع الله ليليا	2021	الجزائر	2018-1990	ARDL	للتحرير المالي أثر موجب على النمو الاقتصادي لكن ضعيف نسبيا
Sudeshna Pal, Zhenhui Xu	2022	الهند	2000-1990	نموذج بانل	أثر قوي وموجب من التحرير المالي إلى القطاع الصناعي الذي تنشط فيه عديد الشركات الهندية
مازن عيسى الشيخ راضي وعقيل كنيوي	2022	بريطانيا	2007-2004	تحليلية	توجيه الفائض المالي من طرف مؤسسات الوساطة الإسلامية للقطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة وهو ما حدث في بريطانيا
Teshager Mazengia, Misikir Bezabih & Fasika Chekol	2023	اثيوبيا	2019-1980	ARDL	القروض المقدمة للقطاع الخاص، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الدين الخارجي والتحرير التجاري لها أثر معنوي وموجب على تنويع الصادرات في الأجلين القريب والبعيد

من إعداد الباحث بناءا على المعطيات السابقة.

يمثل الجدول السابق الأعمال التجريبية للباحثين الذين تطرقوا للأثر الموجب والمعنوي لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للأنشطة المنتجة حسب التسلسل الزمني منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2023، إضافة إلى دراسة دول من مختلق القارات كإفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا مستعملين طرق تحليلية وقياسية متنوعة. فقد توصل مؤيدو هذه الفرضية أن تحرير الوساطة المالية يؤدي إلى زيادة النمو وتنويع انتاج الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأعمال التجريبية المعارضة للأثر الموجب للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي

نشرت Iman Sharif في سنة 2010 مقال عنوانه " القرض البنكي والنشاط الاقتصادي" ولمعرفة أثر تذبذبات القروض المصرفية على النشاط الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي لدول من أمريكا اللاتينية، غرب أوروبا، شرق آسيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا تم استعمال شعاع الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة الزمنية 1997–2006. نتائج الدراسة جاءت داعمة ومساندة للدراسات السابقة والتي تطرقت على أثر تقلبات الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث توصلت الدراسة إلى أن هذه التقلبات قد انتقلت بالفعل إلى النشاط الاقتصادي وأثرت على الإنتاج خاصة في عهد الأزمات المالية وذلك على كل دول محل الدراسة.[1]

تم نشر مقال سنة 2013 تحت عنوان " الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة" من طرف أديب قاسم شندي، خلال الفترة (2005-2012) باستعمال طريقة الانحدار المتدرج بالأسلوب التراجعي، فقد تم التعبير عن المتغير التابع بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بينما تم استخدام عدة مقاييس كمتغيرات مستقلة وهي: سعر السوق (MP)، القيمة السوقية (MV)، حجم التداول (TV)، عدد الشركات (R) وعدد الأسهم (N) وعليه فقد تم تقدير النماذج التالية:

$$GDP = B0+B1MP + U \text{ ،} GDP = B0+B1MV + U \text{ ،} GDP = B0+B1TV + U$$

$$GDP = B0+B1R + U \text{ ،} GDP = B0+B1N + U$$

توصلت نتائج الدراسة إلى أن المتغير الوحيد الذي يؤثر في التنمية الاقتصادية للعراق هو عدد الأسهم، فـ 90% من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي سببها المتغير المستقل عدد الأسهم أما باقي المتغيرات (سعر السوق، القيمة السوقية، حجم التداول وعدد الشركات) فقد لوحظ بأن ليس لها أي علاقة مع النشاط الاقتصادي لدولة العراق[2].

في سنة 2014 نشر كل من الدكتور Kennedy Imafidon وJoy Itoya مقال يحمل عنوان " تحليل مساهمة البنوك التجارية للمشاريع الصغيرة للمؤسسات على النمو الاقتصادي في نيجيريا وذلك خلال الفترة (1993-2012)

[1] : Iman Sharif, Bank credit and economic activity, Journal of Business & Policy Research, Volume 5. Number 1. July 2010 Pp. 179 – 188.

[2] : أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، المجلد 2013، العدد 04، 2013، ص 153-173

" باستعمال طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ولمعرفة أثر القروض البنكية التجارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة على الناتج المحلي الإجمالي تم تقدير المعادلة التالية:

$$Gdp = a + Bcbks + e$$

حيث: Gdp: الناتج المحلي الإجمالي، a: الثابت، cbks: القروض التجارية الممنوحة لمشاريع المؤسسات الصغيرة، e: حد الخطأ. أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن النمو الاقتصادي لنيجيريا لم يتأثر بالقروض التجارية للمؤسسات الصغيرة لأن المؤسسات المالية لم تكن قادرة على تلبية الاحتياجات المالية لمختلف المشاريع الصغيرة الحجم، لذا يتوجب على الحكومة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنحها قروض مالية كافية للنهوض بالاقتصاد النيجيري في شتى المجالات كالصناعة، التكنولوجيا، الخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.[1]

في سنة 2018 نشر كل من نورة زيان ومحمد شويكات مقال تحت عنوان " قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015" حيث تمت الدراسة بالاستناد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، أما بالنسبة للمتغيرات المستعملة في النموذج فهي كما يلي:

المتغير التابع: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، أما المتغيرات المفسرة فهي:

مؤشر الانفتاح التجاري (LOPEN)، الائتمان الموجه للقطاع الخاص (LCSP)، مؤشر عرض النقود (LM2)، مؤشر تحرير حساب رأس المال (LKAO) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)، إضافة إلى مؤشر التضخم (LINF).

جاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد مرة أخرى أن سياسة التحرير المالي في الجزائر لم تحقق التنمية الاقتصادية بالرغم من تحسن بعض المؤشرات المالية، والتي سببها زيادة ودائع البترول والغاز واحتياط الصرف الوطني والدعم المالي المقدم من الهيئات الدولية فهاته المؤشرات لها علاقة توازنية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

[1] : Dr. Kennedy Imafidon, Joy Itoya « An Analysis of the Contribution of Commercial Banks to Small Scale Enterprises on the Growth of the Nigeria Economy » International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1).2014 ,pp 256-263.

كما تظهر لنا نتائج الدراسة أن زيادة الاستثمارات الأجنبية بـ 1% أدى لزيادة النمو الاقتصادي بـ 0.08% الا أن جلها موجه لقطاع الخدمات. للعرض النقدي أثر موجب على النمو الاقتصادي فزيادة مؤشر السيولة بـ 1% أدى لزيادة النمو الاقتصادي بـ 0.23%، إضافة إلى الانفتاح التجاري الذي عرف زيادة قدرت بـ 1% أدت لزيادة النمو الاقتصادي بـ 0.36%، أما بالنسبة لمقياس تحرير حساب رأس المال لم يكن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أيضا الائتمان الموجه للقطاع الخاص فزيادته بـ 1% أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي بـ 0.02% لأن معظم التسهيلات والقروض المقدمة للشباب في إطار عدة برامج ممولة من طرف الدولة لم تكن موجهة بالأساس للقطاعات المنتجة المحركة للاقتصاد. لنجاح سياسة التحرير المالي توصي الدراسة بضرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات كإصلاح المنظومة البنكية، ادخال منتجات إسلامية جديدة تتماشى مع المبادئ الدينية للمجتمع الجزائري وتفعيل دور مؤسسات الوساطة المالية[1].

في سنة 2018 تم نشر تقرير من طرف بنك آسيا للتنمية يحمل عنوان " جمهورية أذربجان: تنمية المؤسسات الغير بنكية التمويل والأدوات المالية البديلة للتنويع الاقتصادي" خلال الفترة 1995–2018 حيث يسعى (ADB) إلى تشجيع تنويع اقتصاد جمهورية أذربيجان بتحفيز القطاعات الغير نفطية والمنتجة، من خلال إعطاء قروض بدون ضمانات، التمويل التأجيري والمؤسسات البريدية المالية، نتائج هذا التقرير تؤكد على أن السوق المالي الأذربيجاني مكون بدرجة كبيرة من البنوك مع وجود أدوات تمويل غير عصرية. ففي سنة 2016 لوحظ أن قروض قطاعي الزراعة والصناعة لا تمثل إلا 3% و8% على التوالي من اجمالي الائتمان بينما أغلبية القروض موجهة للخدمات والتجارة.[2]

في سنة 2018 نشر مقال من طرف DERMECHI Feriel _ZAKANE Ahmed يحمل عنوان " العوامل الميزانية والمالية من أجل تنويع اقتصادي صلب (حالة الجزائر)" خلال الفترة 1980–2015، باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية تم تقدير النموذج التالي:

[1] : نورة زيان، محمد شويكات، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990–2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2018، ص 21–37.

[2] : Asian Development Bank, Republic of Azerbaijan: Development of Nonbank Finance and Alternative Financial Instruments for Economic Diversification, Technical Assistance Report, November 2018, p 1-9.

Concentration des exportationst = α0 (Concentration des exportations) t-1 + α1(Dépenses publiques) t + α2(Capitalization_market) t+ α3(Crédit au secteur privé) t + α4M3t α3(Open_market) t +vt

نتائج الدراسة أظهرت أن التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المدروسة قد تأثر بالمتغيرات السالفة الذكر كما يلي:

- النفقات العمومية: أثرت سلبا على التنويع الاقتصادي (−2.32) بسبب غياب التوزيع الأمثل لهذه النفقات على القطاعات المنتجة.

- القروض الموجهة للقطاع الخاص: أثري سلبا على التنويع الاقتصادي (−0.78) والذي يرجع أساسا إلى عدم إمكانية تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والتي تخلق القيمة المضافة في عديد الأنشطة الاقتصادية بسبب وجود نظام بنكي غير متطور.

- سوق الأوراق المالية: أثره كان سالبا على التنويع الاقتصادي لكن بعد دعمه بالنفقات العمومية تأثر التنويع الاقتصادي بالإيجاب (+1.26)[1].

في سنة 2019 نشر كل من بوشنتوف نوال وفتان الطيب مقال تحت عنوان " أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990−2016"، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) إضافة إلى أنه تم استعمال المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (GDP) والمتغيرات المستقلة: حجم الكتلة النقدية (M2)، مقياس التحرير التجاري (OUV)، معدل التضخم (INF). وفق النموذج المتحصل التالي المتحصل عليه:

$$GDP_t = 8.96- 0.003M2_t-0.155INF_t -0.06OUV_t +e_t$$

[1] : DERMECHI Feriel _ZAKANE Ahmed, LES FACTEURS BUDGETAIRES ET FINANCIERS POUR UNE DIVERSIFICATION ECONOMIQUE SOLIDE (CAS DE L'ALGERIE), Revue du Lareiid, Volume 4, Numéro 1, 2018, p 1-15.

نتائج الدراسة أثبتت أن هناك أثر سلبي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي فالسياسة المالية المنتهجة مازال يسودها الكبح المالي، كما أن للمتغيرات المستقلة علاقة عكسية مع المتغير التابع في المدى الطويل والمتغير الوحيد الذي له معنوية إحصائية مع الناتج المحلي الإجمالي هو معدل التضخم.[1]

في سنة 2019 تم نشر مقال يحمل عنوان " التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، من طرف الباحثان بن يحيى يحي ومحفوظ مراد معتمدين على منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). ويعطى نموذج الدراسة بالعلاقة التالية:

$$Yt = f\ (Xt, Yt-p)$$

حيث يمثل Yt: المتغير التابع ويرمز له بـ (RGDP) والذي يمثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Xt: المتغيرات المفسرة وتضم : نسبة القروض البنكية للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCPS)، نسبة السيولة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (DEEP)، معدل الفائدة الحقيقي (RITR)، نسبة مؤشر KAOPEN إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الانفتاح التجاري (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (TRAD)، نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI).

نتائج الدراسة أظهرت لنا أن سياسة التحرير المالي في الجزائر كان لها تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كون القطاع المالي مازال يعاني من بعض القيود إضافة إلى أن الاقتصاد الوطني اقتصاد غير منتج يفتقر إلى وجود قاعدة صناعية قوية[2].

تم نشر مقال سنة 2019 من طرف مجموعة من الباحثين معنون كما يلي " دور سوق العراق للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية-دراسة قياسية" فلمعرفة الأثر الذي يحدثه السوق المالي لدولة العراق على تحفيز وتنمية الأنشطة

[1] : فتان الطيب، بوشنتوف نوال، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016، دفاتر Mecas، المجلد 15، العدد 01، السنة 2019، ص 95-105.

[2] : بن يحي يحي ، محفوظ مراد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2016) ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 03، 2019، ص 72-90.

الاقتصادية المتمثلة في: البنوك والتأمينات، الخدمات، الفندقة، الاتصالات، الزراعة والصناعة، تم استخدام بيانات بانل (panel data) خلال الفترة الزمنية (2016-2017-2018) أين تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

G: يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، Ns : أسهم الأنشطة الاقتصادية، Tv: حجم تداول الأنشطة المذكورة سابقا. كما تم استخدام ثلاث نماذج عرفت كالآتي:

$Y_{it} = \alpha + \beta' X_{it} + U_{it}$ وهو نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

$Yit = \alpha^*_i \sum_{j=1}^{k} \beta jXjit + Uit$ وهو نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model)

$Yit = \alpha^* \sum_{j=1}^{k} \beta ijXijt + Uit$ وهو نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)

توصلت نتائج الدراسة بأن السوق المالي في العراق المعبر عنه بعدد الأسهم وحجم التداول لا يؤثر على نشاط القطاعات الاقتصادية (البنوك والتأمينات، الخدمات، الفندقة، الاتصالات، الزراعة والصناعة) وهذا ما تم التوصل إليه من خلال عدم معنوية المعلمات المقدرة لكل النماذج.[1]

في سنة 2021 نشر المقال التالي: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل استخدام مؤشر KAOPEN دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج ARDL من طرف الباحثين دقيش جمال والطيب مزوري، حيث تم استعمال النموذج التالي:

$PIB = f(OPEN, M_2, KAOPEN, INF, FDI, EXC) + E_t$

كما أن المتغيرات السابقة تم تعريفها كما يلي:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي، OPEN: التحرير التجاري، M_2: حجم الكتلة النقدية، KAOPEN: مقياس تحرير النظام المالي، INF: معدل التضخم، FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، EXC: معدل صرف العملة المحلية، E_t: حد الخطأ.

[1] : نعيم صباح جراح، فايزة حسن مسجت، قاسم محمد دهش، دور سوق العراق للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية-دراسة قياسية، https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/publications/1630216422.pdf، بتاريخ 2023/08/15 على الساعة 18.33. ص1-20.

نتائج الدراسة توصلت إلى أن معظم المتغيرات ليس لها معنوية إحصائية، فمؤشر Kaopen لم يكن الأثر الواضح على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016 فقد عرفت قيمه تقريبا الاستقرار وبإشارة سالبة كما لوحظ وجود علاقة تكامل طويلة المدى في الأجلين القريب والبعيد بين مؤشر لتحرير المالي والنمو الاقتصادي.[1]

في سنة 2021 نشر مقال عنوانه " قياس أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2015)" من طرف مريم حمادي ولحسن دردوري، باستخدام النموذج الموجه لتصحيح الخطأ (VECM) حيث استعمل الباحثان النموذج القياسي التالي:

$$GDP_T = \beta_0 + \beta_1 Trade_t + \beta_2 Bank_t + \beta_3 FL_t + \varepsilon_t$$

وتعرف المتغيرات السابقة كما يلي:

GDP_T:نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، $Trade_t$:نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، $Bank_t$:نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، FL: مؤشر التحرير المالي و ε_t:الخطأ العشوائي.

أظهرت نتائج الدراسة أن لسياسة التحرير المالي أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأمدين الطويل والقصير كون النظام المالي مازال يعاني من التدخل الحكومي وبالتالي عدم امكانيته من تحفيز وتشجيع القطاعات الاقتصادية المنتجة، بينما الائتمان الموجه للقطاع الخاص كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.[2]

في سنة 2022 تم نشر مقال يحمل عنوان " فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي– دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2019" من طرف بوعالق نورة وآخرون، باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS حيث تم الاعتماد على النموذج التالي:

$LN\ HHI = f(LN\ BL)$ حيث تمثل :

HHI : مؤشر التنويع الاقتصادي والذي تم حسابه باستخدام برنامج Excel،

[1] : دقيش جمال، مزوري الطيب، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل استخدام مؤشر KAOPEN دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج ARDL، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، السنة 2021، ص 337-350.

[2] : مريم حمادي، لحسن دردوري، قياس أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2015)، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 96–122.

تم التوصل إلى أن الشمول المالي الممثل بالقروض المصرفية فسر التنويع الاقتصادي بما يقارب 80%، إضافة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل من الشمول المالي إلى التنويع الاقتصادي وعدم تحقق هذه العلاقة في المدى الطويل، كما أن زيادة الشمول المالي بنسبة 1% ينتج عنه انخفاض التنويع الاقتصادي بنسبة 0,00003%.

أوصت الدراسة بضرورة اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في الجزائر، ووضع استراتيجيات واضحة المعالم لتحقيق التنويع الاقتصادي كإنشاء مؤسسات مختصة في هذا المجال[1]. ويمكن تلخيص هذه الدراسات في الجدول الموضح أدناه:

[1] : بوعالق نورة، وآخرون، فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2019- مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد: 01 السنة 2022 ص 03 -13.

الجدول رقم (07): الدراسات التجريبية المناقضة للأثر الموجب للتحريري المالي على التنويع الاقتصادي

المؤلف	السنة	فترة الدراسة	بلد الدراسة	الطريقة	النتيجة
Iman Sharif	2010	2006-1997	دول من أمريكا اللاتينية، غرب أوروبا، شرق آسيا، الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا	VAR	تأثر الإنتاج والنشاط الاقتصادي بتقلبات القروض البنكية
أديب قاسم شندي	2013	2012-2005	العراق	الانحدار المتدرج بالأسلوب التراجعي	كل متغيرات الدراسة ليس لها علاقة مع النشاط الاقتصادي للعراق إلا عدد الأسهم
Joy Itoya, Kennedy Imafidon	2014	2012-1993	نيجيريا	ECM	الوساطة المالية لم تستطع تلبية المتطلبات المالية لعديد المشاريع الاستثمارية، فالنمو لم يتأثر بقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فلا بد من تشجيع هذه الأخيرة على الاستثمار في كل المجالات الاقتصادية.
نورة زيان ومحمد شويكات	2018	2015-1990	الجزائر	ARDL	سياسة التحرير المالي في الجزائر لم تحقق التنمية الاقتصادية فالتسهيلات والقروض لم توجه للأنشطة المنتجة. كما أوصت الدراسة بتفعيل دور مؤسسات الوساطة المالية.
بنك آسيا للتنمية	2018	2018-1995	أذربجان	تحليلية	قروض قطاعي الزراعة والصناعة لا تمثل إلا 3% و8% على التوالي من اجمالي الائتمان بينما أغلبية القروض موجهة للخدمات والتجارة

DERMECHI Feriel _ZAKANE Ahmed	2018	2015-1980	الجزائر	MCO	النفقات العمومية، قروض القطاع الخاص السوق المالي أثروا سلبا على التنويع الاقتصادي
بوشنتوف نوال وفتان الطيب	2019	2016-1990	الجزائر	ARDL	السياسة المالية مازال يسيطر عليها نوع من الكبح المالي مما ث سلبا على النمو الاقتصادي
بن يحيى يحي ومحفوظ مراد	2019	2016-1991	الجزائر	ARDL	تأثير ضعيف لسياسة التحرير المالي على الاقتصاد الوطني الغير المنتج
نعيم صباح جراح، فايزة حسن مسجت، قاسم محمد دهش	2019	2018-2016	العراق	بيانات بانل	السوق المالي لا يؤثر على الأنشطة الاقتصادية: الخدمات، الفندقة، الاتصالات، الزراعة والصناعة
دقيش جمال والطيب مزوري	2021	2016-1990	الجزائر	ARDL	أثر سلبي لمؤشر التحرير المالي على النشاط الاقتصادي
مريم حمادي ولحسن دردوري	2021	2015-1970	الجزائر	VECM	لسياسة التحرير المالي أثر سلبي على النمو الاقتصادي عدم امكانيتها من تحفيز وتشجيع القطاعات الاقتصادية المنتجة
بوعالق نورة وآخرون	2022	2019-1986	الجزائر	MCO	زيادة الشمول المالي بنسبة 1% ينتج عنه انخفاض التنويع الاقتصادي بنسبة 0,00003%، أوصت الدراسة بتطوير القطاع المصرفي وانشاء مؤسسات مختصة في التنويع الاقتصادي

من إعداد الباحث بناءا على المعطيات السابقة.

الجدول السابق يتضمن الأعمال التجريبية للأثر السالب لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 باستعمال طرق قياسية مختلفة. فقد استخلص الباحثون بأن نمو القطاعات الاقتصادية البديلة والمنتجة قد تأثر سلبا بمؤشرات سياسة التحرير المالي.

خاتمة الفصل:

أثبتت الدراسات الأدبية والتطبيقية العلاقة الإيجابية والمعنوية لسياسات التحرير المالي اتجاه التنويع الاقتصادي من خلال قنوات البنوك، الأسواق المالية ومؤسسات الوساطة المالية التي تعمل على التخصيص الأمثل للموارد المالية لزيادة النمو الاقتصادي وتشجيع انتاج الأنشطة الاقتصادية المتعددة. من جانب آخر نجد أعمال نظرية وتجريبية عارضت العلاقة السالفة الذكر، وأشارت للأثر السلبي لمؤشرات التحرير المالي على تنويع النشاط الاقتصادي لعديد الدول. فأوصت بإعادة اصلاح المنظومة المالية لهاته البلدان وتوجيه التمويل المالي للقطاعات البديلة المنتج.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للتنويع الاقتصادي وسياسة التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

تمهيد الفصل

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى إجراء دراسة تحليلية مفصلة لسياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي لكل من الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)، وذلك بالتطرق إلى أهم مقومات التنويع الاقتصادي مع ذكر مؤشراته والقيام بتحليلها وقياسها وأخيرا مقارنة مؤشرات التنويع الاقتصادي لهذه البلدان.

من جانب آخر وفي إطار سياسة التحرير المالي سنعمل على تبيان الإصلاحات المنتهجة للدول السالفة الذكر في الفترة (2000-2022) ثم سنقوم بتحليل مؤشراته المالية المتعلقة بالبنوك وسوق رأس المال مع إجراء مقارنة لمؤشرات التحرير المالي الخاصة بالقطاع البنكي للدول محل الدراسة.

المبحث الأول: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

في هذا المبحث سنحاول دراسة التنويع الاقتصادي للدول المذكورة آنفا خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022 بالتطرق لمختلف جوانبه المحيطة به لتحليل وضعية التنويع الاقتصادي لها لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب حيث تناولنا في الثلاث مطالب الأولى واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية وإجراء مقارنة بين هذه المؤشرات في المطلب الأخير.

المطلب الأول: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

1) واقع التنويع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2022)

1-1) مقومات الاقتصاد الجزائري الداعمة للتنويع الاقتصادي

تزخر الجزائر بعدة ميزات في عديد القطاعات البديلة كالفلاحة، الصناعة والسياحة من شأنها خلق القيمة المضافة. إضافة إلى وجود ثروات باطنية كثيرة ومتنوعة، أهمها المحروقات التي تمثل عصب الاقتصاد الجزائري، فالاستثمار في شتى المجالات يؤهل الجزائر ان تكون قطب اقتصادي بامتياز.

1-1-1) الثروات الطبيعية: تعد الجزائر من الدول الأكثر غنى من ناحية الثروات الطبيعية سواء كانت باطنية أو سطحية وهي تصنف على موارد متجددة وغير متجددة نبينها كما يلي:

- الثروات الطبيعية المتجددة:

- **الغطاء النباتي:** الممثل بالأشجار والنباتات تبلغ مساحة الثروة الغابية حوالي 04 ملايين هكتار جلها في المناطق الشمالية للبلاد وهي كثيرة ومتنوعة أبرزها أشجار البلوط، الصنوبر، الفلين، الأرز والزيتون إضافة إلى العديد من النباتات كنبات العجرم، القرنفل والدرين وغيرها من النباتات الصحراوية والغير صحراوية.

- **الثروة الحيوانية:** من بين الدول التي تتميز بوجود عدد هائل ومتنوع من الحيوانات موزعة عبر مختلف أقاليم التراب الوطني أهمها تربية الأغنام التي تمثل عشر ثروات الوطن العربي بمعدل 10% بعد السودان، أما عدد

الأبقار فتقدر بـ 000 000 2 رأس و000 000 20 راس ماعز و000 50 رأس خيل إضافة إلى ثروة حيوانية أخرى ممثلة في الأرانب، الغزلان... الخ.[1]

- **الطاقة الشمسية:** نظرا للمساحة الجغرافية الكبيرة للجزائر خاصة الصحراء الجزائرية الكبرى التي تؤهلها أن تكون من بين أفضل الدول في العالم من حيث مصادر الطاقة الشمسية التي تمكنها من تغطية كل متطلبات العالم من كهرباء فمتوسط طلوع الشمس في الجزائر مبين كما يلي:

- المناطق الشمالية: متوسط فترة سطوع الشمس 2650 ساعة في السنة.
- الهضاب العليا: متوسط فترة سطوع الشمس 3000 ساعة في السنة.
- الصحراء: متوسط فترة سطوع الشمس 3500 ساعة في السنة.

- **طاقة الرياح:** تأتي في المرتبة الثانية بعد الطاقة الشمسية بغية توفير الطاقة فمعدل سرعة الرياح في الجزائر محصور ما بين 02 و06 متر في الثانية حيث نجد سرعة الرياح كبيرة في الجنوب الجزائري خاصة الجنوب الغربي وبمستوى أقل في شمال البلاد لتصبح معتدلة.

- **الطاقة الحرارية الجوفية:** تتمتع الجزائر بطاقة جوفية حرارية كبيرة فعلى مسافة 100 متر يفوق التدرج الحراري 05^0 م بالخصوص في ولايات غيليزان، مدية، معسكر ومسيلة أما من حيث الينابيع فهي كثيرة ومتنوعة موزعة عبر مختلف التراب الوطني فنجدها في خنشلة، سطيف، بسكرة وغيرها من الولايات التي توفر طاقة بديلة إذا تم الاستثمار فيها كتوليد الكهرباء، استعمالها في الصناعات كإنتاج الورق. وبالتالي دمج هذه الطاقات الجوفية الحرارية ما بين أغراض علاجية واقتصادية مجلبة للثروة.[2]

- **الثروات الطبيعة الغير متجددة:**

- **النفط:** الذي يمثل عصب الاقتصاد الجزائري وصلت الارادات النفطية لـ 60 مليار دولار فالصادرات النفطية مكنتها لتحتل المرتبة 12 عالميا، و15 عالميا من حيث الاحتياط على الصعيد العالمي و18 من حيث الإنتاج.

[1] : الموارد_الطبيعية_في_الجزائر#الثروات_المعدنيّة https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الاطلاع: 2024/03/03.

[2] : يونسي أحلام، الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01 السنة 2023، ص 36-37.

- **الغاز:** من أكبر مصدري الغاز في العالم تحتل المرتبة 03 في مجال التصدير والاحتياط و05 من حيث الإنتاج ما أدى لتوفير ما يقارب 45 مليار متر مكعب لتغطية الغاز الطبيعي حتى سنة 2020 و55 مليار متر مكعب بحلول سنة 2030.

- **ثروات معدنية أخرى:** إضافة إلى الثروات الطبيعية الغير متجددة والتي تم ذكرها سابقا نجد ما يلي: الفوسفات، الرصاص، الزنك، الزئبق الموجودة في عديد المناطق الوطنية.[1]

1-1-2) القطاع الفلاحي: تعتبر الجزائر أكبر دولة افريقية تتربع على مساحة قدرها 2381741 كلم^2 ذات أراضي زراعية ما يقارب 42 مليون هكتار التي لا يتم الاستغلال منها إلا 20%. أما من حيث الموارد المائية فنجد الأمطار التي تتساقط بكثرة في شمال البلاد (93%) وبنسب قليلة جدا في الجنوب (07%) ومياه الآبار، السدود، الأنهار والحواجز المائية في مختلف ولايات الوطن ذات الحجم 13.5 مليار م^3/السنة. أما المياه الجوفية المقدرة بـ 07 مليار م^3/السنة فجلها موجود بالجنوب حوالي 70%.

1-1-3) القطاع الصناعي: عرفت الصناعة في الجزائر تحولات وتغيرات جذرية منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي والتي سنعرفها في مرحلتين: الفترة الأولى الصناعات المصنعة (1962-1985) تركزت على الخطط التنموية لبعث مؤسسات صناعية قوية للنهوض بالنمو الاقتصادي وفق المنهج الاشتراكي السائد آنذاك، إلا أنها لم تحقق نتائج إيجابية كبيرة نتيجة لعدم نجاح النموذج الاشتراكي. أما الفترة الثانية وهي مرحلة الخصخصة (1986- إلى غاية يومنا هذا) تمثلت في خصخصة المؤسسات الصناعية وتبني نموذج اقتصاد السوق وفق ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، وهذا بعد ما تم تسجيل نتائج سلبية في النموذج الاقتصادي السابق أثرت في وتيرة التنمية الاقتصادي للبلاد مع التراجع الكبير لأسعار البترول سنة 1986.[2]

1-1-4) القطاع السياحي: إمكانات القطاع السياحي في الجزائر كثيرة ومتنوعة نذكر منها ما يلي: طول شريط ساحلي 1200 كلم يتخلله عديد الموانئ (13 ميناء مخصص للأنشطة التجارية والخدمات، 02 مينائي موجهين

[1] : الموارد الطبيعية في الجزائر #الثروات المعدنيّة https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الاطلاع: 2024/03/03.
[2] : ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

للمحروقات وعدد كبير من موانئ الصيد البحري موزعة عبر التراب الوطني). بالإضافة إلى هياكل أخرى كوجود 07 حمامات معدنية، 200 منبع للمياه و05 حظائر وطنية. كما أن طول شبكة الطرقات هو 109452 كلم أهمها الطريق السيار شرق غرب 1216 كلم. اما من حيث الممتلكات التاريخية والأثرية فنجد حي القصبة، قلعة بني حماد، وادي ميزاب، تيمقاد، جميلة... التي صنفت من بين أفضل المعالم التاريخية وفق المنظمات الدولية.[1]

2)- سياق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

مع مطلع الالفية الجديدة وفي ظل البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر بفعل ارتفاع أسعار المحروقات انتهجت الدولة استراتيجية مالية توسعية، وذلك بزيادة حجم الانفاق العمومي على مختلف القطاعات الاقتصادية بتبني عدة برامج تنموية بدءا من سنة 2000 إلى يومنا هذا بغية تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود والخروج من لعنة المورد الوحيد.

2-1) برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي تبنت الحكومة هذا البرنامج الضخم سنة 2001 الذي تبلغ قيمته الاجمالية 525 مليار دج موزعة على 15974 مشروع، المتضمن جملة من الأهداف وهي: خلق مناصب شغل وزيادة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة نشاط القطاعات الاقتصادية المنتجة، توفير البنى التحتية اللازمة، تلبية احتياجات المواطنين، تحفيز الطلب الكلي والقيام بعديد الإصلاحات.[2]

الشكل رقم (05): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

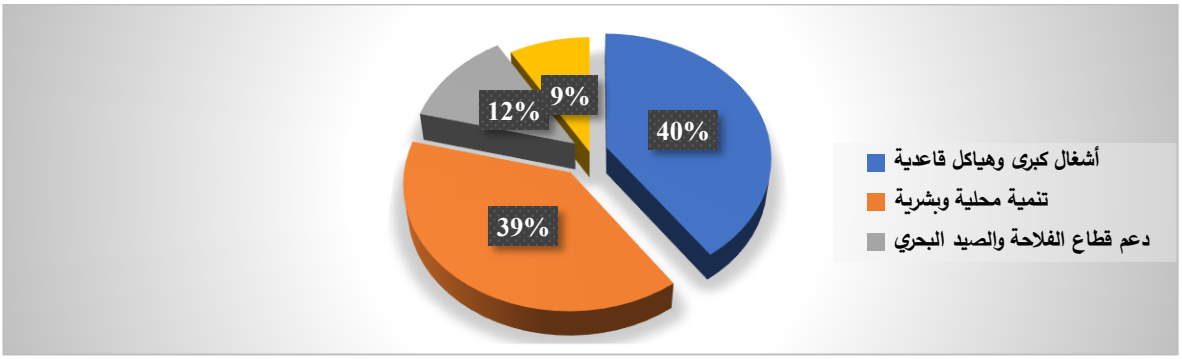

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (01)

[1] : خنوش صليحة، واقع الاقتصاد السياحي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 03، 2017، ص 91-92.

[2] : بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020، ص40.

من خلال الملحق رقم (01) يتضح لنا أن قرابة 80 % من المشاريع التنموية كانت مبرمجة في السنتين الأوليتين (2001-2002) و25% في السنتين الأخيرتين (2003-2004). أي انجاز أكبر قدر ممكن من النشاطات الاستثمارية قبل نهاية الفترة الزمنية للبرنامج، خاصة ما مرت به الجزائر آنذاك من تدهور في كل المجالات بعد العشرية السوداء. من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حوالي 80% من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وزع كما يلي: 40% رصدت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية و39% وجهت للتنمية المحلية والبشرية، فهذان القطاعين أخذا حصة الأسد نظرا لأهميتهم الكبيرتين كإنجاز الطرقات، انشاء الموانئ، المطارات ومختلف البنى التحتية الضرورية التي من شأنها التأثير على حركية باقي الأنشطة الاقتصادية. أما مجال الفلاحة والصيد البحري فلم يحض إلا بنسبة 12% من الاعتمادات المالية، إضافة إلى أنه تم توجيه نسبة 09% لدعم باقي الإصلاحات التي اقرتها الدولة.

2-2) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): تكملة لما جاء في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) جاء هذا المخطط في ظروف حسنة مرت على الاقتصاد الجزائري حيث بلغ سعر البرميل الواحد للبترول 38.5 دولار، كما أن المبلغ الموجه للبرنامج التكميلي راوح 4202.2 مليار دج. والذي يهدف إلى توفير المناخ القانوني للاستثمار، الانفتاح على السوق، القضاء على البطالة، خوصصة الشركات، محاربة الغش والمضاربة وكل الأعمال الغير قانونية، دعم سياسة الشراكة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.[1]

الشكل رقم (06): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

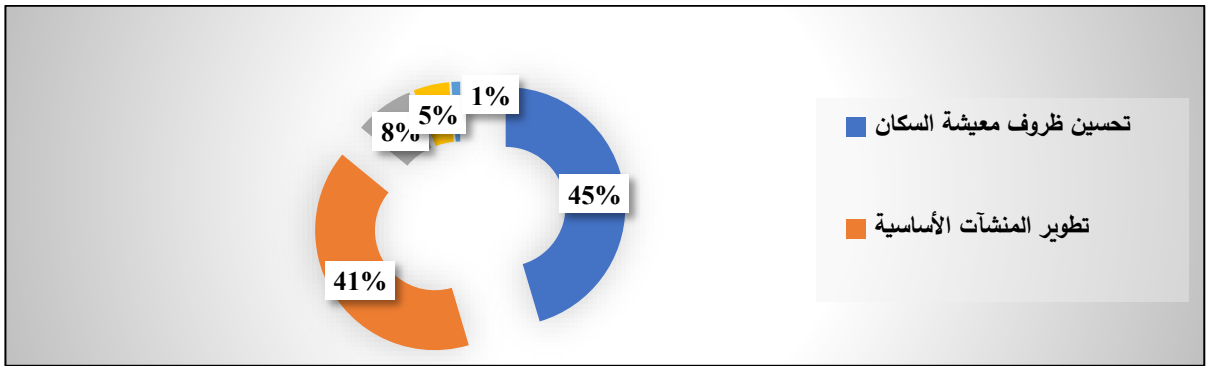

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (02).

[1] : العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، السنة 2020، ص 210.

يظهر لنا جليا في الملحق رقم (02) أن قيمة المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج بلغت 4202.2 مليار دج بمعنى 08 أضعاف الغلاف المالي الموجه لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (525.1 مليار دج)، فقد تم اعتماد ما يقارب 86% من مجموع الغلاف المالي لتحسين الظروف المعيشية للسكان والمنشآت الأساسية بهدف استكمال مشاريع المخطط السابق ووزعت بقية النسب (14%) على القطاعات الأخرى. كما أن هذا الشكل يؤكد لنا مرة أخرى على توجه الدولة الجزائرية المتعلق بالتركيز بصفة كبيرة على تحسين الظروف المعيشية وتطوير البنى التحتية، والذي يظهر بوضوح في النسب المئوية للمبالغ المالية المخصصة لهاذين القطاعين وهي على التوالي (45% و41%)، يتلوها دعم التنمية الاقتصادية وتطوير وتحديث الخدمات العمومية بالنسب (08% و05%) وأخيرا تحصل قطاع الاعلام والاتصال المتضمن تطوير التكنولوجيات الحديثة على نسبة 01% من المجموع المالي لهذا المخطط لتعميم خدمة الاعلام الآلي.

2-3) البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014): يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة سواء كان ذلك من حيث الأهداف والمشاريع فقد استفاد هذا المخطط بمبلغ مالي قدر بـ 21214 مليار دج الممثل في استكمال المشاريع الكبيرة التي هي في طور الإنجاز بحوالي 9700 مليار دج، ومشاريع جديدة تم اطلاقها حددت قيمتها بـ 11534 مليار دج.[1]

الشكل رقم (07): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

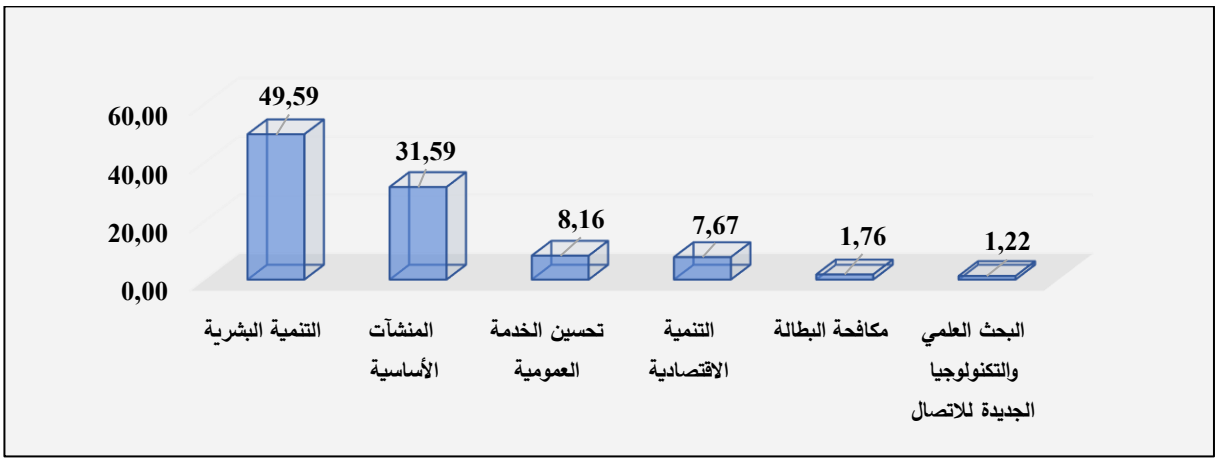

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (03).

[1] : مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، 2017، ص 220-221.

الشكل أعلاه يوضح بأن الغلاف المالي الذي رصد لهذا البرنامج التنموي هو الأكبر منذ الاستقلال حوالي 21214 مليار دج مقارنة ببرنامجي الإنعاش الاقتصادي والتكميلي لدعم النمو، كما يتضح لنا كيفية توزيع القطاعات المعتمدة من طرف الدولة في هذا المخطط فنجد ان قطاعي التنمية البشرية والبنى التحتية قد استفادت من مبالغ مالية قدرت بـ (1908.5 مليار دج و1703.1 مليار دج) على التوالي ذات النسب (49.59% و31.59%) وهذا نظرا للأهمية الكبيرة لهذه الأنشطة كونها المحرك الأساسي لكل المجالات الأخرى بغية بعث النمو الاقتصادي. أما ما بقي من المخصصات المالية لهذا البرنامج فقد تم توزيعها بنسب متفاوتة على تحسين الخدمة العمومية، التنمية الاقتصادية، مكافحة البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال على التوالي 8.16%، 7.67%، 1.76% و10.22%.

2-4) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة جاء لتدعيم الأنشطة الاقتصادية المنتجة، رصد له مبلغ قدر بحوالي 22100 مليار دج أي ما يقارب 280 مليار دولار يسعى لتحقيق جملة من الأهداف كإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي كالسكن، التربية، التكوين، الصحة، شبكات الكهرباء، الغاز، المياه، التطهير ...الخ. العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي بالاهتمام بالصادرات خارج المحروقات ودعم مختلف الاستثمارات ذات القيمة المضافة كالقطاع الفلاحي، إضافة إلى الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة، تبني استراتيجية قائمة على اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال وتوفير المناخ القانوني الملائم للاستثمار.

في هذا البرنامج تم تجميد عدد كبير من المشاريع التنموية تحت مسمى سياسة ترشيد النفقات أو التقشف وهذا بعد الانخفاض الكبير لأسعار البترول التي وصلت لأقل من 47 دولار للبرميل الواحد سنة 2015 مما أدى إلى اقفال حساب هذا البرنامج في ديسمبر من سنة 2016 وظهور نموذج تنموي جديد نتطرق إليه لاحقا.[1]

[1]: جحنين كريمة، أطروحة دكتوراه، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، جامعة الجزائر 03، 2020-2021، ص 93-94.

الشكل رقم (08): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

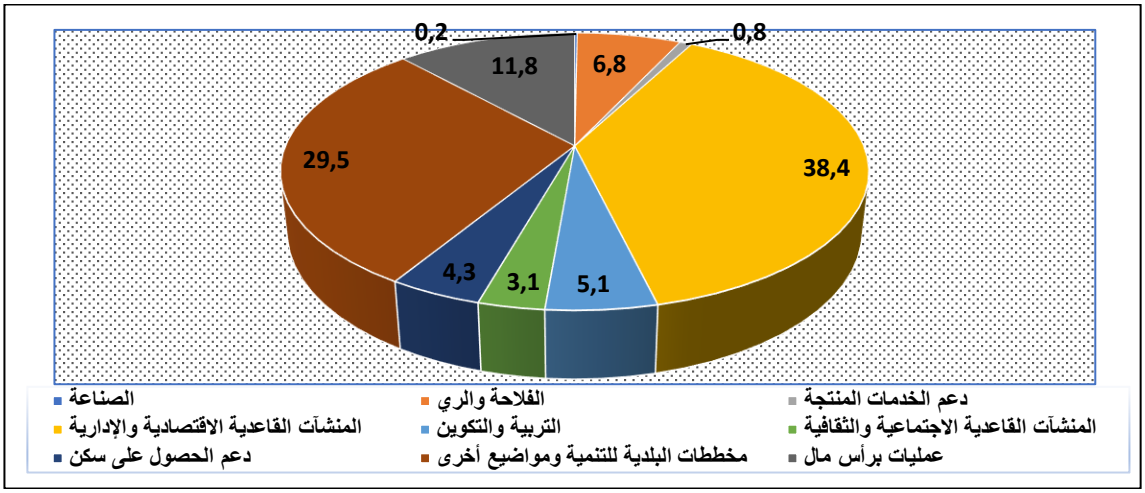

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (04).

في الملحق رقم (04) تظهر المبالغ المالية الموجهة لهذا البرنامج خلال سنة 2015 المقدرة بحوالي 4079,6 مليار دج وفي سنة 2016 بما يقارب 1894,2 مليار دج. فقد تم تسجيل انخفاض مقداره 46% في الغلاف المالي من سنة 2015 إلى سنة 2016 الذي يرجع بالأساس إلى تراجع الجباية البترولية نتيجة لانخفاض سعر البرميل مع تبني سياسة ترشيد النفقات أو ما يسمى بسياسة التقشف التي ألقت بظلالها على باقي السنوات أين تم تجميد كل المشاريع. في الشكل السابق نستطيع أن نميز النسب المئوية المتفاوتة للقطاعات التسع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) فقد استفادت المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية على 38% من مبلغ البرنامج وجهت لإتمام المشاريع السابقة التي كانت في طور الإنجاز، تليها مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى بنسبة 29.5% من اجمالي المبلغ لتلبية متطلبات المواطنين، كما تحصلت عمليات برأس المال على 11.8% من الغلاف المالي الكلي. أما باقي القطاعات المشار إليها أعلاه فلم تتجاوز حصتها مجتمعة 20%.

2-5) برنامج النمو الجديد (2016-2030): صادق عليه مجلس الوزراء في جويلية 2016 والذي يمر عبر ثلاث مراحل أساسية معرفة كالتالي:

1- مرحلة الإقلاع: ما بين 2016-2019 هدفها زيادة القيمة المضافة لعديد القطاعات.

2- مرحلة الانتقال: ما بين 2020-2025 تهدف إلى تحسين الاقتصاد وتدارك التأخر المسجل.

3- مرحلة الاستقرار: 2026-2030 تحقيق التنويع الاقتصادي بالوصول إلى معدل نمو سنوي 6.5 في مختلف القطاعات. أما أهدافه فركزت على ضمان معدل نمو منتظم ومستمر، العمل على تطوير القطاع الفلاحي بغية التوصل للاكتفاء الذاتي، تنويع الصادرات خارج المحروقات كدعم الصناعات الغذائية والتحويلية والتقليل من الواردات، تفعيل البرنامج الطاقوي والطاقات المتجددة، اصلاح النظام البنكي والسوق المالي.[1]

الشكل رقم (09): التوزيع القطاعي لبرنامج النمو الجديد (2017-2018)

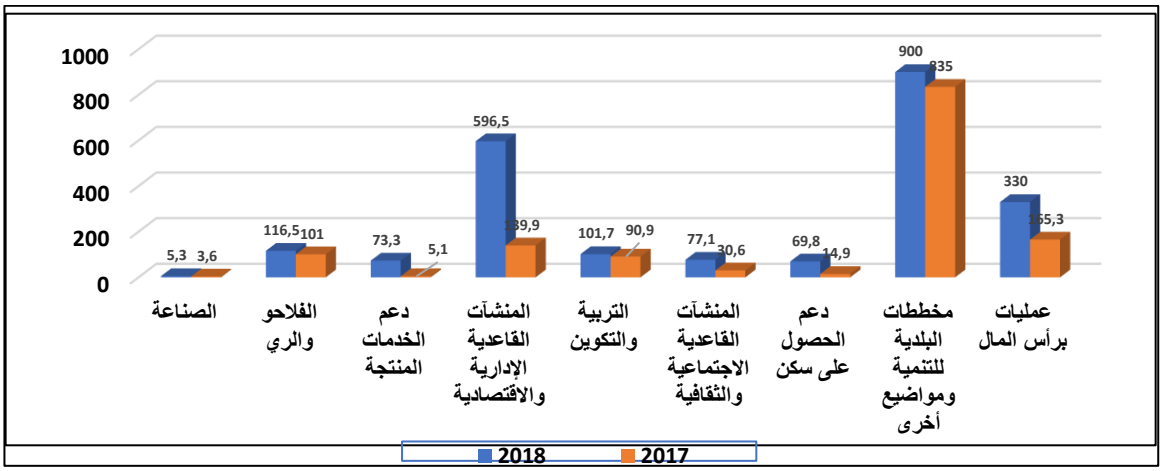

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (05).

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن المبالغ النقدية لبرنامج النمو الجديد خلال مرحلة الإقلاع المقدرة بـ 3675.1 دج الموزعة إلى تسع قطاعات كالصناعة، الفلاحة والري وباقي الأنشطة المذكورة أعلاه، وهذا في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني التي تسعى لتحقيق قيمة مضافة في شتى الميادين. إلا أنه تم تسجيل انخفاض قدره 62% في حجم المبلغ المالي الكلي الموجه للتجهيز مقارنة بالبرنامج السابق بسبب تراجع مداخيل البلاد وإجراءات التقليل من الانفاق. إضافة إلى أنه تم زيادة الغلاف المالي من سنة 2017 (1386.3 مليار دج) إلى (2270.2 مليار دج) سنة 2018 أي بحوالي 883.9 مليار دج (64%) خير دليل على مواصلة الدولة الجزائرية نهج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، خاصة بعد تعافي أسعار البترول التي تجاوزت 60 دولار للبرميل في سنة 2018. كما نلاحظ أن هناك زيادة في المبالغ النقدية لكل الأنشطة خلال الفترة 2018-2019، فقد تحصلت

[1] : رشام كهينة، قاسيمي آسيا، الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآفاقها في ظل النموذج الجديد للنمو 2016-2030، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، المجلد 03، العدد 01، 2023، ص 24.

مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى على أكبر نسبة 47.5% بغية تلبية حاجيات المواطنين من كهرباء، غاز، مياه، طرقات وتوفير شبكة التطهير ...الخ، تليها كل من المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، عمليات رأس المال على التوالي بالنسب (20.1%، 13.5 %). أما باقي القطاعات مجتمعة فلم تتحصل إلا على نسبة 18.9% كالفلاحة 06% والصناعة 0.2%.

الشكل رقم (10): توزيع مشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

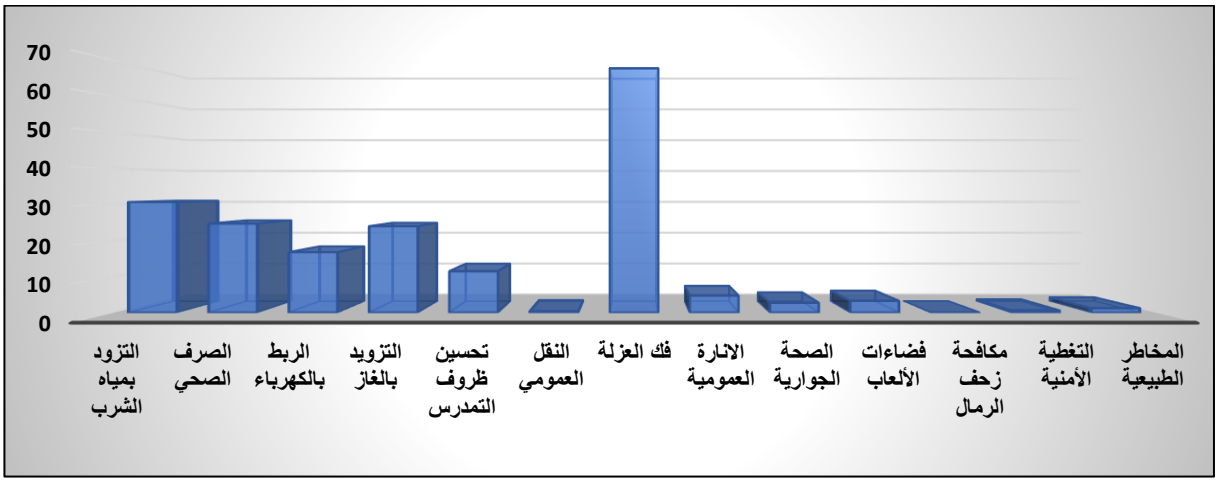

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024) الذي يدخل ضمن محاور برنامج النمو الجديد (2016-2030)، قامت الدولة الجزائرية تحت اشراف السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون برصد مبلغ قدره 188.42 مليار دج لـ 12841 مشروع موزع عبر كافة التراب الوطني لعدة قطاعات مختلفة لفائدة مناطق الظل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما أن مشاريع فك العزلة أخذت الحصة الأكبر بما يقارب 36% من مجموع الغلاف المالي وهذا لترقية المناطق المعزولة، أما القطاعات الفرعية المتمثلة في التزود بمياه الشرب، الصرف الصحي، الربط بالكهرباء والغاز التي يطلق عليها مؤشرات الحياة جاءت في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ (16%، 13%، 09%، 13%) من اجمالي المباغ النقدية على التوالي. يليه القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التمدرس بحصة 07% كإعادة تشييد المدارس والمطاعم، توفير التدفئة ...الخ. أما

باقي القطاعات مجتمعة (الانارة العمومية، الصحة الجوارية، فضاءات الألعاب، المخاطر الطبيعية، التغطية الأمنية، النقل ومكافحة زحف الرمال) فهي لا تمثل سوى 07% من المجموع الكلي للاعتمادات المالية.

3) تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

3-1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: لمعرفة أبرز النشاطات الاقتصادية التي يتم من خلالها توزيع الناتج المحلي الإجمالي قمنا بالتطرق للقطاعات التالية: المحروقات، الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، بناء وأشغال عمومية والخدمات المعرفة خلال الفترة الزمنية (2000-2022).

الشكل رقم (11): مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022)

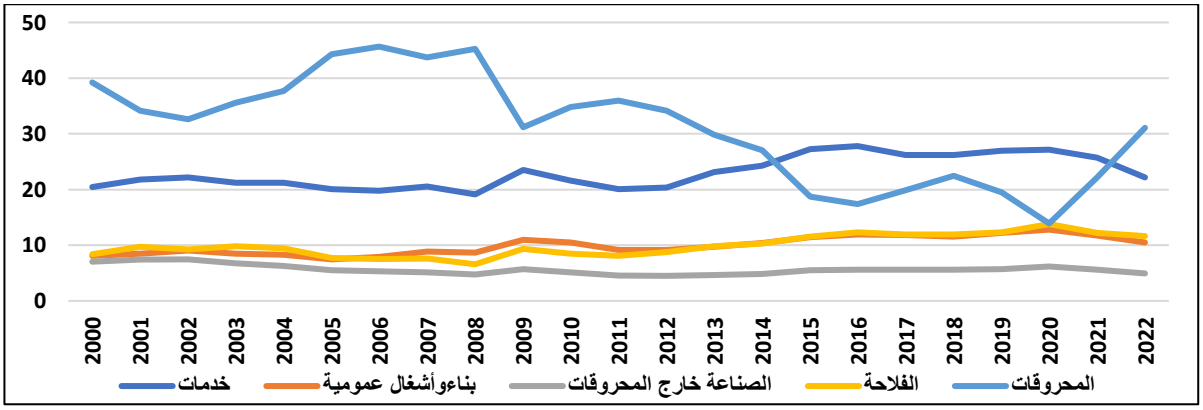

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (07).

الشكل السابق يعبر عن مساهمة القطاعات الاقتصادية المذكورة سابقا في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)، والتي تمثل الإطار الزمني لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي خاصة مع بداية مرحلة الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 والذي لم يكن ضمن مخططات الاقتصاد الجزائري سابقا. إذ يظهر بوضوح تصدر قطاع المحروقات فقد وصلت أكبر مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 بـ 45.66% لتتراجع مساهمة هذا القطاع تدريجيا تخللته بعض الزيادات الطفيفة إلى غاية سنة 2020 أين وصلت لأدنى قيمة له 13.9%. نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2009، وفيروس الكوفيد 19 سنة 2019 الذي أدى بتراجع الطلب العالمي على النفط، ليعرف تحسن ملحوظ في سنة 2022 قدر بـ 31.1%. تأتي مساهمة قطاع الخدمات المعتبرة نوعا ما في الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية بمتوسط في حدود 23%

وقد عرفت تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة وصلت نسبتها إلى 27.2% سنة 2020 نظرا لتراجع المحروقات. أما قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية فمساهمتهما ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي انحصرت على طول فترة الدراسة ما بين 08% و12%، فالنسبة للفلاحة فقد أثرت العوامل المناخية كالجفاف وقلة الاستثمارات الزراعية في تحسين مردودية هذا القطاع. وأخيرا قطاع الصناعة خارج المحروقات فنسبته جد متدنية في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 08% على مر السنوات فرغم المبالغ المالية المهمة المرصدة لهذا القطاع الذي يعتبر المحرك الأساسي للدول المتطورة إلا أن معدلاته تبقى بعيدة عن القطاعات الأخرى لعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لرقي بهذا القطاع، إضافة للهيمنة الكبيرة الصناعات الاستخراجية.

3-2) التنويع في الصادرات: عند التطرق التنويع الاقتصادي لا بد من الإشارة إلى تنويع هيكل الصادرات والمتمثلة في دراستنا فيما يلي: الطاقة، المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد النصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية خلال الفترة الزمنية (2000-2022) الموزعة وفق الجدول الموالي.

الشكل رقم (12): نسب الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)

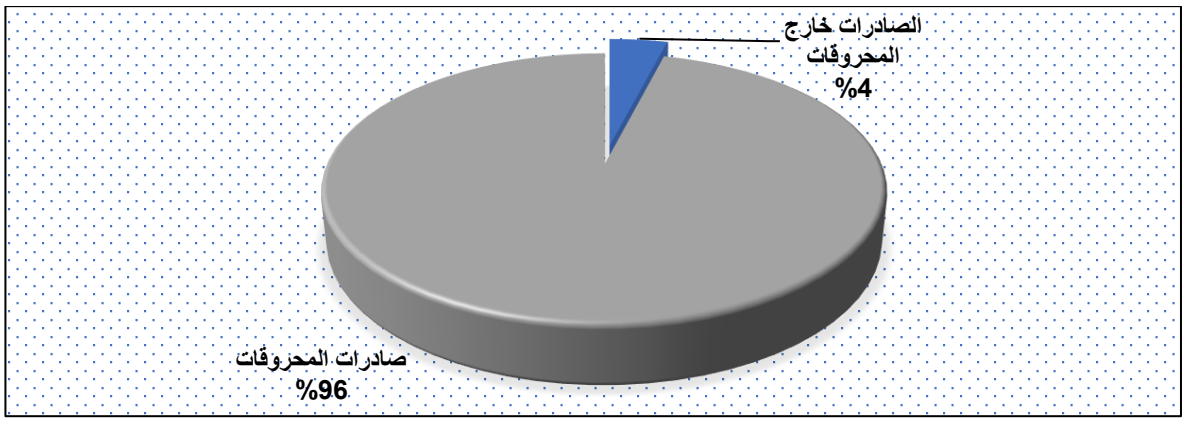

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (08).

الشكل الذي أمامنا يؤكد الهيمنة الكبيرة لنسب صادرات المحروقات بمتوسط 96% خلال فترة الدراسة تقابلها 04% لمتوسط نسب مختلف الصادرات خارج المحروقات، واستنادا لما تم ذكره في الجدول السابق ففي الفترة 2000-2009 عرفت صادرات هذا القطاع استقرار وارتفاع وصل أقصاه سنة 2005 بنسبة 98% من مجمل الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول، لتأتي المواد النصف مصنعة في المرتبة الثانية بنسب ضعيفة سجلت أكبر نسبة لها

سنة 2001 وهي 4.22% من اجمالي الصادرات. بينما وفي نفس الفترة الزمنية عرفت باقي المنتجات المصدرة (المواد الغذائية، المواد الأولية، التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية) نسب جد متدنية تكاد تنعدم ولم تتجاوز 01%. ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2022 لوحظ أن نسب الصادرات النفطية في تراجع مستمر لتصل سنة 2021 إلى أدنى نسبة لها قدرت بـ 88.36% نظرا لانخفاض الجباية البترولية، يقابله وفي نفس المدة الزمنية (2009-2022) انتعاش ملحوظ لصادرات المواد النصف مصنعة التي تعرف بمشتقات البترول لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 2021 وهي 9.02 من مجموع الصادرات. أما باقي المنتجات المصدرة تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب بعد تسجيلها نسب جد ضئيلة باستثناء صادرات المواد الغذائية التي عرفت تحسن طفيف تجاوز 01% في بعض السنوات.

3-3) التنويع في الإيرادات العامة: تعتمد الإيرادات الجزائرية بالدرجة الأولى على ايرادات الجباية البترولية والايرادات الغير جبائية والتي تضم: الضريبة على المداخيل والأرباح، الضريبة على السلع والخدمات، الحقوق الجمركية، تسجيلات وطوابع. إضافة إلى إيرادات غير جبائية كحاصل أملاك الدولة، حصص أرباح بنك الجزائر، مؤسسات عمومية وهبات.

الشكل رقم (13): نسب الايرادات الجزائرية العامة خلال الفترة (2000-2022)

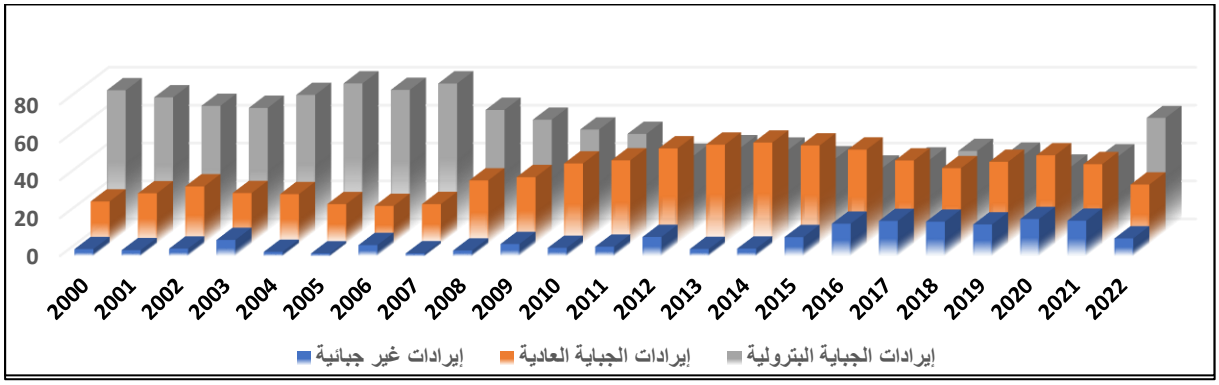

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (09).

استنادا إلى الشكل البياني السابق نلاحظ الإيرادات الجزائرية خلال فترة الدراسة مرت بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى: (2000-2009) تميزت بالهيمنة الكبيرة للجباية البترولية بمتوسط 70% نتيجة لارتفاع أسعار البترول حيث تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2005 حوالي 77.97% وفي نفس الفترة نلاحظ أن إيرادات الجباية العادية

والايرادات الغير جبائية لم تتجاوزا على التوالي (40%، 09%) والذي يرجع لعدم فعالية السياسة الضريبية، التهرب من الضرائب انخفاض أرباح الشركات وانتشار الغش. بينما وفي المرحلة الثانية (2010-2022) هناك انخفاض في نسبة مساهمة الجباية البترولية وصلت لأدنى قيمة لها 33.57% سنة 2016 وبمتوسط 43% بسبب تراجع أسعار النفط. موازاة مع ذلك تم تسجيل تحسن ملحوظ في نسب الجباية العادية والغير جبائية في هذه المدة الزمنية خلال السنوات (2014، 2020) على التوالي قدرت بـ (53.25 %، 19.39%) وهذا لا يدل على زيادة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المنتجة إلا أنها أصبحت تتمتع بنوع من الأولوية في النظام الجبائي الجزائري.

3-4) التنويع في التشغيل: يعتبر توزيع العمالة عبر مختلف النشاطات الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تحدد مدى التنوع الاقتصادي لأي بلد كونه يتطرق إلى بنية العمالة ومستوى تطورها، وهذا ما يبينه الشكل الموالي للجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (14): توزيع السكان النشطون في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

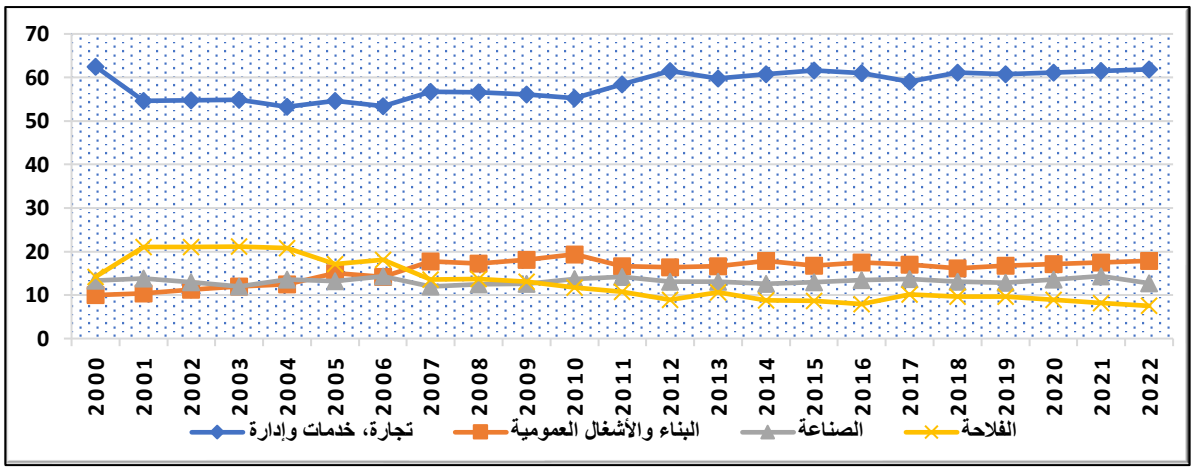

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (10).

يمثل الشكل السابق الكيفية التي يتوزع بها السكان النشطون في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2022) عبر عدة قطاعات اقتصادية كالفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، تجارة، خدمات وإدارة. إذ يظهر بوضوح من خلال الشكل البياني أن تمركز الأيدي العاملة في الجزائر في قطاع التجارة، الخدمات والإدارة طول فترة الدراسة فقد تجاوزت نسبة 50% من النسب الكلية وبمتوسط قدره 58.31% مع هذا عرف هذا النشاط عدة تذبذبات. أما قطاع البناء والأشغال العمومية يأتي في المرتبة الثانية بمتوسط 15.7% فقد عرف ارتفاعا ملحوظا في المدة الزمنية

(2000-2010) بسبب زيادة المؤسسات المستقطبة للعمالة في هذا القطاع حيث بلغ أقصى نسبة له سنة 2010 بحوالي 19.37%، ليبدأ في التراجع خلال الفترة (2010-2022) ليصل لأدنى نسبة له 16.12% سنة 2018 ويرجع السبب إلى زيادة التكاليف خاصة بعد انخفاض أسعار البترول، تسريح العمال من طرف المؤسسات والمقاولين بعد الانتهاء من المشاريع التنموية. بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يعتبر عصب الاقتصاد في الدول المتطورة نلاحظ انه في الجزائر نسب اليد العاملة فيه محصورة ما بين 11% و14% من النسبة الاجمالية خلال فترة الدراسة لعدم وجود صناعات تحويلية لمختلف المنتجات وسيطرة الصناعة الاستخراجية والتحويلية المرتبطة بالنفط والغاز كون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي. وأخيرا القطاع الفلاحي الذي سجل اقبال معتبر من اليد العاملة في الفترة (2000-2006) وصلت أقصاها إلى 21.3% فقد تم في هذه المرحلة تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي ذو النسبة المئوية 12.45% من النسبة الاجمالية للمبلغ الكلي، إلا أنه ومع بداية سنة 2007 إلى غاية سنة 2022 تم تسجيل عزوف كبير للعمل في هذا المجال فانخفضت اليد العاملة في هذا القطاع لتصل لأدنى قيمة لها سنة 2022 وهي 7.5%، إذ يرجع هذا التراجع في العمالة إلى النزوح الريفي، توفر العمل بصفة دائمة في القطاعات الأخرى عكس القطاع الفلاحي الذي يعتبر العمل فيه ظرفي.

3-5) التنويع في الواردات: بغرض معرفة التنويع السلعي لواردات الجزائر التي تعتبر من أوجه التنويع الاقتصادي لابد من تبيان بنية هذه المنتجات المستوردة ومدى مساهمتها في الواردات الكلية لذا سنتطرق لدراسة أهم هذه الفئات السلعية.

الشكل رقم (15): نسب الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)

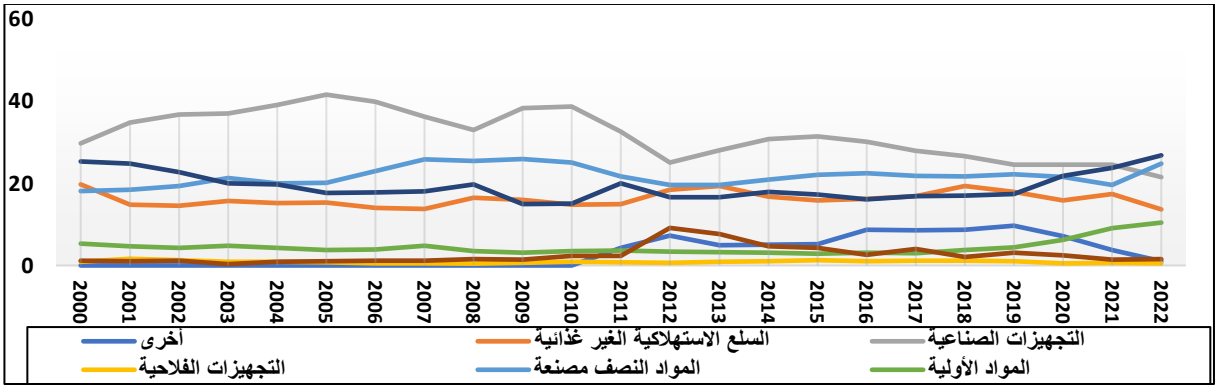

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (11).

المنحنى البياني الذي أمامنا يوضح نسب الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة والتي تتكون من واردات المحروقات ممثلة بالطاقة، وواردات خارج المحروقات معبر عنها بالمواد الغذائية، المواد الأولية، المواد النصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية والصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية وسلع أخرى.

وهي تضم منتجات مستوردة بنسب عالية (التجهيزات الصناعية، المواد النصف مصنعة، المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية) نتيجة لسياسة الجزائر بتشجيع التبادل التجاري ما نجم عنه فتح السوق الوطني للسلع الأجنبية. وبضائع مستوردة بنسب منخفضة (كالطاقة، المواد الأولية، التجهيزات الفلاحية وسلع أخرى) كون هذه المنتجات موجودة في السوق المحلي. استراد التجهيزات الصناعية تأتي في المرتبة الأولى ومن أولويات الحكومة حيث بلغت أقصى نسبة لها سنة 2005 بحوالي 41 % بغرض تفعيل القطاع الصناعي بزيادة الاستثمارات العامة والخاصة كبناء الهياكل والقواعد الأساسية، لتعرف بعد سنة 2010 انخفاض ملموس في نسب هذه المنتجات لتصل لـ 21% سنة 2022. تليها بالترتيب المواد النصف مصنعة، المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية حيث يمكن تفسير هذه النسب المرتفعة بعدة أسباب كالزيادة الكبيرة لعدد السكان وما تتطلبه من احتياجات، التبعية الخارجية، عدم القدرة في توفير هذه المواد داخليا. أما باقي السلع المستوردة فنسبها ضعيفة لا تتجاوز أعلى نسبة فيها 10%.

4) قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تبعا لما تم ذكره سابقا ولمزيد من التفاصيل حول موضوع دراستنا سيتم التطرق إلى حساب مؤشر هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصادي لكل من: الناتج المحلي الإجمالي مع الإشارة لأهم النشطات الاقتصادية المساهمة فيه، الصادرات بشقيها النفطية المهيمنة والغير نفطية، الواردات المتمثلة في عديد السلع والبضائع، الإيرادات العامة المقسمة إلى بترولية وغير بترولية (عادية وغير جبائية) والعمالة الموزعة على القطاعات الاقتصادية، وهذا خلال فترة الدراسة (2000-2022) حسب البيانات الإحصائية الرسمية المتوفرة.

الشكل (16): معاملات هيرفندال- هيرشمان للجزائر خلال الفترة (2000-2022)

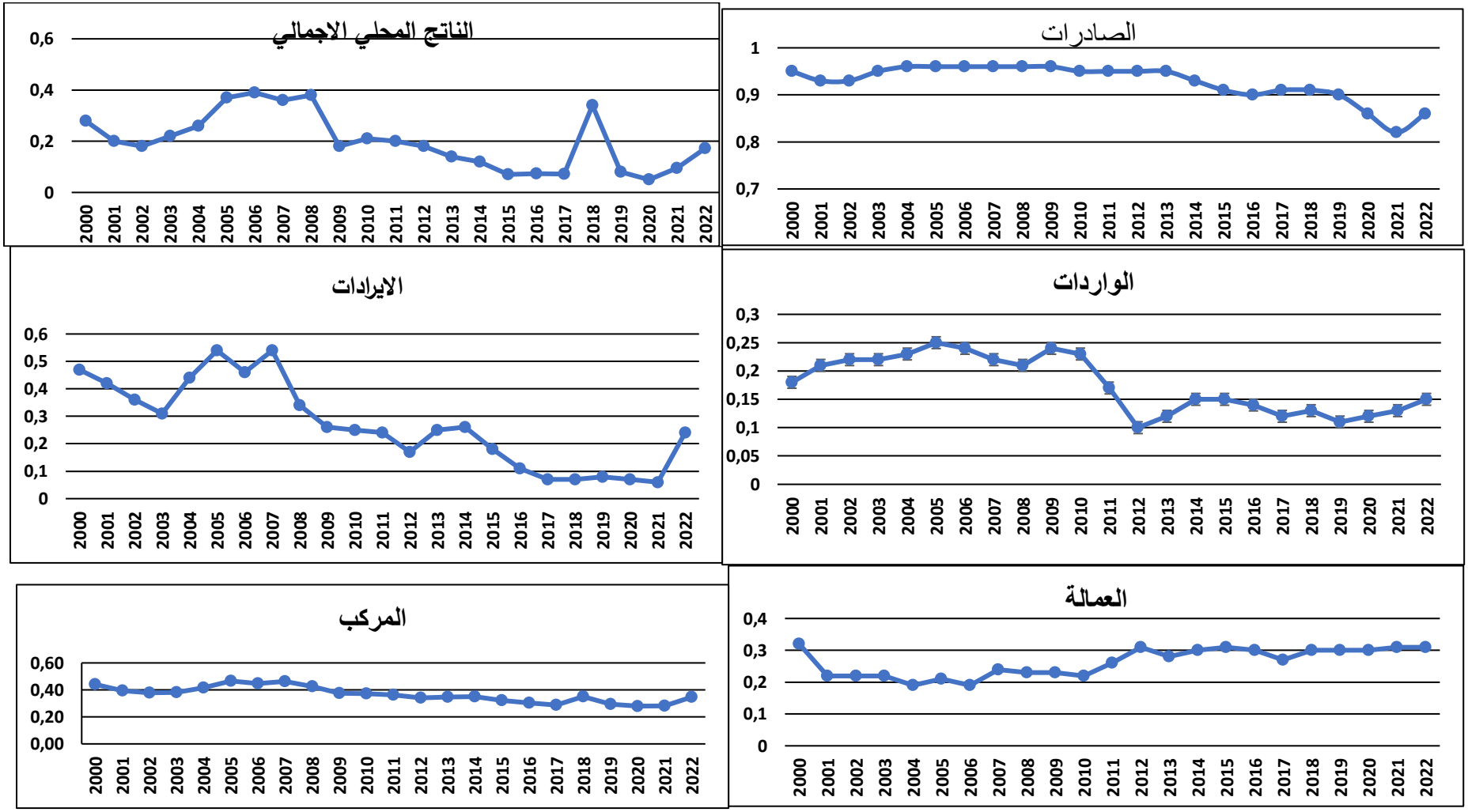

المرجع: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (12)

الأشكال البيانية التي أمامنا يحتوي على مختلف مؤشرات التنويع الاقتصادي لهيرفندال- هيرشمان المحصور ما بين (0 و 1)، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على وجود تنويع اقتصادي وإذا ابتعدت عن الصفر واقتربت قيمة هذا المؤشر من 01 معناه عدم وجود تنويع اقتصادي والتي تم الرمز إليها كما يلي: مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي **HHIPIB**، مؤشر تنويع الصادرات **HHIEXP**، مؤشر تنويع الإيرادات العامة **HHIREV**، مؤشر تنويع الواردات **HHIIMP**، مؤشر تنويع العمالة **HHIEMPL** والمؤشر المركب **HHICOM** كونه يعتبر مقياس جيد للتنويع الاقتصادي فهو يضم عدة أبعاد والتي تم ذكرها فيما سلف، إذ يمثل المتوسط الحسابي لمؤشرات هيرفندال- هيرشمان الخمسة (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة والعمالة)

مؤشر هيرفندال- هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي ذو قيم متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال الفترة الزمنية (2000-2011)، حيث بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له في هذه المدة سنة 2006 قدرت بحوالي 0.39% والتي تعني عدم وجود تنويع اقتصادي لتنخفض سنة 2009 إلى حوالي 0.18% بسبب الأزمة المالية العالمية ما يعني وجود تنويع للناتج المحلي الإجمالي مع أنه لم يصل للمستوى المطلوب. مع بداية الفترة الزمنية الثانية بعد سنة 2011 إلى غاية سنة 2022 تم تسجيل انخفاض واضح لمؤشر هيرفندال- هيرشمان مما يدل على وجود تنويع اقتصادي جد مقبول وصل في بعض السنوات إلى حوالي 0.072% الذي يرجع أساسا إلى انخفاض أسعار البترول بسبب أزمتي النفط وكوفيد.

بالنسبة للصادرات فان المنحنى الممثل لمؤشر هيرفندال -هيرشمان لتنويع الصادرات عرف تقريبا استقرار طوال فترة الدراسة، مع اقتراب قيمه من الواحد ما يعني عدم وجود تنويع للصادرات الجزائرية واعتمادها على صادرات المحروقات حيث تم تسجيل أقل قيمة له سنة 2021 قدرت بـ 0.82%.

أما بخصوص الإيرادات فان نتائج تقدير مؤشر هيرفندال -هيرشمان جاءت كما يلي: عرفت الفترة الزمنية (2000-2008) نسب معتبرة لهذا المقياس بمتوسط قدره 0.42% مع تسجيل أعلى قيمة سنتي 2005 و2007 بـ 0.54%، على التوالي أي لا يوجد تنويع في الإيرادات العامة مع سيطرة الجباية البترولية. إلا أنه بعد هذه الفترة الزمنية لوحظ بأن هناك انخفاض كبير لمؤشر HHI بمتوسط 0.16% من سنة 2009-2022 خاصة خلال السنوات الأخيرة

أين تم تسجيل أدنى قيمة له سنة 2021 قدرت بـ 0.06%، وهو ما يعني وجود تنويع في الإيرادات العامة توزعت ما بين الجباية البترولية، الجباية العادية والايرادات الغير جبائية.

نتائج تقدير مؤشر هيرفندال- هيرشمان للواردات تظهر بأن قيم هذا المؤشر محصورة ما بين (0.25% و0.1%) طوال فترة الدراسة التي تمثل أعلى وأدنى قيمة على التوالي خلال سنتي (2005 و2012) فهي تدل على وجود تنويع كبير في الواردات الجزائرية المختلفة وبنسب متفاوتة.

اما بالنسبة لمؤشر هيرفندال- هيرشمان لتنويع العمالة عبر القطاعات الاقتصادية للجزائر فان نتائج تقدير هذا المقياس أظهرت لنا في العموم أن تنويع العمالة مقبول نوعا ما كون قيم هذا المؤشر لا تتجاوز 0.32% وهي اعلى قيمة تم تسجيلها سنة 2000 لتعرف فيما بعد انخفاض معتبر وصل لغاية 0.19% سنتي 2004 و2006، ما يعني وجود تنويع لتوزيع العمالة عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية مع هيمنة قطاع التجارة، الخدمات والإدارة على استقطاب القوة العاملة.

بالنسبة للمؤشر المركب فقد عرف قيم محصورة ما بين 0.28 % كأدنى قيمة و0.47% كأعلى قيمة إلا أنه في السنوات الأخيرة لم تتجاوز قيم هذا المؤشر 0.3%.

استنادا لما تم ذكره سابقا ولمعرفة أي من مؤشرات هيرفندال- هيرشمان المذكورة أكثر تنويعا قمنا بحساب متوسطات هذه المقاييس وتمثيلها بيانيا وفق الشكل الموالي:

الشكل (17): متوسط مؤشرات هيرفندال-هيرشمان للجزائر خلال الفترة (2000-2022)

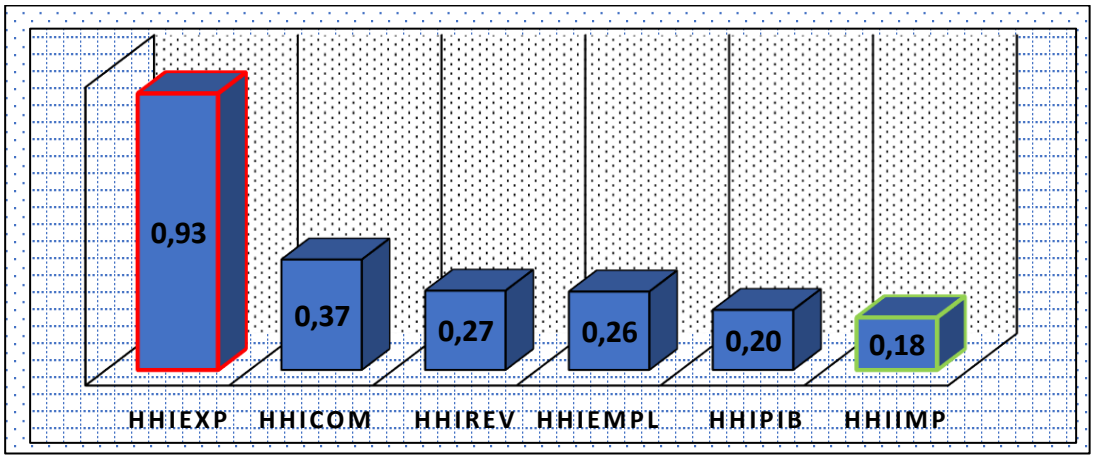

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (13).

الشكل الذي أمامنا يعبر عن ترتيب متوسط مؤشرات التنويع الاقتصادي الذي يبين لنا بوضوح مدى تنويع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (2000-2022)، إذ يعتبر مؤشر تنويع الصادرات ذو القيمة 0.93% الأقل تنويع لاقترابه من الواحد. أما مؤشرات تنويع الناتج المحلي الإجمالي والواردات فهي على التوالي (0.20 % و0.18%) وهما الأكثر تنويعا. ثم نجد كل من مؤشرات العمالة والايرادات بنسب جد متقاربة وهي على التوالي (0.26% و0.27%). فمؤشر التنويع المركب بقيمة 0.37% نتيجة تأثره بقيم مؤشرات التنويع السابقة خاصة مؤشر تنويع الصادرات.

المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)

1) واقع التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)

1-1) مقومات اقتصاد الامارات العربية المتحدة الداعمة للتنويع الاقتصادي

تسعى دولة الامارات العربية المتحدة لتحقيق الأهداف المسطرة في ظل سياسة التنويع الاقتصادي للانتقال من الاقتصاد الأحادي على اقتصاد متعدد الأقطاب يرتكز بشكل كبير على القطاعات البديلة المنتجة للثروة المعبر عنها بالمحاور الرئيسية التالية: [1]

1-1-1) القطاع الزراعي: بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي عملت الامارات العربية المتحدة على تطوير هذا النشاط بزيادة المشاريع الاستثمارية المتعلقة بزراعة النباتات والأشجار وانشاء السدود مع توفير الموارد المائية باستعمال الأساليب العلمية الحديثة مما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد الاماراتي.

1-1-2) القطاع الصناعي: أعطت دولة الامارات أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال الاعتماد على المنتوجات الصناعية المحلية والضرورية بدل استيرادها وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق ما يلي:

- إنشاء هياكل صناعية متطورة خاصة في مجال الصناعات البترولية والغير بترولية.

[1] : بوقنتش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص ص 217-218.

- بهدف تحفيز النشاط الصناعي تم إنشاء دوائر للتنمية الصناعية في جل الامارات.
- في إطار دعم الاستثمار الصناعي تم اعفاء واردات وصادرات المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية والارباح من الضرائب.
- تبني أساليب متطورة في عمليات الإنتاج الصناعي لتحسين كفاءة المنتوج.

1-1-3) قطاع الطاقة الغير تقليدية: إلى جانب الموارد الطاقوية المعروفة تسعى دولة الامارات لإيجاد موارد بديلة كالطاقات المتجددة والمعروفة بأنها صديقة البيئة تماشيا مع الخطط والاستراتيجيات المنتهجة.

1-1-4) قطاع المعرفة: بعد استثمار دولة الامارات العربية المتحدة في اقتصاد المعرفة ضمن رؤية شاملة وفق ما تتميز به من مقومات اقتصادية وديمغرافية، عرف مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة تسجيل قيم جد مرضية وهي على التوالي: 6.94 و7.09 سنة 2014 وتحصلها على المراتب الخمس الأولى حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015-2016 للمنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا.

1-1-5) قطاع السياحة والطيران: من بين الأهداف التي تسعى دولة الامارات للوصول إليها هي تطوير قطاع السياحة وكذا الطيران ضمن استراتيجية الاقتصاد الغير أحادي وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع السياحي له ارتباط وثيق بباقي القطاعات كما يعمل على تحفيز وتشجيع حركية العمل في الفنادق ومختلف الهياكل القاعدية. أما قطاع الطيران الذي له دور مستقبلي واعد مستندا على استراتيجية الابتكار والتطوير.

1-1-6) قطاع المشروعات الكبرى: كونه من القطاعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فقد حظي باهتمام كبير حيث تم العمل على تطوير البنى القاعدية التي أصبحت من بين الأفضل في العالم من أجل الحصول على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية، السياحية والثقافية.

1-1-7) قطاع بيئة الأعمال: أقدمت دولة الامارات العربية المتحدة على توفير الأرضية الملائمة لرجال الأعمال والمناخ المناسب لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات دون أن ننسى القطاع الخاص الذي له دور كبير في عملية النمو الاقتصادي باتباع حزمة من الإجراءات وهي:

- عصرنة وتعديل النظم التشريعية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية لزيادة كفاءة الاقتصاد وذلك بعد تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي وهو ما عرف بقانون الاستثمار الأجنبي.
- ربط العملة بالدولار الأمريكي ما نجم عنه انخفاض ضرائب الشركات.
- أصبحت دولة الامارات من أهم مناطق الاستثمار السياحي والعقاري بعد انشاء المناطق الحرة لتجارة التجزئة والجملة.

نتج عن هذه المساعي المبذولة من طرف الامارات تبوئها مراكز عالمية متقدمة فصنفت 13 من بين كل الدول لتضم أكثر من 20 من الشركات العالمية الكبرى بين سنتي 2013-2015 فأصبحت قطبا إقليميا بامتياز.

2)- سياق التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)

مع بداية سنوات التسعينات انتقل الاقتصاد الاماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على القطاعات المنتجة الغير نفطية ضمن خطة تنموية محلية واضحة المعالم عرفت برؤية الامارات 2021، الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030، خطة دبي الاستراتيجية 2021 ورؤية الشارقة 2021.

2-1) رؤية الامارات 2021: في سنة 2007 تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية التي تنص على خفض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 20%، مع زياد في نمو القطاعات الحقيقية المنتجة إضافة للمؤسسات الناشطة في مجال الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة كما دعت لتبني اقتصاد يقوم على أساس العلم والمعرفة وهي تضم المحاور التالية:

- رفع نسبة العمالة الوطنية وربطها بمتطلبات السوق.
- تشجيع النشاطات الاقتصادية الرئيسية كالقطاعات الناشئة بوضع إطار تنظيمي.
- الاعتماد على سياسة البحث العلمي والعمل على تطويرها بما يتناسب مع اقتصاد الدولة.

وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه في هذا المجال سطرت دولة الامارات العربية المتحدة جملة من الاستراتيجيات الواجب اتباعها وهي مفصلة فيما يلي:

- **استراتيجية الحكومة (2008-2010):** تماشيا مع التغيرات الاقتصادية العالمية تم وضع استراتيجية من طرف السلطات العليا للبلاد أسست لمرحلة جديدة، تسعى لتحقيق عدة أهداف كضمان التنمية المستدامة والمتوازنة، تحقيق الرخاء والوصول بالدولة إلى مكانة مرموقة على الصعيد القاري والعالمي.
- **استراتيجية الحكومة (2011-2013):** في إطار رؤية الامارات 2021 التي تطرقت لسياسة البحث العلمي جاءت هذه الاستراتيجية كدعامة لما تم ذكره سابقا حول كيفية تطوير اقتصاد العلم والمعرفة من خلال تشجيع الملكية الفردية ودعم المشاركة في التظاهرات العلمية.
- **استراتيجية الحكومة (2014-2016):** هي استراتيجية ذات خطط تنفيذية ومفصلة وجهت للجهات المعنية تمس كل القطاعات الاقتصادية ذات المدى المتوسط.

2-2) الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030: تهدف هذه الرؤية الاقتصادية لما يلي:

- إعطاء الأولوية للأنشطة الاقتصادية المنتجة لبناء اقتصاد مستدام.
- زيادة عدد الشركات الوطنية وتوفير مناخ استثمار مناسب للأجانب.
- مرافقة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير هياكل قاعدية متطورة لزيادة النمو الاقتصادي.
- سياسة مالية أكثر انضباطا تستطيع أن تستجيب للدورات الاقتصادية.
- تبني سياسة نقدية مرنة ذات معدلات تضخم منخفضة.
- إدخال تغييرات في سوق العمل لزيادة كفاءته.[1]

2-3) خطة دبي 2021: سطرت امارة دبي مجموعة من الأهداف وهي:[2]

- الاعتماد على القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المبنية على أساس الابتكار وكفاءة الإنتاجية من أجل بنا اقتصاد قوي مستدام لمواجهة التقلبات والأزمات العالمية.

[1] : جحنين كريمة، مرجع سابق، ص ص 143-144.
[2] : بوقنتش وسيلة، مرجع سابق، ص 221.

- العمل على جعل دبي كقطب عالمي للتجارة، النقل، التمويل والسياحة وضمن أفضل خمس مراكز عالمية.
- التركيز بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات المعول عليها خارج المحروقات

2-4) رؤية الشارقة 2021: أولت الشارقة اهتمام كبير لقطاع السياحة من خلال ما يلي: [1]

- تنمية وتطوير القطاع السياحي بالتنسيق مع كل العوامل المساعدة لذلك.
- محاولة جلب 10 ملايين سائح خلال سنة 2021.
- العمل على تكوين شراكات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.
- الولوج إلى أسواق جديدة وزيادة نسبها من السياحة والأسفار واستقبال أكبر عدد ممكن من السياح خاصة في الدول المعول عليها كالصين، الهند ودول الخليج العربي.
- العمل على توفير الهياكل القاعدية المتطورة كالمطارات، وسائل النقل بالإضافة إلى النشأت الثقافية والفنادق حسب المقاييس الدولية المعمول بها.

3) تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2022)

بهدف التعرف أكثر على بنية الاقتصاد الاماراتي وما تم بذله في سبيل تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي سنقوم بالتطرق بالتفصيل والتحليل لمؤشرات التنويع الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة وقياسها باستعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان.

3-1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: عرفت القطاعات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة تغيرات كبيرة من خلال المساهمات المختلفة لهذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة، وهذا الذي سيتم التطرق إليه في الجدول الموالي المعبر عنه بالفترة (1990-2022).

[1]: مرجع سابق ص 221.

الشكل (18): مساهمة القطاعات النفطية والغير نفطية للإمارات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020)

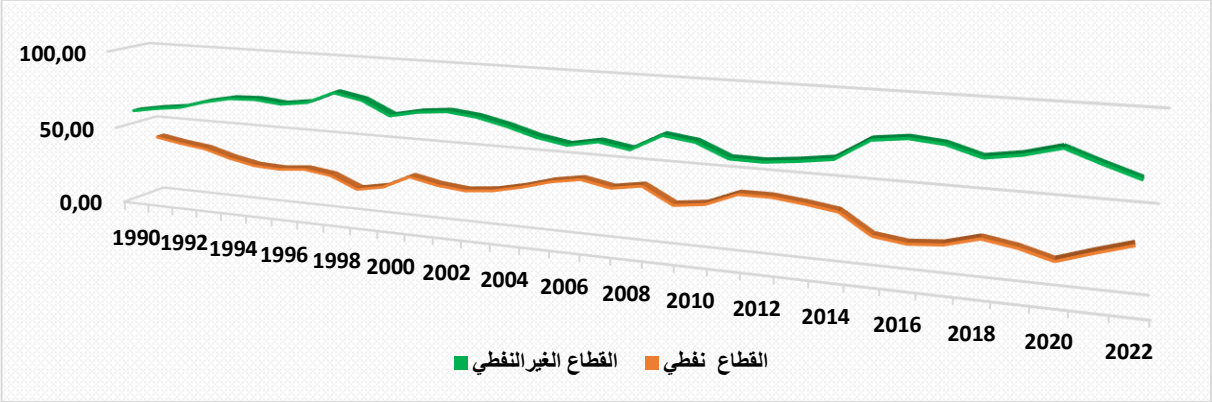

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (14).

تمثل الشكل السابق مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022) المعبر عنها بالقطاعات النفطية والغير نفطية الممثلة بالنشاط الزراعي، الصناعي، التجارة، الخدمات وعديد الأنشطة الأخرى، فنسب هذه المساهمات تختلف من قطاع إلى آخر ومن سنة لأخرى الممثلة في الشكل البياني الموالي.

يظهر لنا جليا أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 40% خلال فترة الدراسة بمتوسط 28% مع العلم ان اقتصاد دولة الامارات كان يتميز بأنه اقتصاد ريعي خاصة مع بداية سنوات السبعينات التي عرفت بمرحلة التأسيس أين بلغت نسبة مساهمتها 90% في الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض إلى 51% في الثمانينات[1] كما بلغت مساهمته في بعض السنوات قيم متدنية وصلت لـ 17.33% عام 2017 نظرا لزيادة مساهمة القطاعات المنتجة بنسب مختلفة. أما القطاعات الاقتصادية الغير نفطية فان مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 60% طول المرحلة الزمنية المذكورة أهمها القطاع التجاري الذي عرف نمو وحركية كبيرة بمتوسط 16% وهو الذي تم تسطيره ضمن استراتيجية دبي 2021، أما قطاعي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء فقد كانت مساهمتهما في الناتج المحلي بنسب مرضية ومقبولة بمتوسط قدر بـ 10% لكل من النشاطين السابقين وهذا ما تم الإعلان عنه فيما يخص بالرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030، كما يعتبر قطاع التخزين، النقل والاتصالات

[1] : بدروني عبد الحق، أطروحة دكتوراه، قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر- جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، السنة 2021-2022، ص 64.

من الأنشطة المهمة التي لها علاقة بنقل السلع والبضائع محليا ودوليا فكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا باس بها بمتوسط ما يقارب 08%. بقية القطاعات الاقتصادية كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 28% لكن بنسب متفاوتة تضم عديد الأنشطة كالزراعة، الكهرباء والمياه، الخدمات الحكومية، المنزلية والاجتماعية، التعليم، العقارات، الفنون والمسرح ...الخ.

3-2) التنويع في تكوين اجمالي الرأس المال الثابت: من بين المؤشرات الدالة على تنويع الاقتصاد نجد اجمالي تكوين الرأس المال الثابت والكيفية المتبعة لتوزيعه على القطاعات الاقتصادية إما بشكل عادل أو غير متكافئ والذي نبينه في الشكل الآتي لدولة الامارات.

الشكل (19): توزيع نسب تكوين الرأس المال الثابت للإمارات خلال الفترة (1990-2022)

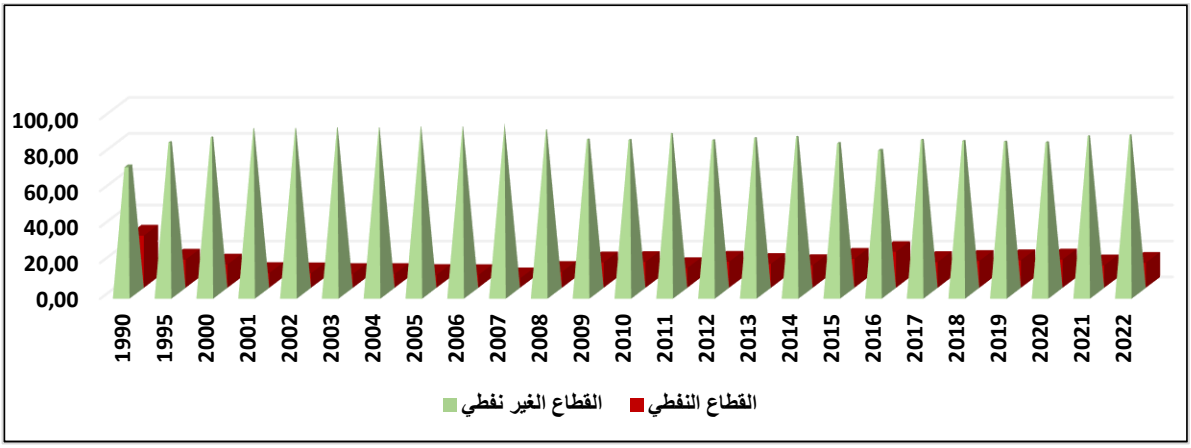

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (15)

هذا الشكل يعبر عن تكوين الرأس المال الثابت في دولة الامارات خلال الفترة الزمنية 1990-2022 موزع بنسب متفاوتة على مختلف القطاعات الاقتصادية. ما تمت ملاحظته في نسب توزيع تكوين الرأس المال الثابت أن حصة الصناعات الاستخراجية عرفت تراجع كبير مع بداية سنوات تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي ففي سنة 1990 تم تسجيل نسبة 29.03% لتنخفض إلى 15.66% سنة 1995، لتستمر في الانخفاض مع بعض الزيادات الطفيفة لتصل لأدنى قيمة لها سنة 2007 قدرت بـ 05%. إضافة إلى ذلك فان نسب تكوين الرأس المال الثابت من القطاعات الأخرى عرفت تحسن ملحوظ كالعقارات وخدمات الأعمال في مقدمة النشاطات الاقتصادية بمتوسط 17.16% وبأكبر نسبة سنة 2007 بـ 28.97%، يليه قطاع النقل، التخزين والاتصالات بمتوسط 14.09%

وبأعلى نسبة سنة 2015 بحوالي 19.45%. كما أن الأنشطة الأخرى كالصناعات التحويلية، الخدمات الحكومية والشخصية، التجارة، البناء وغيرها تحصلت على نسب معتبرة تعكس مدى تمكن دولة الامارات في المضي قدما في تطبيق سياسة تطوير القطاعات البديلة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية، باستثناء الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ذات الحصص المتدنية جدا.

3-3) التنويع في القوة العاملة: يعد التوزيع المتكافئ للفئة المشتغلة على النشاطات الاقتصادية من المؤشرات المعتمد عليها في أي بلد لمعرفة درجة التنويع الاقتصادي، فهذا الأخير يرتكز على العامل البشري العامل الموجود في مختلف المجالات الإنتاجية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الجدول الموالي للقوة العاملة لدولة الامارات.

الشكل رقم (20): توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية في الإمارات خلال الفترة (1990-2022)

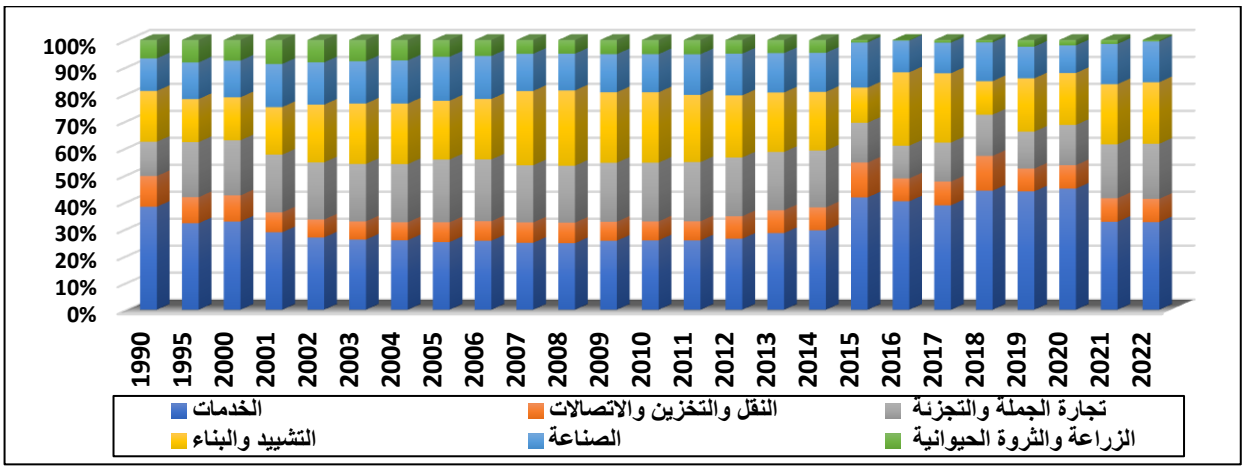

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (16)

من خلال الشكل البياني السابق يمكن الجزم بأن توزيع القوة العاملة في الامارات هو توزيع عادل ومتكافئ بين القطاعات الاقتصادية السالفة الذكر وهذا راجع للخطط التنموية المنتهجة من طرف دولة الامارات العربية المتحدة، كرؤية الامارات 2021 التي سعت لزيادة نسبة العمالة الوطنية وربطها بمتطلبات السوق.

هذه الاستراتيجيات تمت ترجمتها على أرض الواقع حيث نجد أن 30% من الفئة العاملة تتمركز في نشاط الخدمات المكون من الخدمات الاجتماعية والبشرية، المنزلية والحكومية والتي بلغت في سنة 2020 أقصى نسبة لها وهي 40% من المجموع الكلي للعمال. يليه في المرتبة الثانية قطاع التشييد والبناء الذي عرف نسب مرتفعة جدا من الفئة المشتغلة خلال السنوات (2007، 2008، 2016) قدرت بـ (24.62%، 24.96%، 24.01%) على التوالي

المفسرة نتيجة لتطبيق أهداف رؤية الشارقة 2021 التي سعت على توفير وتطوير الهياكل الأساسية كالمطارات، الموانئ، وسائل النقل وغيرها من المنشآت القاعدية. أما القطاع الثالث فهو تجارة الجملة والتجزئة ذو الحيوية والحركية الكبيرة لمختلف السلع والبضائع فعلى سبيل المثال أصبحت دبي مركزا عالميا للتبادل التجاري بعد ان تم تبني خطة دي 2021 بمتوسط 18.5% من العمال ونسب سجل أعلاها سنة 2005 بحوالي 21% من عدد العمال الإجمالي. رابع القطاع الصناعي بشقيه الصناعات الاستخراجية والتحويلية فالصناعات الاستخراجية تعتبر تقريبا القطاع الوحيد الذي يتمركز فيه عدد قليل من العمال، من جهة أخرى أولت دولة الامارات العربية المتحدة أهمية كبيرة للصناعات التحويلية، وهذا ما تم ملاحظته في نسب عدد العمال المتواجدة في هذا القطاع المحصورة ما بين 08% و13% من الفئة العاملة الكلية. بالنسبة لقطاع النقل، التخزين والاتصالات فقد استحوذ على ما يقارب 08% كمتوسط نسبة العمال المتواجدة به. أما بخصوص القطاع الزراعي فيعتبر الاستثناء الوحيد للتراجع المستمر لعدد العاملين فيه لتصل نسبته في بعض السنوات لأقل من 01%. باقي النسب المئوية للعمال المقدرة بحوالي 07% موزعة على عديد الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

3-4) التنويع في الإيرادات: تعد نسبة الإيرادات الغير نفطية إلى الإيرادات الكلية من المؤشرات الدالة على تنويع القاعدة الإنتاجية لدولة الامارات خاصة إذا كانت في زيادة مستمرة والشكل الآتي يوضح مساهمة هذه الإيرادات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (21): التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية للإمارات خلال الفترة (1990-2022)

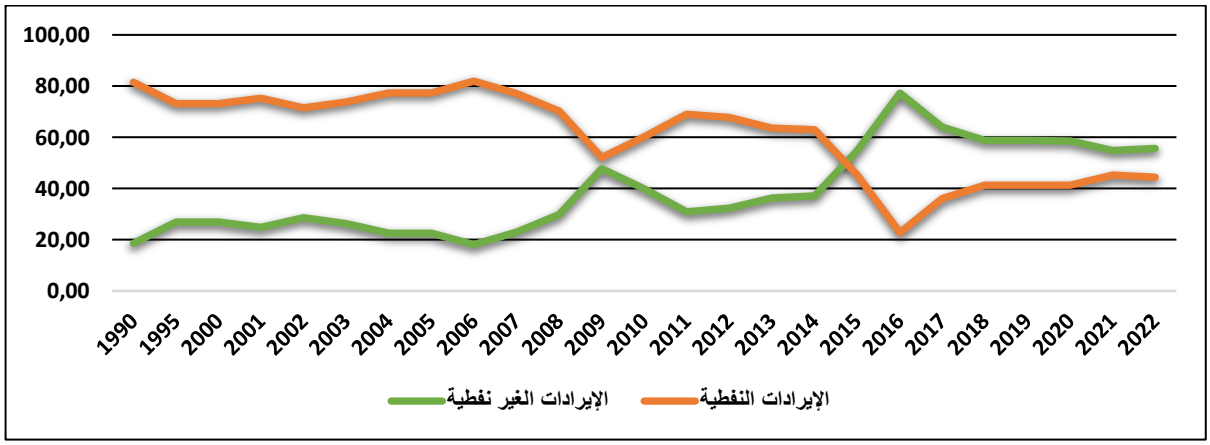

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (17)

هذا الشكل البياني الموضح لتوزيع الإيرادات الحكومية النفطية والغير نفطية يظهر هيمنة ايرادات المحروقات خلال المرحلة الزمنية (1990-2014) بنسب متفاوتة لكن في تراجع مستمر، فقد تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2006 بحوالي 82% من مجموع الإيرادات الكلية لتنخفض بعدها مباشرة وتدريجيا لتصل سنة 2015 لأدنى نسبة وهي 62.9%، موازاتا مع ذلك عرفت نفس الفترة الزمنية انتعاش واضح للإيرادات المتعلقة بالقطاعات خارج المحروقات لتبلغ أقصاها سنة 2009 بنسبة 47.81% وهي المرحلة التي عرفت تطبيق سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية لدولة الامارات. بداية من سنة 2014 هناك تغير مفاجئ في ايرادات الدولة العادية والغير عادية ففي سنة 2016 بلغت الإيرادات النفطية والغير نفطية (22.75% و77.25%) كأدنى نسبة وأقصى نسبة على التوالي طول فترة الدراسة يرجع السبب لانخفاض أسعار النفط العالمية واتباع استراتيجيات وخطط رشيدة واضحة المعالم للإمارات الدولة كأبوظبي، الشارقة، دبي لتستمر بعد ذلك إيرادات القطاعات البديلة في تسجيل نسب أكبر من نسب إيرادات النفط إلى غاية سنة 2022 بحوالي 56% كنسبة ايراد النشاطات المنتجة من اجمالي الإيرادات الحكومية.

3-5) التنويع في الواردات: التنويع في الواردات من المؤشرات الهامة لتحديد مدى تنوع الاقتصاد الوطني نظرا لتطور البنية الإنتاجية للاقتصاد وتزايد احتياجاته من السلع الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج إذا ما قورنت بالسلع المستوردة.

الشكل رقم (22): نسب واردات الامارات خلال الفترة (2000-2022)

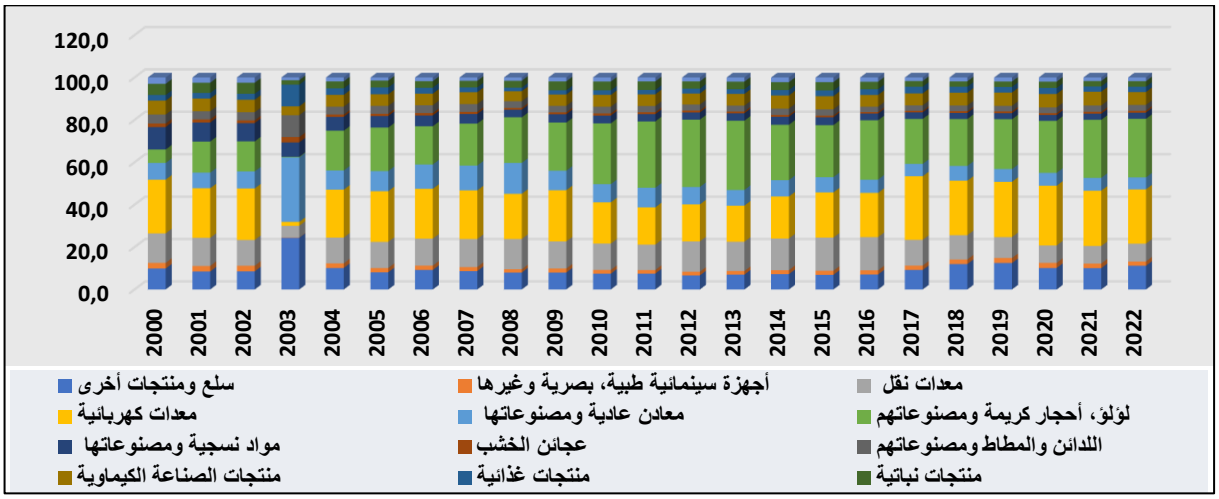

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (18)

البيانات الإحصائية الجدولية التي أمامنا تبين حصص واردات دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022) التي تختلف من سلعة لأخرى حسب ظروف ومتطلبات السوق، لذا نجد بعض السلع المستوردة مهيمنة مقارنة بباقي السلع الأخرى والتي تمثل أكثر من 50% من النسبة الكلية للكمية المستوردة كالمعدلات الكهربائية التي تم جلبها بوفرة قدرت بمتوسط 22.2% طول فترة الدراسة أين تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2017 بحوالي 30%، لتأتي في المرتبة الثانية المعادن النفيسة من لؤلؤ وأحجار كريمة بمتوسط 22% حيث بلغت جد معتبرة سنة 2013 ما يقارب 32% نظرا للأهمية البالغة لهذا المنتج، تليها معدات النقل بمتوسط 12.2% و15.7% كأعلى نسبة سنة 2016. أما السلع المستوردة الأخرى فقد اختلفت نسبها من منتج لآخر حسب احتياجات الاقتصاد الوطني فنجد أن بعض المواد حصصها معتبرة كالمعادن العادية ومصنوعاتها حيث قارب متوسطها 09% وباقي السلع موزعة على المنتجات الحيوانية، النباتية، الغذائية، الصناعات الكيماوية، الخشب، الأجهزة السنيمائية، البصرية والطبية وغيرها بنسب متقارب لم تتجاوز 05% لكل منتج.

3-6) التنويع في الصادرات: يعتبر تنويع المنتجات الاقتصادية المصدرة خارج مجال المحروقات من المحاور الأساسية التي اعتمدتها دولة الامارات العربية المتحدة حتى تتمكن من التصدي للأزمات العالمية والعمل على زيادة منافسة السلع الخارجية.

الشكل رقم (23): نسب صادرات الامارات خلال الفترة (2000-2022)

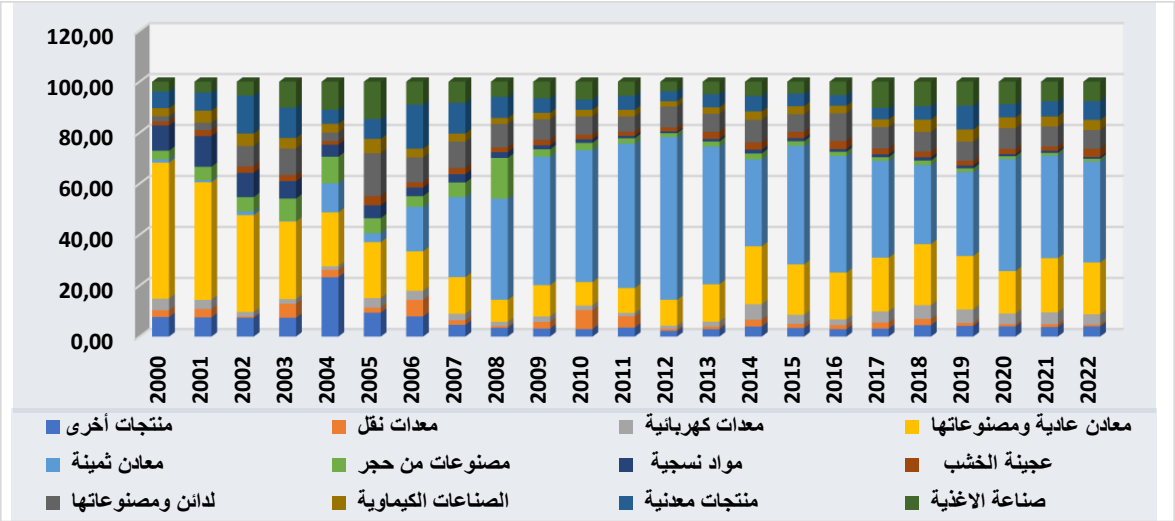

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (19)

يظهر لنا جليا أن المعطيات المتعلقة بصادرات دولة الامارات متعددة ومتنوعة خارج مجال المحروقات فقد سعت الدولة إلى زيادة صادرات السلع والخدمات وهذا ما تم فعليا من خلال سيطرة كل من المعادن الثمينة والعادية بأكثر من 50% من المجموع الكلي للسلع المصدرة، فقد بلغ متوسطهما على الترتيب (31.98%، 21.34%) كما يمكن ملاحظة النسب الجد العالية المسجلة بالنسبة للمعادن الغالية سنة 2016 بـ 63.73% و53.37% للمعادن العادية سنة 2000. تليها السلع المصدرة التالية: صناعة الأغذية، المنتجات المعدنية واللدائن بنسب متقاربة ذات متوسط 07% كل على حد، أما بخصوص السلع والبضائع الأخرى المتعددة فحصصها تراوحت ما بين (03% و05%) كالصناعات الكيماوية، عجينة الخشب، المواد النسيجية، معدات النقل والكهرباء...الخ.

هذه النتائج الإيجابية تدل على نجاح سياسة تنويع الصادرات الغير نفطية نظير مساهمتها الكبيرة في التجارة الخارجية عن طريق زيادة نفاذ سلع الصادرات الوطنية وإعادة التصدير إلى الأسواق الأجنبية وتنمية الشراكات والعلاقات مع العالم الخارجي، فتح قنوات تواصل دولية، إقامة اتفاقية مع عدة بلدان، وتشجيع تواجد السلع الإماراتية كاتفاقية التجارة الحرة.

4) قياس التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022)

تم قياس التنويع الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة باستعمال مؤشر هيرفندال- هيرشمان **HHI** خلال الفترة الزمنية (2000-2022) الموضحة في الأشكال البيانية أدناه.

الشكل رقم (24): معاملات هيرفندال- هيرشمان للإمارات خلال الفترة (2000-2022)

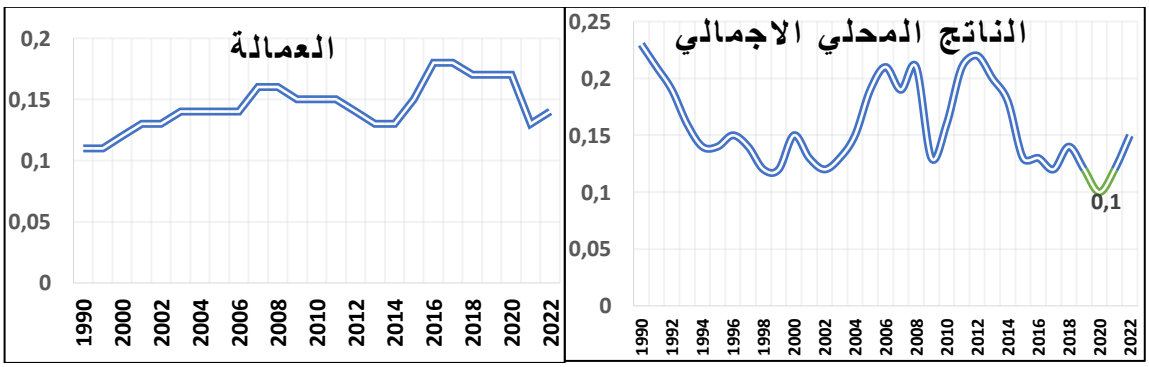

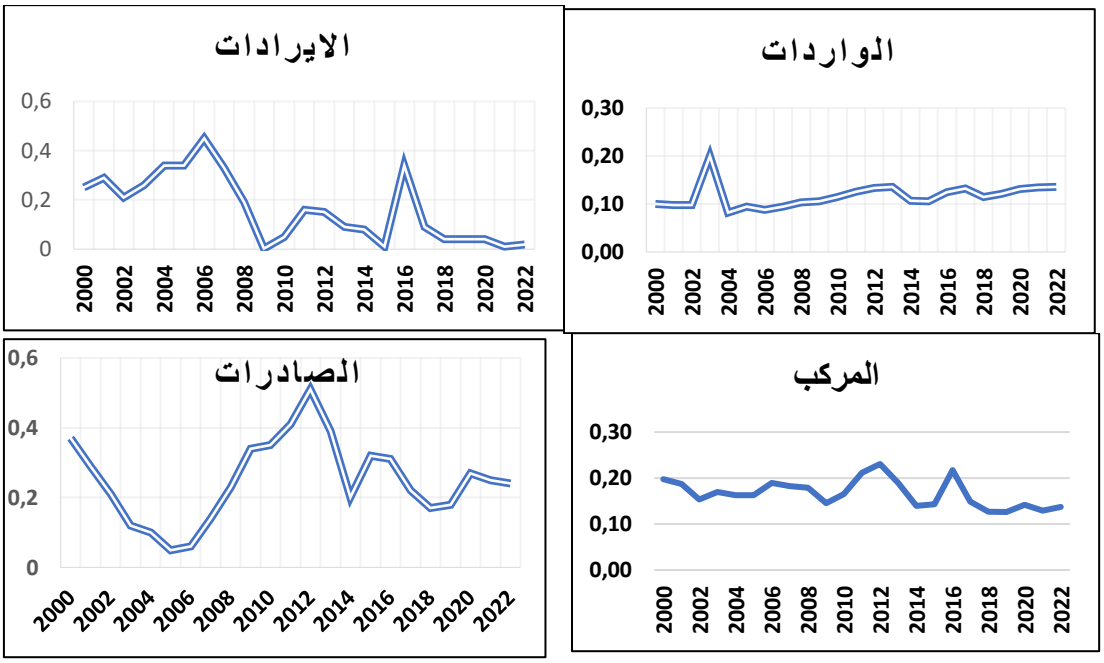

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (20)

من خلال الاشكال البيانية السابقة لمؤشرات هيرفندال-هيرشمان للقطاعات الاقتصادية المدروسة لاحظنا ما يلي:

- قيم مؤشر التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي محصورة ما بين 0.1 و0.25 طوال الفترة الزمنية (1990-2022) وعرفت عدة تذبذبات بين الزيادة والنقصان، فبعد تسجيل القيمة 0.23 سنة 1990 تناقصت قيم المؤشر باستمرار لتصل أدناها ما بين سنوات (2015-2022)، وبالضبط سنة 2020 بما يقارب 0.1 حيث عرفت سنة 2015 بانهيار أسعار البترول وزيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي.
- قيم مؤشر تنويع العمالة على مختلف الأنشطة الاقتصادية قيمه تتراوح ما بين 0.1 و0.2 خلال المدة الزمنية (1990-2022) وهو ما يعني وجود تنويع في توظيف القوة العاملة في دولة الامارات.
- عرفت قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الإيرادات في السنوات الأولى ارتفاعا ملحوظا بلغ أقصاه سنة 2006 بحوالي 0.45 بعدها شهدت قيم هذا المؤشر تراجع كبير خاصة في السنوات الأخيرة مما يدل على الاعتماد على الإيرادات الغير نفطية.

- من خلال شكل مؤشر هيرفندال هيرشمان للواردات نلاحظ بأن قيمه كانت محصورة ما بين المجالين (0.08 و0.2) مع تسجيل أدنى قيمة في السنوات الأولى. هناك تنويع في الواردات أي عدم الاعتماد والتركيز على عدد محدد من السلع المستوردة.

- بالنسبة للصادرات عرفت هي الأخرى تنويع معتبر في السلع المصدرة خاصة بعد تبني الرؤى والاستراتيجيات الهادفة لتحقيق سياسة التنويع الاقتصادي، إذ بلغ متوسط الصادرات 0.25 مع الاستمرار في تسجيل قيم منخفضة لهذا المؤشر خاصة بعد تراجع أسعار النفط سنة 2015 لتصل سنة 2018 بحوالي 0.17.

- عرف المؤشر المركب اتجاه عام واحد وقيم تكاد تكون متقاربة تراوحت بين 0.13 كأدنى قيمة سجلت خلال عدة سنوات و0.23 كأقصى قيمة سنة 2012 ويمكن ارجاع السبب لانخفاض قيم مؤشر هيرفندال هيرشمان لكل القطاعات الاقتصادية المدروسة، باستثناء مؤشر تنويع الصادرات الذي عرف قيم تجاوزت 0.2 في أغلب السنوات.

تبعا لما تم ذكره سابقا ولمعرفة أي من المؤشرات السالفة الذكر أكثر تنويعا قمنا بحساب متوسطاتها خلال الفترة الزمنية (2000-2022) والبيانات موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (25): متوسط مؤشر هيرفندال- هيرشمان للإمارات خلال الفترة (2000-2022)

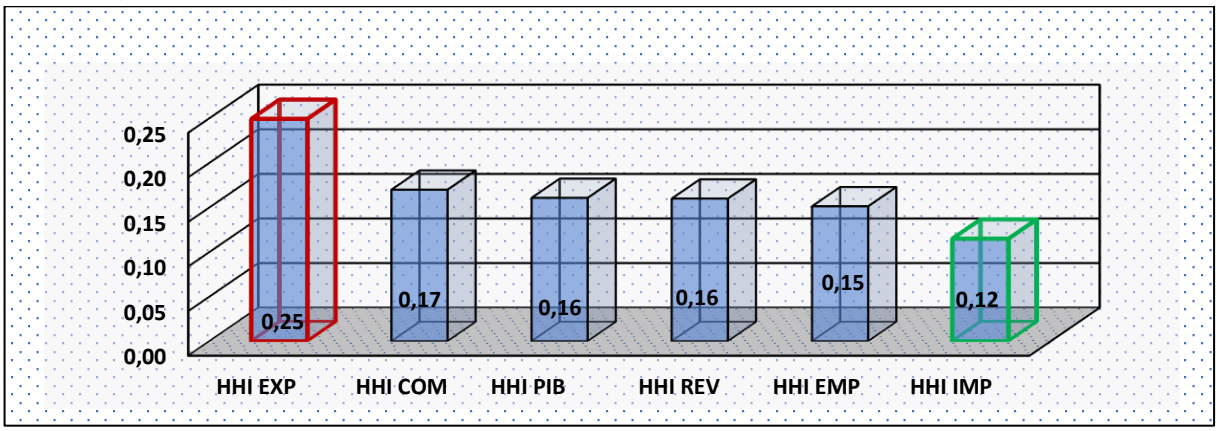

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (21)

الشكل الذي أمامنا يمثل تصنيف وترتيب متوسط مؤشرات التنويع الاقتصادي للقطاعات محل الدراسة خلال الفترة (2000-2022) الذي يعبر عن مدى تنويع هذه القطاعات، فنجد أن متوسط مؤشر هيرفندال هيرشمان لكل

القطاعات يقترب من القيمة الصفرية **0** وهي مرتبة كالتالي: مؤشر هيرفندال هيرشمان للصادرات بقيمة **0.25** يدل على وجود عدد كبير من السلع المصدرة خارج نطاق المحروقات، يليه المؤشر المركب بـ **0.17** الذي يمثل المتوسط الحسابي للمؤشرات الكلية، ليأتي بعده كل من مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر تنويع الإيرادات بالقيم **(0.16،0.16)** على التوالي إذ يعبران عن الواقع الحقيقي للمساهمة الفعالة والكبيرة للنشاطات الاقتصادية البديلة والمنتجة في الناتج المحلي الإجمالي والتنوع الكبير لإيرادات الدولة ، ثم مؤشر تنويع العمالة بـ **0.15** الذي يعطي صورة واضحة عن التوظيف المتوازن بين القطاعات وتوزيع اليد العاملة بطريقة عادلة، أما مؤشر تنويع الواردات ذو القيمة **0.12** لاقتراب قيمته من الصفر فيعتبر الأكثر تنويع نظرا لوجود عدد كبير من السلع المستوردة خارج نطاق المحروقات وهي ضرورية لدعم السوق الوطني وتوفير الاحتياجات الازمة.

يمكن القول بأن النتائج الإيجابية التي أمامنا خير دليل على أن دولة الامارات العربية المتحدة استطاعت تحقيق قفزة نوعية في مجال سياسة التنويع الاقتصادي في كل المحاور، وذلك بعد تطبيق سلسلة من الإجراءات كالرؤى المتبناة من طرف امارات الدولة. فبعد أن كانت الدولة تعتمد على القطاع النفطي بشكل كبير أصبح اقتصادها يرتكز على القطاعات المنتجة خلال العقدين الماضيين.

المطلب الثالث: واقع ومؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

1) واقع التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

1-1) مقومات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

1-1-1) الموارد الطبيعية: تنقسم إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة

- **الموارد الغير متجددة:** تعد المملكة العربية السعودية من الدول الغنية في العالم بالموارد الباطنية التي لها دور كبير في دعم الاقتصاد الوطني ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- **النفط والغاز الطبيعي:** تحتل المراتب الأولى عالميا في انتاج النفط الذي يعتبر عصب الاقتصاد السعودي إذ تمتلك 18% من الاحتياط العالمي للنفط ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات بنسب جد معتبرة، أما

بالنسبة للغاز الطبيعي والذي يتميز باحتياطاته الهائلة يلعب هو الآخر دور مهم في اشباع المتطلبات المتزايدة للأفراد والمؤسسات

- **المعادن النفيسة:** قامت المملكة بتشجيع الاستثمار في هذا المجال لما تحتويه من ثروات قيمة كالذهب، الفضة، النحاس، الحديد، الزنك والفوسفات بتهيئة الهياكل القاعدية الضرورية وإقامة شراكات مع الأجانب للتقليل من الاعتماد على المورد الوحيد

- **الموارد المتجددة:** من بين الدول التي خطت خطوات عملاقة في هذا الميدان فقامت بتطويره لتنويع مصادر الطاقة ومن أهم الموارد المتجددة التي تعتمد عليها المملكة نذكر ما يلي:

- **الطاقة الشمسية:** بغية التقليل من استنزاف الموارد الغير متجددة أقرت المملكة مبادرة أطلقت عليها اسم " برنامج الطاقة المتجددة الوطني" تتمثل في توفير كل الوسائل المادية والبشرية لتشييد محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ذو المساحة الشاسعة أكثر من 2.5 مليون كلم^2 بإشعاع شمسي على طول السنة.

- **طاقة الرياح:** توجد بالمملكة العربية السعودية بعض المناطق غرب البلاد بها رياح مناسبة لتوليد الطاقة الامر الذي أدى بالمملكة لإنشاء مزارع رياح لضمان الاستغلال الأمثل لها.

- **طاقة المياه:** تسعى المملكة للوصول للأمن المائي عن طريق تحلية مياه البحر باستعمال أساليب متطورة لأنها تعاني من شح في المياه الطبيعية.[1]

1-1-2) القطاع الزراعي: تتوفر المملكة الغربية السعودية على عدة منتجات فلاحة عديدة ومتنوعة كالحبوب، المحاصيل الغذائية، الخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية. فقد استطاعت المملكة تحقيق نسب متفاوتة من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الفلاحية فالمنتجات الحيوانية بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي بها أكثر من 100% كالألبان وبيض المائدة، أما المنتجات النباتية فقد فاقت نسبة الاكتفاء الذاتي لها 60% كالتمور، التين، الباذنجان، الفاصولياء،

[1] : https://great-saudia.net/news1764.html

البطاطس وغيرها يتصدرها التمر بـ 124% وبالتالي تمكن المملكة من تحقيق الاكتفاء الذاتي والاتجاه نحو تصدير منتجاتها. [1]

1-1-3) القطاع الصناعي: عرف القطاع الصناعي السعودي تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة إذ يعد عصب الاقتصاد وأكثر القطاعات جالبة للقيمة المضافة فقد عملت المملكة على تحسين القدرة الإنتاجية لهذا القطاع، من خلال الاستثمار في الصناعات النفطية والغير نفطية ففي السنوات الأخيرة شهدت هذه الصناعات تطورا كبيرا جسد بزيادة انتاج الصناعات الاستخراجية المعول عليها كثيرا كالتعدين والتحجير حيث ازداد نشاطها بـ 13.3% والمنتجات النفطية بـ 10.7%، إضافة إلى الصناعات التحويلية التي عرفت هي الأخرى نشاط كبير والتي ارتفعت بـ 3.2% كما أنه تم تسجيل ارتفاع في عديد الصناعات كصناعة المشروبات بـ 6.9%، منتجات المعادن بـ 6.7%، صناعة الورق بـ 9.8% والمعدات الكهربائية بـ 5.6% . هذا الانتعاش في مختلف صناعات المملكة العربية السعودية كان نتاج تشجيع الاستثمار بها، توفير البيئة القانونية الملائمة، زيادة منح التراخيص وإعطاء الاستشارات عن طريق الاستغلال الأمثل للعائدات النفطية الكبيرة وتوجيهها نحو الصناعات البديلة المنتجة. [2]

1-1-4) القطاع السياحي: حسب التقارير العالمية المنشورة مؤخرا فقد احتلت السياحة في المملكة العربية السعودية مراتب راقية من حيث الاستقطاب الهائل للسواح فجاءت في المراكز الأولى عربيا وعالميا ووفقا لرؤية المملكة 2023 سيتم استحداث مواقع سياحية جديدة كمدينة " نيوم " ورفع الطاقة الاستيعابية للمطارات إلى 150 مليون راكب سنويا مع الوصول إلى 500 ألف غرفة للمؤسسات الفندقية.

تتميز المملكة عن غيرها من الدول بما تزخر به من مقومات دينية تتمثل أساسا **بالكعبة المشرفة بمكة ومسجد رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة** اللذان يستقطبان ملايين المسلمين سنويا من مريدي أداء مناسك الحج والعمرة، إضافة إلى موقعها الجغرافي الممتاز المتوسط لقارات العالم بمساحة تتجاوز 2.5 كلم^2 ذات الأقاليم المناخية المتنوعة بين الباردة والدافئة، كما أن طول الشريط الساحلي بها يتجاوز آلاف الكيلومترات مما

[1] : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1668510

[2] : خالد أرحيل شهاب، دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2000-2019، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي آفلو، المجلد 03، العدد 01، السنة 2021، ص 137-138.

مكنها من التوفر على عدة شواطئ ما بين الخليج العربي والبحر الأحمر، ضف إلى ذلك الهياكل القاعدية المتطورة كالفنادق، شبكة الطرق، المطاعم ...الخ ومقومات تاريخية وحضارية أخرى مكنتها أن تكون قطب سياحي بامتياز ومن الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات المملكة من المداخيل خارج قطاع المحروقات.[1]

2)- سياق التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

2-1) خطط وبرامج التنمية في المملكة العربية السعودية

2-1-1) خطة التنمية الخامسة (1990-1995): جاءت هذه الخطة بعدة أهداف نذكر منها: العمل على زيادة فعالية مؤسسات الدولة والتقليل من النفقات، توفير الشغل لطالبي العمل مع إعطاء الأولوية لأصحاب الأرض، دراسة متطلبات السكان الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لكل مناطق المملكة العربية السعودية من أجل ضمان التوزيع الأمثل والمتوازن للمشاريع التنموية.

2-1-2) خطة التنمية السادسة (1995-2000): عرفت هذه الفترة الزمنية بحرب الخليج التي انعكست آثارها على الدول المحيطة في المجالات السياسية، الأمنية، الاجتماعية والاقتصادية فهذه الخطة تم إقرارها تماشيا مع الأوضاع السائدة آنذاك بالمملكة كما شهدة هذه الحقبة الزمنية تراجع أسعار النفط مما أثر على إيرادات الدول الريعية، لذا نصت أهدافها على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية الموجودة، تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات لتغطية النقص المتوقع وهذا كله يؤدي لزيادة جدارة القطاعات الحكومية الأخرى.

2-1-3) خطة التنمية السابعة (2000-2005): الركائز التنموية لهذه الخطة تمثلت في دعم القطاع الحكومي، الخدمات الاجتماعية والبشرية وقطاع الاتصال والمعلومات كمحور أول، المحور الثاني تبنت فيه جملة من الإجراءات كزيادة فعالية خدمات الدولة، اتباع سياسة ترتكز على عدم تبذير النفقات، عصرنة كفاءة استعمال المعدات واستغلالها. أما المحور الثالث أرادت من خلاله المملكة تشجيع القطاع الخاص من لعب دور مهم في التنمية الاقتصادية كتكوين يد عاملة مؤهلة. كان لهذه الخطة السابعة ثلاث أهداف وهي:

[1] : نواف حبيب الله السلمي، قياس أثر السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 51، السنة 2023، ص356.

* إدراج قطاع الاتصالات والمعلوماتية في سوق العمل.

* التحضير لإنشاء هياكل قاعدية في ميدان الاتصالات والمعلوماتية.

* تعميم الاتصالات وتقنية المعلومات على أوسع نطاق ممكن ومتاحة للجميع.

2-1-4) خطة التنمية الثامنة (2005-2010): لقد راعت هذه الخطة الظروف الداخلية والخارجية للمملكة فسطرت مجموعة من التدابير بغية الوصول للأهداف المنشودة من حيث الأولى فالأولى.

الاهتمام بالجانب الاجتماعي والبشري كتقديم خدمات ذات جودة عالية في مجالات التربية والتعليم، الصحة وغيرها، القضاء على البطالة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد. كما ركزت على ضرورة التطبيق الفعلي لسياسة التنويع الاقتصادي بتشجيع القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحسينها حتى تصبح ذات قدرات تنافسية عالية كالصناعات الاستخراجية، التحويلية، الطاقوية، السياحية، المعلوماتية ودعمها بمعدات وأجهزة بغرض زيادة انتاجيتها. من جانب آخر اهتمت الخطة بالإسراع في عملية التخصيص وتطوير القطاع الخاص نظير مساهمته المستقبلية في زيادة معدل النشاط الاقتصادي شرط توفير الأرضية الملائمة والمناخ المناسب للاستثمار.[1] إضافة إلى اقتصاد المعرفة الذي أصبح أحد أهم الركائز المعتمد عليها عالميا في ازدهار الدول فأقرت المملكة عبر هذه الخطة الثامنة دعم الدراسات والأبحاث العلمية في كل المجالات، الاهتمام أكثر بالمعلومات والنظم المعلوماتية وتشجيع الابتكار والاختراعات. وأقرت الخطة محاور حول كيفية زيادة دور ومشاركة المرأة في الحياة العملية.

2-1-5) خطة التنمية التاسعة (2010-2015): يتضمن تنفيذ هذه الخطة مدى الاستجابة لأهدافها التي ركزت من جديد على التنمية الاقتصادية لكل ربوع المملكة لكن بوتيرة أسرع مما سبق والمضي قدما في تلبية احتياجات المواطنين خاصة الفئات الهشة، توفير مناصب الشغل، التكوين المستمر لليد العاملة، إعادة النظر للقطاع الخاص كقطاع فعال يساهم في التطور الاقتصادي، تبني استراتيجية اقتصادية مبنية على العلم والمعرفة، زيادة معدل النمو الاقتصادي، تنويع القاعدة الإنتاجية عموديا ورأسيا والوصول إلى مستوى عالي من التنافسية الاقتصادية.

[1] : حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، جامعة عبد الحميد بن باديس، السنة الجامعية 2018-2019، ص 227- 228.

2-1-6) خطة التنمية العاشرة (2015-2020): ضمت هذه الخطة عدة محاور ذات أولويات في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمملكة العربية السعودية كزيادة التحصيل المالي عبر مختلف موارد المملكة وتطبيق سياسة الانفاق الرشيد، تدعيم القطاع الحكومي بتحفيز القطاع الخاص وبالتالي تنشيط العمل الحكومي ليصبح أكثر جدارة.

العمل على زيادة انتاجية الأفراد والمؤسسات، إعادة النظر في التوجهات السياسية والاقتصادية.[1]

3) تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

3-1) مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي: يرتكز تحليل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية على دراسة مساهمة قطاع المحروقات إضافة إلى عديد القطاعات الاقتصادية الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمبينة في الشكل الآتي.

الشكل رقم (26): مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية خلال الفترة (2000-2022)

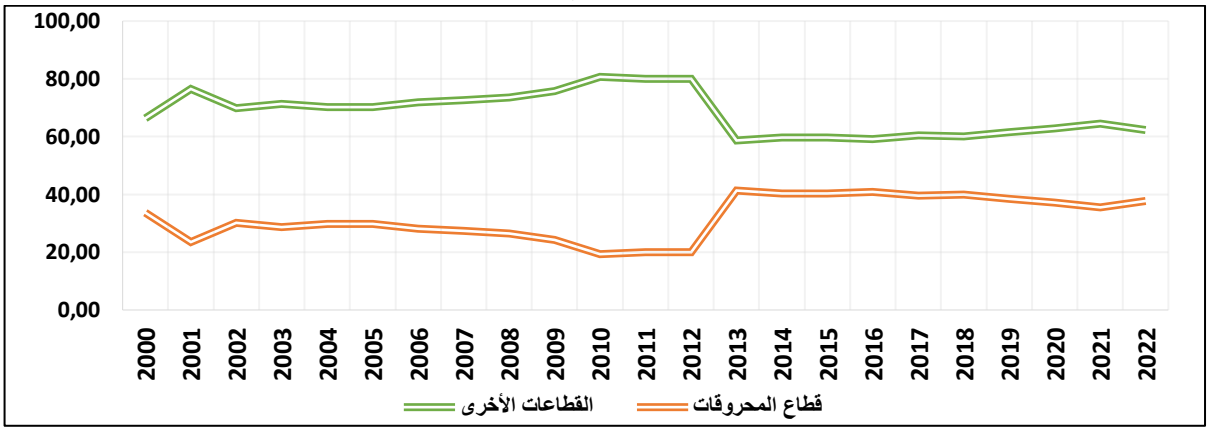

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (22)

يمثل الشكل البياني مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022) فقطاع المحروقات المعبر عنه بالنفط والغاز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت محصورة بين (20% و40%) أما النشاطات الأخرى فكانت نسبها تتراوح ما بين (60% و80%).

[1] : مرجع سابق، ص229.

من سنة (2000-2010) لوحظ هيمنة واضحة لمساهمة اجمالي الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات تجسدت بالنسب العالية المسجلة في كل من الخدمات الحكومية، خدمات المال والتامين والعقارات، والصناعات التحويلية تليها بقي القطاعات حيث بلغت أقصاها سنة 2001 بـ 76% و24% بالنسبة للتعدين والتحجير كأدنى قيمة في هذه المدة الزمنية. وهذا راجع لتبني الخطة التنموية السابعة والثامنة التي نصت على التطبيق الحقيق لسياسة التنويع الاقتصادي من خلال تقديم كل وسائل الدعم للقطاعات المذكورة أعلاه.

عرفت السنوات (2010-2011-2012) تسجيل أعلى نسب لمساهمة الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات بمتوسط 80% يقابلها أدنى نسب لنشاط التعدين والتحجير بمتوسط 20% إذ شهدت هذه السنوات تطبيق الخطة التنموية التاسعة التي كان من بين أهدافها الوصول على تحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية بشقيها الافقي والعمودي، ليعرف بعدها قطاع النفط والغاز تحسن ملحوظ إلى غاية سنة 2016 بلغ أقصاه سنة 2013 بحوالي 41% مع تراجع مساهمة الأنشطة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي لتصل أدناها في نفس للسنة بـ 59%.

بعد سنة 2016 والتي عرفت بانهيار أسعار البترول العالمية انعكس ذلك على قطاع النفط والغاز للمملكة العربية السعودية ليعرف انخفاض تدريجي بلغ سنة 2021 حوالي 37.77% مقابل ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة إلى غاية سنة 2022 لتسجل أعلى نسبة لها سنة 2021 بـ 64.55%، كما شهدت هذه الفترة الزمنية انتهاج الخطة التنموية العاشرة التي شجعت القطاع الخاص وعملت على زيادة إنتاجية الأفراد والمؤسسات.

3-2) التنويع في تكوين اجمالي الرأس المال الثابت: لفحص الكيفية التي يتوزع بها الرأس المال الثابت لاقتصاد المملكة العربية السعودية فما إذا كان يتركز على قطاع واحد أو عدة قطاعات بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة تم الاعتماد على الشكل الموالي.

الشكل رقم (27): تنويع تكوين الرأس المال الثابت في السعودية خلال الفترة (2000-2022)

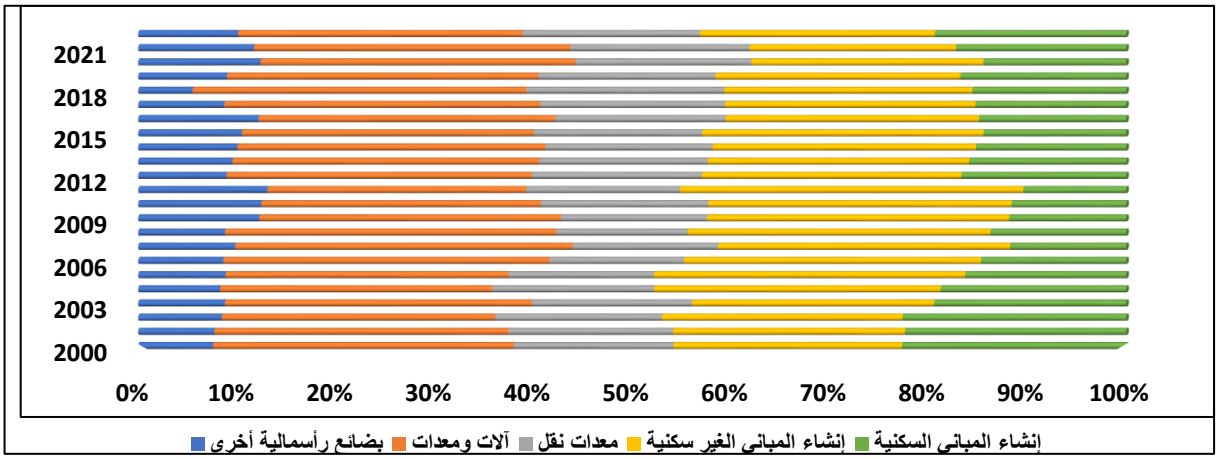

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (17).

الشكل البياني السابق المعبر عن تنويع تكوين الرأس المال الثابت خلال فترة الدراسة (2000-2022) يظهر جليا بأن هناك تجانس ملحوظ في مكونات الرأس المال الثابت وتقريبا في اتجاه واحد، إذ احتلت الآلات والمعدات المرتبة الأولى بمتوسط 31% وبدون تسجيل تغيرات مؤثرة في نسبها فقد انخفضت من سنة 2000 إلى 2022 بـ 1.64 نقطة مئوية فقط. يليها إنشاء المباني الغير سكنية المحصور بين المجالين (20% و35%) بمتوسط 27% الذي عرف ارتفاع قدر بـ 0.66% نقطة مئوية من سنة 2000 لسنة 2022. أما بالنسبة لإنشاء المباني السكنية ومعدات النقل فنسبها من توزيع الرأس المال الثابت جد متقاربة بمتوسط 16% لكل قطاع على حدى وفي المرتبة الأخيرة بضائع رأسمالية أخرى.

3-3) تنوع القوة العاملة: التنويع الحاصل في اليد العاملة من أبرز المؤشرات الدالة على مدى تنوع القاعدة الإنتاجية التي تتطلب وجود عدد كبير من الفئة العالمة وتوزعها على مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا ما سنعرفه عن المملكة العربية السعودية من خلال التطرق للجداول والأشكال التي سيأتي ذكرها.

الشكل رقم (28): متوسط توزيع العمالة على القطاع العام والخاص في السعودية خلال الفترة (2000-2022)

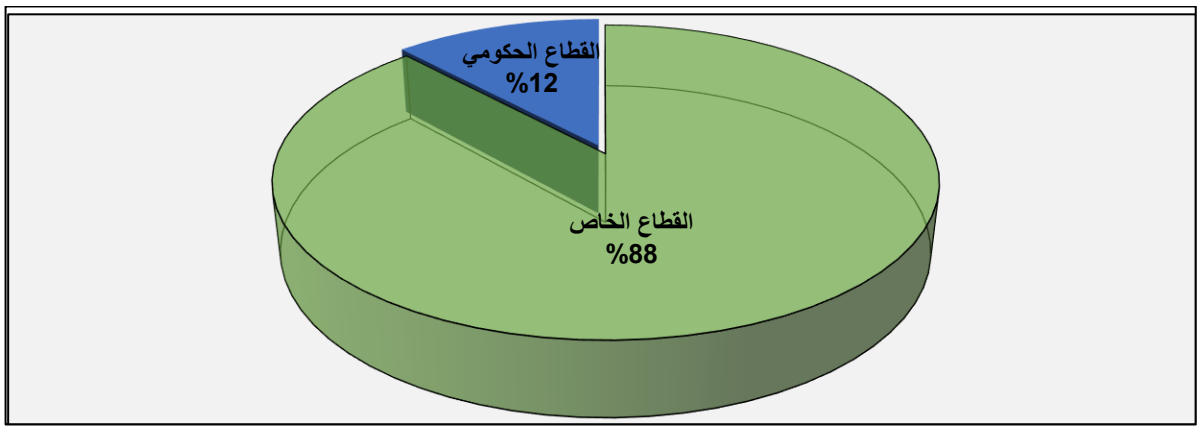

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (24)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة العمال الناشطون في القطاع الخاص تمثل 88% من المجموع الإجمالي وهم خليط من جنسيات مختلفة، بينما هناك 12% تتمركز في القطاعات الحكومية معظمهم سعوديو الجنسية وحسب الملحق رقم (18) فان توزيع العمال في المملكة العربية السعودية من قطاع لآخر مع العلم أن معظم هذه النشاطات الاقتصادية تعرف حيوية واستقطاب متفاوت للفئة العاملة فمثلا خلال الفترة (2000-2022) لاحظنا أن نسبة العمال في قطاعي التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح. فبنسبة للتشييد والبناء سجلت أعلى النسب في السنوات (2005-2011) بـ 39.99% من اجمالي العمال سنة 2011 نظرا لفتح باب التوظيف في مجال الهندسة والبناء تماشيا مع الاستراتيجيات المتبعة للاقتصاد السعودي، كما ارتفعت حصته من العمال من سنة 2000 إلى 2022 بـ 13.02% نقطة مئوية.

يليه قطاع التجارة بنسب جد معابرة فقد سجل تطور بـ 3.92 نقطة مئوية من سنة 2000 إلى سنة 2022 وتحسن ملحوظ في السنوات (2012-2021) بلغ أقصاه سنة 2020 بـ 24% نتيجة النشاط التجاري الكبير الذي عرفته المملكة. أما الخدمات الحكومية، البشرية والاجتماعية كان لها هي الأخرى نصيب لا بأس به من خلال استقطاب اليد العاملة في المجالات الحكومية كالصحة، التعليم وغيرها. إضافة إلى الصناعات التحويلية التي ركزت عليها المملكة ضمن خططها التنموية إذ بلغ عدد العاملين بها طوال فترة الدراسة بمتوسط 11% وهي نسبة مستحقة تعبر عن نهج المملكة في التحول من اقتصاد أحادي القطب إلى اقتصاد صناعي. بالنسبة لباقي النسب فقد توزعت على

عديد القطاعات الاقتصادية كالزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، الكهرباء، الغاز والمياه، النقل والتخزين والاتصالات، المال وخدمات العقار ...الخ.

يمكن القوا بأن هذا التوزيع المتكافئ نوعا ما للقوة العاملة السعودية (المحلية والأجنبية) يتماشى رؤية السعودية 2030 التي أقرت عدة اهداف كتحسين تنافسية القطاعات البديلة وزيادة التوظيف للقضاء على البطالة.

3-4) التنويع في الإيرادات: تعد الإيرادات الممول الأساسي لنفقات الدول بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالدول المعتمدة بقدر كبير على الإيرادات الريعية تكون عرضة لتقلبات أسعار البترول والغاز مما يؤثر بالسلب على حجم الانفاق المحلي.

الشكل رقم (29): تنويع إيرادات السعودية خلال الفترة (2000-2022)

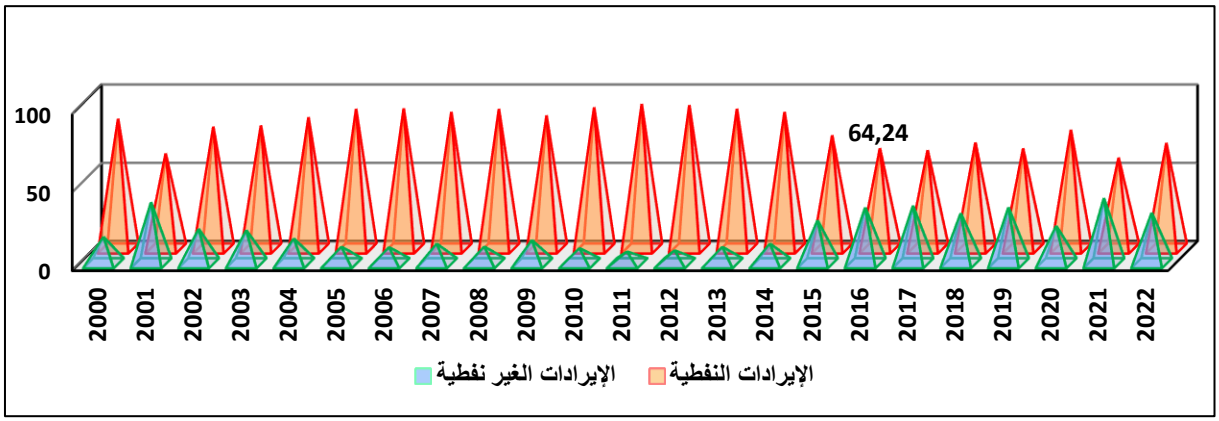

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (26).

هذا الشكل البياني لتنويع إيرادات المملكة العربية السعودية الموزع إلى نفطية وغير نفطية خلال الفترة الزمنية (2000-2022) يبين سيطرة قطاع المحروقات في مجمل سنوات الدراسة على إيرادات المملكة خاصة في السنوات (2000-2015) التي عرفت انتعاش كبير بلغت نسبة 92.54% سنة 2011، لكن عند انهيار أسعار البترول سنة 2016 تراجعت الإيرادات النفطية لتصل 64.24% وبقيت على نفس المنوال تقريبا إلى غاية سنة 2022 بمتوسط 65% خلال المرحلة الزمنية الأخيرة. من جانب آخر فان حصص الإيرادات الغير نفطية من اجمالي الإيرادات غير مشجعة بمتوسط 21% إذ لم تتجاوز 42% وهي أعلى قيمة تم تسجيلها سنة 2021 إلا أنه في السنوات الأخيرة

(2015-2022) شهدة زيادة في نسب إيرادات الأنشطة البديلة كالزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات...الخ ما يعكس توجه المملكة نحو اقتصاد أكثر تنوعا.

3-5) التنويع في الواردات: تعتبر الواردات جانب من جوانب التنويع الاقتصادي فزيادة وتنوع السلع المستوردة من شأنها توسيع البنية الاقتصادية للدول وللتوصل إلى درجة تنويع واردات المملكة العربية السعودية قمنا بالتطرق لـ إحدى عشرة سلعة مختلفة.

الشكل رقم (30): تنويع واردات السعودية خلال الفترة (2000-2022)

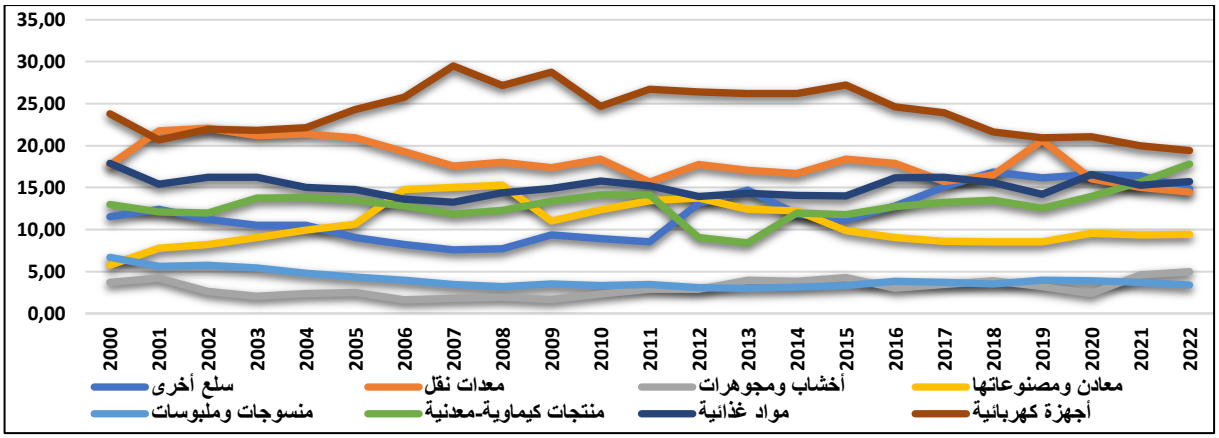

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (27).

يعبر الشكل البياني عن تنويع واردات المملكة خلال الفترة الزمنية (2000-2022) التي اخذت فيه الأجهزة الكهربائي النسب الأوفر ففي سنة 2007 استوردت المملكة منها ما يقارب 30% من السلع الكلية لتلبية احتياجات الطلب المحلي لتعرف بعد ذلك انخفاض تدريجي لغاية سنة 2023 بحوالي 19%. تأتي في المرتبة الثانية معدات النقل بمختلف أنواعها والمستعملة في عديد الأنشطة الإنتاجية نظرا لأهميتها قدرت بمتوسط 18%.

تليها مباشرة المواد الغذائية تم استيرادها طوال سنوات الدراسة بنسب جد متقاربة محصورة بين 13% 17% وهذا لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة لما تشهده المملكة من عدد كبير جدا من المعتمرين والحجاج. اما بقية السلع المستوردة فقد توزعت بدرجات متفاوتة كالمنتجات الكيماوية المعدنية بنسب لا بأس بها إضافة إلى المنسوجات، الملبوسات، الأخشاب، المجوهرات...الخ.

3-6) التنويع في الصادرات: التنويع في الصادرات لا يقل أهمية عن التنويع الحاصل في المجالات الأخرى فالدول التي باستطاعتها تحقيق درجة كبيرة من تنويع السلع المصدرة لها القدرة على التصدي للأزمات الدولية كانخفاض أسعار المحروقات بالنسبة للبلدان المعتمدة علة الإيرادات النفطية.

الشكل رقم (31): تنويع صادرات السعودية خلال الفترة (2000-2022)

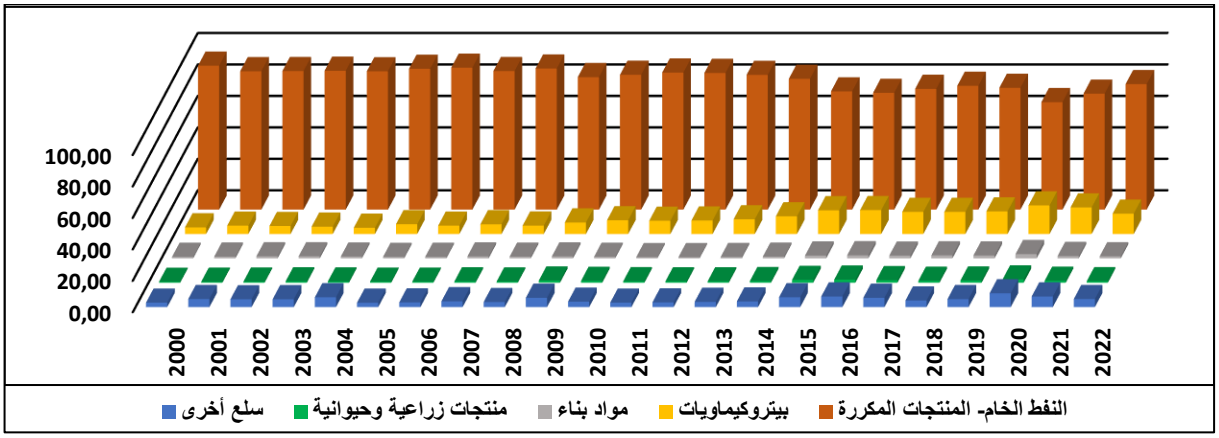

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (28).

من خلال الشكل البياني السابق المعنون بـ تنويع صادرات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022) نلاحظ بوضوح الهيمنة الكبيرة لصادرات النفط الخام والمنتجات المكررة إلى إجمالي الصادرات بنسب فاقت 80% بين سنوات 2000 و2014 وفي بعض السنوات تجاوزت 90% يقابله نسب جد قليلة من صادرات السلع الأخرى كالبتروكيماويات، مواد البناء، المنتجات الزراعية ...الخ.

في سنة 2015 وبعد التراجع المفاجئ لأسعار البترول شهدت الصادرات النفطية انخفاضا إلى غاية سنة 2022 دون 80% حيث بلغت أدنى نسبة لها سنة 2020 بـ 68.3% موازاتا مع ذلك عرفت صادرات السلع الأخرى تحسن وانتعاش كالبتروكيماويات، مواد البناء، المنتجات الزراعية والحيوانية وعديد السلع بنسب هي على التوالي (18.15%، 2.69%، 2.10%، 8.76%). فصادرات المملكة العربية السعودية ذات صلة وثيقة بكمية الإنتاج النفطي، الأسعار المتعلقة به وعملة المملكة المرتبطة بالدولار الأمريكي.

4) قياس التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

باستعمال مؤشر هيرفندال- هيرشمان **HHI** قمنا بقياس التنويع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (2000-2022) لمختلف القطاعات المذكورة سابقا والموضحة في الأشكال البيانية أدناه.

الشكل رقم (32): مؤشرات هيرفندال- هيرشمان للسعودية خلال الفترة (2000-2022)

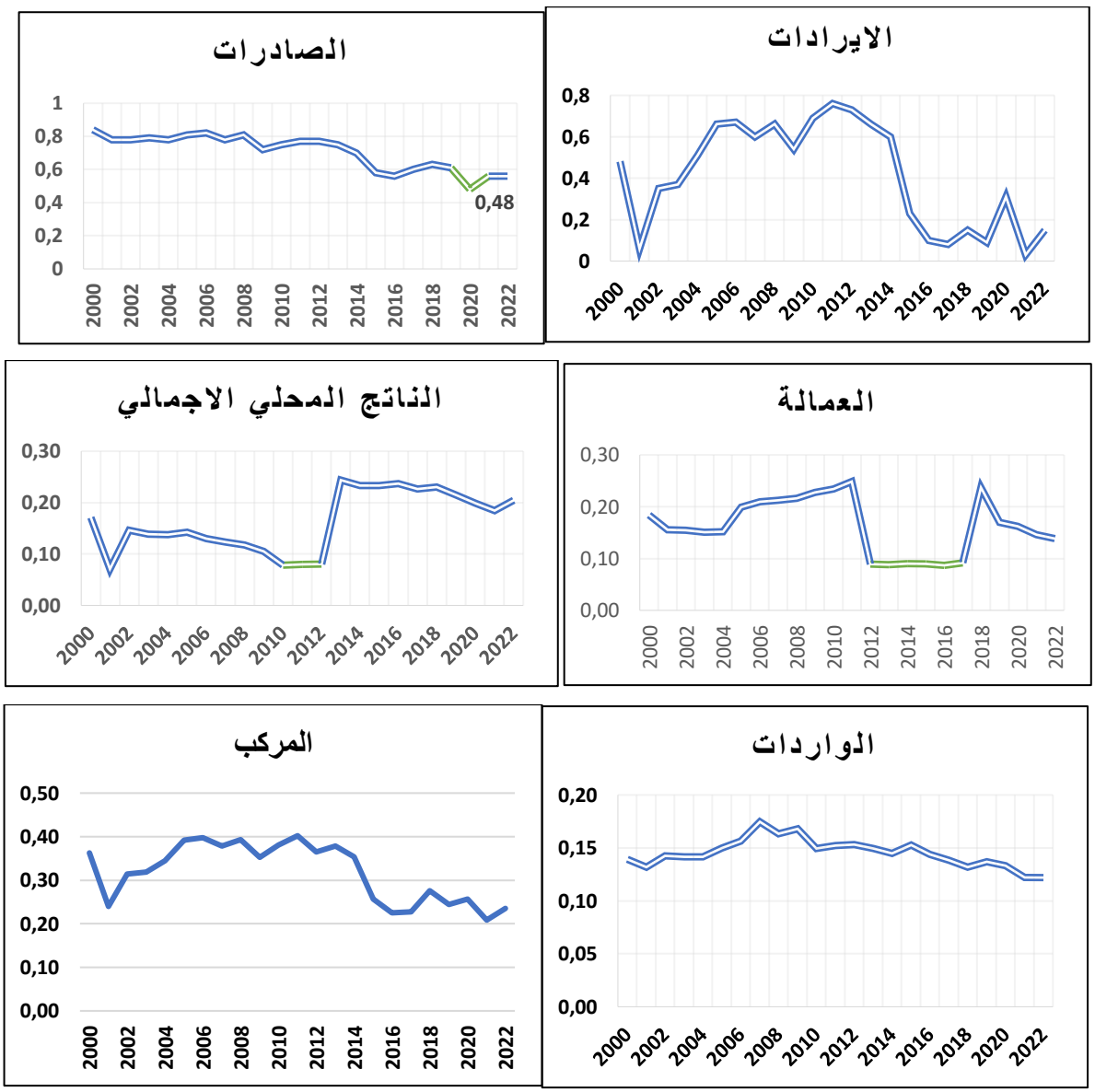

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (29)

من خلال الأشكال البيانية السابقة الخاصة بتغيرات مؤشرات هيرفندال هيرشمان لاحظنا ما يلي: خلال 22 سنة الماضية هناك انخفاض تدريجي لقيم مؤشر **HHI** لتنويع الصادرات من 0.84 سنة 2000 كأعلى قيمة حيث

كانت ترتكز صادراتها في هذه الفترة على النفط إلى 0.48 سنة 2020 كأدنى قيمة ما يعني وجود تنويع في هيكل صادرات المملكة ابتداء من تطبيق الخطة التنموية التاسعة والعاشرة. كماعرف مؤشر **HHI** لتنويع الإيرادات تسجيل قيم مرتفعة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 باستثناء سنة 2001 ليعرف بعدها هذا المؤشر انخفاض بلغ أدناه سنة 2021 بما يقارب 0.03 والذي يعني زيادة مساهمة الإيرادات الغير نفطية. أما مؤشر **HHI** لتنويع الناتج المحلي الإجمالي فقيمه لم تتجاوز 0.24 وهو خير دليل على مدى تنوع هذا المؤشر نتيجة لمساهمة عديد القطاعات الاقتصادية فيه بمتوسط 0.16 خلال فترة الدراسة. بالنسبة لمؤشر **HHI** لتنويع العمالة ذو متوسط 0.16 فان قيمه تعطينا صورة واضحة عن التوزيع المتقارب لليد العاملة على الأنشطة الاقتصادية المدروسة. مؤشر **HHI** لتنويع الواردات بمتوسط 0.15 هو الأكثر تنويعا في عدد ونوعية السلع المستوردة. بخصوص المؤشر المركب فقد عرف ارتفاع في السنوات (2000-2014) تراوحت بين (0.31 و0.4) إلا أنه سجل انخفاض ملحوظ في باقي السنوات بلغ أدناه سنة 2021 بـ 0.21. وفيما يلي سنقوم بعرض متوسط المؤشرات السابقة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (2000-2022) الموضحة في الاشكال البيانية الموالية:

الشكل رقم (33): متوسط مؤشر هيرفندال- هيرشمان للسعودية خلال الفترة (2000-2022)

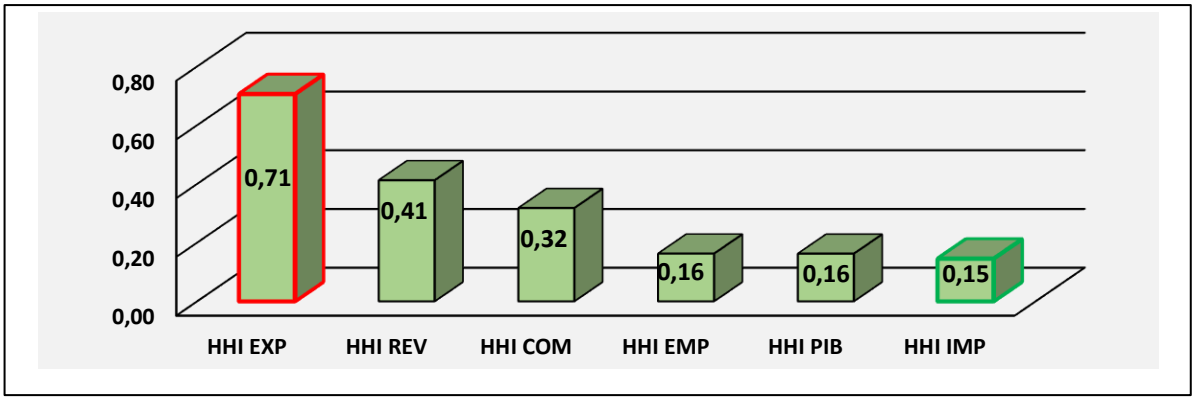

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (30)

الشكل المبين أعلاه يمثل متوسط مؤشرات هيرفندال-هيرشمان خلال الفترة (2000-2022) لكل من الصادرات، الإيرادات، العمالة، الناتج المحلي الإجمالي، الواردات والمؤشر المركب، إذ يلاحظ بأن متوسط مؤشر HHI للصادرات ذو المتوسط 0.71 وهو الأعلى قيمة والأقل تنويعا، يليه متوسط HHI للإيرادات بمتوسط 0.41 ثم

المؤشر المركب لـ HHI بمتوسط 0.32، أما مؤشرات العمالة، الناتج المحلي الإجمالي والواردات كانت متوسطاتها (0.15،0.16،0.16) على التوالي إذ يعتبر مؤشر HHI للواردات الأقل تنويعا بالمملكة العربية السعودية.

المطلب الرابع: مقارنة سياسة التنويع الاقتصادي بين الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

بغية معرفة ترتيب الدول في مجال سياسة التنويع الاقتصادي سنلجأ لإجراء مقارنة بين مؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والممثلة في الاشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (34): مؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات والسعودية خلال الفترة (2000-2022)

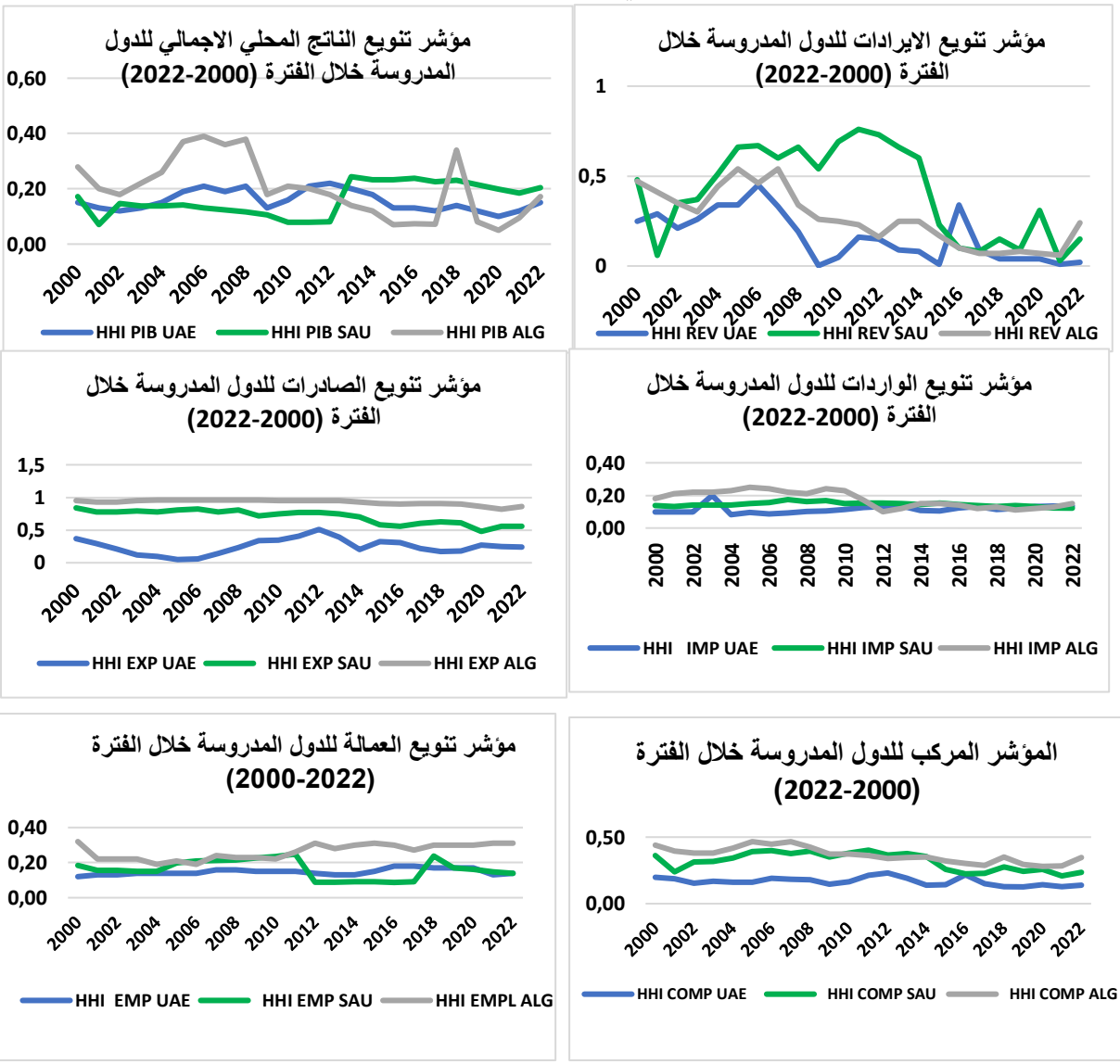

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (31)

من خلال الاشكال البيانية السابقة المعبرة عن تغيرات مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول محل الدراسة خلال الفترة (2000-2022) لاحظنا ما يلي:

بالنسبة لمؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي فقد تم تسجيل قيم منخفضة لكل من المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة بأفضلية نسبية لهذه الأخيرة تليهم الجزائر، أما فيما يخص مؤشر تنويع الإيرادات فقد احتلت الامارات العربية المتحدة فيه المرتبة الأولى لتليها الجزائر وأخيرا المملكة العربية السعودية مع تسجيل قيم منخفضة لكل الدول في السنوات الأخيرة، من جهة أخرى تعد الامارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في تنويع الواردات متبوعة بالمملكة العربية السعودية وفي الأخير الجزائر مع تقارب قيم هذا المؤشر في السنوات الأخيرة، إلى جانب مؤشر تنويع الصادرات اين لوحظ بأن الامارات العربية المتحدة من الدول الأكثر تنويعا له تليها المملكة العربية السعودية والجزائر في المرتبة الأخيرة، أما مؤشر تنويع العمالة فان الامارات العربية المتحدة افضل من الدول الأخرى ثم تأتي في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية وأخيرا الجزائر، بخصوص المؤشر المركب تعد الامارات العربية المتحدة أولى الدول من حيث التنويع في هذا المؤشر في حين جاءت المملكة العربية السعودية ثانيا والجزائر ثالثا.

وعموما وعلى ضوء ما تم الاستناد عليه سابقا يمكن القول بأن الامارات العربية المتحدة من أفضل الدول تنويع للاقتصاد تليها المملكة العربية السعودية والجزائر في المرتبة الثالثة وفق الجدول المبين أدناه.

الجدول رقم (08): ترتيب الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مجال التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022)

الدول المدروسة	مؤشرات التنويع الاقتصادي					
	HHI PHB	HHI EXP	HHI IMP	HHI REV	HHI EMP	HHI COMP
الامارات العربية المتحدة	1	1	1	1	1	1
المملكة العربية السعودية	2	2	2	3	2	2
الجزائر	3	3	3	2	3	3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

المبحث الثاني: واقع ومؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

في هذا المبحث سنعمل على تفصيل وتوضيح سياسة التحرير المالي المتبعة من طرف الدول محل الدراسة وهذا بتقسيم المبحث إلى أربع مطالب تم التطرق في المطالب الثلاث الأولى إلى واقع ومؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، أما المطلب الأخير تم إجراء دراسة مقارنة لمؤشرات التحرير المالي لهذه الدول خلال الفترة (2000-2022)

المطلب الأول: واقع ومؤشرات التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

1) الاصلاحات الجزائرية في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة (1990-2022)

أقدمت الجزائر ابتداء من سنوات التسعينات إلى تبني عدة إصلاحات عميقة تمس القطاع المالي بشقيه البنكي وسوق رأس المال، للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وهذا نتيجة لما تعرضت إليه البلاد من أزمات مالية خانقة ابان سياسة الكبح المالي المنتهجة.

1-1) الإصلاحات البنكية الجزائرية في ظل سياسة التحرير المالي

في إطار سياسة التحرير المالي كان لزاما على الجزائر إعادة هيكلة النظام البنكي لها تماشيا مع التطورات المالية السائدة للانفتاح على السوق أكثر، فقد عرفت المصارف تحولات جذرية كبيرة أدت إلى إصدار حزمة من التشريعات القانونية التي نوجزها فيما يلي:

1-1-1) إصلاحات قانون النقد والقرض قبل سنة 1990:

- **قانون القرض والبنك 1986:** رقم 12/86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 الذي تطرق إلى ضرورة تشجيع الادخار بدل سياسة التمويل الغير تقليدي والعمل على مراقبة منح الائتمان من طرف كل من البنك المركزي

والمجلس الوطني للقرض. إضافة إلى أنه في إطار السياسة النقدية المنتهجة أصبح للبنوك والمؤسسات المالية حرية أكبر في تعبئة الموارد المالية ومرافقة المؤسسات المالية بخصوص منح القروض من عدمها.[1]

- **قانون 1988:** المعدل والمتمم للقانون 12/86 جاء ليتوافق مع التطورات الجديدة للاقتصاد من خلال مراقبة تطبيق السياسة النقدية من طرف البنك المركزي، إعطاء حرية أكبر للبنوك مع منح قروض في الأجلين المتوسط والبعيد على أن تعمل على تحقيق أقصى ربح ممكن.[2]

- **قانون النقد والعرض 90-10:** الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، جاء بإجراءات عصرية تمس القطاع المصرفي إذ يعتبر قانون النقد والعرض 90-10 اللبنة الأساسية لعملية الإصلاح المالي، ويعتبر من القوانين الأولى المساهمة في انطلاق سياسة التحرير المالي في الجزائر. حيث أصبح البنك المركزي يتمتع بصلاحيات أكثر فتعيين محافظه يكون من طرف رئيس الجمهورية وكذلك أعضاء مجلس النقد والقرض الذي تم استحداثه والمسؤول عن السياسة النقدية. ومن المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في قانون النقد والقرض نجد أن تمويل الاستثمارات الاقتصادية ذات القيمة المضافة يكون عن طريق البنوك بعد دراسة نوعية المشروع والمخاطر المحيطة به، وليس الخزينة العمومية التي تم حصر دورها في توفير الدعم المالي للاستثمارات العامة، إضافة إلى السماح والترخيص لبنوك جديدة وهي الخاصة والأجنبية. وفيما يتعلق بالخزينة العمومية فتمويل العجز المسجل على مستواها من طرف البنك المركزي (الذي أطلق عليه تسمية بنك الجزائر) لم يعد بتلك السهولة بل أصبح يخضع لشروط. كما أنه تم الاستغناء عن هيئة التخطيط واستبدالها بالسلطة النقدية التي تقوم باتخاذ القرارات على أساس الأهداف وفق الحالة النقدية للبلاد.[3]

1-1-2)إصلاحات قانون النقد والعرض بعد 1990: قد خضع فيما بعد قانون النقد والعرض 90-10 لعدة تعديلات نبرزها فيما يلي:

[1] : شكوري سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.
[2] : زواري فضيلة، مرجع سابق، ص 115.
[3] : بن عبد الرحمان عبد الصمد، مرجع سابق، ص 152-153.

- **الأمر 01-01:** المؤرخ في 27 فيفري 2001 فأهم ما جاء فيه انه أبقى على نفس صلاحيات محافظ بنك الجزائر مع الفصل بين كل من إدارة البنك ومجلس النقد والقرض لمنح هذا الأخير استقلالية أكبر.

- **الأمر 02-03:** الصادر بتاريخ 28 أكتوبر 2002 بغرض تحسين التسيير الداخلي للمؤسسات المالية المختلفة واضفاء نوع من الرقابة والمتابعة على أنظمتها المحاسبية، تحليل البيانات والمعلومات، قياس المخاطر المتعلقة بالقرض، أسعار الفائدة، سعر الصرف وغيرها من الأنظمة المعمول بها على مستوى البنوك والمؤسسات المالية. غير أنه في سنة 2002 عرفت الجزائر أزمة مالية سميت بأزمة البنوك أين تم التصريح من طرف سلطات البلاد عن افلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري ما أدى لتأثر الخزينة العمومية وخسارتها مبلغي (1.3 مليار دولار و200 مليون دولار على التوالي)، ونتيجة لهذه الأحداث تم اصدار أمر رئاسي جديد من أجل ضمان التسيير الجيد لنشاط البنوك وهو[1]:

- **الأمر 03-11:** أصدر في سنة 2003 من شهر أوت بغية تصحيح الضعف المسجل في الجهاز البنكي السابق فقد تم إعطاء البنك المركزي كل الحرية في كيفية تسيير السياسة النقدية وتطبيقها وذلك بالعمل والتنسيق مع وزارة المالية بعد اجراء تعديلات على بعض المواد السالفة، ومن بين المهام التي أسندت لمجلس النقد والقرض نذكر ما يلي:

- توفير البيانات المالية بكل دقة وشفافية.
- تقديم تقارير دورية تخص الجانب الاقتصادي والمالي بصفة خاصة.
- وضع إجراءات احترازية من شأنها تنظيم السوق النقدي.
- توفير الحماية القانونية للأعوان الاقتصاديين في إطار المعاملات البنكية.

موازاتا مع ذلك وبعد الفصل بين مجلس النقد والقرض وإدارة البنك المركزي فقد تم منح هذه الأخيرة الحق في اصدار الأطر القانونية المتعلقة بالنصوص والقوانين التشريعية، إضافة إلى أن للسلطة الحاكمة كل الحق في التدخل

[1] : عزي خليفة، مسعودي زكرياء، زلاسي رياض، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 307-308.

وممارسة الرقابة على مهام بنك الجزائر في حالة وجود أي خلل فيما يتعلق بالسياسة النقدية للبلاد.[1] لتأتي فيما بعد مجموعة من النصوص التنظيمية المعدلة والمتممة للأمر الرئاسي 03-11 وهي مفصلة كما يلي:

- **القانون رقم 04-01:** الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالسقف الأدنى لرأس المال المتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية المتواجدة داخل القطر الوطني، فقد حدد الحد الأدنى لرأس المال الذي لا يقل عن 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و500 مليون دج للمؤسسات المالية لضمان استمرارية هذه المنشآت المالية تفاديا الإفلاس الذي تعرضت له البنوك الخاصة كالخليفة والبنك التجاري الصناعي.[2]

- **القانون رقم 04-02:** المؤرخ في 04 مارس 2004 يحدد معدل الاحتياط الاجباري بـ 15% كأقصى حد على مستوى البنك المركزي.

- **القانون رقم 04-03:** أصدر بتاريخ 04 مارس 2004 الذي ينص على أن في حالة ما لم تمنح الودائع لأصحابها فان هذا القانون يكفل بضمان تعويضهم. فالبنوك تقوم بإيداع نسبة قدرها 01% من الودائع الكلية لدى صندوق ضمان الودائع البنكية تحت مسمى نظام ضمان الودائع البنكية.[3]

- **القانون رقم 08-01:** المؤرخ في تاريخ 20 جانفي 2008 ينص على ضرورة التنسيق ما بين المصارف، الخزينة العمومية وبريد الجزائر لمكافحة الشيكات بدون رصيد.

- **القانون رقم 08-04:** الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2008 المتعلق برأس المال الذي يجب لا يقل عن 10 ملايير دج، 03 ملايير و500 مليون دج بالنسبة لكل من البنوك والمؤسسات المالية على التوالي والناشطة داخل أرض الوطن.

- **القانون رقم 09-01:** تم إصداره في 17 فيفري 2009 يتضمن متابعة كشوفات العملة الأجنبية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين والغير مقيمين الذين يتمتعون بجنسية أخرى.

[1] : بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، فرع تحليل اقتصادي، السنة 2005-2006، ص 50-51.

[2] : عباسي طلال، بوجعدار إلهام، دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الاشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، السنة 2020، ص 408.

[3] : زواري فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، السنة 2021، ص 82-83.

- **القانون رقم 09-02:** المصدر في 26 ماي 2009 الخاص بكيفية تطبيق السياسة النقدية للبلاد.

- **القانون رقم 09-05:** المؤرخ بتاريخ 18 أكتوبر 2009 يتعلق بتحضير ونشر الحسابات المالية لمختلف البنوك والمؤسسات المالية.

1-1-3)إصلاحات قانون النقد والعرض بعد سنة 2010: في نفس السياق عرف الأمر 03-11 عدة تعديلات نوجزها فيما يلي:

- **الأمر 10-04:** الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 الذي يحتوي على حزمة من الإصلاحات وهي:

- **البنك الجزائري:** كونه مؤسسة مالية تتمتع بالاستقلال الذاتي في تسيير السياسة النقدية للدولة كالتحكم في الأسعار وسعر الصرف، إعداد تقارير مالية تخص الوضعية الخارجية للبلاد، العمل على الحصول على البيانات اللازمة من البنوك خاصة الجزائرية منها التي وجب عليها التنسيق مع البنك المركزي بفتح حساب جاري معه. هذا وانه غير ملزم بإخضاعه لهيئات الرقابة كمجلس المحاسبة واعفاء نشاطاته من الضرائب والرسوم وفقا للمادة 09 من هذا الأمر.

- **البنوك والمؤسسات المالية:** في إطار انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل المصارف والمؤسسات المالية على إعطاء التوجيهات والاستشارات الملائمة وفق ما ينص عليه القانون وهذا تبعا للمادة 06 من هذا الأمر. كما انه يتوجب على المؤسسات المالية والبنوك الخارجية تعيين اثنين من المحافظين للحسابات ينتمون إلى نقابة محافظي الحسابات وهذا من خلال اصدار المادة 08.

- **اللجنة المصرفية:** تتكون من المحافظ كونه رئيسا، ثلاثة أعضاء، قاضيين وممثلين عن مجلس المحاسبة ووزير المالية وفقا للمادة 08. إلا أن الأمر 10-04 هو الآخر لم يخلو من التعديلات بإصدار نصوص وقوانين بغية تعديل وتتميم هذا الأمر وهي ملخصة كالتالي:

- **القانون رقم 11-03:** المؤرخ بتاريخ 24 ماي 2011 يهتم بالتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك في مجال إعطاء القروض والاقتراض، وذلك بالمراقبة المستمرة لهذه الائتمانات مع وضع حد اقصى لهذه القروض لعدم الوقوع في المخاطر تماشيا مع اتفاقية بازل II.

- **القانون رقم 11-04:** الصادر بتاريخ 24 ماي 2011 الذي سمح للبنوك بوضع مقاييس ذات كفاءة تهتم بدراسة السيولة في الأجل القريب فهي تعتبر كمؤشرات نجاعة للحيطة والحذر مع إلزام البنوك بتوفير نسبة سيولة أكثر من 100%.

- **القانون رقم 11-08:** المؤرخ بتاريخ 28 نوفمبر 2011 المتضمن انشاء نظام مراقبة داخلي للبنوك والمؤسسات المالية كما تطرق لكيفية قياس المخاطر الناجمة عن سعر الفائدة والتشغيل حسب ما نصت عليه مخرجات لجنة بازل II وIII لقياس نسبة السيولة.

- **القانون رقم 14-01:** صدر بتاريخ 16 فيفري 2014 الذي أشار إلى ضرورة وجود نسبة ملاءمة عبارة عن رأس مال على مستوى البنوك والمؤسسات المالي المقدرة بـ 09.5% موزعة كما يلي 7.5% لمواجهة مخاطر قروض السوق والتشغيل و2.5% أموال بنكية خاصة.[1]

- **القانون رقم 17-10:** الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2017 هذا القانون أعطى الحق لبنك الجزائر بشراء السندات من الخزينة العمومية من أجل توفير الدعم المالي للصندوق الوطني للاستثمار وتمويل دين الخزينة العمومية.[2]

- **القانون رقم 18-02:** المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الخاص بالصيرفة الإسلامية بحيث يتم انشاء شباك مستقل تماما عن المصالح الأخرى للمصارف والمؤسسات المالية، ويتم على مستوى هذا الشباك إيداع ولتحصل على المبالغ النقدية دون فوائد بالإضافة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية بالطرق الإسلامية المعروفة كما يشترط على البنوك الإسلامية تقديم بطاقة تقنية مفصلة حول منتوجاتها المقدمة للزبائن إلى البنك المركزي.

- **القانون رقم 18-03:** الصادر بنفس التاريخ السابق الذي نص على أن البنوك والمؤسسات المالية المستحدثة التي تكون على شكل شركات مساهمة يجب أن تمتلك رأس مال يتجاوز 20 مليار دج أما المؤسسات المالية فقد حدد راس مالها بـ 6 ملايير و500 مليون دج. ويجب أن تلتزم بتطبيق هذا القانون قبل تاريخ

[1] : عزي خليفة، مسعودي زكرياء، زلاسي رياض، مرجع سابق، ص 310-311.
[2] : زواري فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، مرجع سابق، ص 85-86.

2019/12/31 تفاديا لسحب الاعتماد منها، ويطبق هذا الاجراء على فروع البنوك والمؤسسات المالية التي تملك مقر رئيسي في خارج البلاد.

- **القانون رقم 20-02:** أصدر بتاريخ 15 مارس 2020 المتعلق بالعمليات المصرفية الإسلامية بدءا من الترخيص لها إلى كيفية تنفيذها التي حددها البنك المركزي.

- **القانون رقم 20-08:** الصادر في 07 ديسمبر 2020 المعدل والمتمم للقانون 18-03 نص على أن البنوك والمؤسسات المالية عليها الامتثال لهذا القانون قبل 30 جوان 2021.[1]

بناء على ما تم ذكره سابقا يمكن إيجاز اهم النصوص والقوانين التشريعية التي أصدرت في الجزائر خلال انتهاج سياسة التحرير المالي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): أهم النصوص القانونية البنكية المصدرة في سياق تبني سياسة التحرير المالي

النصوص والقوانين التشريعية	تاريخ الإصدار	النصوص والقوانين التشريعية	تاريخ الإصدار
قانون القرض والبنك	19 أوت 1986	القانون 09-02	26 ماي 2009
قانون 1988	1988	القانون 09-05	18 أكتوبر 2009
قانون النقد والقرض 90-10	14 أفريل 1990	الأمر 10-04	26 أوت 2010
الأمر 01-01	27 فيفري 2001	القانون 11-03	24 ماي 2011
الأمر 02-03	28 أكتوبر 2002	القانون 11-04	24 ماي 2011
الأمر 03-11	أوت 2003	القانون 11-08	28 نوفمبر 2011
القانون 04-01	04 مارس 2004	القانون 14-01	16 فيفري 2014
القانون 04-02	04 مارس 2004	القانون 17-10	11 نوفمبر 2017
القانون 04-03	04 مارس 2004	القانون 18-02	04 نوفمبر 2018
القانون 08-01	20 جانفي 2008	القانون 18-03	04 نوفمبر 2018
القانون 08-04	23 ديسمبر 2008	القانون 20-02	15 مارس 2020
القانون 09-01	17 فيفري 2009	القانون 20-08	07 ديسمبر 2020

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

[1] : عزي خليفة، مسعودي زكرياء، زلاسي رياض، مرجع سابق، ص 312-313.

1-2) بنية المصارف الجزائرية في ظل سياسة التحرير المالي:

شهدت البنوك الجزائرية والمؤسسات المالية زيادة ملحوظة من حيث العدد الذي عرف تزايد كبير منذ سنوات التسعينات أين تم اعتماد سياسة التحرير المالي بإصدار قانون النقد والعرض 90-10، إضافة إلى تطور نوعية الخدمات المالية المقدمة وفيما يلي نعرض الوضعية الحالية لهيكل النظام المالي الجزائري:

الجدول رقم (10): بنية النظام البنكي الجزائري

البنـــــــــــوك	المؤسسات المالية	مكاتب التشغيل
البنوك العمومية	صندوق التعاون الفلاحي، شركة الاستثمار المالي والمشاركة، شركة إعادة تمويل الرهن العقاري، شركة العرب للتأجير، المغرب للتأجير، الشركة الوطنية للتأجير، إيجار الجزائر، الجزائر إيجار	البنك العربي التجاري البريطاني، اتحاد البنوك العربية والفرنسية، القرض الصناعي والتجاري، البنك الخارجي سايدي الاسباني، ESPAGNE CAIXA BANK,MONTE DEI PASCHI DI SIENA
بنك الجزائر، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط		
البنوك التجارية		
بنك البركة، المؤسسة المصرفية العربية، نتيكسيس، سوسيتي جنيرال، ستي بنك، بنك العرب، بنك باريبا، بنك ترست، بنك الخليج، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، فرنس بنك، مجموعة القرض الفلاحي للاستثمار، بنك السلام، HSBC		

المصدر: مرجع سابق، ص 313-314.

وصل عدد البنوك الجزائرية إلى غاية يومنا هذا 21 بنك منها 07 عمومية و14 تجارية تضم مصارف خاصة، أجنبية ومختلطة برأس مال أجنبي ووطني مع تسجيل افلاس بعض البنوك كبنكي الخليفة والتجاري الصناعي في السنوات الماضية نتيجة تعرضهم للازمات المالية. كما بلغ عدد المؤسسات المالية 08 و06 مكاتب للتشغيل. فالنظام المالي الجزائري عرف عدة إصلاحات جوهرية تماشيا مع إصدار قانون النقد والقرض 90-10 وما تبعه

من نصوص قانونية بغية إيجاد منظومة بنكية فعالة تعمل على توفير التمويل المالي لعديد الأنشطة الاقتصادية وتقديم خدمات مالية ذات كفاءة من شانها استقطاب أكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين، خاصة بعد تراجع ثقة الزبائن اتجاه المصارف لما شهدته من أزمات.

1-3) إصلاحات وهيكل سوق رأس المال في ظل سياسة التحرير المالي:

في سياق التغيرات التي عرفتها الجزائر والانتقال من اقتصاد يسوده الكبح المالي إلى انتهاج سياسة التحرير المالي تم إنشاء بورصة الجزائر التي عرفت بداية لنشاطها سنة 1999 فظهور الأسواق المالية في الجزائر كان نتيجة لما شهدته البلاد من توسع نشاطها الاقتصادي تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

1-3-1) مراحل نشأة سوق الأوراق المالية: منذ إنشاء بورصة الجزائر إلى يومنا هذا تم المرور بعدة مراحل نتطرق إليها فيما يلي:

- **المرحلة التقريرية (1990-1992):** طبقا للمراسيم 90-10 و90-102 الصادرة بتاريخ 27 مارس 1990 تم منح الحق للمؤسسات العمومية الاقتصادية بالحصول على أسهم الشركات الأخرى، وفي يوم 09 نوفمبر 1990 تم إنشاء شركة القيم المنقولة للأسهم برأس مال 320000 دج على أن تكون هذه الحصة موزعة بالتساوي بين المساهمين الثمانية ويقوم الأعضاء باختيار مدير يسهر على توفير أفضل الشروط لضمان السير الحسن لبورصة الأوراق المالية، إلا أنه قد طرح تعديل آخر بزيادة رأس المال بحوالي 9230000 دج بتاريخ فيفري 1992 نظرا لما تعرضت له هذه الشركة من معوقات وصعوبات اثرت سلبا على نشاطها.

- **المرحلة الابتدائية (1993-1996):** بغية تحسين عمل بورصة الجزائر تم إصدار مرسوم تشريعي رقم 93-08 في 25 أفريل 1993 الذي نص على وضع سقف أدنى لرأس المال عند إنشاء شركة أسهم:
  - 5000000 ملايين دج عند اللجوء للعرض العمومي للادخار.
  - 1000000 مليون دج في عدم وجود عرض عمومي للادخار.

كما اعتمد هذا المرسوم على قيم منقولة* جديدة كأسهم التمتع، الحق في التصويت وشهادات المشاركة...إلخ على سبيل الادخار.[1]

- **المرحلة الفعلية للانطلاق (من 1996 إلى يومنا هذا):** مع بداية سنة 1997 أصبحت الأجواء مواتية لإنشاء بورصة القيم المنقولة وقد تم بلورة نص قانوني ينظم كيفية تسيير عمل هذه البورصة وإيجاد مكان مادي لها، كما تنصيب لجان مسؤولة عن عمليات البورصة.

1-3-2) الهيئات المسؤولة عن عمل بورصة الجزائر:

- **لجنة تنظيم ومراقبة عمل البورصة COSOB:** في سنة 1993 تم صدور المرسوم رقم 93-10 الخاص بهذه اللجنة وهي تابعة لوزارة المالية من مهامها:
  - توفير الحماية للمتعاملين الاقتصاديين في السوق المالي.
  - توفير المعلومات بكل نزاهة من أجل السير الحسن للبورصة.
  - اعلام كل المستثمرين بإصدار القيم المنقولة وشروط القبول والتفاوض عليها.
- **شركة إدارة بورصة القيم المتداولة SGBV:** بمقتضى المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في سنة 1993 تم الإعلان عن تأسيس هذه الشركة التي تعمل تحت مسؤولية لجنة مراقبة وتنظيم عمليات البورصة، أسندت إليها المهام التنفيذية والتقنية المتعلقة بالقيم المنقولة وهي:
  - نشر البيانات اللازمة المتعلقة بنشاط السوق المالي.
  - إزالة العراقيل أمام الوسطاء أثناء إجراء المبادلات.
  - تنظيم المعاملات في القيم المنقولة.
- **المؤتمن المركزي على السندات:** يطلق عليه أيضا اسم الجزائرية للتسوية Algérie Clearing هي شركة ذات أسهم منم مهامها:

*: القيم المنقولة هي سندات تصدر من طرف الشركات المساهمة قابلة للتداول ذات أسعار معروفة على مستوى البورصة تمنح لصاحبها الحق بالمشاركة في رأس مال الشركة.

[1] : زواري فضيلة، مرجع سابق، ص 253.

- المسؤولة عن كشوفات الأوراق المالية الخاصة بالوسطاء.
- مكلفة بالعمليات كأرباح الأسهم وزيادة رأس المال.[1]

هذه الهيئات الثلاثة المذكورة أعلاه تعتبر المسؤولة والمشكلة لبورصة الجزائر وفق المخطط أدناه:

الشكل رقم (35): الهيئات المكونة لبورصة الجزائر

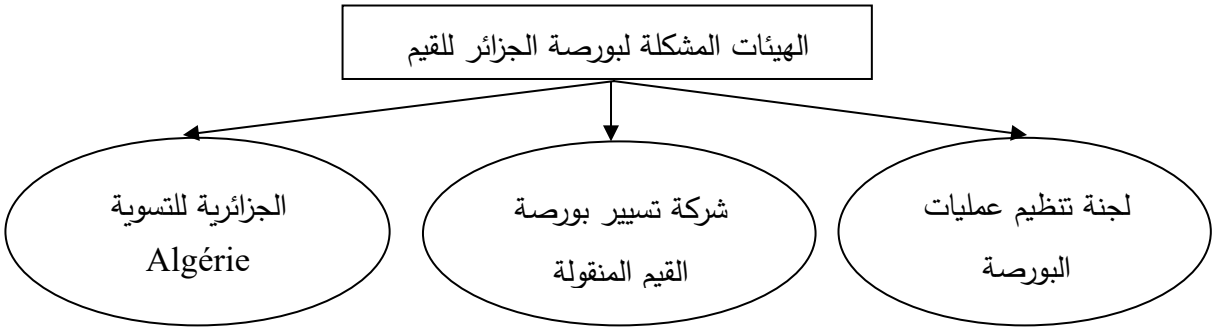

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات السابقة.

الجدول رقم (11): عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2024)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الشركات	2	3	3	3	3	3	3	3	2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الشركات	2	2	2	3	3	4	4	4	5
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	
عدد الشركات	5	6	6	6	5	5	5	5	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الموقع https://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc تاريخ الاطلاع 2024/03/27 على الساعة 14:30.

عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2024 لم يتعدى 06 شركات وهو رقم ضعيف جدا مقارنة بالبورصات العالمية والعربية، ففي سنة 1999 لم يكن هناك إلا شركتي صيدال والأوراسيي ليصل العدد إلى 03 شركات سنة 2012 ثم ارتفع مجددا عدد الشركات إلى 05 سنة 2024.

[1] : بن عبد الرحمان عبد الصمد، مرجع سابق، ص 163-164.

الجدول رقم (12): القائمة الاسمية للشركات الجزائرية المدرجة إلى غاية 2024

اسم الشركة	الرمز في البورصة	الفئة	القيمة الاسمية	عدد الأسهم
اليانس للتأمينات	ALL	التأمينات	200	9 287 217
م.ت.ف الأوراسي	AUR	الفندقة	250	6 000 000
صيدال	SAI	الصناعة الصيدلانية	250	10 000 000
بيوفارم	BIO	الصناعة الصيدلانية	200	25 521 875
أوم أونفست	AOM	السياحة	100	4 596 030

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الموقع https://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc تاريخ الاطلاع 2024/03/27 على الساعة 14:30.

نظرا للعدد القليل للشركات المتواجدة في بورصة الجزائر فقد تم تصنيف هذه الأخيرة ضمن البورصات الأضعف على الصعيد العالمي من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، ضف إلى ذلك حجم تداول الأسهم والسندات المتواضع حيث أن شركة بيوفارم المتخصصة في الصناعة الصيدلانية تملك 875 521 25 سهم بنسبة 46% من النسب الاجمالية للأسهم وهي الأولى وطنيا تليها الشركات الأخرى المذكورة أعلاه، بينما نجد شركة أوم أونفست الأخيرة بامتلاكها 030 596 4 سهم فقط بما يقارب 08% وما يلاحظ كذلك غياب تام للبنوك كونها تلعب دور مهم في نشاط البورصة لما تتوفر عليه من ميزات في مجال التعامل في الأسواق المالية كتوفير المعلومات، الخبرة والكفاءة ويمكن تفسير ضعف بورصة الجزائر لعدة عوامل وهي:

- عدم وجود قدر كافي من المؤسسات العمومية المدرجة في البورصة.
- غياب كلي لدور المؤسسات المالية الممثلة بالبنوك.
- عدم فتح المجال امام المستثمرين الأجانب للولوج إلى سوق الأوراق المالية.
- عدم استعمال منتجات مالية جديدة كأدوات الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة الإفصاح عن البيانات والمعلومات بكل شفافية ونزاهة من طرف الشركات المدرجة.
- وجود نسبة كبيرة من السيولة في الاقتصاد الغير رسمي.
- تدني مستويات الدخل الفردي.

1-4) الإصلاحات المالية مع الهيئات الدولية:

مع تواصل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وزيادة حدتها وموازاتا مع الإصلاحات الهيكلية والمالية التي تبنتها السلطات العليا للبلاد دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية نجم عنها ابرام اتفاقيات ابتداء من سنة 1989 إلى غاية سنة 1998 للحصول على القروض والمساعدات من أجل تمويل العجز المسجل على مستوى السيولة

1-4-1) اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989: في شهر ماي من سنة 1989 ابرم اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي [*]تحت مسمى برنامج التثبيت الاقتصادي، في هذه الفترة الزمنية التي حددت بسنة واحدة عرف العالم انهيار لأسعار البترول وارتفاع لأسعار الحبوب على الصعيد العالمي. تمت اعارة الجزائر بمبلغ نقدي قدر بـ 300 مليون دولار واتفق الطرفين مقابل هذا الدعم المالي على تبني سياسة نقدية بمزيد من الحذر مع الحد من العجز المسجل على مستوى الميزانية واتباع نظام أسعار حر إضافة إلى ادخال تعديلات على سعر الصرف.

في هذا الإطار أصدرت الجزائر حزمة من النصوص القانونية والتي تم التطرق إليها سابقا كقانون النقد والقرض 90-10، تطهير المؤسسات العمومية لتمكينها من الانتقال إلى اقتصاد السوق، إزالة القيود عن دخول وخروج رؤوس الأموال وبالتالي تحفيز المستثمرين الأجانب.[1]

- **نتائج اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989:** انبثق عن هذا البرنامج جملة من النتائج نبينها فيما يلي:[2]

- عدم وجود توافق بين المقاييس النقدية والمقاييس الحقيقية ففي الفترة الزمنية (1989-1990) تم تسجيل حجم نقدي يزيد عن 11% وناتج داخلي خام يقارب 0.8% بمعنى عدم وجود انتاج حقيقي يقابل هذه الكتلة النقدية.
- وصول معدل التضخم إلى نسبة 22.4% الذي أثر بالسلب على معدل الفائدة.
- زيادة الكتلة النقدية المتسربة بـ 12.5% وعدل الخصم بـ 10.5%.
- ارتفاع عدد القروض الموجهة للنشاط الاقتصادي بنسبة 18%.

[*]: صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية تم الانضمام إليها من طرف الجزائر يوم 02 مارس من سنة 1963 مهامه محاولة اصلاح الاختلال المسجل على مستوى ميزان المدفوعات وأسعار الصرف للدول الاعضاء.

[1] : دقيش جمال، اثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، السنة 2020، ص 15.

[2] : غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص179.

1-4-2) اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991: في 03 جوان 1991 عقد اتفاق ثاني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ينص على منح الجزائر قرض بقيمة 300 مليون وحدة حقوق سحب موزعة إلى أربع مراحل بالتساوي: في جوان 1991 يتم تسليم القسط الأول ثم في سبتمبر 1991 يتم تسليم القسط الثاني ثم في ديسمبر 1991 يتم سحب القسط الثالث وأخيرا في مارس 1992 يتم سحب القسط الرابع. وللحصول على هذه المساعدات المالية يجب على الحكومة الجزائرية التقيد بالشروط المذكورة في هذا العقد وهي:

- الحد من التدخل الاقتصادي للدولة.
- زيادة النمو الاقتصادي.
- تطوير المؤسسات العامة والخاصة.
- تحرير التجارة الوطنية والأجنبية.
- اتباع سياسة ترشيديه لكل من الاستهلاك والادخار.
- تخفيض الكتلة النقدية لما يقارب 41 مليار دج.
- منح الحرية للمتعاملين الاقتصادين للحصول على العملة الصعبة في مجال التصدير خارج المحروقات.
- تبني نظام الأسعار الحر.
- خفض قيمة الدينار الجزائري.[1]

- **نتائج اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991:** كان لهذا البرنامج مجموعة من الآثار السلبية التي مست الاقتصاد الوطني نوجزها فيما يلي:[2]

- تراجع سعر صرف الدينار الجزائري.
- تسجيل معدلات فائدة سلبية.
- وجود حجم نقدي كبير في السوق السوداء ما يقارب 21%.

[1] : منصوري سعدان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14(01)، مارس 2018، ص 305-306

[2] : غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص 180.

- زيادة معدل التضخم عما كان عليه سابقا فقد ارتفع من 22.4 سنة 1990 إلى 22.8 سنة 1991.
- وصول معدل السيولة إلى نسبة 53%.

سجل بنك الجزائر نسبة 14% التي تعبر عن زيادة تكلفة إعادة التمويل.

1-4-3) اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994: هي اتفاقية عقدت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من أفريل 1994 إلى مارس 1995 ففي هذه المرحلة انخفضت أسعار البترول لتصل 14 دولار سنة 1994 مع زيادة أعباء الدين الخارجي الأمر الذي أدى لظهور أزمة مالي عجلت بأصحاب القرار الدخل في مفاوضات من أجل إعادة جدولة 400 مليون دولا على مدار 12 سنة فتم تسديد أكثر من 50% من المبالغ خلال 09 سنوات وحوالي 45% خلال السنوات المتبقية. ويسعى هذا البرنامج إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40%، تحرير المبادلات التجارية الخارجية.[1] إضافة إلى أهداف أخرى وهي:[2]

- دعم الأنشطة الاقتصادية البديلة كالزراعة، الصناعة والبناء...الخ.
- الوصول إلى معدل نمو قدره 06% مع نهاية سنة 1995.
- تحقيق معدلات تضخم تتوافق مع ما هو معمول به في الدول المتطورة.
- دعم القدرة الشرائية للأسر المعوزة.
- الضغط لتخفيف عجز الموازنة.
- العمل على تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% بانتهاج سياسة مالية متشددة.
- إعادة عملية جدولة القرض بغية التخفيف من تراكمات الدين الأجنبي

- **نتائج اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994:** إن السياسة النقدية المطبقة في ظل برنامج الاستعداد الائتماني الثالث كانت لها آثار على الاقتصاد الوطني تعددت ما بين الإيجابية والسلبية، ومن بين هذه النتائج نشير إلى ما يلي:[3]

[1] :. منصوري سعدان، مرجع سابق، ص 306.
[2] : دقيش جمال، مرجع سابق، ص 16-17.
[3] : غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق، ص181-182.

- تحسن مديونية الحكومة نحو المصارف بـ 22 مليار دينار.
- في سنة 1995 تم انشاء سوق صرف المصارف.
- في سنة 1994 وصل الائتمان الوطني لما يقارب 10%.
- تم تسجيل 4.4% كمعدل يعبر عن انخفاض العجز الإجمالي للميزانية.
- انتقال معدل التضخم من 22.8% سنة 1991 إلى 23% في هذه الحقبة الزمنية.
- تم الإعلان عن قيمة 2.8 مليار دولار سنة 1995 كعجز في الكشوفات الجارية.

1-4-4) اتفاق القرض الموسع (1994-1998): أو ما يطلق عليه ببرنامج التعديل الهيكلي تم ابرام هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 22 ماي 1995 ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998 بغية زيادة الإصلاحات لشتى القطاعات الاقتصادية، ولدعم السياسة التي تريد الجزائر انتهاجها تم تلقي مساهمة قدرها 116928 وحدة حقوق سحب خاصة من طرف صندوق النقد الدولي أي 127.5% من حصة الجزائر السوقية وقد تم تسطير عدة أهداف كتخفيض قيمة التضخم، زيادة الادخار الوطني، تحقيق نمو اقتصادي مقبول، إنشاء سوق مالي لتوفير السيولة النقدية لدعم الأنشطة الاقتصادية، تخفيض عجز الميزانية، استحداث سوق صرف للبنوك.[1]

- **نتائج برنامج التعديل الهيكلي:** من نتائج برنامج القرض الموسع نذكر ما يلي:[2]

- تراجع ملحوظ في معدل التضخم من 23% سنة 1994 إلى 17% سنة 1995.
- تسجيل نسبة 9.8% كائتمان وطني.
- تراجع نسبة سيولة الاقتصاد الوطني بـ 10% لتصل إلى 38.5% سنة 1995.7
- زيادة في حجم الكتلة النقدية مع نهاية سنة 1998 المقدرة بـ 1287 مليار دينار جزائري.
- تأثر ميزان المدفوعات ليسجل عجز بحوالي 3.8%.

[1] : مرجع سابق، ص182.
[2] : مرجع سابق، ص 183.

2) تحليل مؤشرات التحرير المالي للجزائر خلال الفترة (1990-2022)

اعتمدت الجزائر منذ سنوات التسعينات على مؤشرات التحرير المالي المعبرة عن حجم سيولة وقروض النظام المالي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي هذا المطلب سنحاول تحليل أهم هذه المؤشرات التي تطرق اليها الباحثون لقياس درجة وتطور تحرر القطاع المالي في الجزائر في غياب سوق مالي منتظم.

2-1) مؤشر سيولة الاقتصاد M2/GDP: يعد مؤشر عرض النقود أو ما يطلق عليه مؤشر الحجم النقدي مقياس مهم لدرجة التحرير المالي المتبعة فنسبة الحجم النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي تعبر عن السيولة الحقيقية للاقتصاد ومدى كفاءة السياسة النقدية المنتهجة.

الشكل رقم (36): تطور مؤشر العرض النقدي للجزائر خلال الفترة (1990-2022)

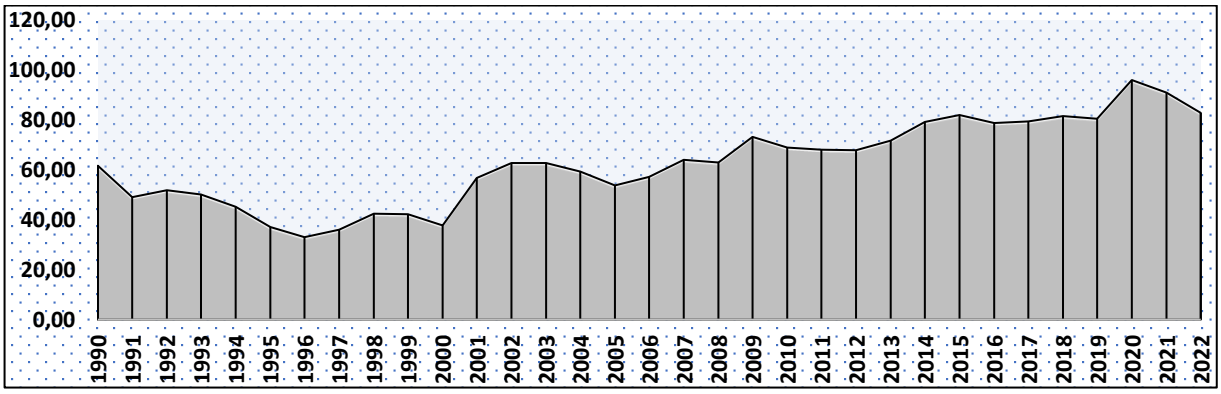

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (32).

نلاحظ أن تطور مؤشر عرض النقود في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2022) مر بمرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: من سنة 1990- 1996 تميزت هذه الفترة بانخفاض مؤشر سيولة الاقتصاد فبعد أن كانت قيمته 61.77% سنة 1990 وصل لأدنى نسبة له سنة 1996 قدرت بـ 33% بمتوسط 54.73% الذي يبقى بعيدا نوعا ما عن المستوى المطلوب مقارنة بالدول المتطورة ماليا التي يبلغ فيها هذا المؤشر ما يقارب نسبة 70%، ويمكن تفسير هذا الانخفاض لمؤشر عرض النقود إلى توصيات اتفاق الاستعداد الائتماني الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي المنصوص على ما يلي:

- تبني سياسة نقدية انكماشية.

- تقليص حجم الانفاق العمومي.
- تحقيق معدلات تضخم منخفضة.
- تجميد أجور الموظفين.

إلا أن الانخفاض المسجل في مؤشر السيولة النقدية M2/GDP لا يعني تراجع حجم الكتلة النقدية أو ضعف مؤسسات الوساطة المالية، بل يمكن تفسيره أيضا بالتحسن الذي عرفه الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة الزمنية نتيجة لزيادة الجباية البترولية وصدور قانون النقد والعرض 90-10 الذي مهد لفتح المجال أمام الاستثمارات والبنوك الأجنبية.

المرحلة الثانية: من سنة 1997 إلى سنة 2022 عرف مؤشر عرض النقود بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذبات واضحة ما بين سنوات 1997 و2022 لكن بمنحنى تصاعدي، فانتقل هذا المؤشر في سنة 1997 من 36.08% إلى ما يقارب نسبة 96.01% سنة 2022 وهي اعلى نسبة بلغها مؤشر عرض النقود في هذه المرحلة والتي قدرت بمتوسط 67% وهذا ما تم تسجيله في معظم الدول ذات الأنظمة المصرفية المتطورة. ومن بين العوامل التي أدت لارتفاع هذا المؤشر: اتباع سياسة نقدية توسعية خاصة بتحسن مداخيل الدولة الجزائرية ما نتج عنه ارتفاع حجم الانفاق العمومي، إضافة إلى طبع المزيد من النقود بغية توفير سيولة ملائمة للاقتصاد الوطني. هذه النتائج الإيجابية المحققة خلال الفترة الزمنية (1997-2022) تخللتها حزومة من الإصلاحات العميقة للنظام المالي خاصة والاقتصاد بصفة عامة، بدءا بصدور **قانون النقد والقرض 90-10** بكل تعديلاته الذي يعد أولى خطوات سياسة التحرير المالي. ومواكبة للعولمة المالية طبقت الجزائر برامج إصلاحية كان لها أثر واضح على تطور مؤشر سيولة الاقتصاد **كبرنامج الإنعاش الاقتصادي** (2001-2004) بمبلغ 525 مليار دج، **البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي** (2005-2009) بمبلغ 4202.7 مليار دج، **البرنامج الخماسي للتنمية** (2010-2014) بمبلغ 21214 مليار دج، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** (2015-2019) بمبلغ 22100 مليار دج، وأخيرا **مخطط الإنعاش الاقتصادي** (2020-2024) فقد احتوى في مضمونه على عدة مشاريع تنموية منها ما هو موجه لمناطق الظل لفك عزلتها بمبلغ 188.42 مليار دج.

كما يجدر بنا أن ننوه بأن النسب المرتفعة لمؤشر العرض النقدي خلال الألفية الجديدة وان كانت إيجابية في مجملها نتيجة لزيادة الاعتماد على مؤسسات الوساطة المالية وتطور خدماتها، إلا أنها لها دلالات أخرى فحسب المفكر الاقتصادي Mackinon فيمكن تفسير زيادة هذا المؤشر بالنشاط الكبير للسوق الموازي ذو السيولة النقدية الكبيرة إذ أن عدد كبير من الأعوان الاقتصاديين يفضلون عدم التعامل مع النظام البنكي، ضف إلى ذلك السياسات والبرامج التنموية المعتمدة منذ سنوات التسعينات وما صاحبها من نفقات عمومية ضخمة وبالتالي توفير السيولة النقدية المناسبة لها. لذا وللجزم على كفاءة سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لا بد من التطرق والتدقيق في مؤشرات أخرى لمعرفة الآثار الناجمة عن هذه المقاييس على الاقتصاد الجزائري والتي سنقوم بتفصيلها أكثر فيما يلي.

2-2) مؤشر أشباه النقود QM/GDP: هذا المؤشر يقوم بقياس مدى كفاءة أي نظام بنكي من حيث استقطاب أكبر قدر ممكن من المدخرات المتوسطة والطويلة المدى التي تعمل على توفير التمويل المالي لمختلف المشاريع الاستثمارية لتدعيم التنمية الاقتصادية، وهو من أحد أهم المقاييس المعتمدة لمعرفة تطور أي جهاز بنكي.

الشكل رقم (37): تطور مؤشر أشباه النقود للجزائر خلال الفترة (1990-2022)

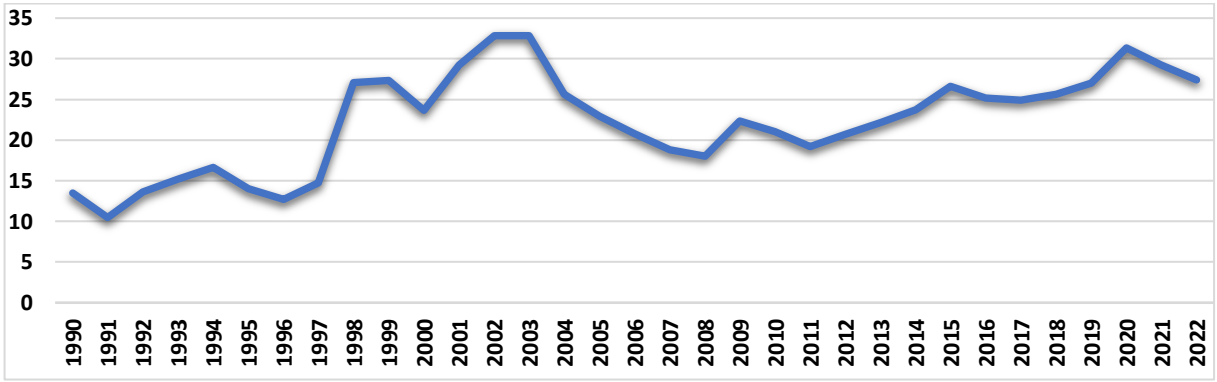

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (33).

ما يمكن ملاحظته من الشكل السابق المتعلق بتطور مؤشر أشباه النقود أن هذا الأخير طرق عليه عدة تذبذبات طول فترة الدراسة عرفت بالزيادة تارة والنقصان تارة أخرى، فبنسبة للدول التي تمتاز بأنظمة مصرفية ذات جودة عالية يبلغ متوسط مؤشر أشباه النقود بمقدار 40% وبإجراء مقارنة بسيطة مع متوسط هذا المؤشر في الجزائر

خلال المرحلة الزمنية (1990-2022) والذي بلغ 22.31% أي حوالي نصف ما تم تسجيله في الدول المتطورة ماليا، وبالتالي يبقى هذا المؤشر بعيدا عن المستويات المقبولة عالميا.

ففي سنة 1991 بلغ هذا المؤشر أدنى نسبة له وهي 10.47% ليعاود الارتفاع ليصل سنة 2002 إلى أعلى نسبة له وهي 32.87% ثم انخفض مجددا إلى مستويات أقل انحصرت ما بين (18% و31%) ليبلغ سنة 2022 نسبة 27.39%. فالزيادة المعبر عنها في هذا المؤشر يمكن ارجاعها إلى الإصلاحات المنتهجة في إطار سياسة التحرير المالي التي مكنت بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي من تشجيع الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين للادخار بعد أن يتم تقديم لهم تحفيزات مغرية كزيادة قيمة الفوائد الربوية.

أما الانخفاض المسجل لمؤشر أشباه النقود فيفسر بمجموعة من الأسباب وهي:

- افلاس بنكي الخليفة والصناعي التجاري سنة 2002 وخسارتهما أكثر من مليار و200 مليون دولار.
- فقدان الثقة في التعامل مع البنوك خاصة بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري.
- الصدمات الخارجية التي تتعرض لها البنوك.
- الوازع الديني الذي يحرم التعاملات الربوية.
- تفضيل الأفراد الاستثمار في الأصول العينية والعقارات بدل الادخار على مستوى البنوك.
- عدم وجود ثقافة التعامل مع الجهاز البنكي.
- استحواذ القطاع الموازي على نسبة كبيرة من حجم الكتلة النقدية المعبر عنها بأشباه النقود.
- المؤسسات البترولية أصبحت تميل إلى استعمال الودائع تحت الطلب على ودائع الأجل.

2-3) مؤشري الائتمان الاجمالي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: معظم الدراسات الأدبية ركزت على القطاع العمومي والخاص لزيادة النمو الاقتصادي كون هذا الأخير يتميز بقدرته العالية على التأثير بالإيجاب على الأنشطة الاقتصادية المنتجة عن طريق التخصيص الأمثل للموارد المالية، بعد الحصول على التمويل المالي من

البنوك ومؤسسات الوساطة المالية ففي نهاية المطاف يعتبر القطاع الخاص المسؤول عن نوعية وكمية الاستثمارات المنجزة.[1]

هذان المؤشران يتعلقان بأداء الجهاز البنكي ودرجة تطوره فهذه النسبة التي تعبر عن القروض المقدمة من طرف مختلف البنوك والمؤسسات المالية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، إما تكون موجهة للقطاع العمومي لضمان انجاز البنى والهياكل التحتية في اغلب الأحيان وإما مخصصة لدعم نشاط القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (38): مؤشر الائتمان الكلي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2022-1990)

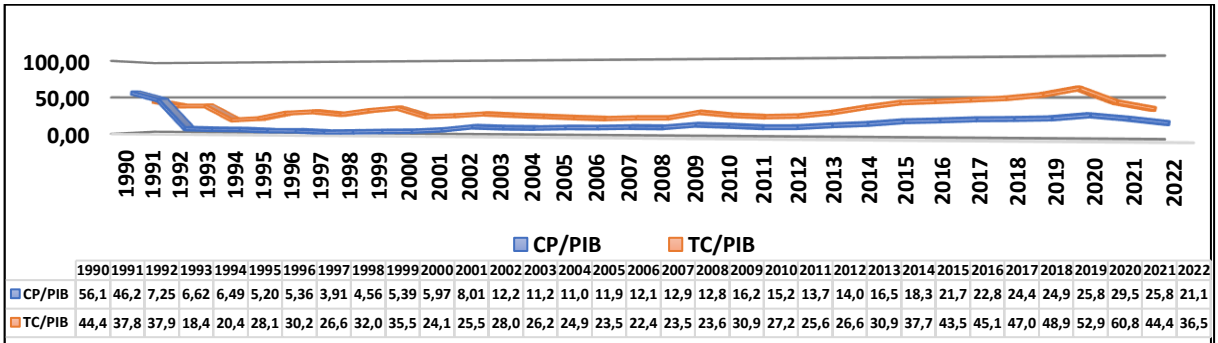

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
CP/PIB	56,1	46,2	7,25	6,62	6,49	5,20	5,36	3,91	4,56	5,39	5,97	8,01	12,2	11,2	11,0	11,9	12,1	12,9	12,8	16,2	15,2	13,7	14,0	16,5	18,3	21,7	22,8	24,4	24,9	25,8	29,5	25,8	21,1
TC/PIB	44,4	37,8	37,9	18,4	20,4	28,1	30,2	26,6	32,0	35,5	24,1	25,5	28,0	26,2	24,9	23,5	22,4	23,5	23,6	30,9	27,2	25,6	26,6	30,9	37,7	43,5	45,1	47,0	48,9	52,9	60,8	44,4	36,5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (34).

يبين لنا الشكل رقم (18) تطور مؤشري الائتمان الإجمالي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة الزمنية (1990-2022) فكلا المؤشرين طرقت عليهما تغيرات طوال الفترة الزمنية المذكور سابقا والتي نقسمها إلى ثلاث مراحل مفصلة كما يلي:

الفترة الزمنية (1990-2000): عرفت انخفاض واضح وحاد لكلا المؤشرين فبنسبة لمؤشر الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فبعد أن بلغ أقصى نسبة له فدرت بـ 44.45% سنة 1990 تراجع ليصل لأدنى نسبة له سنة 1993 وهي 18.42% بمتوسط 30.53%، أما بخصوص مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

فهو الآخر بعد أن سجل أكبر نسبة له سنة 1990 بحوالي 56.14% انخفض بعدها ليحقق أدنى نسبة له سنة 1997 وهي 3.91% بمتوسط 13.92%، ويمكن ارجاع الأسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض لكلا المؤشرين إلى ما يلي:

- إصلاحات النظام المالي بصدور قانون النقد والعرض 90-10 وما تبعه من تعديلات.
- الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الممثلة فب برنامج التعديل الهيكلي بكل مراحله بدءا من سنة 1989 إلى غاية سنة 1998.
- النسب العالية المسجلة في بداية سنوات التسعينات لا تمثل الواقع الاقتصادي الحقيقي كون هذه الفترة تميزت بنوع من الكبح المالي وبالتالي فهي نسب مضللة.
- العشرية السوداء ما بين سنوات (1990-1999) التي أثرت سلبا على مردودية الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الاقتصادية بالقروض المناسبة.

المرحلة الزمنية (2001-2010): تميزت باستقرار وثبات كل من مؤشري التحرير المالي ولكن بنسب منخفضة وهي: أقصى نسبة 30.96% سنة 2009، أدنى نسبة 22.41% سنة 2006 وبمتوسط 25.61% والذي تراجع بمقدار 05% لما كان عليه سابقا فهي احصائيات تتعلق بمؤشر الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما عن مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت نسبه كالآتي: تم تسجيل أقصى نسبة له 16.27% سنة 2009، أدنى نسبة 8.01% سنة 2001 بمتوسط 12.37%. يفسر هذا التراجع المستمر في مؤشري العمق المالي بالسياسة النقدية التقشفية المنتهجة في هذه المرحلة والاعلان عن افلاس بعض البنوك الخاصة.

الفترة الزمنية (2011-2020): وهي مرحلة الانتعاش الاقتصادي وهذا ما تم ملاحظته في الشكل البياني المذكور أعلاه حيث أن مؤشر الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عرف تحسن في نسبه المئوية فقد بلغ أعلى نسبة له طوال فترة الدراسة سنة 2020 بمقدار 60.83%، بزيادة حوالي 15% في متوسط هذه الفترة والمقدر بـ 41.94%. أما بخصوص الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عرف هو الآخر ارتفاع طفيف ليصل لأقصى نسبة

له في كل الفترات الزمنية سنة 2020 بحوالي 29.55% بمتوسط قدره 21.83% الذي ازداد بما يقارب 10% عما كان عليه سابقا.

هذه النتائج الإيجابية لكلا المؤشرين خلال المرحلة (2011-2020) ترجع إلى مجموعة من التدابير المتخذة في إطار الإصلاح المالي والاقتصادي وهي:

- التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض بعد سنة 2010 بصدور عدة قوانين تكميلية معدلة.
- خفض معدلات الفائدة على القروض.
- التمويل الغير تقليدي.
- البرامج الإصلاحية التي تبنتها سلطات البلاد خلال المدة الزمنية (2000-2020).
- توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم تسهيلات للشباب المستثمر.
- مواجهة جائحة الكوفيد-19 بزيادة الانفاق المعبر عنة بالقروض.
- تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مع زيادة حجم القروض.

أما في السنوات الأخيرة (2021-2022) لوحظ انخفاض تدريجي لمؤشري التحرير المالي المتعلقين بالقروض العامة والخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2-4) مؤشر الائتمان الخاص من اجمالي الائتمان المحلي: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي عن طريق معرفة نسب القروض المقدمة لهذا القطاع من الائتمان الإجمالي الذي يتم التحصل عليه من البنوك العامة والخاصة والمؤسسات الوساطة المالية.

الشكل رقم (39): تطور مؤشر الائتمان الخاص من اجمالي الائتمان المحلي في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)

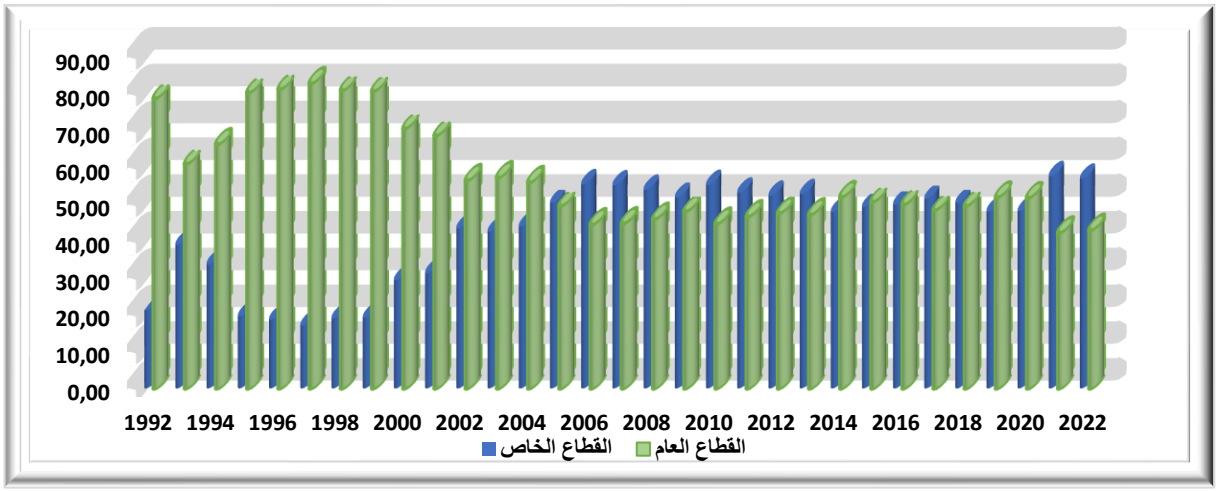

المصدر: من إعداد الباحث بناءعلى معطيات الملحق رقم (35).

من خلال الشكل البياني أعلاه الممثل لتطور مؤشر الائتمان الخاص من اجمالي الائتمان المحلي في الفترة (1992-2022) يلاحظ أن هناك هيمنة واضحة للقروض العامة في المدة الزمنية (1992-2004) التي بلغت أقصى نسبة لها سنة 1997 بحوالي 82.9% وأدنى نسبة سنة 2004 بـ 56% بمتوسط 72%. بينما تراوحت نسب القروض الخاصة ما بين (17.1% كأدنى نسبة و44% كأقصى نسبة) خلال السنوات (1997، 2004) على التوالي بمتوسط 29%. يمكن تبرير الضعف المسجل في القروض الموجهة للقطاع الخاص بالظروف الصعبة التي عاشتها البلاد في سنوات التسعينات ما أدى بعزوف الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين. في سنة 2005 وإلى غاية سنة 2022 لوحظ أن هناك تقارب في نسب الائتمان المقدم لكلا القطاعين الخاص والعام بمتوسطي (48% و52%) على التوالي بعدما عرف متوسط القروض الخاصة زيادة قاربت 20% مقارنة بالمرحلة السابقة، نستطيع القول بأن هناك تحسن في نسب القروض الخاصة بسبب سياسة التحرير المالي التي بدأت تظهر معالمها ابتداء من سنوات الألفية الجديدة، انتهاج الجزائر استراتيجية مبنية على برامج إصلاحية فظهرت البنوك الخاصة والأجنبية، تم تحرير أسعار الصرف مع إمكانية دخول وخروج رؤوس الأموال الأجنبية.

2-5) مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: هذا المؤشر الذي يتكون من ودائع قصيرة الأجل وودائع طويلة الأجل يعتبر واحد من أهم مؤشرات النظام المصرفي الذي له دور في جذب المدخرات المالية الموجهة

بالأساس لتدعيم التنمية لعديد النشاطات الاقتصادية، ويبين الجدول الموالي قيم مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (40): تطور مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)

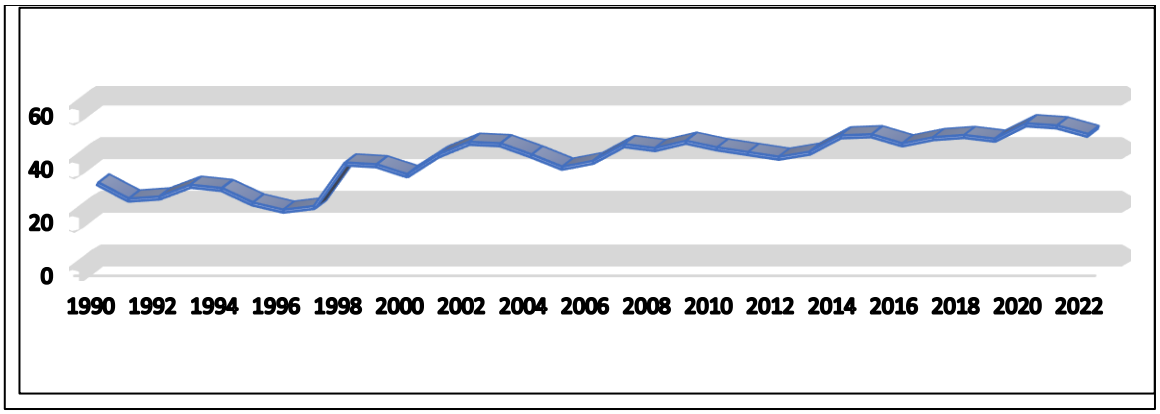

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (36).

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني المبين أعلاه انه ما بين سنوات (1990-1997) عرف مؤشر اجمالي الودائع على الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في نسبه وصلت لأدناها سنة 1996 بما يقارب 21.79% بمتوسط لا يتجاوز 27%، حيث عرفت هذه الفترة بالعشرية السوداء التي أضرت بالنظام المالي والجهاز المصرفي بصفة خاصة من حيث تجميع الموارد المالية نتيجة لعدم توفر الأمن والاستقرار. أما المرحلة الثانية (1998-2022) فهي تدل على التحسن الذي عرفه هذا المؤشر إذ بلغ أقصى نسبة له سنة 2020 بحوالي 54% بمتوسط 45% بزيادة قدرها 22% عما سبق وهذا بسبب إمكانية البنوك جلب أكبر عدد ممكن من الودائع دون ان ننسى تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهي من مخلفات أزمة كوفيد 19.

وبالرغم من التحسن الإيجابي لمؤشر الودائع على اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1998-2022) تبقى نسبه منخفضة ولم تصل للمستوى المطلوب، فبنسبة للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين يمكن القول بأن البعض منهم لا توجد لديهم ثقافة الادخار ناهيك عن الوازع الديني الذي يحرم الربا بالإضافة إلى خوفهم من التعامل مع البنوك لما شهدته من أزمات سابقة وتفضيلهم الاستثمار في موارد مالية أخرى كالذهب والعقارات...الخ بدل الجهاز المصرفي الذي لا يتوفر على أدوات مالية عصرية كالأوعية الادخارية ذات العوائد المغرية، كما أن

ودائع البنوك تحت الطلب الخاصة بقطاع المحروقات تأثرت نتيجة التذبذب في أسعار البترول. أما المعاملات المالية الوطنية فنسبة كبيرة منها تتم على مستوى الاقتصاد الغير رسمي مما نجم عنه بروز ظاهرة التهرب الضريبي.[1]

2-6) مؤشر العمق المالي: يستعمل هذا المؤشر لمعرفة درجة ومدى عمق الأسواق المالية فمن بين مظاهر نجاح سياسة التحرير المالي توفر الدول على أسواق مالية متطورة تتم فيها مختلف المعاملات المالية من بيع وشراء الأسهم والسندات وغيرها من التبادلات، والذي يتم حسابه بقسمة القيمة السوقية للأسهم على الناتج المحلي الإجمالي هذا ما سنعرفه من خلال التطرق لدراسة السوق المالي الجزائري.

الشكل رقم (41): مؤشر العمق المالي للجزائر خلال الفترة (2004-2022)

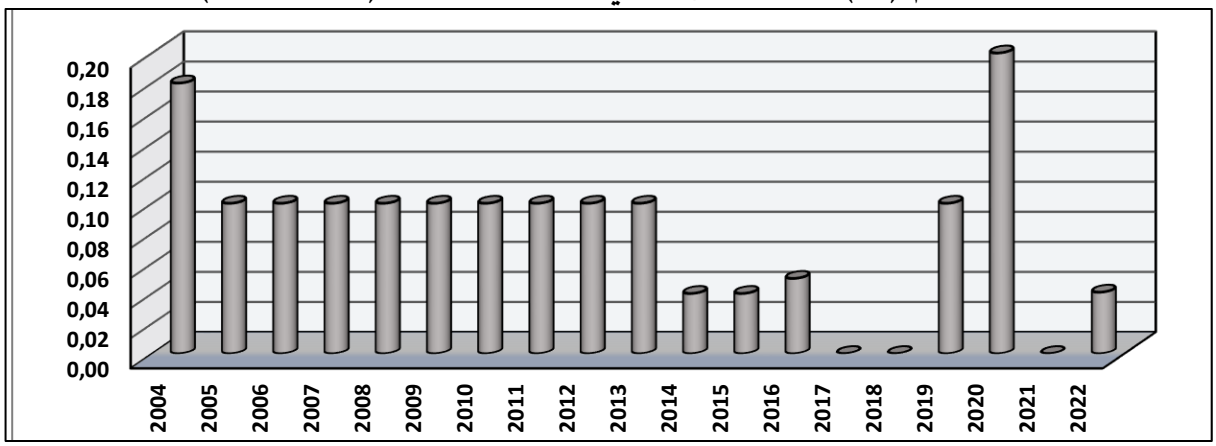

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (37).

من خلال الشكل البياني المعبر عن مؤشر العمق المالي للجزائر خلال الفترة (2004-2022) نلاحظ أن نسب هذا المؤشر تكاد تنعدم طوال فترة الدراسة ولعل السبب يرجع لعدم وجود سوق مالي نشط، إذ تعد عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على غاية 2023 بالأصابع وهي: أليانس للتأمينات، م.ت.ف الأوراسي، صيدال، بيوفارم، أوم أونفست.

[1] : بخوش ليندة، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، تخصص نقود ومؤسسات مالية، السنة 2022، ص 199-198.

المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التحرير المالي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2022)

1) الإصلاحات الإماراتية في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة (2000-2022)

1-1) إصلاحات وبنية المصارف الاماراتية في ظل سياسة التحرير المالي

لقد شهد القطاع المصرفي الاماراتي تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة نتيجة الخطط والاستراتيجيات المنتهجة من طرف السلطات المختصة في ظل سياسة التحرير المالي فأصبحت بذلك أفضل البنوك العالمية وأكثرها عدد في الشرق الأوسط زيادة على تواجدها في عدد من البلدان كمصر، الهند، تركيا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، بريطانيا، النمسا، ألمانيا، البحرين وروسيا.

هذا القطاع المصرفي القوي مكن الامارات من تجاوز عدة أزمات دولية كأزمة الكوفيد-19 ومختلف الصدمات الخارجية والداخلية كما لعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية ويظهر ذلك في القروض الموجهة للقطاع الخاص لفائدة الأفراد والمؤسسات إذ بلغت 1.236 تريليون سنة 2023 بمعدل نمو 5.3% مقارنة مع سنة 2022، وقروض استفادت منها قطاعات أخرى كالصناعة، التجارة وغيرها.

تتميز المصارف الإماراتية باحتياطاتها الدولية الكبيرة إذ بلغت سنة 2023 حوالي 1.038 ترليون درهم أي بمعدل نمو 33.1% مقارنة بالسنة السابقة. عرفت المصارف الإماراتية اقبالا كبيرا عليها من طرف عديد العملاء نظرا لمصداقيتها في المعاملات المالية ففي سنة 2023 قام اتحاد المصارف الاماراتي بنشر مؤشر الثقة لدولة الامارات بما يقارب 84% الذي فاق كل التوقعات فتفوق على المتوسط العالمي لمؤشر الثقة للمصارف والمقدر بـ 67%، لتحتل بذلك الامارات المراكز الأولى عالميا متجاوزتا دول صناعية متطورة كألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بريطانيا ...الخ. إن الإصلاحات المنتهجة من طرف الامارات العربية المتحدة في مجال البنوك والمصارف انعكست على أرض الواقع كتوفر السيولة، زيادة الثقة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين اتجاه المصارف الإماراتية،

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، زيادة ودائع البنوك، اندماج البنوك كبنك الخليج الأول وبنك أبو ظبي ودعم التنويع الاقتصادي والاستثمار.[1]

1-2) إصلاحات وهيكل سوق رأس المال في ظل سياسة التحرير المالي: في إطار سياسة التحرير المالي أقدمت الامارات العربية المتحدة على إنشاء سوق الامارات للأوراق المالية سنة 1986 الذي يحدد الكيفية التي يتم بها بيع وشراء الأسهم والسندات كما تم تأسيس هيئة الامارات للأوراق المالية تبعا للقانون الاتحادي سنة 2000 رقم 04، تم منحها كل الصلاحيات لأداء مهامها التي تعمل وفق منظومة قانونية لضمان الاشراف الحسن على سوق السلع والأوراق المالية ولها الحق في استحداث ملحقات تابعة لها في مختلف المناطق ومن بين اهم الأسواق المالية المعروفة في الامارات نذكر ما يلي:

1-2-1) سوق دبي المالي: يعتبر سوق دبي للأوراق المالية مؤسسة ذات كيان اعتباري مستقل يعمل كسوق بديل يتم فيه تداول الأوراق المالية التي يتم إصدارها من الشركات المساهمة، الحكومات المحلية، منشآت الدولة العامة، صناديق الاستثمار المحلية وأي هيئات وأدوات أخرى محلية أو خارجية.

بدأ بمزاولة نشاطه في 26 مارس من سنة 2000 يسعى إلى إيجاد سوق استثماري للأوراق المالية بغية تحقيق المنفعة العامة لاقتصاد الدولة، ضمان عملية بيع وشراء الأسهم والسندات لتوفير الحماية للمتعاملين فيه، العمل على تحقيق المبادئ التي يرتكز عليها السوق المالي من عدالة وسرعة على المعلومات والأموال بين الأفراد والمؤسسات والسهر على مراقبة وتنظيم نقل ملكية الأوراق المالية.

1-2-2) سوق أبو ظبي للأوراق المالية: تم إنشاء هذا السوق وفقا للقانون رقم (2000/03) وفي 01 نوفمبر من سنة 2000 تمت الانطلاقة الرسمية لمزاولة نشاطه فمنح كل الحرية في ممارسة نشاطاته المالية والإدارية ويتمتع بسلطة الرقابة والتنفيذ، تنظمه نصوص تشريعية لتسهيل عمليات البيع والشراء فيه وضمان الشفافية.

يرمي سوق أبو ظبي للأوراق المالية للوصول لمجموعة من الأهداف وهي:

[1] : الاقتصادي/4464625/مصارف-الإمارات---محرك-نمو-الاقتصاد-الوطني https://www.aletihad.ae/news

- زيادة الادخار المالي في سوق الأوراق المالية.
- محاربة كل أنواع الغش بتطبيق الرقابة على عمليات بيع وشراق الأسهم والسندات مع توفير الحماية للمستثمرين.
- إعطاء النصائح والاستشارات الضرورية بغية توجيه المدخرات المالية للمشاريع المنتجة.
- توفير الاستقرار المالي والاقتصادي.
- العمل على توفير العرض النقدي واستقرار أسعار الأوراق المالية.

1-2-3) بورصة دبي العالمية: في 26 سبتمبر 2005 تم افتتاح بورصة دبي العالمية للتبادل تقوم بتداول الأوراق المالية الإسلامية والغير إسلامية تهدف لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المؤسسات المصدرة للأوراق المالية عبر مختلف مناطق العالم تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، تعمل تحت سلطة دبي للخدمات المالية وتسعى أن تصبح من بين أحسن البورصات العالمية.[1]

2) تحليل مؤشرات التحرير المالي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2022)

2-1) مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يستعمل هذا المؤشر لمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية المنتهجة بقسمة العرض النقدي M2 على الناتج المحلي الإجمالي GDP بغية التوصل للعلاقة الموجودة بين هذا المؤشر وكفاءة السياسة النقدية.

الشكل رقم (42): مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1990-2022)

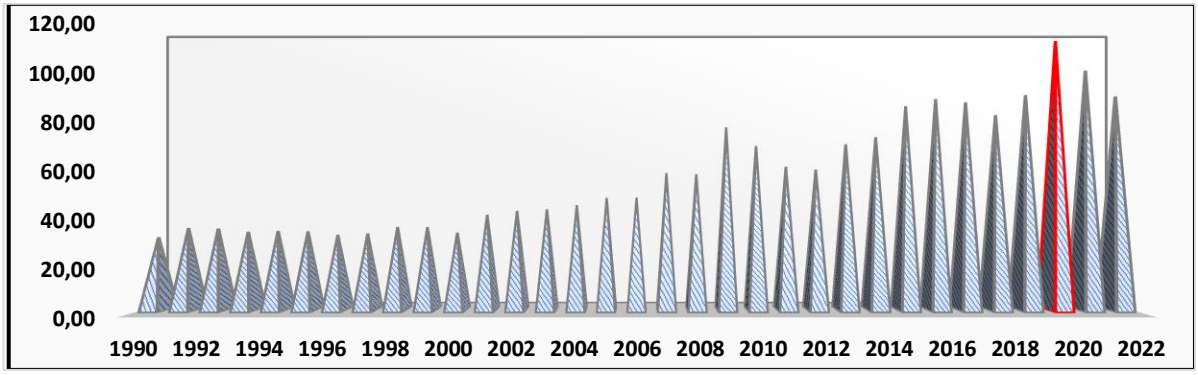

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (38).

[1] : عبد الرزاق إبراهيم شبيب، سعيد علي محمد العبيدي، استخدام نموذج ARDL في تحليل أثر التحرير المالي في أداء سوق الامارات للأوراق المالية للمدة 2006-2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد خاص ج2، 2020، جامعة تكريت، السنة 2024، ص 330-331.

من خلال الشكل البياني الذي يوضح تغيرات مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022 لا حظنا أن هذا المؤشر أخذ منحى تصاعدي بتسجيله زيادة قدرها 60.32% نقطة مئوية من سنة 1990 إلى سنة 2022، ففي الفترة 1990-2000 عرف ثبات واستقرار نسبي بلغ متوسطه 33.77%. أما خلال الألفية الجديدة شهد مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسن كبير بلغ أقصاه سنة 2020 بحوالي 115.21% وهذا ما يعكس نجاح إجراءات سياسة التحرير المالي المتبعة من طرف الامارات العربية المتحدة.

2-2) مؤشر أشباه النقود QM/GDP: من المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها التي تحدد مدى تطور الجهاز البنكي ولمعرفة نسب مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات قمنا بتمثيل بياناته الإحصائية في الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم (43): مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1995-2022)

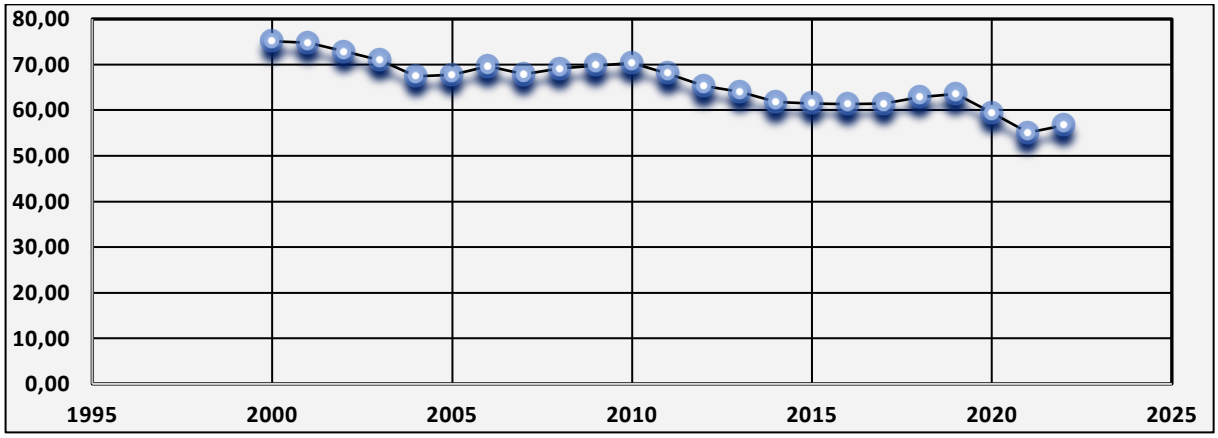

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (39).

من خلال الشكل البياني المعبر عن تغيرات أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي للإمارات خلال الفترة (2000-2022) نلاحظ بأن نسب هذا المؤشر قد تجاوزت 50% على مر السنوات وإن طرا عليها بعض الانخفاضات في السنوات الأخيرة إلا أنه يبقى مؤشر معبر جدا وذو دلالة عن تمكن الامارات العربية المتحدة من النجاح في تطبيق سياسة التحرير المالي.

2-3) مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على تحرير القطاع المالي خاصة البنكي منها فارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة التنمية الاقتصادية ويحسب بقسمة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (44): مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1995-2022)

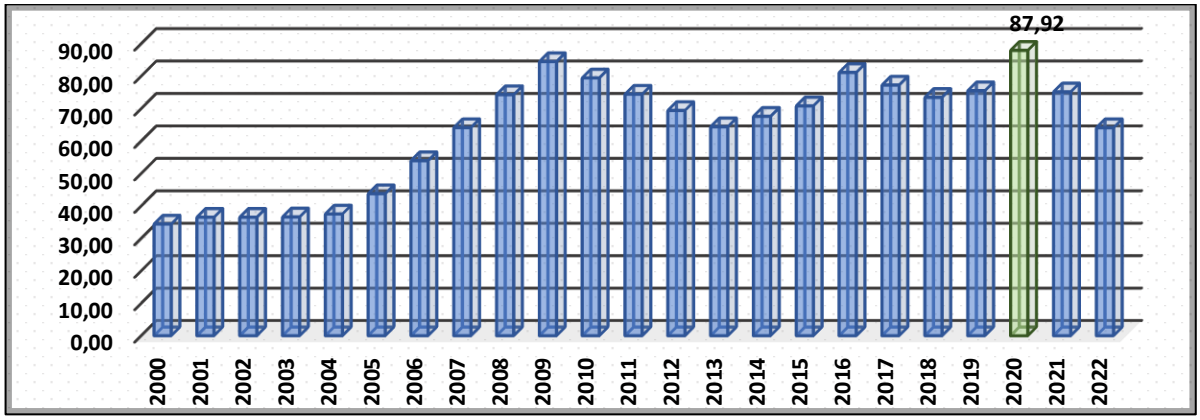

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم (40).

الشكل الذي أمامنا المعبر عن تغيرات مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية 2000-2022 في تزايد مستمر خاصة بعد السنوات الأولى (2000-2004) التي عرفت استقرار حيث لم تتجاوز النسب 40% إلا أن هذا المؤشر عرف تحسن كبير ابتداء من سنة 2005 إلى غاية سنة 2022 وصل أقصاه سنة 2020 بحوالي 87.92%. ففي هذه المرحلة تم تطبيق مزيد من الإصلاحات المتعلقة بسياسة التحرير المالي فأصبحت بنوك الامارات العربية المتحدة من بين أفضل البنوك في العالم إذ تجاوز مؤشر ثقة مصارف الامارات 80%، مما نجم عنه ارتفاع في نسب القروض الخاصة مقارنة بقروض القطاع العام بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية.

2-4) مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعد الودائع المصرفية بشقيها الجارية والادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدالة على نجاح سياسة التحرير المالي ولها دور كبير في توفير الدعم المالي للمؤسسات الناشطة في عديد الميادين الاقتصادية.

الشكل رقم (45): مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال الفترة (1998-2000)

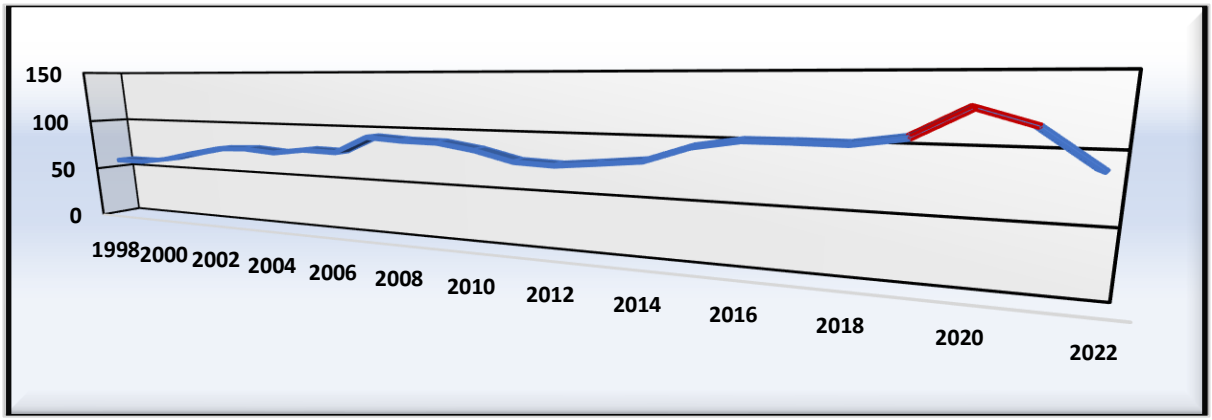

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (41).

هذا المنحنى البياني لتطورات مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات خلال السنوات (1998-2022) يوضح الزيادة المستمرة لهذا المؤشر وإن تخللها بعض الانخفاضات حيث عرف أدنى نسبة له سنة 1998 بـ 58.4% ليشهد بعدها تحسنا ملحوظا لغاية سنة 2022 بحوالي 89%، خاصة في السنوات (2016-2017-2018-2019-2020-2021) ذات النسب التالية (100.3%،100.5%،100.3%،105.7%، 126.1%، 115.2%) ويمكن تفسير التغيرات الإيجابية لمؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالميزة التي تتمتع بها المصارف الإماراتية ذات المصداقية الكبيرة على الصعيد العالمي التي تقدم خدمات مالية متنوعة وبكفاءة عالية، مما نتج عنه الاحتياطات الكبيرة البالغة سنة 2023 حوالي 1.038 ترليون درهم سبب زيادة الودائع بعد تمكن البنوك من إقناع الأفراد والمؤسسات على زيادة الادخار بها.

2-5) مؤشر درجة العمق المالي: المعبر عن الدور الذي يلعبه السوق المالي في تحريك النشاط الاقتصادي يحسب بقسمة القيمة السوقية للأسهم المتداولة على الناتج المحلي الإجمالي وفيما يل سنستعرض أهم التغيرات الحاصلة في السوق المالي الاماراتي.

الشكل رقم (46): مؤشر العمق المالي في الامارات خلال الفترة (2004-2022)

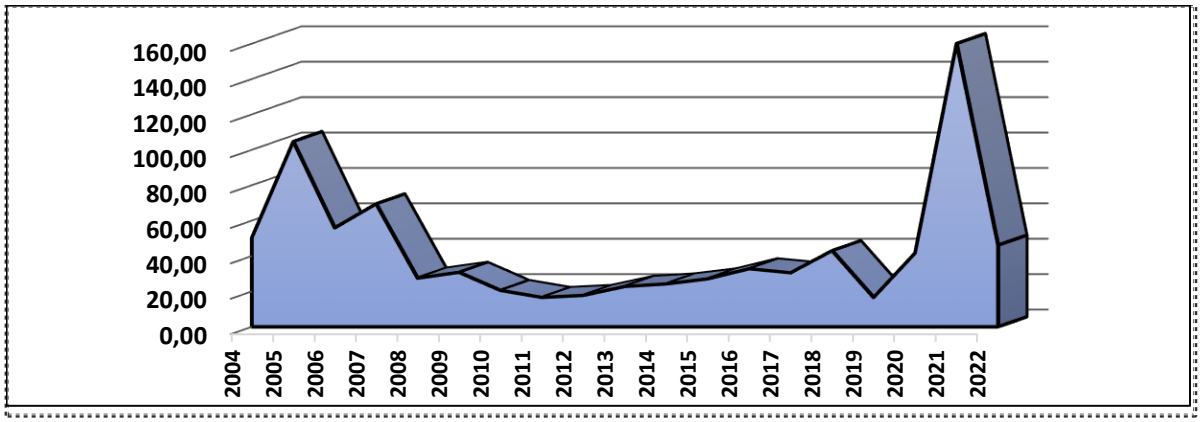

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (42).

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه المعبر عن درجة عمق السوق الامالي الاماراتي خلال فترة الدراسة (2004-2023) لاحظنا تذبذبات بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، ففي الفترة (2004-2007) تم تسجيل نسب فاقت 50% حيث شهدت السنوات الأولى من الألفية الجديدة فتح سوق دبي المالي، سوق أبو ظبي للأوراق المالية وبورصة دبي العالمية ما أدى لتصحيح اختلالات النظام المالي الاماراتي فازداد الادخار المالي وتحقق الاستقرار المالي والاقتصادي. لتتراجع نسب هذا المؤشر خلال الفترة (2008-2017) ولم تتجاوز 33% نتيجة لارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي لتعرف فيما بعد انتعاش بلغ أقصاه سنة 2021 بحوالي 160%.

المطلب الثالث: واقع ومؤشرات التحرير المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022)

1) إصلاحات المملكة العربية السعودية في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة (1990-2022)

1-1) إصلاحات وبنية مصارف المملكة العربية السعودية في ظل سياسة التحرير المالي: لقد شهد الجهاز البنكي للمملكة العربية السعودية تغيرات جوهرية طرأت عليه منذ خمسينيات القرن الماضي إلى غاية يومنا فأصبح أكثر صلابة ومتانة نتيجة لتكيفه مع الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات المختصة والهيئات العالمية وفيما يلي سنقوم بعرض اهم تطورات الجهاز المصرفي للمملكة خلال سنوات التسعينات.

- **مرحلة التسعينات (1990-1999):** في هذه الفترة الزمنية بادرت مؤسسة النقد العربي السعودي [*]إلى اتخاذ حزمة من التدابير الاحترازية كضخ المزيد من السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، وهذا نتيجة لما شهدته المنطقة من حروب كحرب الخليج 1990 التي أثرت بالسلب على اقتصاد المملكة فتم تهريب الأموال إلى الخارج بعد سحبها من البنوك السعودية مما أدى لعدم توفر السيولة. ورغم الأزمات الدولية كأزمة المكسيك (1994) وأزمة دول جنوب شرق آسيا (1997) وتراجع أسعار النفط إلا أن الجهاز البنكي للمملكة لم يتأثر وواصل نشاطه وربحيته وعرف نموا سريعا.

- **مرحلة الألفية الجديدة (2000-2020):** عرفت هذه المرحلة بتأسيس عدة بنوك محلية وخارجية بعد منحها الاعتماد من طرف سلطات المملكة فتم فتح بنك الخليج الدولي سنة 2000، بنك البلاد سنة 2005، بنك الانماء سنة 2008 إضافة إلى الترخيص لعدة بنوك أجنبية بفتح فروع لها كبنك الامارات الإمارات، بنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني.

بالرغم من الأزمات الدولية التي عصفت بالعالم والمملكة بصفة خاصة كالأزمة المالية العالمية 2008 والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري وجائحة الكوفيد 19 إلا أن بنوك المملكة العربية السعودية لم تتأثر بها وواصلت تطورها ونموها كاستجابتها لمتطلبات لجنة بازل فبلغ معدل كفاية رأس المال حوالي 20.3% وهو أعلى من النسب المنصوص عليها لدى لجنة بازل.

إضافة إلى الدور الكبير لمؤسسة النقد العربي السعودي المتمثلة في جملة من الإصلاحات المطبقة كالرقابة على مختلف البنوك بغية زيادة صلابتها المالية، تحسين الخدمات المالية المقدمة، دعم القطاعات الاقتصادية، توفير السيولة، الإدارة الحسنة للمخاطر والموارد المالية.[1]

[*]: مؤسسة النقد السعودي (SAMA) ويطلق عليها اسم البنك العربي السعودي أسست سنة 1952 المسؤولة عن النظام المالي السعودي لها دور في تطوير الجهاز البنكي ودعم التنمية الاقتصادية، تهدف إلى تعزيز السياسة النقدية والمالية، نظام مالي متطور وسليم يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الناجعة.

[1] : جواني صونيا، أطروحة دكتوراه، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2023-2024، ص 136-137.

1-2) إصلاحات وهيكل سوق رأس المال في ظل سياسة التحرير المالي خلال الفترة (1990-2022): أسس السوق المالي السعودي للأسهم سنة 1934 ومع مرور الزمن ارتفع عدد المساهمين فيه من مختلف الشركات بحلول سنة 1975 مع انتهاج المملكة سياسة السوق المفتوح فأقدمت على تطبيق إصلاحات عميقة مست السوق المالي، إذ منحت القطاع الخاص المحلي مسؤولية إدارة البنوك الأجنبية بعد ما تم تحويل ملكيتها مما أدى لسهولة الحصول على الأسهم للمتعاملين الاقتصاديين كما تم اصدار مرسوم رقم 82/1230 الذي ينص على التنظيم المحكم لكيفية تداول الأسهم بعد ما تم تسجيل ممارسات غير لائقة تخص بيع وشراء الأسهم.

ومن بين الإجراءات التصحيحية المتخذة في كنف سياسة التحرير المالي التي مست السوق المالي نجد " نظام الآلي للتداول LG " حيث شرع تطبيقه سنة 1990 ليصبح فيما بعد اسمه " تداول ESIS " بعد تحديثه بإدخال عليه بعض التعديلات لتبسيط وتسهيل العمليات المالية في مدة زمنية وجيزة تقدر بـ 24 ساعة.

وفي سنة 2003 أسست هيئة السوق لتنظيم عمل الأفراد والشركات المتواجدة في السوق المالي كما تم استحداث الجهاز التنظيمي لإدارة السوق المالي وتنظيم تداول الأوراق المالية. واستمرت السلطات المختصة بالمملكة بتطوير سوق الأسهم كتبني نظام جديد " نظام السوق المالي " ضف إلى ذلك اصدار قوانين جديدة من شأنها تحسين الهيكل الاستثماري فأصبح هذا السوق مع المعايير الدولية المعمول بها، وليتم ادراج الشركات أي من الأوراق المالية لابد أن تستوفي بعض الشروط ككون الشركة المساهمة سعودية بأكثر من 200 مساهم وملكيتهم تزيد عن 30% برأس مال يتجاوز 97.5 مليون ريال، تقديم القوائم المالية لثلاث سنوات أخيرة[1].

2) تحليل مؤشرات التحرير المالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022)

2-1) مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مؤشر عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المستعملة لمعرفة كفاءة السياسة النقدية المنتهجة خاصة في حالة وجود تناسب طردي بينهما.

[1] : طاهري ايمان، التحرير المالي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية (حالة بعض دول MENA)، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، السنة الجامعية 2022-2023، ص 153-154.

الشكل رقم (47): مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1990-2022)

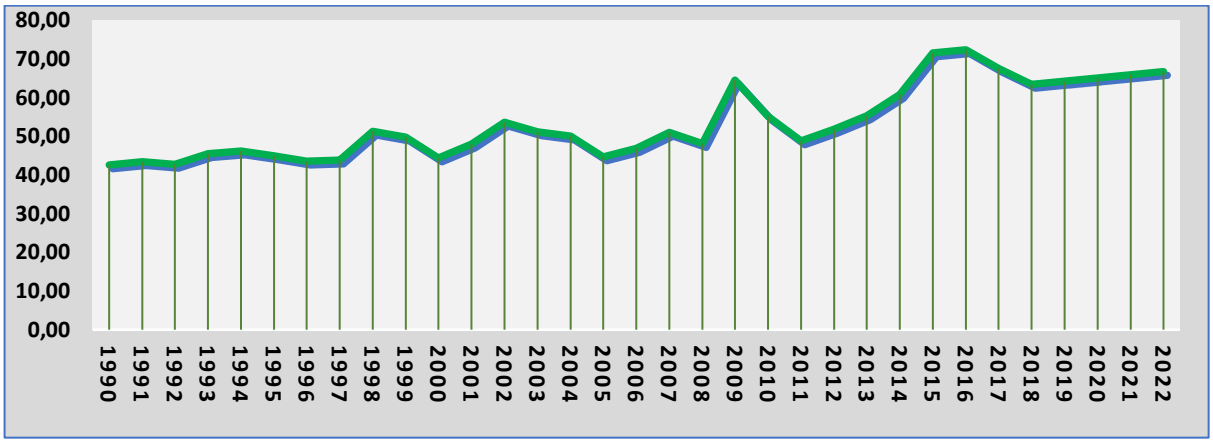

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (43).

الشكل البياني السابق يمثل مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية طوال مرحلة الدراسة (1990-2022) الذي يتميز بمنحى تصاعدي ففي الفترة (1990-1999) بلغ متوسطه 45.39% لتستمر هذه الزيادة في الفترة الموالية (2000-2010) بمتوسط 50.68% ليصل متوسطه في الفترة الأخيرة (2011-2022) بحوالي 62.81%. هذا التحسن المشاهد لمؤشر عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى إجراءات سياسة التحرير المالي في المملكة كالدور الكبير الذي لعبته مؤسسة النقد العربي من توفير السيولة المحلية والأجنبية اللازمة.

2-2) مؤشر أشباه النقود QM/GDP: من مؤشرات التحرير المالي التي يعتمد عليها الباحثون لمعرفة وتحليل عمل الجهاز البنكي من جودة وتطور وهذا ما سنتطرق غلين من خلال مع دراسة تطور هذا المؤشر في المملكة.

الشكل رقم (48): مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1995-2022)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (44).

الشكل أعلاه يمثل مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022) حيث تم تسجيل نسب لهذا المؤشر والمحصورة ما بين 30% و50% وهي نسب معتبرة مقارنة بالدول المتطورة ماليا أين بلغت فيها نسب مؤشر اشباه النقود أكثر من 40%.

2-3) مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: من بين مؤشرات التحرير المالي المعتمد عليها بكثرة من طرف عديد الباحثين نجد هذا المؤشر التي تعبر نسبه عن الدور الفعلي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية مقارنتا بالقطاع العمومي.

الشكل رقم (49): مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1990-2022)

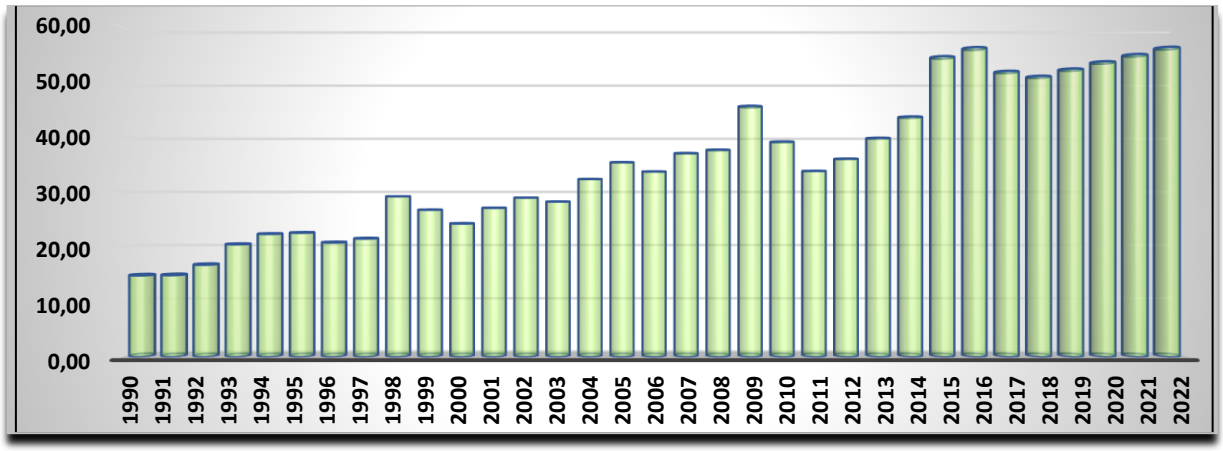

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (45).

من خلال الشكل البياني لتغيرات مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال سنوات الدراسة (1990-2022) ففي تسعينيات القرن الماضي كانت نسب هذا المؤشر غير مرضية تماما إذ تراوحت ما بين 15% و30% بمتوسط 21.3% وهي المرحلة التي عرفت ببداية الإصلاحات المالية. أما في الألفية الجديدة لاحظنا الارتفاع الكبير لنسب مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 41.5% أي بمعدل نمو قارب 100%، ففي هذه الفترة الزمنية (2001-2022) تم إنشاء وإعطاء الترخيص لفتح عدة بنوك محلية وأجنبية كبنك الخليج سنة 2000، بنك البلاد سنة 2005، بنك الانماء سنة 2008 وهو خير دليل على نجاح سياسة التحرير المالي بالمملكة العربية السعودية التي ألقت بظلالها على النظام المالي والاقتصادي بزيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص بغية دعم المشاريع التنموية.

2-4) مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: يمثل هذا المؤشر المستوى الادخاري للمؤسسات المالية التي تعتبر مصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية يتميز بنسبه العالية في الدول المتطورة عكس الدول النامية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال دراستنا لمؤشر التحرير المالي للمملكة العربية السعودية.

الشكل رقم (50): مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (1998-2022)

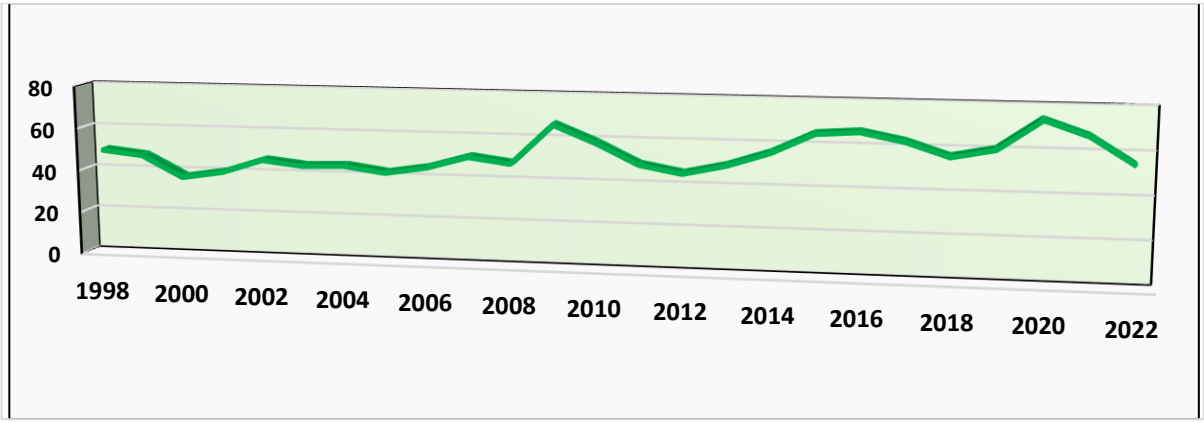

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (46).

نلاحظ من خلال منحنى مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1998-2022) أنه وبعد تسجيل أدنى نسبة قدرت بـ 37.3% سنة 2000 عرف هذا المؤشر زيادة مستمرة تجاوزت 40% في كل السنوات ووصلت أقصاها سنة 2020 بحوالي 74%. هذا وإن دل على شيء فانه يدل على صلابة ومرونة الجهاز البنكي للمملكة فتمكنت من الاستجابة لكل شروط لجنة بازل فبلغ معدل كفاية رأس المال 20.3% وهو أعلى من النسب التي تم تداولها في لجنة بازل، وبالتالي نجاح مصارف المملكة في استقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين من أفراد ومؤسسات واجتذاب الودائع مع تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية لقطاع العائلات.

2-5) مؤشر درجة العمق المالي: من مؤشرات التحرير المالي المتعلقة بنشاط السوق المالي من حيث عدد الشركات المدرجة ونسبة المعاملات المالية وحجم التداول، يعتمد عليه عدد كبير من الباحثين والخبراء الاقتصاديين.

الشكل رقم (51): مؤشر العمق المالي في السعودية خلال الفترة (1992-2022)

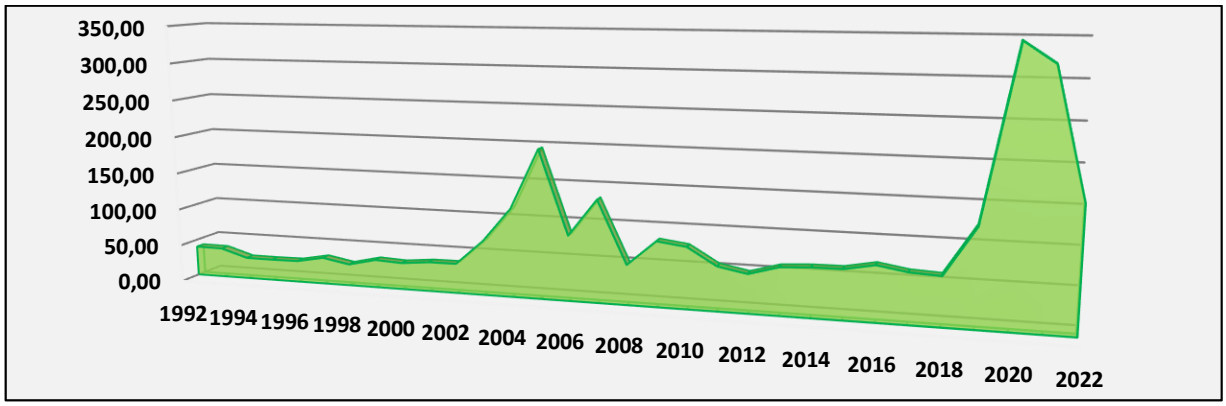

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (47).

الشكل البياني الذي أمامنا يبين تغيرات نسب مؤشر العمق المالي للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة (1992-2022) الذي عرف بصفة عامة نسب جد مرضية تجاوزت 50% في معظم السنوات باستثناء الفترة (1992-2022) أين سجلت أدنى النسب التي لم تتجاوز 40%. أما في السنوات التي تلي فقد تجاوزت نسب مؤشر العمق المالي 100% وبلغت أقصاها سنة 2020 بحوالي 346%. فهذه النتائج الإيجابية تعكس مدى قدرة سلطات المملكة على تطبيق إجراءات التحرير المالي للأسواق المالية ونجاحها في توفير بيئة ملائمة أمام المستثمرين وزيادة ثقتهم بها.

المطلب الرابع: مقارنة سياسة التحرير المالي بين الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

بهدف معرفة الدول الرائدة في سياسة التحرير المالي سنقوم بإجراء دراسة مقارنة لكل من الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وفق مؤشرات التحرير المالي المتطرق إليها والممثلة في الأشكال البيانية الموالية.

الشكل رقم (52): مؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات والسعودية خلال الفترة (2000-2022)

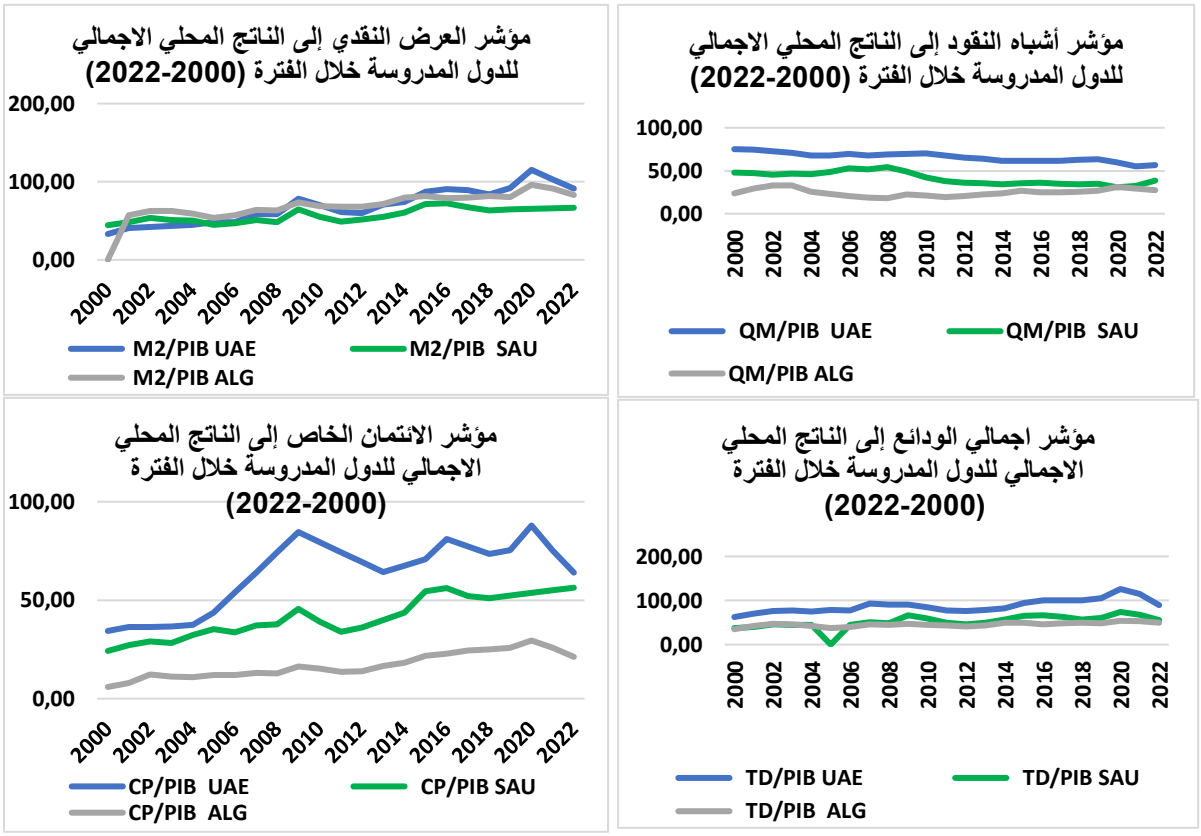

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (48)

تبعا للأشكال البيانية السالفة المبينة لتغيرات مؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022) لاحظنا ما يلي:

بالنسبة لمؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي فان الدول المدروسة سجلت قيم عالية تميزت بالزيادة طوال الفترة الزمنية (2000-2022) تأتي في مقدمتها كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة وتليهم المملكة العربية السعودية بانخفاض طفيف. أما مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى وهو ما يفسر الحجم الكبير للقروض الموجهة لمختلف الأنشطة الاقتصادية الناشطة في القطاع الخاص، تليها المملكة العربية السعودية والجزائر في المرتبة الثالثة حيث لم تتعد قيمة هذا المؤشر 30%، فيما يخص اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي فالمرتبة الأولى كانت من نصيب الامارات العربية

المتحدة تليها المملكة العربية السعودية ثم الجزائر، أما مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي فالإمارات العربية المتحدة كانت الأولى متبوعة بالمملكة العربية السعودية وفي الأخير الجزائر.

بناء على ما تم ذكره سابقا نستنتج أن الامارات العربية المتحدة تعتبر من الدول الرائدة في مجال سياسة التحرير المالي تأتي بعدها المملكة العربية السعودية التي عرفت تسجيل مستويات مرضية عند تطبيقها لسياسة التحرير المالي، اما الجزائر فرغم أنها أحرزت بعض النقاط الإيجابية عند تبنيها لهذه السياسة إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بالدول المدروسة. ويمكن ايجاز ما تم تداوله سابقا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في سياسة التحرير المالي خلال الفترة (2000-2022)

الدول المدروسة	مؤشرات التحرير المالي			
	M2/PIB	CP/PIB	TD/PIB	QM/PIB
الامارات العربية المتحدة	1	1	1	1
المملكة العربية السعودية	2	2	2	2
الجزائر	1	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

خاتمة الفصل

لقد سعت عديد الدول عبر العالم إلى تطبيق سياسة التحرير المالي بغية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وهذا ما أشار إليه أغلب الباحثين الاقتصاديين فزيادة تطوير الأنظمة المالية ينتج عنه التوزيع الأمثل للموارد المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة، وذلك بعد توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بالعمليات الاستثمارية المتنوعة.

ومن خلال دراستنا لسياسة التحرير المالي للجزائر، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبعد التطرق للإصلاحات المالية المنتهجة توصلنا إلى أن مؤشرات التحرير المالي البنكية في الجزائر عرفت بعض التحسن الملحوظ إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بالإمارات والسعودية، أما مؤشر العمق المالي من الجانب البورصي فقد أظهر ضعف كبير وعدم كفاءته بسبب عدة معوقات.

من جانب آخر لجأت الدول المعنية بالدراسة إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي للحد من الأزمات العالمية والخروج من تبعية المورد الوحيد وهذا ما تحقق لدولة الامارات التي تعتبر رائدة في هذا المجال بعد انتهاج استراتيجية واضحة المعالم لتنويع الاقتصاد الاماراتي، تليها السعودية بدرجة أقل من خلال تحليل مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي. أما الجزائر فقد عرفت إصلاحات كبيرة في شتى القطاعات المنتجة خاصة مع بداية الألفية الجديدة إلا أن مؤشر التنويع الاقتصادي لجزائر أظهر أن الاقتصاد الوطني مازال يعتمد بصورة واضحة على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع الاقتصادي مقارنة بالإمارات والسعودية.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

تمهيد الفصل

بعد أن تطرقنا إلى المفاهيم النظرية لسياسة التنويع الاقتصادي والتحرير المالي وكذا واقع ومؤشرات كل من التنويع الاقتصادي والتحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)، سنحاول في هذا الفصل الأخير قياس أثر سياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للدول المذكورة سابقا خلال المدة الزمنية (2000-2022) وذلك باستخدام نماذج بيانات بانل الديناميكي، والتي أصبحت محل اهتمام الكثير من الباحثين في السنوات الأخيرة إذ استعملت مؤخرا في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نماذج بيانات بانل الديناميكي

المبحث الثاني: أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للدول المدروسة خلال الفترة (2000-2022)

المبحث الأول: نماذج بيانات بانل الديناميكي

في دراستنا القياسية المتعلقة بتبيان أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (2000-2022) يمكن القول بأن هناك عدة نماذج قياسية مناسبة يمكن تطبيقها للوصول إلى النتائج المرجوة ومن بينها نماذج بيانات بانل الديناميكي.

المطلب الأول: مفهوم نماذج البانل الديناميكي

تعتبر نماذج البانل الديناميكية من النماذج التي تسمح لنا بدراسة التأثيرات الثابتة عبر الزمن سواء في الأجل القريب أو البعيد، كما تتميز بقدرتها على التعامل مع بيانات البانل التي تأخذ عنصر الزمن بالحسبان. إضافة إلى أنها تضمن التأثيرات السابقة وتقدرها بدقة والجدير بالذكر أن تقدير هذه النماذج يتم في اغلب الأحوال من خلال نماذج الانحدار الذاتي حيث تأخذ بعين الاعتبار التأثير الزمني السابق للمتغير التابع. ضف إلى ذلك استعمال طرق أخرى للتقدير كطريقة العزوم المعممة (GMM) فنماذج البانل الديناميكية تعتمد على ادخال المركبات الديناميكية للخطأ ونموذج التأثيرات السابقة مما يسهل في التعامل مع البيانات الغير ملحوظة.

1)- نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ:

تستلزم نماذج البانل الديناميكية معالجة دقيقة تسمح بالحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المختلفة لمفردات العينة، ليكن نموذج الانحدار الذاتي الذي يعتمد على المتغيرات السابقة له دون المتغيرات الخارجية: $y_{i_t} = \delta y_{i,t-1} + u_{it}$ حيث أن $U_{it} = U_i + v_{jt}$

كما أن التباينات المشتركة بين حد الخطأ u_i وvit تكون مساوية للصفر.

يظهر لنا جليا أنه من خلال الصيغة السابقة لنموذج الانحدار الذاتي أن المتغيرة المبطئة $y_{i,t-1}$ ذات صلة مع حد الخطأ u_{it}.

عند كتابة النموذج السابق الذكر خلال فترة زمنية متأخرة (t-1) فإننا نحصل على متغيرات متأخرة $y_{i,t-1}$ التي ترتبط بالأثر الفردي والخاص، هذا الارتباط يؤثر على طرق التقدير المعروفة كطريقة المربعات الصغرى العادية

(OLS) لتصبح غير فعالة من الجانب العلمي خلال مجال زمني محدد لذا يصبح من الأجدر استعمال طرق تقدير أخرى كطريقة العزوم المعممة (GMM).[1]

2)- نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة:

تكتب نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \emptyset^* y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b x_{j,i,t} + u_{it}$$

$$u_{it} \approx IID(0, \delta_u^2) \qquad t=1...T \quad ،i= 1...n$$

وفقا لنظرية Frish-Waugh-Lovell يتم تقدير النموذج باستخدام المقدر Within مما يجعله مكافئا لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج، حيث يعبر عن المتغيرات من خلال انحرافاتها عن المتوسط أي استعمال قيم مركزية بدل القيم الأصلية حيث:

$$y_{it} - y_i = \lambda(y_{it-1} - y_{it-2}) + \sum_{j=1}^{k} b(x_{j,i,t} - x_{j,i}) + (u_{it} - u_i)$$

يشير النموذج إلى وجود ارتباط بين المتغيرات الداخلة المتأخرة y_{it-1} ومتوسطاتها الفردية y_{it-2} وحد الخطأ $(u_{it} - u_i)$ وهذا يدل على أن المقدر Within متقارب في حالة N و $\infty \longrightarrow$ T ويصبح غير متقارب في حالة $\infty \longrightarrow$ N و T محددة. لذا في هذه الحالة الاجدر استعمال طريقة تقدير أخرى كطريقة العزوم المعممة أو طريقة المتغيرات المساعدة.[2]

[1] : سعدي هند، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 181-182.

[2] : جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2012، ص 338.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك

1)- اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:

اختبارات الجيل الأول ترتكز على الفرضية القائلة بالاستقلالية الموجودة بين الافراد فعند العمل بهذه الفرضية على مختلف التطبيقات الاقتصادية تم الوصول على نتائج غير جيدة، من جانب آخر هناك نوع آخر من الاختبارات وهي اختبارات الجيل الثاني التي ترتكز على عدم استقلالية الأفراد بمعنى هناك ارتباط بين المفردات وفيما يلي جدول تفصيلي لأهم اختبارات الجيل الأول والثاني[1] الموضحة أدناه:

الجدول رقم (14): اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين الافراد	
1- تحديد تجانس جذر الوحدة للانحدار الذاتي تحت الفرضية (H_1)	Levin et Lin (1992, 1993)
	Lin, Levin et Chu (2002)
	Harris et Tzavalis (1999)
2-تحديد عدم التجانس لجذر الوحدة للانحدار الذاتي	Im, Pesaran et Shin (1997, 2002 et 2003)
	Maddala et Wu (1999)
	Choi (1999, 2001)
	Hadri (2000)
3-الاختبار التسلسلي	Hénin, Jolivaldt et Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين الافراد	
1-إختبارات مبنية على نماذج عاملية	Bai et Ng (2001)
	Noon et Perron (2004)
	Phillips et Sul (2003a)
	Pesaran (2003)
	Choi (2002)
2-طرق أخرى	O.Connell (1998)
	Chang (2002, 2004)

Source : op, cit, p 257

1-1) اختبار Levin et Lin: تم استخلاص هذا الاختبار من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لديكي فولر وقد اعتمد Levin et Lin على 03 نماذج لاختبار جذر الوحدة وهي معرفة كما يلي:

[1] : Christophe Hurlin, Valérie Mignon, Une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel, Economie et Prévision, n 169-170-171, année 2005, p 256.i

النموذج 01..... $\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج 02..... $\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

النموذج 03..... $\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

حيث i =1…N, t=1…T, $u_{it} \approx IID(0, \delta_u^2)$

انطلاقا من هذه النماذج الثلاث اقترح Levin et Lin الفرضيات التالية:

النموذج 01 $\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho < 0 \end{cases}$

النموذج 02 $\begin{cases} H_0 : \rho = 0, \alpha_i = 0, \forall i=1…N \\ H_1 : \rho < 0, \alpha_i \in R \end{cases}$

النموذج 03 $\begin{cases} H_0 : \rho = 0, \beta_i = 0, \forall i=1…N \\ H_1 : \rho < 0, \beta_i \in R \end{cases}$

حيث :

H_0: السلسلة غير مستقرة

H_1: السلسة مستقرة

كما يتم إعطاء درجة تأخير عالية لـ ρ مع استعمال إحصائية ستيودنت [1] $tc = \frac{\hat{\rho}}{\delta_\rho}$

2-1) اختبار Im, Pearson et Shin (2003): يعتبر نموذج Im, Pearson et Shin نموذج يحتوي على تأثيرات فردية في غياب اتجاه حتمي وفي عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج يكتب النموذج كما يلي:

نموذج IPS..... $\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

حيث تعرف α_i بأنها $\alpha_i = -\rho_i y_i$, $Y_i \in R$, $\varepsilon_{it} \approx IID(0, \delta_u^2)$

وقد اعتمد Im, Pearson et Shin على فرضيتين وهما:

[1] : سعدي هند، مرجع سابق، ص 185-186.

$$\begin{cases} H_0 : \rho_i = 0, \alpha_i = 0, \forall i=1...N \\ H_1 : \rho_i < 0, \alpha_i \in R \end{cases}$$

$\rho_i = 0, \forall i = N_1 + 1, N_2 + 2 ... N$ [1]

إذ أن $0 < \delta \leq 1$ حيث $\delta = \lim_{n \to +\infty} \left(\frac{N_1}{N}\right)$

كما أن إحصائية IPS الفردية مناظرة لمتوسط إحصائية ADF هي: $\bar{t} = \frac{1}{N}\sum_{1=}^{N} t_{Pi}$

tp_i: الإحصائية الفردية المتعلقة بالفرضية المعدومة $H_0 : \rho_i = 0$

أما إحصائية IPS فتكتب على الشكل التالي:

$$z_{IPS} = \frac{\sqrt{N}\left(\bar{t} - \frac{1}{N}E(t_{iT}/\rho i = 0)\right)}{\frac{1}{N}\sum_{i=1} VAR(t_{iT}/\rho i = 0)}$$

2)- اختبارات التكامل المشترك:

لإجراء التكامل المشترك لجميع المتغيرات يجب أن تكون جميع المتغيرات ضمن النموذج مستقرة ومتكاملة من نفس الرتبة وللوصول إلى ذلك تستعمل اختبارات بغية التأكد من النموذج الملائم قد تحقق، ومن بين الطرق المستخدمة لهذا الغرض لتقدير العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات نذكر منها:

- اختبار Pedroni (1995-1997-1999-2004)
- اختبار Kao (1999)

وقد تم تطوير منهجيات لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك معتمدين على جملة من الاختبارات للكشف عن وجود أو عدم وجود التكامل المشترك.[2] إذ يتطلب تطبيق هذه الاختبارات تقدير العلاقة طويلة الأجل مسبقا حيث:

$$Y_{it} = d_{i,t} + X_{i,t} + b_i + u_{i,t}$$

حيث تمثل كل من:

$d_{i,t}$: دالة كثير حدود زمنية من الرتبة (01)

[1] : Christophe Hurlin, Valérie Mignon, op, cit, 266.

[2] : سعدي هند، مرجع سابق، ص 187.

$X_{i,t}$: شعاع ، K متغيرة مفسرة ذو درجة (01)

كما تأخذ البواقي الصيغة التالية:

$$\hat{u}_{i,t} = \rho_i \, \hat{u}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

فهذا الاختبار يعتمد على الفرضيات التالية:

فرضية العدم : $\forall i$ $H_0 : \rho_i = \rho < 1$

وفرضيتين بديلتين:

$$H_1^{\rho}: \rho_i = \rho < 1 \ \forall i$$

$$^{1}H_1^{m}: \rho_i = \rho < 1 \ \forall i$$

المطلب الثالث: التقدير والمفاضلة بين نماذج البانل الديناميكي

1)- تقدير نماذج بانل الديناميكي

من المعروف أن بيانات بانل تحتوي على معلومات يكون فيها عدد المشاهدات الزمنية (T) و(N) عدد المجموعات الكبرى بنفس المستوى من الحجم وهنا نكون أمام إجراء تقدير على N والذي يطلق عليه (MG) مقدر المجموعة المتوسطة. [2] . والتي تكتب على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \gamma_i y_{j,t-j} + \beta_i x_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

أما معلمات المدى الطويل θ_i لكل بلد المتعلقة بكل بلد فهي تأخذ الصيغة التالية:

$$\theta_i = \frac{\beta_i}{1 - \gamma_i}$$

وكما تم ذكره سابقا فان مقدر متوسط المجموعة (MG) يأخذ متوسط قيم المعلمات كما يلي:

$$\hat{\theta}_i = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} \theta_i \qquad \hat{\alpha}_i = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} \alpha_i$$

[1] : جبوري محمد، مرجع سابق، ص 355.

[2] : Hashem Pesaran, Ron P. Smith, Yongcheol Shin, Pooled Mean Group Estimation Of Dynamic Heterogeneous Panels, the American Statistical Association, October, 2004, p 02.

يعمل هذا النموذج على حساب متوسط قيم المعلمات المقدرة بعد أن قام بعملية التقدير لكل بلد مما ينتج عنه معلمات غير متجانسة في الأجلين القصير والطويل، ولابد أن تكون البيانات المقطعية تتجاوز 30 حتى نتحصل على معلمات متسقة.[1]

يتم من خلال هذه الطريقة تقدير انحدار منفصل لكل مقطع عرضي وتعطي منهجية التقدير المستعملة هنا معلمات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بأخذ متوسطات المعلمات الفردية لكل انحدار خاص بالبلدان، إذ تمنح لنا طريقة مقدر متوسط المجموعة (MG) معلمات غير متجانسة في المدى الطويل والقريب وهي ترتبط بنسبة كبيرة بالبعد الزمني للسلاسل الزمنية.

أما طريقة تقدير متوسط المجموعة التجميعي (PMG) فهي تتطلب توفر بعض الشروط كأن يكون معامل تصحيح الخطأ سالبا وأقل من (2-) حتى تحقق وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى أن البواقي المتحصل عليها من مقدر (PMG) لابد أن تكون غير مترابطة زمنيا عن طريق ادراج الفجوات الزمنية (Lags) في نموذج الانحدار الذاتي المبطئ الموزع (ARDL) للمتغيرات التابعة (p) والمتغيرات المستقلة (q) في نموذج تصحيح الخطأ.[2] حيث تم صياغة النموذج المقدر على شكل (ARDL) كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{i,j} y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij}^{\backslash} x_{i,t-j} + u_i + \varepsilon_{it}$$

إذ تعرف المتغيرات السابقة كما يلي:

y_{it}: المتغير المستقل للدولة (i) خلال الفترة الزمنية (t)

X_{it} : المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج.

y_{it}: معلمات المتغير التابع المبطئ زمنيا

[1] : مجاهد كنزة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال panel data analysis، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص 183-184.

[2] : Kazi Sohag, Rawshan Ara Begum, Dynamic impact of financial development on economic growth Heterogeneous panel data analysis of island economies: International Journal of Economic Policy in Emerging Economies,, March 2015, p 84-85.

δ_{ij}: معلمات المتغيرات التفسيرية

u_i: الآثار الفردية الثابتة

ε_{it}: المتغير العشوائي. حيث $\varepsilon_{it} \approx IID(0, \delta_u^2)$

إضافة إلى أن النموذج السابق يمكن كتابته في إطار نموذج تصحيح الخطأ (VECM) كالتالي:

$$\Delta y_{it} = \theta_i(y_{i,t-1} - B_i' X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p} \lambda^{*}{}_{ij} \Delta y_{i,t-1} \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij}^{\backslash *} x_{i,t-j} + u_i + \varepsilon_{it}$$

$$\widehat{\delta^{*}}_{jPMG} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \delta_{ij}^{*} \qquad \hat{Q}_{PMG} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i \qquad \widehat{\lambda^{*}}_{jPMG} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \lambda_{ij}^{*}$$

J= 1……q-1 j=1……p-1

$$^{1}\hat{B}_{pmG} = \hat{B}$$

الطريقة الثالثة طريقة التقدير التأثيرات الديناميكية الثابتة (DEF) فهي ترتكز على الفرضيات التالية:

- لكل دولة خصائصها الاقتصادية إذ يتم الأخذ بعين الاعتبار الحد الثابت المخصص في النموذج الاقتصاد.
- يتم فرض قيد على معاملات النموذج القصيرة والطويلة الأجل بحث تكون متماثلة خلال جميع المقاطع العرضية.[2]

2)- اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل الديناميكي:

2-1) اختبار التجانس (Hsiao): نعتبر النموذج التالي:

$$Y_{it} = \alpha_{it} + b_i X_{it} + + \varepsilon_{it}$$

إذ تعرف المتغيرات السابقة كما يلي:

[1] : مجاهد كنزة، مرجع سابق، ص 184-185.

[2] : Kazi Sohag, Rawshan Ara Begum, op, cit, 85

ε_{it} : حد الخطأ مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين ثابت حيث: $\varepsilon_{it} \approx IID(o, \delta_u^2)$

كما أن المعلمات (β_i, α_i) ثابتة في الزمن وتختلف في البعد الفردي إذ هناك عديد الصيغ التي يمكن التحصل عليها وهي:

- $\forall i \in [1, N]: \beta_i = \beta \quad \alpha_i = \alpha$ بمعنى تماثل الثوابت (α_i) وشعاع المعلمات (β_i).
- اختلاف كل من الثوابت (α_i) وشعاع المعلمات (β_i) تكون مختلفة حسب الأفراد فيصبح لدينا عدد N نموذج مختلف.
- تطابق الثوابت (α_i) $\forall i \in [1, N]: \alpha_i = \alpha$ لكن أشعة المعلمات (β_i) مختلفة الأفراد هنا معلمات النموذج تكون مختلفة إلا الثوابت سنتحصل على N نموذج مختلف.
- تماثل شعاع المعلمات (β_i) $\forall i \in [1, N]: \beta_i = \beta$ إضافة لاختلاف الثوابت (α_i) هنا ينتج لنا نموذج التأثيرات الفردية.[1] وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل الآتي:

الشكل رقم (53): خطوات اختبار التجانس لـ (Hsiao)

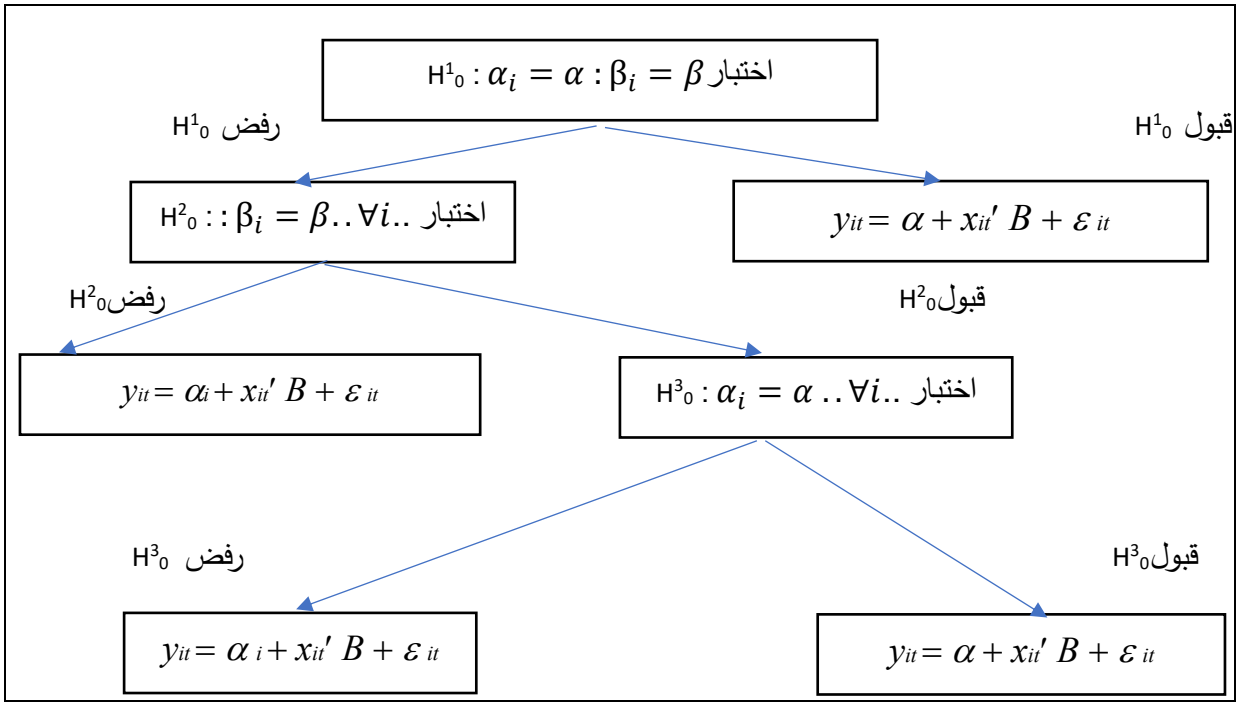

Source: Régis Bourbonnais, Econométrie Manuel et Exercices Corrigés , 7e édition, Paris, 2009, P: 331.

[1] : العقون زهرة، العقون أم الخير، دراسة وصفية تحليلية لنماذج البانل، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 06، 2021، ص 107-108.

2-2) اختبار Hausman: مجال استخدام اختبار Hausman حول ما إذا كان هناك فروقات معنوية أم لا حول تقدير نماذج بانل الديناميكية كمتوسط المجموعة (MG)، متوسط المجموعة التجميعي (PMG) ونموذج التأثيرات الديناميكية الثابتة (DFE). فهذا الاختبار يرتكز على الفرضية الصفرية التي تعتمد على عدم وجود فرق ذو معنوية بين المقدرات المستعملة (MG) و(PMG) أو بين (PMG) و (DEF) فاذا لم يتم رفض الفرضية الصفرية، فهنا من الأفضل استخدام المقدر (PMG) لما يتميز به من كفاءة.

أما في حالة في حالة رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل علو وجود فرق معنوي بين (MG) و(PMG) أو بين (PMG) و (DEF)، وفي حالة تم إيجاد قيم شادة في البيانات فمن الممكن أن يكون المقدر المتوسط ذو تباين مرتفع مما يؤدي إلى نقص كفاءة اختبار Hausman فيعتبر مقدر (PMG) هو الأنسب، يستخدم ذلك إذا كانت قيمة الاحتمال (P) غير معنوية عند مستوى المعنوية 05% أما إذا كانت قيمة الاحتمال معنوية فان استخدام مقدر (MG) أو (DEF) يكون هو الأنسب.[1]

المبحث الثاني: أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للدول محل الدراسة (الجزائر، الامارات والسعودية) خلال الفترة 2000-2022

تمهيد:

بهدف الوصول إلى معرفة أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للدول المدروسة (الجزائر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة) قمنا بالتطرق على ثلاث مطالب، إذ يتناول المطلب الأول منهجية الدراسة المستعملة والنموذج القياسي المستخدم أما المطلب الثاني فتم فيه دراسة الاستقرارية وعلاقة التكامل المشترك، وفي الأخير المطلب الثالث الذي يحتوي على تقدير النماذج الديناميكية للبانل فالمفاضلة بينهم وتحليل النتائج المتحصل عليها.

[1] : Sekali & Lakhloufi, Développement financier et croissance économique dans la région MENA : Une approche en données de panel, Alternatives Managériales et Economiques, Revue AME, Vol 4, No 2 (Avril, 2022), p 674-675.

المطلب الأول: النموذج القياسي المستخدم

فيما يلي سيتم التطرق وذكر النموذج القياسي المستخدم في دراستنا بالإضافة إلى المتغيرات الخاصة بهذا النموذج

1) متغيرات النموذج:

يعتبر تحديد المتغيرات قبل البدء في الدراسة القياسية أولى الخطوات لمعرفة أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي لكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2022) فقد تك جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية للدول السابقة الذكر عبر مختلف المصادر الإحصائية.

1-1) المتغير التابع: وهو التنويع الاقتصادي يرمز له بالرمز (EDI) أي مؤشر التنويع الاقتصادي المركب لدولة الجزائر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وهو يمثل متوسط باقي مؤشرات التنويع الاقتصادي الأخرى وهي: مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر تنويع الصادرات، مؤشر تنويع الواردات، مؤشر تنويع الارادات ومؤشر تنويع العمالة للدول العربية المدروسة.

1-2) المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع يتم من خلالها تفسير هذا المتغير ومعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بينهما فالمتغيرات التفسيرية المستعملة في النموذج القياسي هي:

-**التحرير المالي:** يرمز له بالرمز (FL) ويقصد به مجموعة من مؤشرات التحرير المالي المتعارف عليها وفي دراستنا قد تم الاعتماد على مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (CP/GDP) كونه يعكس قدرة النظام المصرفي على تحويل الموارد المالية إلى مشاريع استثمارية منتجة في مختلف المجالات لفائدة القطاع الخاص، كما أن معظم الدراسات الكمية التطبيقية اعتمدت عليه.

بالإضافة إلى متغيرات الضبط التي تم ادراجها في النموذج بغية زيادة جودة والقدرة التفسيرية للنموذج وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الانفتاح التجاري (OT) والانفاق العمومي (PS) للدول محل الدراسة.

2)- شكل النموذج الرياضي:

قبل التطرق على الدراسة القياسية لا بد من تحديد الصيغة الرياضية للنموذج وهذا بعد معرفة كل المتغيرات المدرجة في النموذج من متغير تابع ومتغيرات مستقلة لأثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للدول المدروسة خلال الفترة الزمنية (2000-2022) ويعطى الشكل الرياضي للنموذج كما يلي:

$$EDI = f(FL, FDI, OT, PS)$$

حيث تمثل المتغيرات السابقة:

EDI : مؤشر التنويع الاقتصادي المركب المعبر عن (HHI COMP)

FL : مؤشر التحرير المالي.

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر

OT : الانفتاح التجاري

PS : النفقات العمومية

3)- عينة الدراسة:

تم استخدام عينة تمثل 03 دول عربية وهي: الجزائر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية السعودية فنماذج البانل الديناميكية تعتمد على عدد N من الوحدات المقطعية المتمثلة في 03 دول عربية، وكل وحدة مقطعية تحتوي على سلسلة زمنية T=23 من سنة 2000 إلى غاية 2022 بمعنى عدد المشاهدات يصبح (T*N) أي (3*23) بما يساوي 69 مشاهدة.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقة التكامل المشترك

في هذا الجانب سنقوم بالتطرق لدراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية المعبر عنها بالمتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي المركب (EDI)، التحرير المالي (FL)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، النفقات العمومية (PS) والانفتاح التجاري (OT) بالإضافة إلى دراسة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

1)- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

الكثير من السلاسل الزمنية تعاني من عدم الاستقرار إذ أنه عند إدخالها في نماذج الانحدار ستؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشكلات في التحليل القياسي، لذا كان الأجدر أولا دراسة استقرارية هذه السلاسل الزمنية والتي تمتد من (2000-2022) في دراستنا.

1-1) دراسة الاستقرارية للسلسلة EDI: بعد إجراء اختبارات الاستقرارية على سلسلة EDI تبين أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (15): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة EDI عند المستوى الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	-0.99639	-0.44419	-0.84513
	القيمة الاحتمالية	0.1595	0.3285	0.1990
BREITUNG test	معلمة الاختبار	-0.45233	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.3255	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	-1.33157	-0.49972	-
	القيمة الاحتمالية	0.0915	0.3086	-
ADF test	معلمة الاختبار	10.4310	8.01260	4.58572
	القيمة الاحتمالية	0.1076	0.2372	0.5979
PP test	معلمة الاختبار	6.14393	7.85543	7.32880
	القيمة الاحتمالية	0.4073	0.2489	0.2915

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (49)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 05% بمعنى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة لذا سنقوم بدراسة استقرارية هذه السلسلة بتطبيق اختبارات الجذر الوحدوي عليها عند الفرق الأول (01) I والنتائج مبينة كما يلي:

جدول رقم (16): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DEDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	-1.38367	-2.77157	-6.72224
	القيمة الاحتمالية	0.0832	0.0028	0.0000
BREITUNG test	معلمة الاختبار	-1.99032	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.0232	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	-2.99035	-4.10398	-
	القيمة الاحتمالية	0.0014	0.0000	-
ADF test	معلمة الاختبار	19.6977	27.6401	44.8085
	القيمة الاحتمالية	0.0031	0.0001	0.0000
PP test	معلمة الاختبار	55.4304	65.7545	73.7068
	القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (50)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جل القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 05% وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، أي عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (01) I.

2-1) دراسة الاستقرارية للسلسلة FL: بعد إجراء اختبارات الاستقرارية على سلسلة FL تبين أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (17): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FL عند المستوى الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	0.67233	-1.37874	0.67231
	القيمة الاحتمالية	0.7493	0.0840	0.7493
BREITUNG test	معلمة الاختبار	1.50004	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.9332	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	-0.43750	-0.02776	-
	القيمة الاحتمالية	0.3309	0.4889	-
ADF test	معلمة الاختبار	7.20780	4.59623	1.74220
	القيمة الاحتمالية	0.3021	0.5965	0.9418
PP test	معلمة الاختبار	4.05596	4.17860	0.95438
	القيمة الاحتمالية	0.6691	0.6525	0.9873

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (51)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أن كل القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 05% بمعنى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة لذا سنقوم بدراسة استقرارية هذه السلسلة بتطبيق اختبارات الجذر الوحدوي عليها عند الفرق الأول (01) I والنتائج مبينة كما يلي:

جدول رقم (18): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFL

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	-2.07034	-2.39027	-4.98287
	القيمة الاحتمالية	0.0192	0.0084	0.0000
BREITUNG test	معلمة الاختبار	0.44033	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.6701	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	-1.70487	-2.78307	-
	القيمة الاحتمالية	0.0441	0.0027	-
ADF test	معلمة الاختبار	12.0604	18.5911	30.1758
	القيمة الاحتمالية	0.0606	0.0049	0.0000
PP test	معلمة الاختبار	14.6656	21.1567	34.7633
	القيمة الاحتمالية	0.0230	0.0017	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (52)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جل القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 05% وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، أي عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (01) I.

1-3) دراسة الاستقرارية للسلسلة FDI:

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية على سلسلة FDI تبين أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (19): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI عند المستوى الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	1.08401	1.15014	-0.14116
	القيمة الاحتمالية	0.8608	0.8750	0.4439
BREITUNG test	معلمة الاختبار	0.86845	-	-

	القيمة الاحتمالية	0.8074	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	0.19227	0.29338	-
	القيمة الاحتمالية	0.5762	0.6154	-
ADF test	معلمة الاختبار	4.16875	3.32337	3.24620
	القيمة الاحتمالية	0.6539	0.7673	0.7774
PP test	معلمة الاختبار	8.86543	9.46563	6.95103
	القيمة الاحتمالية	0.1813	0.1490	0.3254

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (53)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أن كل القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 05% بمعنى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة لذا سنقوم بدراسة استقرارية هذه السلسلة بتطبيق اختبارات الجذر الوحدوي عليها عند الفرق الأول (01) I والنتائج مبينة كما يلي:

جدول رقم (20): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DFDI

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	-3.62815	-4.44658	-6.07333
	القيمة الاحتمالية	0.0001	0.0000	0.0000
BREITUNG test	معلمة الاختبار	-2.08440	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.0186	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	-3.06098	-4.06548	-
	القيمة الاحتمالية	0.0011	0.0000	-
ADF test	معلمة الاختبار	19.5444	27.0341	41.3961
	القيمة الاحتمالية	0.0033	0.0001	0.0000
PP test	معلمة الاختبار	49.9668	59.9019	75.0885
	القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (54)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 05% وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، أي عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (01) I.

1-4) دراسة الاستقرارية للسلسلة OT: بعد إجراء اختبارات الاستقرارية على سلسلة OT تبين أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (21): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة OT عند المستوى الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	-1.85190	-1.12667	0.84341
	القيمة الاحتمالية	0.0320	0.1299	0.8005
BREITUNG test	معلمة الاختبار	-0.20568	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.4185	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	-0.62588	0.10964	-
	القيمة الاحتمالية	0.2657	0.5437	-
ADF test	معلمة الاختبار	6.79696	3.94019	2.05440
	القيمة الاحتمالية	0.3400	0.6848	0.9146
PP test	معلمة الاختبار	4.26809	12.1740	3.20078
	القيمة الاحتمالية	0.6404	0.0582	0.7833

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (55)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أن معظم القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 05% بمعنى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة لذا سنقوم بدراسة استقرارية هذه السلسلة بتطبيق اختبارات الجذر الوحدوي عليها عند الفرق الأول (01) I والنتائج مبينة كما يلي:

جدول رقم (22): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DOT

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	-3.08591	-3.68561	-5.21081
	القيمة الاحتمالية	0.0010	0.0001	0.0000
BREITUNG test	معلمة الاختبار	-2.50374	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.0061	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	-3.11741	-3.70396	-
	القيمة الاحتمالية	0.0009	0.0001	-
ADF test	معلمة الاختبار	20.3406	24.8388	32.3733
	القيمة الاحتمالية	0.0024	0.0004	0.0000
PP test	معلمة الاختبار	37.2285	35.6464	43.3600
	القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (56)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 05% وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، أي عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (01) I.

1-5) دراسة الاستقرارية للسلسلة PS: بعد إجراء اختبارات الاستقرارية على سلسلة PS تبين أن هذه المتغيرة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (23): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PS عند المستوى الأصلي

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	0.54207	-0.74291	1.68523
	القيمة الاحتمالية	0.7061	0.2288	0.9540
BREITUNG test	معلمة الاختبار	-0.06755	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.4731	-	-
IPS test	معلمة الاختبار	1.60867	0.60038	-
	القيمة الاحتمالية	0.9462	0.7259	-
ADF test	معلمة الاختبار	1.47705	3.08672	1.08877
	القيمة الاحتمالية	0.9610	0.7979	0.9820
PP test	معلمة الاختبار	1.41199	2.84068	1.03173
	القيمة الاحتمالية	0.9651	0.8286	0.9844

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (57)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 05% بمعنى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة لذا سنقوم بدراسة استقرارية هذه السلسلة بتطبيق اختبارات الجذر الوحدوي عليها عند الفرق الأول (01) I والنتائج مبينة كما يلي:

جدول رقم (24): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة DPS

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة				
الاختبار	النموذج	وجود ثابت واتجاه زمني	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه زمني
LLC test	معلمة الاختبار	-4.48517	-4.71420	-5.35685
	القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000
BREITUNG test	معلمة الاختبار	-3.93083	-	-
	القيمة الاحتمالية	0.0000	-	-

IPS test	معلمة الاختبار	-3.83917	-4.17951	-
	القيمة الاحتمالية	0.0001	0.0000	-
ADF test	معلمة الاختبار	24.3406	27.8391	34.2130
	القيمة الاحتمالية	0.0005	0.0001	0.0000
PP test	معلمة الاختبار	39.1044	36.3807	46.6990
	القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (58)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 05% وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، أي عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (01) I.

2)- دراسة علاقة التكامل المشترك:

يتم التطرق لدراسة علاقة التكامل المشترك بين متغيرات البانل باستعمال اختبار (pedroni) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الاجل أم لا وهذا بعد إجراء سلسلة من اختبارات الاستقرارية على هذه المتغيرات، حيث تم التوصل إلى أن كل من التنويع الاقتصادي المركب، التحرير المالي، النفقات العمومية، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري مستقرة من الدرجة الأولى خلال الفترة الزمنية (2000-2022).

الجدول رقم (25): نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج

الاختبار	اختبار التكامل المشترك	نوع الاختبار	احصائية الاختبار	الاحتمال
لا يوجد تكامل مشترك: H_0 يوجد تكامل مشترك: H_1 وجود قاطع دون اتجاه	داخل الأبعاد Within	Panel v-Statistic	-0.554862	0.7105
		Panel rho-Statistic	-0.577046	0.2820
		Panel PP-Statistic	-3.680793	0.0001
		Panel ADF-Statistic	-2.664694	0.0039
	بين الأبعاد Betwen	Group rho-Statistic	-0.183379	0.4273
		Group PP-Statistic	-4.048753	0.0000
		Group ADF-Statistic	-2.481353	0.0065
لا يوجد تكامل مشترك: H_0		Panel v-Statistic	-1.331052	0.9084
		Panel rho-Statistic	0.105117	0.5419

يوجد تكامل مشترك: H_1 وجود قاطع واتجاه	داخل الأبعاد Within	Panel PP-Statistic	-5.178661	0.0000
		Panel ADF-Statistic	-3.697894	0.0001
	بين الأبعاد Betwen	Group rho-Statistic	0.660784	0.7456
		Group PP-Statistic	-5.730493	0.0000
		Group ADF-Statistic	-3.145093	0.0008
لا يوجد تكامل مشترك: H_0 يوجد تكامل مشترك: H_1 عدم وجود قاطع واتجاه	داخل الأبعاد Within	Panel v-Statistic	-0.620910	0.7327
		Panel rho-Statistic	-1.055087	0.1457
		Panel PP-Statistic	-3.717279	0.0001
		Panel ADF-Statistic	-1.846544	0.0324
	بين الأبعاد Betwen	Group rho-Statistic	-0.915653	0.1799
		Group PP-Statistic	-4.901430	0.0000
		Group ADF-Statistic	-1.694115	0.0451

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (59)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 05% وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي المركب، التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنفقات العمومية.

المطلب الثالث: تقدير نماذج بانل الديناميكي والمفاضلة بينها

في هذه المرحلة من الدراسة سيتم تقدير نماذج بانل الديناميكي والتطرق لطريقة المفاضلة بينها من خلال اجراء تقدير للعلاقة الموجودة بين المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي والمتغيرات الأخرى المفسرة وهي مؤشر التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنفقات العمومية.

1)- تقدير نماذج بيانات البانل الديناميكي:

بغية تقدير نموذج أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للدول (الجزائر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة) ولمعرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية تم اتباع ثلاث

نماذج تقديرية وهي: نموذج متوسط المجموعة (MG)، نموذج متوسط المجموعة التجميعي (PMG) ونموذج التأثيرات الديناميكية الثابتة (DFE).

وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال عرض نتائج مقدرات متوسط المجموعة (MG)، متوسط المجموعة التجميعي (PMG) ومقدر التأثيرات الديناميكية الثابتة (DFE) لمعلمات تصحيح الخطأ البعيدة والقصيرة المدى، إضافة لمعلمة سرعة التعديل كما هو موضح في الجداول التي سيأتي ذكرها.

1-1) نتائج تقدير علاقة طويلة الأجل:

الجدول رقم (26): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

المتغيرات	PMG		MG	
	تقدير			
	المدى الطويل	المدى القصير	المدى الطويل	المدى القصير
ECT		-6.68 (0.000)		-3.33 (0.001)
D1 LFLI		-0.04 (0.966)		-0.34 (0.731)
D1 LFDI		0.36 (0.718)		0.61(0.543)
D1 LOT		1.04 (0.296)		0.35 (0.726)
D1 LPS		-0.39 (0.696)		-0.19 (0.850)
LFLI	-0.86 (0.390)		7.66 (0.000)	
LFDI	3.01 (0.003)			
LOT	-3.19 (0.001)		0.06 (0.950)	
LPS	0.18 (0.855)		0.02 (0.987)	
CONSTANT		6.83 (0.000)		-0.84 (0.403)
عدد الملاحظات	63	63	63	63
عدد الدول	3	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (60-61)

الجدول رقم (27): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,DFE للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

المتغيرات	DFE		MG	
	تقدير			
	المدى الطويل	المدى القصير	المدى الطويل	المدى القصير
ECT		-3.89 (0.000)		-3.33 (0.001)
D1 LFLI		-0.43 (0.667)		-0.34 (0.731)
D1 LFDI		-0.72 (0.473)		0.61(0.543)
D1 LOT		1.83 (0.067)		0.35 (0.726)
D1 LPS		0.84 (0.401)		-0.19 (0.850)
LFLI	-1.21 (0.227)		7.66 (0.000)	
LFDI	0.76 (0.446)		0.15 (0.879)	
LOT	-0.85 (0.393)		0.06 (0.950)	
LPS	0.85 (0.395)		0.02 (0.987)	
CONSTANT		0.51 (0.607)		-0.84 (0.403)
عدد الملاحظات	63	63	63	63
عدد الدول	3	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (60-62)

تمثل الجداول السابقة نتائج التقدير باستعمال كل من طريقة MG، PMG، DFE ومعامل تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل مع وجود مجموعة من المتغيرات التفسيرية الموضحة آنفا خلال الفترة (2000-2022).

من خلال تقدير النموذج باستعمال طريقة MG نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 05% إذ يفسر على أن النموذج يحتوي على آلية تعديل، كما نلاحظ أيضا أن مؤشر التحرير المالي سالب وغير معنوي في المدى القصير والطويل عند 05%، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كلاهما موجب وغير معنوي في المدى القصير والطويل عند 05%، معامل النفقات العمومية سالب وغير معنوي في المدى القصير وموجب وغير معنوي في المدى الطويل عند 05%.

من جانب آخر فعند تقدير النموذج باستعمال PMG لاحظنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 05%، بالنسبة لمؤشر التحرير المالي فهو سالب ومعنوي في المدى القصير وسالب وغير معنوي في المدى الطويل عند 05%، الاستثمار الأجنبي المباشر موجب وغير معنوي في المدى القصير وموجب ومعنوي في المدى الطويل عند 05%، أما الانفتاح التجاري فهو موجب وغير معنوي في لمدى القصير وسالب ومعنوي في المدى الطويل عند 05% معامل النفقات العمومية سالب وغير معنوي في المدى القصير وموجب وغير معنوي في المدى الطويل عند 05%.

من جهة أخرى عند تقدير النموذج باستعمال DFE تحصلنا على ما يلي: معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 05%، بالنسبة لمؤشر التحرير المالي فهو سالب وغير معنوي في المدى القصير والبعيد عند 05%، الاستثمار الأجنبي المباشر سالب وغير معنوي في المدى القصير وموجب وغير معنوي في المدى البعيد عند 05%، الانفتاح التجاري موجب وغير معنوي في المدى القصير وسالب وغير معنوي في المدى البعيد عند 05%، أما النفقات العمومية فقد كانت موجبة وغير معنوية في المدى القصير والبعيد عند 05%.

تبعا للنتائج المتحصل عليها باستخدام طرق التقدير MG، PMG، DFE تبيت لنا أن بعض المتغيرات المستقلة غير معنوية احصائيا (متغيرات الضبط) وهي النفقات العمومية (PS) والانفتاح التجاري (OT) لتجاوز القيم الاحتمالية لها مستوى المعنوية 5%، وبغرض تحسين النموذج ليصبح أكثر دقة قمنا بتجنب ادراج متغيرات لا تؤثر معنويا على التنويع الاقتصادي فحذفنا هذه المتغيرات الغير معنوية مع إعادة التقدير باستعمال الطرق MG، PMG، DFE واجراء مقارنة بينها، فتحصلنا على مخرجات الجدولين رقم (28) ورقم (29):

الجدول رقم (28): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

المتغيرات	PMG		MG	
	تقدير			
	المدى الطويل	المدى القصير	المدى الطويل	المدى القصير
ECT		-2.12 (0.034)		-2.83 (0.005)
D1 LFLI		-0.63 (0.530)		-0.66 (0.509)
D1 LFDI		-0.68 (0.499)		0.03 (0.767)
اختبار HAUSMAN بين (PMG)و (MG)	0.09 (prob > chi2 = 0.9563)			
LFLI	-3.85 (0.000)		-0.72 (0.471)	
LFDI	2.55 (0.011)		1.84 (0.066)	
CONSTANT		3.03 (0.002)		-0.34 (0.735)
عدد الملاحظات	63	63	63	63
عدد الدول	3	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق (63-64-66)

الجدول رقم (29): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG,DFE للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

المتغيرات	DFE		MG	
	تقدير			
	المدى الطويل	المدى القصير	المدى الطويل	المدى القصير
ECT		-4.19 (0.000)		-2.83 (0.005)
D1 LFLI		-1.21 (0.225)		-0.66 (0.509)
D1 LFDI		-1.01 (0.314)		0.03 (0.767)
اختبار HAUSMAN بين (DFE)و (MG)	0.02 (prob > chi2 = 0.9910)			
LFLI	-1.51 (0.131)		-0.72 (0.471)	
LFDI	1.45 (0.147)		1.84 (0.066)	
CONSTANT		0.06 (0.956)		-0.34 (0.735)
عدد الملاحظات	63	63	63	63
عدد الدول	3	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق (63-65-67)

بالنسبة لتقدير النموذج عن طريق MG معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 05%، مؤشر التحرير المالي سالب وغير معنوي في المدى القصير والطويل عند 05%، الاستثمار الأجنبي المباشر موجب وغير معنوي عند 05%.

عند تقدير النموذج باستعمال PMG فمعامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 05%، مؤشر التحرير المالي سالب وغير معنوي في المدى القصير وسالب ومعنوي في المدى الطويل عند 05% وهو ما يتوافق مع الأدبيات النظرية التي انتقدت الأثر الموجب لسياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر سالب وغير معنوي في المدى القصير وموجب ومعنوي في المدى الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية عند 05%.

عند تقدير النموذج باستعمال DFE فمعامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 05%، مؤشر التحرير المالي سالب وغير معنوي في المدى القصير والطويل، الاستثمار الأجنبي المباشر سالب وغير معنوي في المدى القصير وموجب ومعنوي في المدى الطويل عند 05%.

وعلى ضوء النتائج السابقة المتحصل عليها تبين لنا ان مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG أكثر اتساقا وكفاءة مقارنة بمقدرات MG وDFE وبالاعتماد على اختبار Hausman الذي ينص على أن تقديرات معلمات المدى الطويل متجانسة، في حين تقديرات المدى القصير غير متجانسة وبالتالي رفض فرضية العدم إذ تصبح PMG هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ للدول المدروسة.

فالنموذج النهائي بعد حذف المتغيرات الغير معنوية هو نموذج أكثر اتساقا وكفاءة يحتوي على مؤشر التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر ويفسر أفضل أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي (للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) خلال الفترة 2000-2022. إذ تم الاعتماد على هذا النموذج الثاني للقيام بتحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها، كما تم الأخذ بعين الاعتبار بأن المتغيرات التي تم حذفها ليست بمتغيرات أساسية من الناحية النظرية.

1-2) نتائج تقدير علاقة قصيرة الأجل: يظهر الملحق رقم (68) نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام PMG FULL للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية في المد القصير وهي مبينة كما يلي:

بالنسبة للجزائر معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 05%، والفرق الأول للوغاريتم مؤشر التحرير المالي سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 05% أما الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر فانه موجب وغير معنوي عند مستوى المعنوية 05%.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 05% والفرق الأول للوغاريتم مؤشر التحرير المالي موجب وغير معنوي عند مستوى المعنوية 05% أما الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر فانه سالب وغير معنوي عند مستوى المعنوية 05%.

بالنسبة للإمارات العربية المتحدة معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 05% والفرق الأول للوغاريتم مؤشر التحرير المالي سالب وغير معنوي عند مستوى المعنوية 05% أما الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر فانه سالب وغير معنوي عند مستوى المعنوية 05%.

2) تشخيص النموذج:

من أجل التأكد من صحة نتائج التقدير لابد من تطبيق الاختبارات التشخيصية الموالية:

2-1) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: من خلال الملحق رقم (58) قيمة إحصائية Joint chi2 أو ما يسمى باختبار Jaque Bera فان قيمة هذه الإحصائية هي 2.34 باحتمال 0.3108 أكبر من 0.05 أي قبول الفرضية الصفرية المبنية على أن الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر، وبالتالي فان الأخطاء العشوائية تأخذ توزيعا طبيعيا وهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (53): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

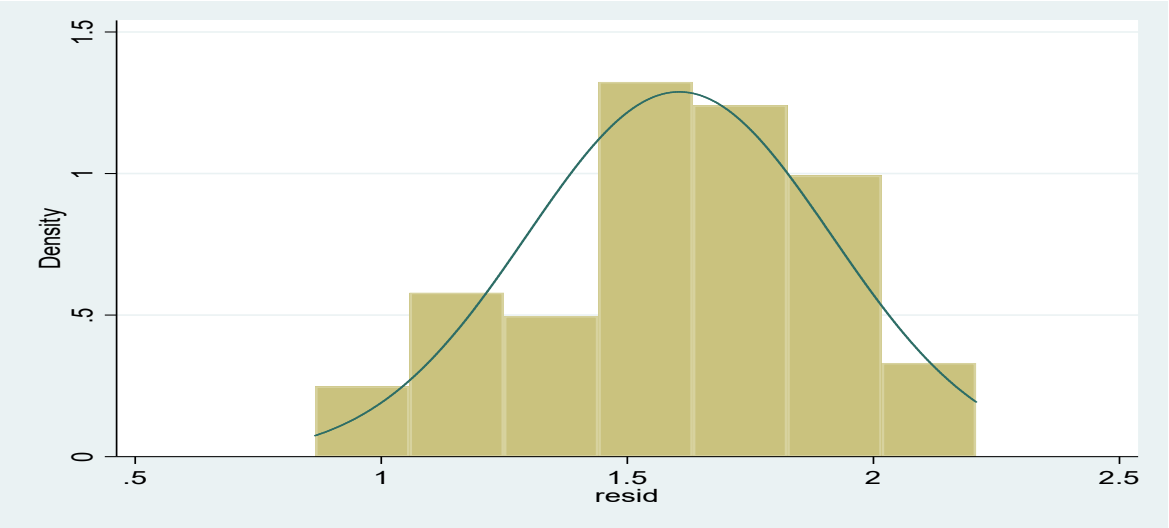

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (69)

2-2) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (30): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

الاختبار	AR (01)	AR (02)	Sargan
القيمة	P = 0,574 > 0,1	P = 0,656 > 0,1	P = 0,343 >0,1

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (70)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة كل الاختبارات أكبر من 0.1 أي أن البواقي تأخذ شكل طبيعي ولا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي النموذج سليم من الناحية الديناميكية.

3-2) اختبار التباين الغير متجانس للأخطاء: من خلال الملحق رقم (71) فان جميع القيم الاحتمالية لاختبار White هي 0.75 أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية القائمة على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

4-2) اختبار معامل التحديد: بناء على قيم الجدول الموالي تم حساب معامل التحديد R^2 الذي يقدر بحوالي 65% مما يدل على أن 65% من تغيرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

سببها المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج كمؤشر التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في حين تبقى حوالي 35% عبارة عن عوامل أخرى غير مفسرة.

الجدول رقم (31): جدول تحليل التباين ANOVA

المؤشر	SST	SSR	SSE	R^2
القيمة	611,13	214	397,12	64,98

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج stata 15

3) تحليل وتفسير النتائج:

بعد أن قدرنا النموذج الثاني باستخدام طريقة PMG تم الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات المعنوية احصائيا فقط ويتمثل النموذج النهائي بأثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022) المعبر عنه بمؤشر التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي كمتغير تابع. وقد أظهرت نتائج تقدير الأجلين الطويل والقصير ما يلي:

- معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالبا ومعنويا مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي إذ أن جزء من انحراف هذا التوازن إعادة تصحيحه في الفترات اللاحقة، فقيمته هي (2.12-) بمعنى 2.12% من الاختلالات تم تصحيحها في الفترة المقبلة مما يدل على استقرار النموذج.
- أظهرت لنا نتائج التقدير بأن مؤشر (D1LFLI) الذي يعبر عن التحرير المالي له أثر سالب على مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى القصير عند مستوى المعنوية 5% لكن ليست له دلالة إحصائية (غير معنوي) وهو أمر منطقي، لأن الأثر الحقيقي يتطلب فترة زمنية أطول إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها الدول محل الدراسة (الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)، ضف إلى ذلك عدم اكتمال مسار التحرير المالي كإصلاح المؤسسات المالية والاقتصاد المحلي لهذه الدول الذي لا يزال يعتمد على المورد الوحيد في الأجل القصير.

- هناك أثر سلبي ومعنوي للوغاريتم مؤشر التحرير المالي على الفرق الأول للوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 05% حيث بلغت قيمته (3.85-)، فالتغير بـ 01% في مؤشر التحرير المالي يقابله انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 3.85% وهو ما تطرقت اليه بعض الأدبيات الاقتصادية.

وقد يعزى هذا الأثر السلبي المعنوي بوجود علاقة حقيقية بين التحرير المالي والتنويع الاقتصادي إلا أنها بأثر سلبي بسبب عدم التدرج في سياسة التحرير المالي، ضعف المؤسسات المالية وتوجيه القروض المالية إلى قطاعات خدماتية ليست بالمنتجة للدول المدروسة.

- أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (D1LFDI) فقد كان له أثر سلبي وغير معنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى القصير عند مستوى المعنوية 05% فالدول النامية كالجزائر، الامارات والسعودية الاستثمارات الأجنبية بها توجه في بعض الأحيان للقطاعات الغير منتجة فهي نشاطات استهلاكية لا تخلق قيمة مضافة، كما أن أثر المشاريع الاستثمارية الأجنبية لا يكون في المدى القصير بل يتطلب وقتا أطول نتيجة للإجراءات الطويلة لإنجاز هذه المشاريع زيادة على ذلك وجود مؤسسات ضعيفة، غياب الشفافية والبيروقراطية...الخ كلها عوامل من شأنها أن تضعف وتثبط الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز والتأثير بالإيجاب على مؤشر التنويع الاقتصادي للدول السابقة الذكر.

-هناك أثر إيجابي ومعنوي للوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر على لوغاريتم الفرق الأول لمؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 05% إذ بلغت قيمته (2.55+) أي أن الزيادة بمقدار 01% في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي لزيادة مؤشر التنويع الاقتصادي للدول المدروسة بـ 2.55% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية المعاصرة والواقع الاقتصادي المعاش.

فالزيادة المسجلة في مؤشر التنويع الاقتصادي المقدرة بحوالي 2.55% نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر المرفق بمشاريع استثمارية متنوعة وموجهة لعديد الاقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة خاصة للدول النامية كالجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تعتبر مقبولة.

- أما بالنسبة للعلاقة قصيرة الأجل بين التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقد كانت أغلب احتمالات هذه المتغيرات غير معنوية (أكبر من 0.05). يمكن تفسير ذلك كون تأثير هذه المتغيرات يكون لها تأثير في المدى الطويل من خلال قنوات تفاعلية وتراكمية وهذا ما توصلت إليه بعض الأدبيات الاقتصادية التي أوضحت أن الزمن القصير غير كافي لظهور علاقة بين المتغيرات، فالتحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرهما يكون تراكمي عبر الزمن بالإضافة بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتغير في الانفاق الحكومي وأسعار النفط. وهذا ما قد يضعف وجود علاقة فعلية حقيقية بين التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي لهذه الدول في المدى القصير.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل من دراستنا قمنا بإجراء دراسة قياسية حول أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022) باستخدام طريقة متوسط المجموعة التجميعي (PMG) حيث قدرنا مؤشر التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي.

فقد أظهرت نتائج تقدير علاقة طويل الأجل بوجود أثر سلبي ومعنوي للوغاريتم مؤشر التحرير المالي على لوغاريتم الفرق الأول لمؤشر التنويع الاقتصادي عند مستوى المعنوية 05% حيث بلغت قيمته (3.85-)، فالتغير بـ 01% في مؤشر التحرير المالي يقابله انخفاض مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 3.85% للدول المذكورة سالفا وهو ما يوافق بعض الأدبيات الاقتصادية. من جهة أخرى هناك أثر موجب ومعنوي للوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر على لوغاريتم الفرق الأول لمؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 05% إذ بلغت قيمته (2.55+)، أي زيادة مؤشر التنويع الاقتصادي للدول المدروسة بـ 2.55% بسبب الزيادة المسجلة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 01% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة بين التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في المدى القصير لعدم معنوية هذه المتغيرات.

وعليه نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها أن سياسة التحرير المالي في الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لا تتميز بالكفاءة اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي لذا لابد من اتباع استراتيجيات سليمة لإنجاح سياسة التحرير المالي.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي خارج المورد الوحيد (قطاع المحروقات) لعينة من الدول النامية (الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)، حيث تم التطرق إلى المفاهيم النظرية لكل من سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي. كما تطرقت الدراسة إلى إجراء تحليل شامل للتنويع الاقتصادي للدول السابقة الذكر والذي تم التعبير عنه بمؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي إضافة إلى سياسة التحرير المالي والتي تم تحليلها بشكل مفصل بالتعرض لأهم مؤشراتها البنكية. كما قمنا أيضا في الجانب القياسي بقياس أثر التحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022) باستعمال طريقة متوسط المجموعة التجميعي PMG، فقدرنا مؤشر التحرير المالي المعبر عنه بالائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي للدول محل الدراسة.

اختبار الفرضيات:

- بعد تحليل مؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنويع الاقتصادي للدول الثلاث تبين أن الامارات العربية المتحدة من الدول الأكثر تنويعا للاقتصاد تليها المملكة العربية السعودية بمعدلات أقل، أما الجزائر فلم تصل بعد إلى المستويات المستهدفة للارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- تم الاعتماد على مؤشر هيرفندال -هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من بين عدة مؤشرات كونه الأكثر استعمالا في الأوساط البحثية **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- بعد تحليل مؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية توصلنا إلى أن النظام المالي الجزائري ما زال يعاني من بعض القيود عكس الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتان استطاعتا المضي قدما في تطبيق سياسة التحرير المالي **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

- تم الاعتماد على مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من بين عدة مؤشرات أخرى كون هذا الأخير الأكثر تداولا في الأبحاث العلمية **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.**

- تم التوصل إلى وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية للتحرير المالي على التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في المدى الطويل **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.**

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تبني سياسة التنويع الاقتصادي يعد ضرورة ملحة على كل الدول خاصة النامي منها والمعتمدة بشكل كبير على قطاع المحروقات فنظرا للتطورات العالمية والأزمات المالية التي عصفت بمعظم الدول مؤخرا وتراجع أسعار البترول أصبح لزاما على الكل اعتماد سياسة جديدة لتنويع مصادر الدخل تفاديا للمخاطر الاقتصادية.

- لسياسة التحرير المالي أهمية خاصة في الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، لمل تتميز به سياسة التحرير المالي من مزايا من شأنها تشجيع رجال الأعمال المحليين والأجانب من زيادة استثماراتهم ذات القيمة المضافة.

- من خلال تحليل مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الاقتصاد الجزائري، الاماراتي والسعودي تبين أن دولة الامارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في هذا المجال في تنويع اقتصادها تليها المملكة العربية السعودية بمستويات أقل، وتبقى الجزائر بعيدة عن مستويات التنويع المستهدفة مقارنة بالدول السابقة رغم الاستثمارات العمومية الكبيرة إذ أصبح لزاما على السلطات الحكومية اتخاذ إجراءات ضرورية واستعجالية لإيجاد حلول خارج قطاع المحروقات.

- سياسة التحرير المالي في الجزائر، الامارات والسعودية كانت متباينة من حيث الكفاءة فقد أظهرت مؤشرات التحرير المالي للدول الثلاث أن الامارات قد قطعت أشواطا كبيرة في سبيل تحرير نظامها المالي إلى جانب

السعودية، أما الجزائر فرغم تسجيلها بعض المعدلات المقبولة نتيجة لتبنيها هذه السياسة بداية من التسعينات إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بالدول السالفة.

- غياب شبه تام لسوق مالي جزائري من جانب آخر تم تسجيل نشاط كبير للسوق المالي الاماراتي والسعودي.

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- على ضوء النتائج المتحصل عليها بعد التقدير بطريقة PMG وجدنا أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) كانت سالبة (2.12-) ومعنوية (0.000) مما يدل على صحة النموذج المقدر ووجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة، وهذه القيمة السالبة نعني أن مؤشر التنويع الاقتصادي يصحح اختلالاته التوازنيه الباقية من كل مرحلة سابقة بـ 212% وهي سرعة تعديل عالية نحو التوازن.

- الفرق الأول للوغاريتم التحرير المالي له أثر سالب وغير معنوي على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى القصير عند مستوى المعنوية 05%.

- لوغاريتم مؤشر التحرير المالي له أثر سالب ومعنوي على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 05% وجود علاقة عكسية ما يعني أن زيادة 01% في مؤشر التحرير المالي يقابله انخفاض في مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 3.85%.

- الفرق الأول للوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي وغير معنوي على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى القصير عند مستوى المعنوية 05%.

- لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي ومعنوي على لوغاريتم مؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 05% هناك علاقة طردية أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 01% يؤدي إلى زيادة مؤشر التنويع الاقتصادي بـ 2.55%.

- عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين التحرير المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي كما أظهرت الاختبارات التشخيصية ان النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية.

وعليه نستنتج أن سياسة التحرير المالي المنتهجة من طرف الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ليست فعالة بما فيه الكفاية لتحقيق مستويات متقدمة من التنويع الاقتصادي، بينما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل المحفزة لعملية التنويع الاقتصادي في الجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

التوصيات:

على ضوء ما تم الوصول إليه من نتائج ارتأينا إلى تقديم مجموعة من التوصيات العامة:

- ضرورة تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي للدول المعتمدة على المورد الوحيد مع توجيه الأولوية للقطاعات المنتجة.
- إعادة النظر في سياسة التحرير المالي المنتهجة من طرف عديد الدول والعمل على التدرج في تبني سياسة التحرير المالي مع توفير المناخ الملائم لتفعيلها.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال سياسة التحرير المالي والتنويع الاقتصادي.

آفاق الدراسة:

بغية إثراء وإيجاد حل لإشكالية التحرير المالي والتنويع الاقتصادي يقترح هذا البحث آفاقا أخرى لبحوث بإمكانها أن تساهم في هذا المجال، ومن العناوين التي من الممكن الاستفادة منها نذكر ما يلي:

- أثر التمويل الإسلامي على التنويع الاقتصادي
- أثر سياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي باستعمال مؤشرات أخرى معبرة عن التنويع الاقتصادي كمؤشر جيني، مؤشر كروغمان...الخ.
- تقدير عتبة سياسة التحرير المالي على التنويع الاقتصادي.
- أثر تحرير الأسواق المالية على التنويع الاقتصادي.
- أثر سياسة التحرير المالي على تنويع الصادرات.

الملاحق

الملحق رقم (01): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة من المجموع (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,09
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,89
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,45
دعم الإصلاحات	30	15	0	0	45	8,57
المجموع	**213,1**	**178,3**	**113,2**	**20,5**	**525,1**	**100**

المصدر: بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020، ص41.

الملحق رقم (02): البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة من المجموع (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,41
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,52
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,02
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	4,85
برنامج تطوير تكنولوجيات حديثة للإعلام والاتصال	50	1,19
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، السنة 2020، ص 211.

الملحق رقم (03): البرنامج الخماسي للتنمية في الجزائر (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة من المجموع (%)
التنمية البشرية	10122	49,59
المنشآت الأساسية	6448	31,59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,67
مكافحة البطالة	360	1,76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1,22
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، 2017، ص 221.

الملحق رقم (04): برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

	2015	2016	المجموع	النسب المئوية %
الصناعة	5,1	4,8	9,9	0,2
الفلاحة والري	209,4	198,2	407,6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	32,6	14,9	47,5	0,8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854,2	441,3	2295,5	38,4
التربية والتكوين	227,8	78,6	306,4	5,1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	184	3,1
دعم الحصول على سكن	234,3	24,4	258,7	4,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29,5
عمليات برأس مال	464,6	239	703,6	11,8
المجموع	**4079,6**	**1894,2**	**5973,8**	**100**

المصدر: بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020، ص59.

الملحق رقم (05): برنامج النمو الجديد في الجزائر (2017-2018)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2017	2018	المجموع	النسبة
الصناعة	3,6	5,3	8,9	0,2
الفلاحة والري	101	116,5	217,5	6
دعم الخدمات المنتجة	5,1	73,3	78,4	2,1
المنشآت القاعدية الإدارية والاقتصادية	139,9	596,5	736,4	20,1
التربية والتكوين	90,9	101,7	192,6	5,3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30,6	77,1	107,7	3
دعم الحصول على سكن	14,9	69,8	84,7	2,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47,5
عمليات برأس المال	165,3	330	495,3	13,5
المجموع	**1386,3**	**2270,2**	**3675,1**	**100**

المصدر: رشام كهينة، قاسيمي آسيا، الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآفاقها في ظل النموذج الجديد للنمو 2016-2030، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، المجلد 03، العدد 01، 2023، ص 25.

الملحق رقم (06): المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2020-2024)

الوحدة: مليار دج

القطاعات الفرعية	المشاريع التنموية الممولة	
	العدد	المبلغ
التزود بمياه الشرب	2465	30,66
الصرف الصحي	1737	24,69
الربط بالكهرباء	1352	16,77
التزويد بالغاز	998	23,96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11,49
النقل العمومي	41	0,39
فك العزلة	3216	67,73
الانارة العمومية	693	4,75
الصحة الجوارية	364	2,76
فضاءات الألعاب	356	3,27
مكافحة زحف الرمال	3	0,058
التغطية الأمنية	66	0,63
المخاطر الطبيعية	114	1,26
المجموع	**12841**	**188,42**

المصدر: بن عدة أمحمد، لكحل محمد، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 414.

الملحق رقم (07): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2022)

الوحدة %

الأنشطة / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	بناء وأشغال عمومية	الخدمات
2000	39,19	8,39	7,04	8,12	20,43
2001	34,15	9,74	7,45	8,49	21,8
2002	32,65	9,22	7,46	9,06	22,2
2003	35,58	9,81	6,76	8,47	21,17
2004	37,72	9,44	6,31	8,26	21,19
2005	44,33	7,69	5,53	7,46	20,08
2006	45,66	7,54	5,28	7,93	19,81
2007	43,72	7,57	5,12	8,82	20,52
2008	45,25	6,58	4,7	8,66	19,13

23,56	10,98	5,72	9,34	31,19	2009
21,56	10,48	5,14	8,46	34,86	2010
20,1	9,13	4,55	8,11	35,93	2011
20,39	9,19	4,5	8,77	34,15	2012
23,12	9,77	4,63	9,85	29,84	2013
24,29	10,41	4,86	10,28	27,03	2014
27,24	11,47	5,5	11,57	18,75	2015
27,8	11,89	5,6	12,29	17,38	2016
26,15	11,86	5,62	11,94	19,91	2017
26,18	11,58	5,56	11,97	22,44	2018
27	12,2	5,7	12,3	19,5	2019
27,2	12,8	6,2	13,8	13,9	2020
25,7	11,7	5,6	12,2	22,2	2021
22,2	10,5	4,9	11,6	31,1	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات، موقع http://www.ons.dz/

الملحق رقم (08): نسب الصادرات الجزائرية حسب المنتجات خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة %

السنوات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات					
	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية الغير غذائية
2000	97,22	0,14	0,2	2,11	0,05	0,21	0,05
2001	96,61	0,14	0,19	4,22	0,11	0,23	0,06
2002	96,1	0,18	0,27	2,92	0,1	0,26	0,14
2003	97,26	0,19	0,2	2,06	0,004	0,12	0,14
2004	97,56	0,18	0,28	1,77	0	0,14	0,04
2005	98,02	0,14	0,29	1,41	0	0,07	0,04
2006	97,83	0,13	0,35	1,51	0,001	0,08	0,07
2007	97,78	0,14	0,28	1,65	0,001	0,07	0,05
2008	97,55	0,15	0,42	1,74	0,001	0,08	0,04
2009	97,64	0,25	0,37	1,53	0	0,09	0,1
2010	97,32	0,55	0,16	1,85	0,001	0,05	0,05
2011	97,19	0,48	0,21	2,03	0	0,04	0,02
2012	97,13	0,43	0,23	2,12	0,001	0,04	0,02
2013	96,9	0,61	0,16	2,24	0	0,04	0,02
2014	95,89	0,51	0,17	3,37	0,003	0,02	0,01
2015	94,32	0,67	0,3	4,6	0,002	0,05	0,03
2016	93,98	1,08	0,27	4,39	0	0,17	0,06
2017	94,51	0,99	0,2	4	0	0,22	0,05
2018	94,62	0,9	0,23	3,95	0,000	0,22	0,08
2019	94,15	1,15	0,27	4,09	0,000	0,23	0,10

0,17	0,35	0,000	5,87	0,32	1,99	91,29	2020
0,16	0,49	0,003	9,02	0,47	1,49	88,36	2021
0,17	0,13	0,003	7,76	0,40	0,4	91,13	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات، موقع http://www.ons.dz/

الملحق رقم (09): نسب الإيرادات الجزائرية العامة خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة %

السنوات	الإيرادات العامة		
	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جبائية
2000	74,34	22,15	3,51
2001	70,6	26,45	2,95
2002	66,13	30,12	3,75
2003	65,07	26,59	8,34
2004	71,9	26,03	2,07
2005	77,97	20,78	1,25
2006	74,56	19,8	5,64
2007	77,95	20,79	1,26
2008	63,99	33,26	2,75
2009	58,83	35,01	6,16
2010	53,63	42,21	4,16
2011	51,35	43,87	4,78
2012	39,93	50,17	9,9
2013	44,3	52,14	3,56
2014	42,99	53,25	3,76
2015	38,45	51,72	9,83
2016	33,57	49,53	16,9
2017	37,84	43,79	18,37
2018	42,3	39,72	17,98
2019	40,42	43,07	16,5
2020	34,06	46,53	19,39
2021	39,54	41,86	18,49
2022	59,76	31,08	9,15

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات، موقع http://www.ons.dz/

الملحق رقم (10): توزيع السكان النشطون في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة %

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	تجارة، خدمات وإدارة
2000	14,2	13,37	9,99	62,52

54,68	10,44	13,82	21,06	2001
54,78	11,21	12,93	21,09	2002
54,87	11,97	12,03	21,13	2003
53,25	12,41	13,6	20,74	2004
54,61	15,07	13,16	17,16	2005
53,42	14,18	14,25	18,15	2006
56,69	17,73	11,96	13,62	2007
56,61	17,22	12,48	13,69	2008
56,14	18,14	12,61	13,11	2009
55,23	19,37	13,73	11,67	2010
58,37	16,62	14,24	10,77	2011
61,55	16,35	13,12	8,96	2012
59,77	16,6	13,04	10,57	2013
60,78	17,83	12,59	8,78	2014
61,58	16,76	12,99	8,65	2015
61,04	17,47	13,5	7,97	2016
59,09	17	13,74	10,14	2017
61,13	16,12	13,03	9,69	2018
60,78	16,75	12,85	9,60	2019
61,16	17,10	13,57	8,86	2020
61,48	17,45	14,35	8,18	2021
61,80	17,80	12,76	7,51	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات، موقع http://www.ons.dz/

الملحق رقم (11): نسب الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة %

السنوات	واردات المحروقات	الواردات خارج المحروقات						
	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية الغير غذائية	أخرى
2000	1,13	25,21	5,30	18,08	0,90	29,67	19,70	0
2001	1,02	24,74	4,69	18,42	1,62	34,73	14,76	0
2002	1,17	22,73	4,33	19,32	1,23	36,64	14,57	0
2003	0,33	19,96	4,82	21,28	0,96	36,92	15,74	0
2004	0,92	19,74	4,28	19,96	0,92	38,97	15,22	0
2005	1,04	17,62	3,69	20,08	0,78	41,52	15,26	0
2006	1,14	17,71	3,93	22,99	0,45	39,75	14,03	0
2007	1,18	17,96	4,80	25,76	0,53	36,10	13,68	0
2008	1,50	19,75	3,52	25,37	0,44	32,96	16,48	0
2009	1,40	14,92	3,05	25,87	0,59	38,28	15,88	0
2010	2,36	14,97	3,48	24,95	0,84	38,60	14,79	0

4,28	14,85	32,52	0,78	21,65	3,61	19,96	2,36	2011
7,21	18,41	25,06	0,61	19,58	3,39	16,62	9,13	2012
4,93	19,35	27,97	0,88	19,54	3,18	16,55	7,60	2013
5,08	16,76	30,69	1,07	20,84	3,07	17,88	4,61	2014
5,13	15,83	31,43	1,22	22,04	2,86	17,18	4,31	2015
8,67	16,17	30,09	0,98	22,45	3,05	16,07	2,52	2016
8,50	16,91	27,81	1,22	21,81	3,03	16,78	3,95	2017
8,62	19,28	26,56	1,11	21,68	3,76	16,98	2,02	2018
9,67	17,90	24,47	0,99	22,20	4,33	17,36	3,09	2019
7,12	15,74	24,55	0,56	21,50	6,21	21,80	2,51	2020
3,74	17,37	24,48	0,66	19,55	9,09	23,73	1,37	2021
0,99	13,63	21,47	0,53	24,72	10,42	26,75	1,50	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الموقع dgpp.mf.gov.dz ، بتاريخ 2024/02/14.

الملحق رقم (12): معاملات هيرفندال-هيرشمان في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: %

السنوات	HHPIB	HHEXP	HHREV	HHIMP	HHEMPL	HHI
2000	0,19	0,95	0,47	0,18	0,32	0,422
2001	0,14	0,93	0,41	0,21	0,22	0,382
2002	0,13	0,93	0,35	0,22	0,22	0,37
2003	0,16	0,95	0,3	0,22	0,22	0,37
2004	0,18	0,96	0,44	0,23	0,19	0,4
2005	0,25	0,96	0,54	0,25	0,21	0,442
2006	0,26	0,96	0,46	0,24	0,19	0,422
2007	0,24	0,96	0,54	0,22	0,24	0,44
2008	0,27	0,96	0,34	0,21	0,23	0,402
2009	0,13	0,96	0,26	0,24	0,23	0,364
2010	0,16	0,95	0,25	0,23	0,22	0,362
2011	0,19	0,95	0,23	0,17	0,26	0,36
2012	0,17	0,95	0,16	0,1	0,31	0,338
2013	0,14	0,95	0,25	0,12	0,28	0,348
2014	0,12	0,93	0,25	0,15	0,3	0,35
2015	0,09	0,91	0,17	0,15	0,31	0,326
2016	0,09	0,9	0,1	0,14	0,3	0,306
2017	0,08	0,91	0,07	0,12	0,27	0,29
2018	0,09	0,91	0,07	0,13	0,3	0,3
2019	0,08	0,9	0,08	0,11	0,3	0,294
2020	0,08	0,86	0,07	0,12	0,3	0,286
2021	0,08	0,82	0,06	0,13	0,31	0,28
2022	0,12	0,86	0,24	0,15	0,31	0,336

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة.

الملحق رقم (13): متوسط مؤشرات هيرفندال-هيرشمان في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

المؤشرات	HHPIB	HHEXP	HHREV	HHIMP	HHEMPL	HHI
المتوسط الحسابي	0,15	0,93	0,27	0,18	0,26	0,36

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة.

الملحق رقم (14): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية للإمارات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2022)

الوحدة: %

القطاعات / السنوات	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والمياه	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية	الخدمات المنزلية	أنشطة أخرى
1990	1,06	39,26	7,49	1,71	10,83	16,95	4,91	1,57	4,51	0,26	11,45
1991	1,30	36,37	7,42	1,84	11,39	17,82	5,22	1,69	4,67	0,29	11,99
1992	1,38	34,26	7,58	1,87	11,58	18,87	5,37	1,76	4,69	0,35	12,28
1993	1,48	29,46	7,84	1,75	12,43	19,96	5,71	1,91	4,95	0,43	14,08
1994	1,83	26,03	9,47	1,78	11,86	20,62	5,79	1,75	4,74	0,51	15,62
1995	1,79	25,31	9,74	1,73	11,73	19,73	6,42	1,68	4,49	0,50	16,89
1996	1,79	26,91	9,54	1,66	11,16	19,95	6,09	1,68	4,23	0,47	16,51
1997	2,00	24,54	11,35	1,77	11,22	20,44	6,09	1,74	4,13	0,46	16,24
1998	2,18	17,21	12,41	1,92	12,27	22,31	7,07	1,90	4,66	0,51	17,56
1999	2,33	20,48	12,30	1,84	11,15	20,55	7,23	1,81	4,69	0,49	17,12
2000	2,26	28,74	13,04	1,55	9,15	17,20	6,62	1,59	4,32	0,42	15,09
2001	2,24	25,13	13,31	1,66	9,56	17,81	7,71	1,97	4,56	0,50	15,52
2002	2,20	23,41	13,06	1,72	9,36	18,15	8,49	2,14	4,56	0,50	16,40
2003	1,93	25,30	12,26	1,91	9,65	17,25	8,26	2,14	4,36	0,48	16,45
2004	1,67	29,27	11,51	1,87	9,03	15,42	8,54	2,06	3,85	0,41	16,38
2005	1,40	34,40	10,61	1,90	8,73	13,58	7,87	1,83	3,49	0,42	15,77
2006	1,09	37,52	9,66	1,85	8,88	13,15	7,60	1,68	3,01	0,39	15,18
2007	0,98	33,98	9,03	1,84	10,00	13,95	8,03	1,76	2,91	0,38	17,15
2008	0,83	37,04	8,60	1,83	10,55	12,74	7,67	1,80	3,42	0,36	15,17
2009	1,04	27,31	9,20	2,59	12,96	13,30	9,51	2,35	4,88	0,46	16,42
2010	0,74	29,71	8,48	2,40	11,09	13,43	8,66	0,62	5,26	0,42	19,19
2011	0,65	37,44	8,15	2,35	9,14	11,42	8,07	0,70	4,61	0,38	17,09
2012	0,63	37,63	8,09	2,49	8,37	11,22	7,88	0,87	4,87	0,38	17,58
2013	0,63	35,57	7,93	2,47	8,24	11,75	7,87	1,03	5,29	0,45	18,77
2014	0,63	32,86	8,12	2,59	8,42	11,71	8,23	1,07	5,52	0,50	20,35
2015	0,72	20,88	9,18	3,47	9,83	13,61	9,72	1,25	6,44	0,60	24,31
2016	0,75	18,50	9,33	3,62	9,58	14,38	9,11	1,36	6,85	0,65	25,87
2017	0,76	20,15	9,38	3,87	9,13	13,74	8,90	1,31	7,27	0,66	24,84
2018	0,71	25,62	8,93	3,73	8,65	12,72	8,32	1,27	7,01	0,65	22,41
2019	0,75	22,53	8,87	4,03	9,10	13,40	8,82	1,43	7,15	0,70	23,22

23,13	0,83	8,74	1,79	8,70	13,68	9,78	4,77	10,29	17,33	0,96	2020
21,38	0,70	7,51	1,76	7,81	12,76	8,45	4,62	10,00	24,07	0,94	2021
19,47	0,62	6,28	1,70	8,17	11,46	7,39	4,07	9,73	30,28	0,82	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx

الملحق رقم (15): توزيع نسب تكوين الرأس المال الثابت للإمارات خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة:%

القطاعات	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	النقل والتخزين والاتصالات	العقارات وخدمات الأعمال	الخدمات الاجتماعية والشخصية	قطاع الخدمات الحكومية	أنشطة أخرى
1990	1,29	29,03	16,44	10,16	3,62	0,10	15,61	4,10	0,60	12,83	6,22
1995	1,86	15,66	13,36	11,63	4,96	3,35	15,40	19,24	0,63	9,47	4,44
2000	2,67	12,95	16,67	8,01	5,31	4,36	12,98	12,46	1,28	7,00	16,31
2001	1,05	8,18	14,14	9,16	5,04	3,54	13,17	22,77	2,06	16,71	4,16
2002	0,98	8,09	8,83	9,13	5,21	3,76	13,14	21,40	2,42	16,00	11,03
2003	0,87	7,68	5,24	9,30	5,05	3,98	13,58	20,02	2,73	16,54	15,01
2004	0,81	7,67	7,07	9,92	4,98	3,95	12,97	19,24	2,98	15,79	14,64
2005	0,70	7,13	7,13	9,49	5,32	9,19	12,52	19,23	2,78	12,44	14,07
2006	0,60	7,07	7,67	8,92	5,61	9,26	11,62	20,68	2,70	12,47	13,40
2007	0,38	5,24	7,68	8,09	6,19	10,40	10,91	28,97	3,13	10,57	8,44
2008	0,35	8,83	8,09	12,93	6,64	5,47	12,49	18,54	3,12	16,18	7,35
2009	0,34	14,14	8,18	10,50	4,25	3,86	11,05	15,57	2,16	21,27	8,67
2010	0,29	14,38	15,62	8,66	5,24	4,67	12,98	12,46	1,28	14,91	9,52
2011	0,30	10,97	15,67	8,20	4,24	5,31	15,47	12,57	1,74	15,31	10,24
2012	0,30	14,51	18,43	5,31	4,20	5,68	15,43	14,15	1,82	11,14	9,03
2013	0,44	13,30	12,82	7,06	3,55	8,00	16,52	13,79	2,36	13,16	9,00
2014	0,43	12,58	10,47	7,03	3,46	7,43	18,83	14,90	2,38	13,76	8,73
2015	0,42	16,14	7,89	7,76	3,31	7,14	19,45	15,25	2,48	10,92	9,23

8,92	13,80	2,00	15,09	16,12	7,11	2,89	6,33	7,31	20,03	0,41	2016
9,98	12,18	1,42	19,47	13,94	7,17	3,29	7,10	10,62	14,32	0,51	2017
10,25	11,23	1,41	17,67	12,91	8,18	3,49	7,40	12,02	14,94	0,50	2018
10,40	10,52	1,27	17,82	15,21	6,99	3,73	6,63	11,55	15,35	0,53	2019
10,58	11,57	1,34	18,18	11,95	6,87	3,83	7,28	12,05	15,74	0,62	2020
10,43	13,50	2,14	17,63	13,96	6,31	4,50	8,26	10,91	12,49	0,13	2021
10,14	13,81	2,18	17,88	14,01	6,40	4,42	8,18	11,04	13,89	0,25	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بينات #https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx

الملحق رقم (16): توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية للإمارات خلال الفترة (1990-2022) الوحدة %

القطاعات السنوات	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية	الخدمات المنزلية	أنشطة أخرى
1990	6,24	1,44	9,58	2,98	17,18	11,60	10,38	11,26	16,44	7,14	5,76
1995	7,50	1,17	11,06	2,18	14,36	18,39	8,71	5,20	12,61	11,05	7,77
2000	6,92	1,17	11,06	2,18	14,36	18,39	8,71	5,20	12,61	11,64	7,76
2001	7,99	1,57	12,80	1,63	15,84	19,22	6,60	4,69	11,11	10,00	8,57
2002	7,50	1,46	12,70	1,22	19,34	19,11	6,02	4,18	10,91	9,09	8,47
2003	7,13	1,41	12,81	1,21	20,29	19,29	6,11	4,26	10,72	8,56	8,22
2004	6,85	1,45	12,99	1,17	20,25	19,47	6,01	4,34	10,76	8,14	8,57
2005	5,61	1,36	13,30	1,24	19,63	20,94	6,60	4,40	10,23	7,95	8,74
2006	5,35	1,33	13,03	1,22	20,20	20,62	6,52	4,34	10,61	8,08	8,71
2007	4,58	1,28	11,06	1,14	24,62	18,94	6,77	3,81	10,47	7,87	9,47
2008	4,54	1,27	10,89	1,14	24,96	18,85	6,81	3,75	10,45	7,83	9,51
2009	4,69	1,31	11,26	1,17	23,26	19,46	6,29	3,88	10,79	8,08	9,81
2010	4,69	1,30	11,28	1,17	23,24	19,40	6,26	3,90	10,70	8,29	9,77
2011	4,70	1,40	12,00	1,20	22,10	19,50	6,30	4,00	10,60	8,20	10,00

10,20	8,30	11,00	4,00	7,40	19,30	20,40	1,20	12,20	1,50	4,50	2012
10,50	9,60	11,50	4,00	7,50	19,10	19,50	1,10	11,60	1,30	4,30	2013
10,60	10,80	11,30	3,90	7,50	18,60	19,20	1,10	11,50	1,30	4,20	2014
11,90	25,90	7,00	3,20	11,20	12,80	11,30	1,40	9,80	4,70	0,80	2015
10,80	23,39	10,50	1,60	7,50	10,70	24,01	0,90	7,60	2,80	0,20	2016
9,30	22,90	9,50	2,40	7,90	13,00	23,10	0,80	9,00	1,20	0,90	2017
10,00	28,10	7,20	3,70	11,40	13,50	11,00	1,60	8,80	3,90	0,80	2018
10,50	25,40	10,70	2,70	7,50	12,10	17,50	1,00	9,20	1,20	2,20	2019
9,50	26,70	8,20	5,40	7,80	13,40	17,30	0,70	8,00	1,20	1,80	2020
12,36	13,17	10,69	4,26	7,55	17,21	19,29	1,33	10,53	2,34	1,26	2021
13,01	13,43	10,44	3,96	7,42	17,49	19,57	1,23	10,47	2,51	0,47	2022

الملحق رقم (19): نسب صادرات دولة الامارات خلال الفترة (2000-2022) الوحدة%

السلع المنتجات	صناعة الاغذية	منتجات معدنية	الصناعات الكيماوية	لدائن ومصنوعاتها	عجينة الخشب	مواد نسيجية	مصنوعات من حجر	معادن ثمينة	معادن عادية	معدات كهربائية	معدات نقل	منتجات أخرى
2000	3,84	6,54	3,20	2,06	1,57	9,88	3,43	1,24	53,37	4,55	2,67	7,67
2001	4,24	7,12	4,77	2,85	2,36	12,05	5,23	0,83	46,12	3,60	3,28	7,53
2002	5,43	14,92	4,89	7,99	2,55	9,51	5,67	1,39	38,02	1,79	0,47	7,38
2003	10,21	11,88	4,17	10,33	2,46	6,79	8,71	0,30	30,42	1,85	5,50	7,38
2004	11,01	5,52	3,43	3,37	1,40	4,72	10,42	11,40	21,16	1,44	2,85	23,30
2005	14,64	7,77	5,66	16,77	3,67	5,05	5,88	3,51	21,97	3,74	1,98	9,37
2006	9,01	17,27	3,44	9,79	1,99	3,40	4,21	17,42	15,51	3,62	6,46	7,88
2007	8,34	12,00	3,15	10,38	2,44	3,26	5,67	31,41	14,42	2,55	1,75	4,63
2008	5,96	8,27	2,36	9,17	1,89	2,26	15,99	39,67	8,64	1,67	0,67	3,45
2009	6,53	5,69	2,59	7,98	2,18	1,54	2,92	50,39	12,28	2,12	2,63	3,13
2010	7,01	4,01	2,65	7,11	1,82	1,42	2,80	51,80	9,19	1,81	7,45	2,93
2011	5,51	5,52	2,61	5,99	1,62	0,93	2,14	56,63	9,78	1,26	4,47	3,54
2012	3,76	3,92	2,10	8,18	1,56	0,68	1,57	63,79	10,17	1,25	0,76	2,26

2,93	0,98	1,93	14,69	54,04	1,98	0,98	2,81	7,09	2,51	5,10	4,96	2013
3,97	2,66	6,08	22,71	34,05	2,38	1,47	2,91	8,76	3,34	6,03	5,63	2014
3,37	1,61	3,59	19,75	46,53	1,77	1,24	2,46	6,89	3,16	4,93	4,70	2015
2,92	1,58	2,24	18,38	45,68	1,68	1,05	3,24	10,84	2,94	4,22	5,23	2016
3,13	2,38	4,32	21,12	37,95	1,49	1,11	2,29	8,36	3,11	4,48	10,26	2017
4,48	2,49	5,35	23,96	30,99	1,81	1,26	2,26	7,69	4,84	5,23	9,64	2018
4,18	1,15	5,33	20,98	32,90	1,47	1,11	1,88	7,48	4,78	9,32	9,42	2019
4,00	0,85	4,20	16,65	43,92	1,14	0,88	1,99	8,18	4,21	5,15	8,86	2020
3,76	1,13	4,61	21,26	40,20	1,10	0,85	1,71	7,80	3,92	5,97	7,70	2021
4,01	0,67	4,08	20,32	39,59	1,08	0,74	3,23	7,30	3,98	7,32	7,66	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx#/%3Ffolde

الملحق (20): معاملات هيرفندال-هيرشمان في الامارات خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة%

السنوات	HHI الواردات	HHI الصادرات	HHI الايرادات	رأس HHI المال الثابت	الناتج HHI الإجمالي المحلي	القوة HHI العاملة	المؤشر المركب HHI
1990	–	–	0,7	0,19	0,23	0,11	-
1991	–	–	-	-	0,21	0,11	-
1992	–	–	–	–	0,19	–	–
1993	–	–	–	–	0,16	–	–
1994	–	–	–	–	0,14	–	–
1995	–	–	0,6	0,13	0,14	–	–
1996	–	–	–	–	0,15	–	–
1997	–	–	–	–	0,14	–	–
1998	–	–	–	–	0,12	–	–
1999	–	–	–	–	0,12	–	–
2000	0,16	0,37	0,6	0,10	0,15	0,12	0,25
2001	0,16	0,29	0,62	0,10	0,13	0,13	0,24
2002	0,16	0,21	0,58	0,14	0,12	0,13	0,22
2003	0,26	0,12	0,6	0,12	0,13	0,14	0,23
2004	0,18	0,1	0,64	0,12	0,15	0,14	0,22
2005	0,19	0,049	0,64	0,11	0,19	0,14	0,22
2006	0,18	0,06	0,7	0,10	0,21	0,14	0,23
2007	0,19	0,14	0,64	0,11	0,19	0,16	0,24
2008	0,2	0,23	0,57	0,15	0,21	0,16	0,25
2009	0,21	0,34	0,47	0,11	0,13	0,15	0,24
2010	0,22	0,35	0,49	0,12	0,16	0,15	0,25
2011	0,23	0,41	0,56	0,11	0,21	0,15	0,28
2012	0,24	0,51	0,54	0,11	0,22	0,14	0,29
2013	0,25	0,39	0,51	0,12	0,20	0,13	0,27
2014	0,21	0,2	0,51	0,10	0,18	0,13	0,22
2015	0,21	0,32	0,47	0,11	0,13	0,15	0,23
2016	0,23	0,31	0,64	0,12	0,13	0,18	0,27
2017	0,24	0,22	0,51	0,13	0,12	0,18	0,23
2018	0,22	0,17	0,48	0,11	0,14	0,17	0,22
2019	0,23	0,18	0,48	0,11	0,12	0,17	0,22
2020	0,24	0,27	0,48	0,11	0,10	0,17	0,23
2021	0,24	0,25	0,47	0,11	0,12	0,13	0,22
2022	0,25	0,24	0,47	0,10	0,15	0,14	0,23

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة.

الملحق رقم (21) متوسط مؤشرات هيرفندال-هيرشمان للامارات خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة%

مؤشر هيرفندال هيرشمان	HHI الايرادات	HHI الصادرات	HHI المؤشر المركب	HHI الواردات	HHI الناتج المحلي الاجمالي	HHI القوة العاملة	HHI الرأس المال الثابت
المتوسط الحسابي	0.55	0.25	0.24	0.21	0,16	0,15	0.11

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة

الملحق رقم (22): مساهمة القطاعات الإنتاجية للمملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: %

	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	التعدين والتحجير	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والتخزين والاتصالات	خدمات المال والتأمين والعقارات	خدمات اجتماعية وشخصية	خدمات حكومية
2000	5,00	33,70	9,80	1,20	6,00	7,10	5,00	11,70	1,30	17,80
2001	5,30	23,60	10,20	1,30	6,40	7,60	5,12	11,92	1,40	18,23
2002	5,20	30,12	10,40	1,30	6,40	7,90	5,16	12,21	1,45	19,01
2003	5,42	28,76	11,23	1,56	6,72	7,99	5,17	12,50	1,58	19,07
2004	5,42	29,73	11,64	1,61	6,94	8,14	5,42	12,66	1,69	16,74
2005	5,06	29,74	11,48	1,57	6,71	7,84	5,43	12,44	1,69	18,04
2006	4,99	28,18	11,89	1,62	7,02	8,10	5,81	12,68	1,81	17,90
2007	4,91	27,35	12,25	1,64	7,07	8,33	6,20	12,74	1,84	17,66
2008	4,81	26,51	12,52	1,70	6,97	8,62	6,75	12,68	1,88	17,57
2009	4,78	24,20	12,71	1,81	7,01	8,83	7,25	13,00	1,98	18,44
2010	3,80	19,32	13,39	2,48	7,18	12,65	9,13	14,83	1,80	15,42
2011	3,58	19,96	13,69	2,40	7,26	12,48	9,57	13,94	1,80	15,33
2012	3,42	19,95	13,57	2,44	7,19	12,54	9,59	14,23	1,81	15,26
2013	2,13	41,34	10,96	1,28	4,83	9,12	5,52	9,37	1,08	14,37
2014	2,09	40,26	11,59	1,29	4,98	9,33	5,65	9,34	1,14	14,33
2015	2,37	40,35	11,82	1,30	4,96	9,18	5,73	9,15	1,12	14,02
2016	2,34	40,78	12,00	1,31	4,72	8,89	5,78	9,24	1,13	13,81
2017	2,37	39,61	12,24	1,34	4,60	9,00	5,95	9,80	1,15	13,95
2018	2,32	40,02	12,18	1,33	4,33	8,85	5,92	9,85	1,21	14,00
2019	2,34	38,45	11,95	1,27	4,51	9,38	6,24	10,37	1,32	14,17
2020	2,88	37,11	11,64	1,18	4,40	9,00	5,83	10,34	2,94	14,68
2021	2,85	35,45	12,53	1,17	4,31	9,89	5,85	10,56	3,05	14,34
2022	2,72	37,77	12,42	1,10	4,13	9,55	5,86	9,99	2,95	13,51

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات https://www.sama.gov.sa/ar-sa

الملحق رقم (23): تنويع تكوين الرأس المال الثابت في السعودية خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: %

القطاعات السنوات	إنشاء المباني السكنية	إنشاء المباني الغير سكنية	معدات نقل	آلات ومعدات	بضائع رأسمالية أخرى
2000	22,75	23,13	16,16	30,40	7,56
2001	22,44	23,48	16,66	29,72	7,70
2002	22,70	24,35	16,86	27,65	8,44
2003	19,51	24,50	16,18	31,05	8,76
2004	18,83	28,98	16,40	27,50	8,28
2005	16,34	31,51	14,72	28,59	8,84
2006	14,74	30,08	13,61	32,97	8,60
2007	11,79	29,58	14,71	34,13	9,80
2008	13,78	30,66	13,29	33,50	8,77
2009	11,89	30,61	14,79	30,47	12,24
2010	11,65	30,70	16,96	28,25	12,44
2011	10,45	34,77	15,55	26,14	13,08
2012	16,74	26,26	17,22	30,84	8,94
2013	15,94	26,48	17,06	31,00	9,52
2014	15,25	26,67	16,91	31,15	10,02
2015	14,49	28,48	17,04	29,50	10,49
2016	14,96	25,63	17,24	30,00	12,17
2017	15,31	25,36	18,70	31,95	8,69
2018	15,63	25,11	20,04	33,74	5,48
2019	16,85	24,80	17,92	31,47	8,97
2020	14,50	23,50	17,78	31,86	12,37
2021	17,29	20,90	18,11	31,99	11,70
2022	19,41	23,79	17,93	28,76	10,11

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات https://www.sama.gov.sa/ar-sa

الملحق رقم (24): توزيع القوة العاملة على القطاع العام والخاص للسعودية خلال (2000-2022)

الوحدة:%

القطاعات السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
موظفو القطاع الحكومي	12,77	12,63	12,56	12,49	11,30	12,75	12,59
موظفو القطاع الخاص	87,23	87,37	87,44	87,51	88,70	87,25	87,41
القطاعات / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014

11,02	11,23	11,38	11,00	10,98	12,02	12,63	12,47	موظفو القطاع الحكومي
88,98	88,77	88,62	89,00	89,02	87,98	87,37	87,53	موظفو القطاع الخاص
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**القطاعات / السنوات**
11,39	13,37	13,61	13,48	12,88	11,33	10,36	10,56	موظفو القطاع الحكومي
88,61	86,63	86,39	86,52	87,12	88,67	89,64	89,44	موظفو القطاع الخاص

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات https://www.sama.gov.sa/ar-sa

الملحق رقم (25): توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية في السعودية خلال الفترة (2000-2022) الوحدة:%

	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	النقل والتخزين والاتصالات	المال والتأمين وخدمات العقار	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية	أنشطة أخرى
2000	5,40	1,60	8,10	1,20	14,10	14,00	4,20	4,40	34,00	12,70	0,30
2001	7,80	1,60	8,40	1,30	14,40	14,40	4,30	4,30	30,60	12,60	0,30
2002	7,80	1,60	8,50	1,30	14,50	14,30	4,10	4,90	30,40	12,60	0,00
2003	7,80	1,50	8,70	1,30	14,60	14,30	4,10	4,90	30,20	12,00	0,60
2004	7,80	1,50	8,80	1,40	14,70	14,30	4,10	5,00	30,00	12,40	0,00
2005	6,18	1,30	9,97	0,49	31,62	22,98	2,03	1,53	10,18	12,75	0,97
2006	5,89	0,60	10,02	0,47	32,62	23,16	2,01	1,59	10,05	12,68	0,90
2007	6,23	1,27	9,59	0,44	34,07	21,68	1,99	1,63	9,88	12,46	0,77
2008	7,17	1,22	9,31	0,41	35,31	20,11	2,05	1,64	9,53	12,63	0,63
2009	6,84	0,95	9,34	0,35	36,70	19,88	2,20	1,57	9,49	12,02	0,66
2010	6,19	0,91	9,43	0,34	37,94	18,88	9,28	2,31	1,59	12,07	1,05
2011	8,11	0,96	9,16	0,28	39,99	17,10	2,63	1,65	8,75	11,37	0,00
2012	5,43	1,75	15,12	2,77	16,44	20,90	5,36	3,42	5,54	9,87	13,40
2013	5,38	1,73	15,01	2,79	16,62	20,81	5,48	3,45	5,75	9,88	13,10
2014	5,03	1,59	14,90	2,83	17,05	20,89	5,62	3,54	5,66	9,80	13,09
2015	4,90	1,57	14,88	2,85	17,07	20,84	5,67	3,63	5,73	9,82	13,04
2016	4,75	1,53	14,60	2,82	16,95	20,23	5,71	3,72	5,96	10,19	13,54
2017	4,74	1,53	15,69	1,80	16,80	20,20	5,76	3,73	5,96	10,20	13,59
2018	1,05	2,08	10,07	1,12	37,96	20,54	4,21	10,29	4,66	8,00	0,02
2019	1,25	2,28	10,08	1,34	27,91	24,00	3,88	1,36	6,22	13,18	8,50
2020	1,28	2,25	10,44	1,26	26,88	23,94	4,18	1,42	6,36	13,02	8,97
2021	1,24	2,21	10,68	1,28	25,78	22,43	4,55	1,47	7,65	12,24	10,47
2022	1,11	1,56	11,40	1,61	27,12	17,92	6,20	1,61	6,85	12,95	11,67

المصدر من إعداد الباحث بناء على معطيات https://www.stats.gov.sa/ar/1295, https://www.stats.gov.sa/ar/aboutus/Sustainable-Development

الملحق رقم (26): تنويع إيرادات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

القطاعات السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات النفطية	83,09	60,89	77,98	78,84	84,12	89,40	89,73
الإيرادات الغير نفطية	16,91	39,11	22,02	21,16	15,88	10,60	10,27
القطاعات السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات النفطية	87,46	89,32	85,21	90,38	92,54	91,78	89,51	87,45
الإيرادات الغير نفطية	12,54	10,68	14,79	9,62	7,46	8,22	10,49	12,55
القطاعات السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات النفطية	72,48	64,24	63,04	67,89	64,13	76,03	58,23	67,60
الإيرادات الغير نفطية	27,52	35,76	36,96	32,11	35,87	23,97	41,77	32,40

المصدر من إعداد الباحث بناء على معطيات https://www.sama.gov.sa/ar-sa

الملحق رقم (27): تنويع واردات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

	أجهزة كهربائية	مواد غذائية	منتجات كيماوية- معدنية	منسوجات وملبوسات	معادن ومصنوعاتها	أخشاب ومجوهرات	معدات نقل	سلع أخرى
2000	23,77	17,89	12,99	6,69	5,74	3,70	17,66	11,55
2001	20,67	15,39	12,13	5,63	7,76	4,24	21,78	12,40
2002	21,96	16,23	11,97	5,72	8,23	2,63	22,07	11,19
2003	21,82	16,22	13,72	5,43	9,06	2,05	21,16	10,53
2004	22,14	15,01	13,81	4,82	9,95	2,34	21,40	10,52
2005	24,29	14,78	13,49	4,33	10,66	2,47	20,94	9,02
2006	25,75	13,60	12,77	3,93	14,78	1,63	19,30	8,24
2007	29,50	13,26	11,82	3,44	15,03	1,78	17,58	7,58
2008	27,17	14,41	12,28	3,21	15,29	1,94	17,98	7,72
2009	28,77	14,87	13,38	3,53	11,04	1,66	17,38	9,37
2010	24,71	15,77	14,16	3,34	12,36	2,34	18,37	8,95
2011	26,75	15,21	14,14	3,43	13,42	2,90	15,63	8,51
2012	26,41	13,92	9,03	3,10	13,78	2,90	17,75	13,12
2013	26,20	14,33	8,41	2,99	12,39	3,95	17,06	14,68
2014	26,23	14,06	11,99	3,10	12,24	3,86	16,66	11,86

11,12	18,40	4,30	9,84	3,30	11,78	14,03	27,22	2015
12,80	17,87	3,00	9,02	3,81	12,70	16,19	24,61	2016
15,09	15,74	3,47	8,61	3,73	13,25	16,21	23,89	2017
16,85	16,47	3,89	8,56	3,52	13,46	15,61	21,63	2018
16,14	20,59	3,18	8,51	3,96	12,51	14,17	20,94	2019
16,56	16,04	2,38	9,58	3,87	13,92	16,56	21,08	2020
16,41	15,04	4,57	9,37	3,67	15,68	15,27	19,98	2021
14,81	14,46	4,98	9,41	3,36	17,82	15,74	19,42	2022

المصدر من إعداد الباحث بناء على معطياتhttps://www.sama.gov.sa/ar-sa

الملحق رقم (28): تنويع صادرات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

سلع أخرى	منتجات زراعية وحيوانية	مواد بناء	بتروكيماويات	النفط الخام- المنتجات المكررة	
2,85	0,59	0,93	4,17	91,46	2000
5,10	0,60	1,09	5,28	87,93	2001
4,95	0,68	1,28	5,03	88,06	2002
4,99	0,87	1,28	4,62	88,23	2003
6,25	0,77	1,13	3,95	87,90	2004
2,78	0,63	0,91	6,21	89,48	2005
2,98	0,63	0,95	5,28	90,16	2006
3,71	0,85	1,23	6,16	88,05	2007
3,20	0,76	1,08	5,31	89,65	2008
5,90	1,40	1,20	7,29	84,21	2009
3,44	1,18	0,96	8,72	85,71	2010
2,85	0,92	0,76	8,39	87,09	2011
2,98	0,88	0,72	8,54	86,87	2012
3,32	0,90	0,83	9,33	85,62	2013
3,60	1,04	1,07	11,19	83,09	2014
6,25	1,78	1,79	15,05	75,12	2015
6,73	1,97	1,93	15,18	74,19	2016
5,91	1,60	1,73	14,02	76,74	2017
4,18	1,25	1,88	14,02	78,67	2018
5,08	1,40	1,80	14,34	77,38	2019
8,76	2,10	2,69	18,15	68,30	2020
6,76	1,24	1,48	16,87	73,65	2021
5,11	0,95	1,29	12,91	79,75	2022

المصدر من إعداد الباحث بناء على معطياتhttps://www.sama.gov.sa/ar-sa

الملحق (29): معاملات هيرفندال–هيرشمان للسعودية خلال الفترة (2000–2022)

الوحدة%

السنوات	HHI الواردات	HHI الناتج المحلي الإجمالي	HHI العمالة	HHIexp	HHIREV	HHI المركب
2000	0,14	0,17	0,18	0,84	0,48	0,36
2001	0,13	0,07	0,16	0,78	0,06	0,24
2002	0,14	0,15	0,15	0,78	0,35	0,31
2003	0,14	0,14	0,15	0,79	0,37	0,32
2004	0,14	0,14	0,15	0,78	0,51	0,34
2005	0,15	0,14	0,20	0,81	0,66	0,39
2006	0,16	0,13	0,21	0,82	0,67	0,40
2007	0,17	0,12	0,21	0,78	0,6	0,38
2008	0,16	0,12	0,22	0,81	0,66	0,39
2009	0,17	0,11	0,23	0,72	0,54	0,35
2010	0,15	0,08	0,23	0,75	0,69	0,38
2011	0,15	0,08	0,25	0,77	0,76	0,40
2012	0,15	0,08	0,09	0,77	0,73	0,36
2013	0,15	0,24	0,09	0,75	0,66	0,38
2014	0,14	0,23	0,09	0,7	0,6	0,35
2015	0,15	0,23	0,09	0,58	0,23	0,26
2016	0,14	0,24	0,09	0,56	0,1	0,23
2017	0,14	0,23	0,09	0,6	0,08	0,23
2018	0,13	0,23	0,24	0,63	0,15	0,28
2019	0,14	0,21	0,17	0,61	0,09	0,24
2020	0,13	0,20	0,16	0,48	0,31	0,26
2021	0,12	0,18	0,15	0,56	0,03	0,21
2022	0,12	0,20	0,14	0,56	0,15	0,23

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة.

الملحق رقم (30): متوسط مؤشرات هيرفندال–هيرشمان للسعودية خلال الفترة (2000–2022)

الوحدة%

السنوات	HHI IMP	HHI PIB	HHI EMP	HHI COM	HHI REV	HHI EXP
متوسط المؤشرات	0,15	0,16	0,16	0,32	0,41	0,71

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة.

الملحق رقم (31): مؤشرات التنويع الاقتصادي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

HHI COMP UAE	HHI COMP SAU	HHI COMP ALG	HHI EMP UAE	HHI EMP SAU	HHI EMPL ALG	HHI IMP UAE	HHI IMP SAU	HHI IMP ALG	HHI REV UAE	HHI REV SAU	HHI REV ALG	HHI EXP UAE	HHI EXP SAU	HHI EXP ALG	HHI PIB UAE	HHI PIB SAU	HHI PIB ALG	السنوات
0,20	0,36	0,44	0,12	0,18	0,32	0,10	0,14	0,18	0,25	0,48	0,47	0,37	0,84	0,95	0,15	0,17	0,28	2000
0,19	0,24	0,39	0,13	0,16	0,22	0,10	0,13	0,21	0,29	0,06	0,41	0,29	0,78	0,93	0,13	0,07	0,2	2001
0,15	0,31	0,38	0,13	0,15	0,22	0,10	0,14	0,22	0,21	0,35	0,35	0,21	0,78	0,93	0,12	0,15	0,18	2002
0,17	0,32	0,38	0,14	0,15	0,22	0,20	0,14	0,22	0,26	0,37	0,3	0,12	0,79	0,95	0,13	0,14	0,22	2003
0,16	0,34	0,42	0,14	0,15	0,19	0,08	0,14	0,23	0,34	0,51	0,44	0,1	0,78	0,96	0,15	0,14	0,26	2004
0,16	0,39	0,47	0,14	0,20	0,21	0,10	0,15	0,25	0,34	0,66	0,54	0,049	0,81	0,96	0,19	0,14	0,37	2005
0,19	0,40	0,45	0,14	0,21	0,19	0,09	0,16	0,24	0,45	0,67	0,46	0,06	0,82	0,96	0,21	0,13	0,39	2006
0,18	0,38	0,46	0,16	0,21	0,24	0,09	0,17	0,22	0,33	0,60	0,54	0,14	0,78	0,96	0,19	0,12	0,36	2007
0,18	0,39	0,42	0,16	0,22	0,23	0,10	0,16	0,21	0,19	0,66	0,34	0,23	0,81	0,96	0,21	0,12	0,38	2008
0,15	0,35	0,37	0,15	0,23	0,23	0,11	0,17	0,24	0,0023	0,54	0,26	0,34	0,72	0,96	0,13	0,11	0,18	2009
0,16	0,38	0,37	0,15	0,23	0,22	0,12	0,15	0,23	0,049	0,69	0,25	0,35	0,75	0,95	0,16	0,08	0,21	2010
0,21	0,40	0,36	0,15	0,25	0,26	0,13	0,15	0,17	0,16	0,76	0,23	0,41	0,77	0,95	0,21	0,08	0,2	2011
0,23	0,36	0,34	0,14	0,09	0,31	0,13	0,15	0,1	0,15	0,73	0,16	0,51	0,77	0,95	0,22	0,08	0,18	2012
0,19	0,38	0,35	0,13	0,09	0,28	0,14	0,15	0,12	0,09	0,66	0,25	0,39	0,75	0,95	0,20	0,24	0,14	2013
0,14	0,35	0,35	0,13	0,09	0,3	0,11	0,14	0,15	0,08	0,60	0,25	0,2	0,70	0,93	0,18	0,23	0,12	2014
0,14	0,26	0,32	0,15	0,09	0,31	0,11	0,15	0,15	0,01	0,23	0,17	0,32	0,58	0,91	0,13	0,23	0,070	2015
0,22	0,23	0,30	0,18	0,09	0,3	0,12	0,14	0,14	0,34	0,10	0,1	0,31	0,56	0,9	0,13	0,24	0,073	2016
0,15	0,23	0,29	0,18	0,09	0,27	0,13	0,14	0,12	0,09	0,08	0,07	0,22	0,60	0,91	0,12	0,23	0,072	2017
0,13	0,28	0,35	0,17	0,24	0,3	0,11	0,13	0,13	0,04	0,15	0,07	0,17	0,63	0,91	0,14	0,23	0,340	2018
0,13	0,24	0,29	0,17	0,17	0,3	0,12	0,14	0,11	0,04	0,09	0,08	0,18	0,61	0,9	0,12	0,21	0,080	2019
0,14	0,26	0,28	0,17	0,16	0,3	0,13	0,13	0,12	0,04	0,31	0,07	0,27	0,48	0,86	0,10	0,20	0,050	2020
0,13	0,21	0,28	0,13	0,15	0,31	0,14	0,12	0,13	0,01	0,03	0,06	0,25	0,56	0,82	0,12	0,18	0,095	2021
0,14	0,23	0,35	0,14	0,14	0,31	0,14	0,12	0,15	0,02	0,15	0,24	0,24	0,56	0,86	0,15	0,20	0,172	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة

الملحق رقم (32): تطور مؤشر العرض النقدي للجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
M2/PIB	61,77	49,11	51,94	50,1	45,31	37,16	33	36,08	42,37
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M2/PIB	42,2	37,82	56,84	62,74	62,81	59,27	53,83	57,28	64,09
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
M2/PIB	62,99	73,16	69,05	68,06	67,95	71,73	79,31	82,00	78,88
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
M2/PIB	79,33	81,58	80,54	96,01	90,94	82,90			

المرجع: من إعداد الباحث بناءا على https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS?view=cha

تاريخ الاطلاع 2024/04/19 الساعة 06:00

الملحق رقم (33): تطور مؤشر أشباه النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
QM/PIB	13,5	10,47	13,6	15,17	16,65	13,99	12,68	14,74	27,07
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
QM/PIB	27,31	23,63	29,22	32,84	32,82	25,65	22,96	20,77	18,83
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
QM/PIB	18,03	22,36	21,05	19,19	20,69	22,18	23,7	26,59	25,17
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
QM/PIB	24,94	25,66	26,98	31,32	29,27	27,39			

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + تقارير بنك الجزائر

الملحق رقم (34): تطور مؤشر الائتمان الكلي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
TC/PIB	44,55	37,8	37,98	18,42	20,49	28,15	30,22	26,66	32,02
CP/PIB	56,14	46,29	7,25	6,62	6,49	5,20	5,36	3,90	4,56
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
TC/PIB	35,54	24,1	25,51	28,01	26,28	24,96	23,54	22,41	23,58
CP/PIB	5,39	5,97	8,01	12,20	11,22	11,00	11,93	12,12	12,99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
TC/PIB	23,69	30,96	27,25	25,65	26,61	30,97	37,75	43,54	45,16

CP/PIB	12,80	16,27	15,21	13,72	14,03	16,50	18,35	21,71	22,88
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
TC/PIB	47,04	48,92	52,96	60,83	44,4	36,5			
CP/PIB	24,40	24,90	25,81	29,55	25,81	21,10			

https://data.albankaldawli.org/indicato وتقارير البنك المركزي

الملحق رقم (35): تطور مؤشر الائتمان الخاص من اجمالي الائتمان المحلي في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القطاع العام	78,8	61	66,3	80,4	81,3	82,9	81	80,8	70,6
القطاع الخاص	21,20	39,00	33,70	19,60	18,70	17,10	19,00	19,20	29,40
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	68,7	56,5	57,3	56	49,6	44,5	44,8	46	48,1
القطاع الخاص	31,30	43,50	42,60	44,00	50,40	55,50	55,20	54,00	51,90
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع العام	44,7	46,7	47,6	47,2	52	50,7	50	48,5	49,6
القطاع الخاص	55,30	53,20	52,40	52,80	48,00	49,30	50,00	51,50	50,40
السنوات	2019	2020	2021	2022					
القطاع العام	51,9	51,8	42,3	43					
القطاع الخاص	48,10	48,20	57,70	57,00					

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

الملحق رقم (36): تطور مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
TD/PIB	32	25,91	26,71	31,06	29,86	24,5	21,79	23.91	39,35
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
TD/PIB	38,68	34,97	42,34	47,04	46,51	42,39	37,78	39,99	46,21
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
TD/PIB	44,72	47,47	44,99	43,25	41,51	43,42	49,44	49,87	46,48
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
TD/PIB	48,78	49,59	48,21	53,94	53,17	50			

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + تقارير بنك الجزائر

الملحق رقم (37): مؤشر العمق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2004-2022)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
DM/PIB	0,18	0,10	0,10	0,10	0,10	0,10
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
DM/PIB	0,10	0,10	0,10	0,10	0,04	0,04
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
DM/PIB	0,05	0,00	0,00	0,10	0,20	0,00	0,04

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + تقارير بنك الجزائر

الملحق رقم (38): مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي للإمارات خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
M2/PIB	31,17	35,11	34,91	33,50	33,91	33,71	32,19	32,76	35,54
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M2/PIB	35,50	33,14	40,81	42,43	43,16	44,92	48,04	48,16	58,65
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
M2/PIB	58,15	78,20	70,20	61,36	60,15	70,96	74,00	87,28	90,37
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
M2/PIB	88,98	83,43	92,06	115,21	102,51	91,48			

المصدر: صندوق النقد الدولي

الملحق رقم (39): مؤشر أشباه النقود QM/GDP في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
QM/PIB	75,93	74,78	72,90	70,96	67,47	67,77	69,94	67,89	69,13
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
QM/PIB	69,82	70,38	68,02	65,31	64,08	64,78	61,50	61,32	61,42
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
QM/PIB	62,88	63,55	59,42	55,10	56,70				

المصدر: صندوق النقد العربي

الملحق رقم (40): مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للإمارات خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
CP/PIB	34,40	36,50	36,50	36,60	37,50	43,76	53,93	64,11	74,28
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CP/PIB	84,46	79,44	74,42	69,40	64,39	67,60	70,81	81,11	77,23
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
CP/PIB	73,44	75,50	87,92	75,14	64,09				

المصدر: صندوق النقد الدولي+ صندوق النقد العربي

الملحق رقم (41): اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي للإمارات خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
TD/PIB	58,4	58,3	62,6	69,6	75,8	77	74,6	78,6	77,8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
TD/PIB	92,8	90,8	90,3	85,2	77,1	75,8	79	82,4	94,4
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
TD/PIB	100,3	100,5	100,3	105,7	126,1	115,2	89		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد

الملحق رقم (42): مؤشر العمق المالي للإمارات خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: %

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
DM/PIB	50,30	104,67	55,85	69,45	27,45	30,75
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
DM/PIB	20,55	16,55	17,70	22,75	24,20	27,05
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
DM/PIB	32,75	30,50	43,00	16,55	41,65	160,00	46,14

المصدر: صندوق النقد الدولي

الملحق رقم (43): مؤشر العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
M2/PIB	42,60	43,41	42,73	45,55	46,14	44,97	43,58	43,83
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M2/PIB	51,29	49,74	44,34	47,95	53,65	51,14	50,01	44,65
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M2/PIB	46,87	50,99	48,10	64,57	55,17	48,78	51,83	55,26
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
M2/PIB	60,77	71,60	72,37	67,51	63,46	64,30	65,13	65,96	66,79

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الملحق رقم (44): مؤشر أشباه النقود QM/GDP في السعودية خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
QM/PIB	47,98	47,40	45,69	46,84	45,84	48,79	52,66	51,43	54,20
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
QM/PIB	49,31	42,09	37,81	36,35	35,25	33,91	35,44	35,97	34,94
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
QM/PIB	34,14	35,10	30,73	32,24	38,76				

المصدر: صندوق النقد العربي

الملحق رقم (45): مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
CP/PIB	14,82	14,87	16,76	20,47	22,36	22,57	20,79	21,51
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
CP/PIB	29,19	26,74	24,24	27,09	28,95	28,23	32,35	35,42
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CP/PIB	33,72	37,07	37,68	45,63	39,16	33,83	36,05	39,83
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
CP/PIB	43,70	54,65	56,28	51,98	51,08	52,40	53,71	55,03	56,34

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الملحق رقم (46): مؤشر اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2022-2000)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
TD/PIB	49,3	47,2	37,3	40,3	46,5	44,3	44,9	42,2	
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
TD/PIB	45,2	50,7	48,1	66,6	58,7	49,3	45,8	50	
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
TD/PIB	56,3	65,4	66,7	62,9	56,6	60,4	74	67,3	55,2

لمصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد

الملحق رقم (47): مؤشر العمق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998		
DM/PIB	40,13	39,76	28,64	28,50	28,95	35,88	29,07		
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005		
DM/PIB	37,76	35,88	39,50	39,80	73,30	118,42	198,09		
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
DM/PIB	86,86	136,10	53,00	86,30	81,30	58,60	51,30	62,40	
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
DM/PIB	64,70	65,10	72,50	66,00	64,00	126,60	345,90	320,00	160,68

المصدر: ttps://www.amf.org.ae

الملحق رقم (48): مقارنة مؤشرات التحرير المالي للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2022)

QM/PIB UAE	QM/PIB SAU	QM/PIB ALG	TD/PIB UAE	TD/PIB SAU	TD/PIB ALG	CP/PIB UAE	CP/PIB SAU	CP/PIB ALG	M2/PIB UAE	M2/PIB SAU	M2/PIB ALG	السنوات
75,13	47,98	23,63	62,60	37,30	34,97	34,40	24,24	5,97	33,14	44,34	37,83	2000
74,78	47,40	29,22	69,60	40,30	42,34	36,50	27,09	8,01	40,81	47,95	56,85	2001
72,90	45,69	32,84	75,80	46,50	47,04	36,50	28,95	12,20	42,43	53,65	62,72	2002
70,96	46,84	32,82	77,00	44,30	46,51	36,60	28,23	11,22	43,16	51,14	62,82	2003
67,47	45,84	25,65	74,60	44,90	42,39	37,50	32,35	11,00	44,92	50,01	59,27	2004
67,77	48,79	22,96	78,60	42,20	37,78	43,76	35,42	11,93	48,04	44,65	53,83	2005
69,64	52,66	20,77	77,80	45,20	39,99	53,93	33,72	12,12	48,16	46,87	57,28	2006
67,89	51,43	18,83	92,80	50,70	46,21	64,11	37,07	12,99	58,65	50,99	64,09	2007
69,13	54,20	18,03	90,80	48,10	44,72	74,28	37,68	12,80	58,15	48,10	62,99	2008
69,82	49,31	22,36	90,30	66,60	47,47	84,46	45,63	16,27	78,20	64,57	73,16	2009
70,38	42,09	21,05	85,20	58,70	44,99	79,44	39,16	15,21	70,20	55,17	69,05	2010
68,02	37,81	19,19	77,10	49,30	43,25	74,42	33,83	13,72	61,36	48,78	68,06	2011
65,31	36,35	20,69	75,80	45,80	41,51	69,40	36,05	14,03	60,15	51,83	67,95	2012
64,08	35,25	22,18	79,00	50,00	43,42	64,39	39,83	16,50	70,96	55,26	71,73	2013
61,78	33,91	23,7	82,40	56,30	49,44	67,60	43,70	18,35	74,00	60,77	79,31	2014
61,50	35,44	26,59	94,40	65,40	49,87	70,81	54,65	21,71	87,28	71,60	82,00	2015
61,32	35,97	25,17	100,30	66,70	46,48	81,11	56,28	22,88	90,37	72,37	78,88	2016
61,42	34,94	24,94	100,50	62,90	48,78	77,23	51,98	24,40	88,98	67,51	79,33	2017
62,88	34,14	25,66	100,30	56,60	49,59	73,44	51,08	24,90	83,43	63,46	81,58	2018
63,55	35,10	26,98	105,70	60,40	48,21	75,50	52,40	25,81	92,06	64,30	80,54	2019
59,42	30,73	31,32	126,10	74,00	53,94	87,92	53,71	29,55	115,21	65,13	96,01	2020
55,10	32,24	29,27	115,20	67,30	53,17	75,14	55,03	25,81	102,51	65,96	90,94	2021
56,70	38,76	27,39	89,00	55,20	50,00	64,09	56,34	21,10	91,48	66,79	82,90	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

الملحق رقم (49): اختبارات السكون للسلسلة EDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: HHICOMP
Date: 03/16/25 Time: 17:05
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.9963...	0.15952...	3	63
Breitung t-stat	-0.4523...	0.32551...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.3315...	0.09150...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	10.4309...	0.10763...	3	63
PP - Fisher Chi-square	6.14393...	0.40726...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: HHICOMP
Date: 03/16/25 Time: 17:23
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.4441...	0.32845...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.4997...	0.30863...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	8.01259...	0.23718...	3	63
PP - Fisher Chi-square	7.85542...	0.24888...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: HHICOMP
Date: 03/17/25 Time: 15:03
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.8451...	0.19901...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	4.58571...	0.59793...	3	63
PP - Fisher Chi-square	7.32879...	0.29150...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (50): اختبارات السكون للسلسلة DEDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(HHICOMP)
Date: 03/17/25 Time: 15:08
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.3836...	0.08323...	3	60
Breitung t-stat	-1.9903...	0.02327...	3	57
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.9903...	0.00139...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	19.6976...	0.00313...	3	60
PP - Fisher Chi-square	55.4303...	3.79456...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(HHICOMP)
Date: 03/17/25 Time: 15:40
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.7715...	0.00278...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.1039...	2.03055...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	27.6400...	0.00010...	3	60
PP - Fisher Chi-square	65.7545...	3.02519...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(HHICOMP)
Date: 03/17/25 Time: 15:46
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.7222...	8.94779...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	44.8084...	5.10874...	3	60
PP - Fisher Chi-square	73.7067...	7.08371...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (51): اختبارات السكون للسلسلة FL

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: FL
Date: 03/17/25 Time: 17:06
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.67233...	0.74931...	3	63
Breitung t-stat	1.50004...	0.93319...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.4375...	0.33087...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	7.20780...	0.30205...	3	63
PP - Fisher Chi-square	4.05595...	0.66910...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: FL
Date: 03/17/25 Time: 17:07
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.3787...	0.08398...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.0277...	0.48892...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	4.59623...	0.59653...	3	63
PP - Fisher Chi-square	4.17860...	0.65252...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: FL
Date: 03/17/25 Time: 17:07
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.67230...	0.74930...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	1.74219...	0.94181...	3	63
PP - Fisher Chi-square	0.95437...	0.98728...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (52): اختبارات السكون للسلسلة DFL

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(FL)
Date: 03/17/25 Time: 17:09
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.0703...	0.01921...	3	60
Breitung t-stat	0.44032...	0.67014...	3	57
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.7048...	0.04410...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	12.0603...	0.06063...	3	60
PP - Fisher Chi-square	14.6655...	0.02302...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(FL)
Date: 03/17/25 Time: 17:11
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.3902...	0.00841...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.7830...	0.00269...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	18.5911...	0.00491...	3	60
PP - Fisher Chi-square	21.1566...	0.00171...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(FL)
Date: 03/17/25 Time: 17:13
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.9828...	3.13233...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	30.1758...	3.63956...	3	60
PP - Fisher Chi-square	34.7632...	4.78933...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (53): اختبارات السكون للسلسلة FDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: FDI
Date: 03/17/25 Time: 17:17
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.08401...	0.86082...	3	63
Breitung t-stat	0.86844...	0.80742...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.19227...	0.57623...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	4.16874...	0.65385...	3	63
PP - Fisher Chi-square	8.86542...	0.18128...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: FDI
Date: 03/17/25 Time: 17:27
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.15014...	0.87495...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.29338...	0.61538...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	3.32337...	0.76730...	3	63
PP - Fisher Chi-square	9.46563...	0.14903...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: FDI
Date: 03/17/25 Time: 17:31
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.1411...	0.44387...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	3.24620...	0.77737...	3	63
PP - Fisher Chi-square	6.95102...	0.32539...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (54): اختبارات السكون للسلسلة DFDI

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(FDI)
Date: 03/17/25 Time: 17:33
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.6281...	0.00014...	3	60
Breitung t-stat	-2.0844...	0.01856...	3	57
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.0609...	0.00110...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	19.5444...	0.00333...	3	60
PP - Fisher Chi-square	49.9667...	4.77376...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(FDI)
Date: 03/17/25 Time: 17:33
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.4465...	4.36232...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.0654...	2.39666...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	27.0341...	0.00014...	3	60
PP - Fisher Chi-square	59.9018...	4.71239...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(FDI)
Date: 03/17/25 Time: 17:34
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.0733...	6.26423...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	41.3961...	2.41924...	3	60
PP - Fisher Chi-square	75.0884...	3.68062...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (55): اختبارات السكون للسلسلة OT

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: OT
Date: 03/18/25 Time: 07:24
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.8518...	0.03202...	3	63
Breitung t-stat	-0.2056...	0.41851...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.6258...	0.26569...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	6.79695...	0.34003...	3	63
PP - Fisher Chi-square	4.26808...	0.64044...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: OT
Date: 03/18/25 Time: 07:28
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.1266...	0.12994...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.10964...	0.54365...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	3.94019...	0.68477...	3	63
PP - Fisher Chi-square	12.1740...	0.05819...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: OT
Date: 03/18/25 Time: 07:30
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.84341...	0.80050...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	2.05440...	0.91462...	3	63
PP - Fisher Chi-square	3.20077...	0.78325...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (56): اختبارات السكون للسلسلة DOT

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(OT)
Date: 03/18/25 Time: 07:33
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.0859...	0.00101...	3	60
Breitung t-stat	-2.5037...	0.00614...	3	57
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.1174...	0.00091...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	20.3406...	0.00240...	3	60
PP - Fisher Chi-square	37.2285...	1.58918...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(OT)
Date: 03/18/25 Time: 07:38
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.6856...	0.00011...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.7039...	0.00010...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	24.8388...	0.00036...	3	60
PP - Fisher Chi-square	35.6463...	3.22901...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(OT)
Date: 03/18/25 Time: 07:49
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.2108...	9.40098...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	32.3733...	1.38370...	3	60
PP - Fisher Chi-square	43.3600...	9.89895...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (57): اختبارات السكون للسلسلة PS

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: PS
Date: 03/18/25 Time: 07:59
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.54207...	0.70611...	3	63
Breitung t-stat	-0.0675...	0.47307...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.60867...	0.94615...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	1.47705...	0.96100...	3	63
PP - Fisher Chi-square	1.41198...	0.96512...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: PS
Date: 03/18/25 Time: 16:37
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.7429...	0.22876...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.60038...	0.72587...	3	63
ADF - Fisher Chi-square	3.08672...	0.79788...	3	63
PP - Fisher Chi-square	2.84068...	0.82856...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: PS
Date: 03/18/25 Time: 16:38
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.68523...	0.95402...	3	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	1.08877...	0.98202...	3	63
PP - Fisher Chi-square	1.03172...	0.98438...	3	66

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (58): اختبارات السكون للسلسلة DPS

نموذج وجود ثابت مع اتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(PS)
Date: 03/18/25 Time: 16:43
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.4851...	3.64282...	3	60
Breitung t-stat	-3.9308...	4.23261...	3	57
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.8391...	6.17264...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	24.3406...	0.00045...	3	60
PP - Fisher Chi-square	39.1043...	6.82819...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(PS)
Date: 03/18/25 Time: 16:45
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.7142...	1.21328...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.1795...	1.46071...	3	60
ADF - Fisher Chi-square	27.8390...	0.00010...	3	60
PP - Fisher Chi-square	36.3806...	2.32462...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

نموذج بدون وجود ثابت واتجاه زمني

Panel unit root test: Summary
Series: D(PS)
Date: 03/18/25 Time: 16:46
Sample: 2000 2022
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.3568...	4.23436...	3	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	34.2130...	6.11925...	3	60
PP - Fisher Chi-square	46.6990...	2.14840...	3	63

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (59): اختبارا التكامل المشترك على متغيرات النموذج

وجود قاطع دون اتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: HHICOMP FL FDI OT PS
Date: 03/24/25 Time: 17:13
Sample: 2000 2022
Included observations: 69
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.55486...	0.710505...	-0.58800...	0.7217...
Panel rho-Statistic	-0.57704...	0.281954...	-0.33525...	0.3687...
Panel PP-Statistic	-3.68079...	0.000116...	-3.20250...	0.0006...
Panel ADF-Statistic	-2.66469...	0.003852...	-2.68067...	0.0036...

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-0.18337...	0.4272503030803698
Group PP-Statistic	-4.04875...	2.574561432204847e-05
Group ADF-Statistic	-2.48135...	0.006544239502945178

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

وجود قاطع واتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: HHICOMP FL FDI OT PS
Date: 03/24/25 Time: 17:15
Sample: 2000 2022
Included observations: 69
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.33105...	0.908414...	-1.33735...	0.9094...
Panel rho-Statistic	0.105117...	0.541858...	0.382790...	0.6490...
Panel PP-Statistic	-5.17866...	1.117419...	-4.73031...	1.1208...
Panel ADF-Statistic	-3.69789...	0.000108...	-3.88619...	5.0913...

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.660783...	0.7456244739940669
Group PP-Statistic	-5.73049...	5.006961535128166e-09
Group ADF-Statistic	-3.14509...	0.0008301711675793448

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

عدم وجود قاطع واتجاه

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: HHICOMP FL FDI OT PS
Date: 03/24/25 Time: 17:16
Sample: 2000 2022
Included observations: 69
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.62090...	0.732670...	-0.66534...	0.7470...
Panel rho-Statistic	-1.05508...	0.145692...	-0.89810...	0.1845...
Panel PP-Statistic	-3.71727...	0.000100...	-3.45629...	0.0002...
Panel ADF-Statistic	-1.84654...	0.032406...	-1.98340...	0.0236...

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-0.91565...	0.1799245153346264
Group PP-Statistic	-4.90143...	4.75707025240305e-07
Group ADF-Statistic	-1.69411...	0.04512170448114416

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 13

الملحق رقم (60): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

```
. xtpmg d.LEDI d.LFLI d.LFDI d.LOT d.LDP, lr(l.LEDI LFLI LFDI LOT LDP) ec(ECT) mg replace

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)
```

D.LEDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LFLI	.7314396	.0955477	7.66	0.000	.5441695	.9187096
LFDI	.0404076	.266325	0.15	0.879	-.4815798	.562395
LOT	.1635434	2.616062	0.06	0.950	-4.963844	5.290931
LDP	.0027246	.1649656	0.02	0.987	-.3206021	.3260512
SR						
ECT	-.7219023	.2165037	-3.33	0.001	-1.146242	-.2975628
LFLI						
D1.	-.2040313	.5929256	-0.34	0.731	-1.366144	.9580815
LFDI						
D1.	.1002293	.1647688	0.61	0.543	-.2227116	.4231702
LOT						
D1.	.2411494	.6873644	0.35	0.726	-1.10606	1.588359
LDP						
D1.	-.1167432	.6152915	-0.19	0.850	-1.322692	1.089206
_cons	-3.295051	3.941208	-0.84	0.403	-11.01968	4.429575

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

الملحق رقم (61): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

```
. xtpmg d.LEDI d.LFLI d.LFDI d.LOT d.LDP, lr(l.LEDI LFLI LFDI LOT LDP) ec(ECT) pmg replace

Iteration 0:   log likelihood =  60.940762  (not concave)
Iteration 1:   log likelihood =  63.648123
Iteration 2:   log likelihood =  63.874839
Iteration 3:   log likelihood =  64.384672
Iteration 4:   log likelihood =  64.465236
Iteration 5:   log likelihood =  64.465695
Iteration 6:   log likelihood =  64.465695

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): ind                         Number of obs      =         63
Time Variable (t): year                         Number of groups   =          3
                                                Obs per group: min =         20
                                                               avg =       21.0
                                                               max =         22

                                                Log Likelihood     =    64.4657
```

D.LEDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LFLI	-.3708602	.4310677	-0.86	0.390	-1.215737	.4740169
LFDI	.2790521	.0927959	3.01	0.003	.0971755	.4609287
LOT	-1.339287	.419417	-3.19	0.001	-2.16133	-.5172451
LDP	.0418749	.2283696	0.18	0.855	-.4057213	.4894711
SR						
ECT	-.4455534	.0667101	-6.68	0.000	-.5763029	-.314804
LFLI						
D1.	-.023413	.5542067	-0.04	0.966	-1.109638	1.062812
LFDI						
D1.	.0510177	.141473	0.36	0.718	-.2262642	.3282997
LOT						
D1.	1.88008	1.799588	1.04	0.296	-1.647048	5.407209
LDP						
D1.	-.181063	.4641263	-0.39	0.696	-1.090734	.7286079
_cons	.9690765	.141985	6.83	0.000	.6907909	1.247362

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

الملحق رقم (62): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام DFE للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

```
. xtpmg d.LEDI d.LFLI d.LFDI d.LOT d.LDP, lr(l.LEDI LFLI LFDI LOT LDP) ec(ECT) dfe replace
```

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LFLI	-.7518047	.6227542	-1.21	0.227	-1.972381	.4687712
LFDI	.1154605	.1515869	0.76	0.446	-.1816444	.4125654
LOT	-.6005158	.7025134	-0.85	0.393	-1.977417	.7763851
LDP	.3140202	.3695538	0.85	0.395	-.410292	1.038332
SR						
ECT	-.458792	.1179913	-3.89	0.000	-.6900508	-.2275332
LFLI						
D1.	-.1960008	.456082	-0.43	0.667	-1.089905	.6979034
LFDI						
D1.	-.03988	.0555798	-0.72	0.473	-.1488143	.0690543
LOT						
D1.	1.307977	.7131499	1.83	0.067	-.0897707	2.705725
LDP						
D1.	.3208433	.3824241	0.84	0.401	-.4286941	1.070381
_cons	.3851374	.7478874	0.51	0.607	-1.080695	1.85097

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

الملحق رقم (63): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام MG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

```
. xtpmg d.LEDI d.LFLI d.LFDI , lr(l.LEDI LFLI LFDI ) ec(ECT) mg replace
```

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.LEDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LFLI	-.6143393	.8521678	-0.72	0.471	-2.284557	1.055879
LFDI	.1990525	.1081051	1.84	0.066	-.0128296	.4109346
SR						
ECT	-.584816	.2065467	-2.83	0.005	-.9896402	-.1799919
LFLI						
D1.	-.3947503	.5975328	-0.66	0.509	-1.565893	.7763925
LFDI						
D1.	.0091034	.030759	0.30	0.767	-.051183	.0693899
_cons	-.2553901	.7540936	-0.34	0.735	-1.733386	1.222606

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

الملحق رقم (64): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

```
. . xtpmg d.LEDI d.LFLI d.LFDI , lr(l.LEDI LFLI LFDI ) ec(ECT) pmg replace

Iteration 0:   log likelihood =  47.034829
Iteration 1:   log likelihood =  48.495457
Iteration 2:   log likelihood =  48.596738
Iteration 3:   log likelihood =  48.596978
Iteration 4:   log likelihood =  48.596978

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): ind                         Number of obs      =        63
Time Variable (t): year                         Number of groups   =         3
                                                Obs per group: min =        20
                                                              avg =      21.0
                                                              max =        22

                                                Log Likelihood     =  48.59698
```

D.LEDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LFLI	-1.134141	.2946201	-3.85	0.000	-1.711586	-.5566961
LFDI	.2901837	.1139552	2.55	0.011	.0668357	.5135317
SR						
ECT	-.4717009	.2222055	-2.12	0.034	-.9072156	-.0361861
LFLI						
D1.	-.3773816	.6016212	-0.63	0.530	-1.556538	.8017743
LFDI						
D1.	-.0172964	.0255907	-0.68	0.499	-.0674533	.0328606
_cons	.3429492	.113049	3.03	0.002	.1213773	.5645211

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

الملحق رقم (65): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام PMG للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

```
. xtpmg d.LEDI d.LFLI d.LFDI , lr(l.LEDI LFLI LFDI ) ec(ECT) dfe replace

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)
```

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LFLI	-.5760845	.3811608	-1.51	0.131	-1.323146	.170977
LFDI	.1743919	.1203055	1.45	0.147	-.0614025	.4101863
SR						
ECT	-.466747	.1114377	-4.19	0.000	-.6851609	-.2483331
LFLI						
D1.	-.4891186	.402837	-1.21	0.225	-1.278665	.3004275
LFDI						
D1.	-.0507243	.0503962	-1.01	0.314	-.1494991	.0480504
_cons	.0148112	.2666021	0.06	0.956	-.5077192	.5373417

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

الملحق رقم (66): اختبار Hausman للمفاضلة بين MG PMG

```
. hausman mg pmg, sigmamore

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       mg          pmg         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
        LFLI |  -.6143393    -1.134141         .5198017         .919431
        LFDI |   .1990525     .2901837        -.0911312         .044895
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         0.09
                Prob>chi2 =       0.9563
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stat 15

الملحق رقم (67): اختبار Hausman للمفاضلة بين MG DFE

```
. hausman mg dfe, sigmamore

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       mg          dfe         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
        LFLI |  -.6143393    -.7518047         .1374654          11.0522
        LFDI |   .1990525     .1154605          .083592         1.396089
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         0.02
                Prob>chi2 =       0.9910
```

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stat 15

الملحق رقم (68): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام PMG FULL للجزائر، الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد حذف المتغيرات الغير معنوية

```
. xtpmg d.LEDI d.LFLI d.LFDI , lr(l.LEDI LFLI LFDI ) ec(ECT)  full pmg replace

Iteration 0:   log likelihood =  47.034829
Iteration 1:   log likelihood =  48.495457
Iteration 2:   log likelihood =  48.596738
Iteration 3:   log likelihood =  48.596978
Iteration 4:   log likelihood =  48.596978

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as PMG)

Panel Variable (i): ind                       Number of obs      =        63
Time Variable (t): year                       Number of groups   =         3
                                              Obs per group: min =        20
                                                            avg =      21.0
                                                            max =        22

                                              Log Likelihood     =  48.59698
```

D.LEDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LFLI	-1.134141	.2946201	-3.85	0.000	-1.711586	-.5566961
LFDI	.2901837	.1139552	2.55	0.011	.0668357	.5135317
ind_1						
ECT	-.916052	.2188708	-4.19	0.000	-1.345031	-.4870731
LFLI						
D1.	-1.400192	.6699352	-2.09	0.037	-2.71324	-.0871426
LFDI						
D1.	.0223768	.2364289	0.09	0.925	-.4410154	.4857689
_cons	.5683748	.3505723	1.62	0.105	-.1187344	1.255484
ind_2						
ECT	-.2558411	.1246018	-2.05	0.040	-.5000563	-.011626
LFLI						
D1.	.682876	.7493524	0.91	0.362	-.7858278	2.15158
LFDI						
D1.	-.0651363	.0503179	-1.29	0.195	-.1637576	.0334849
_cons	.2151469	.1454372	1.48	0.139	-.0699048	.5001985
ind_3						
ECT	-.2432094	.0965676	-2.52	0.012	-.4324785	-.0539403
LFLI						
D1.	-.4148292	.3050996	-1.36	0.174	-1.012813	.183155
LFDI						
D1.	-.0091296	.0344881	-0.26	0.791	-.0767249	.0584658
_cons	.245326	.1298548	1.89	0.059	-.0091848	.4998368

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stat 15

الملحق رقم (69): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

```
. sktest resid

                    Skewness/Kurtosis tests for Normality
                                                      ------- joint -------
    Variable |        Obs  Pr(Skewness)  Pr(Kurtosis) adj chi2(2)    Prob>chi2
-------------+-------------------------------------------------------------------
       resid |         63      0.1576        0.6214        2.34          0.3108
```

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stat 15

الملحق رقم (70): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

```
------------------------------------------------------------------------------
Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z =  -0.56  Pr > z =  0.574
Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z =   0.44  Pr > z =  0.656
------------------------------------------------------------------------------
Sargan test of overid. restrictions: chi2(59)   =  62.80  Prob > chi2 =  0.343
  (Not robust, but not weakened by many instruments.)
Hansen test of overid. restrictions: chi2(59)   =   0.00  Prob > chi2 =  1.000
  (Robust, but weakened by many instruments.)

Difference-in-Hansen tests of exogeneity of instrument subsets:
  GMM instruments for levels
    Hansen test excluding group:     chi2(56)   =   0.00  Prob > chi2 =  1.000
    Difference (null H = exogenous): chi2(3)    =   0.00  Prob > chi2 =  1.000
  iv(LFLI LFDI)
    Hansen test excluding group:     chi2(58)   =   0.00  Prob > chi2 =  1.000
    Difference (null H = exogenous): chi2(1)    =  -0.00  Prob > chi2 =  1.000
```

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stat 15

الملحق رقم (71): اختبار التباين الغير متجانس للأخطاء

Source	chi2	df	p
Heteroskedasticity	2.61	5	0.7592
Skewness	3.55	2	0.1691
Kurtosis	1.11	1	0.2916
Total	7.28	8	0.5067

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stat 15

المراجع

المراجع:

العربية:

الكتب:

- مجموعة من الباحثين، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية-برلين، ألمانيا الطبعة الأولى أوت 2020.

ماكنون رونالد، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق، ترجمة صليب بطرس وسعاد الإسطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة واللقافة العالمية، 1996.

- العونية بن زكورة، أثر التحرير المالي والمصرفي على الصناعة المصرفية، دار النشر Noor publishing، 2017.

- عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2015.

- حمزة كريم حسن، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الأولى، 2011.

- خير الله خليفة توفيق خير الدين، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية – رؤية شرعية إقتصادية دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015.

- عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة المسيلة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2014.

- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى، 2012.

الأطروحات:

- نورة زيان، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، نشرت، 2019.

- عبد الصمد بن عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة سيدي بلعباس، 2020-2021.

- بن عمر لعوج، أثر التحرير المالي على الوساطة المالية دراسة قياسية لعينة من 22 دولة نامية خلال الفترة (1995-2017) باستعمال تحليل بيانات بانل، أطروحة دكتوراه تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020.

- ناصر صلاح الدين غربي، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس، شهادة ماجيستر تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2006-2007.

- فضيلة زواوي، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالي المؤسسة، جامعة بومرداس، 2015-2016.

- علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018.

- بلقاسم بن علال، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة تلمسان، سنة 2013-2014.

- سيد أحمد كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.

– آمنة بن دحمان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية بإستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989–2014، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصاد النقد المالي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان– السنة الجامعية: 2015–2016.

– سيد احمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2005–2006.

– كريمة جحنين، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2018)، جامعة الجزائر 03، 2020–2021.

– علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، فرع تحليل اقتصادي، السنة 2005–2006.

– ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990–2020)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، تخصص نقود ومؤسسات مالية، السنة 2022.

– عبد الحق بدروني ، أطروحة دكتوراه، قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر– جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، السنة 2021–2022.

– نصر حميداتو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000–2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، جامعة عبد الحميد بن باديس، السنة الجامعية 2018–2019.

– صونيا جواني، أطروحة دكتوراه، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008–2021، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2023–2024.

- ايمان طاهري، التحرير المالي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية (حالة بعض دول MENA)، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، السنة الجامعية 2022-2023.

- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2016-2017.

- كنزة مجاهد ، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال panel data analysis، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016.

المقالات:

- حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 10، العدد 1ن السنة 2020.

- د. شارف نوردين، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر لتبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة شلف، العدد (12)، 2018.

- د العابد لزهر، لوصيف عمار، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد ب، ص.ص.07- 22، 2019.

- بن عطية الشارف بن عطية سفيان، بوحفص حاكم، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة وهران-2، 2018.

- أسماء بللعما ، دحمان بن عبد الفتاح ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018.

- أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، شمال اقتصاديات مجلة، المجلد 14، العدد 19، 2018.

- الخطيب ممدوح عوض، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، م 26، العلوم الإدارية 2، الرياض 2014.

- فرج ماردين محسوم، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية، جويلية 2018.

- بلال راحو، علاقة التحرير المالي بحدوث الأزمات المالية – تجربة بعض الدول، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2020.

- مدياني محمد، فاطمة الزهراء طلحاوي، التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الحقيقة، العدد 38، السنة 2016.

- بوعالق نورة، وآخرون، فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2019-مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العـدد 01 السنة 2022.

- بن يحي يحي ، محفوظ مراد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 03، 2019.

- زيان نورة، شويكات محمد، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2018.

- حمادي مريم، دردوري لحسن، قياس أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 01، 2021.

- بن عومر سنوسي، خروبي محمد، تحليل أثر القروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 10، 2019.

- مازن عيسى الشيخ راضي، عقيل كنيوي طعيمه، دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 01، العدد 67، 2022.

- أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، المجلد 2013، العدد 04، 2013.

– الطيب فتان، نوال بوشنتوف، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2016، دفاتر Mecas، المجلد 15، العدد 01، السنة 2019.

- جمال دقيش، الطيب مزوري، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل استخدام مؤشر KAOPEN دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2016 باستخدام نموذج ARDL، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، السنة 2021.

– يحي بن يحي، ليليا طاع الله، استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لدراسة تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 06، السنة 2021.

– صليحة خنوش ، واقع الاقتصاد السياحي في الجزائر واثره على الاقتصاد الوطني، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 03، 2017.

– هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020.

– زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001–2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، 2017.

– كهينة رشام، آسيا قاسيمي، الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآفاقها في ظل النموذج الجديد للنمو 2016–2030، مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، المجلد 03، العدد 01، 2023.

– أمحمد بن عدة، محمد لكحل، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020–2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، 2022.

– خليفة عزي، زكرياء مسعودي، رياض زلاسي، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021.

– طلال عباسي، إلهام بوجعدار، دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الاشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، السنة 2020.

– فضيلة زواري، معمر شدري سعاد، محمد قرتلي، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990–2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، السنة 2021.

– جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988–2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، السنة 2020.

– سعدان منصوري، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14(01)، مارس .2018

– أحلام يونسي، الطاقات المتجددة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01 السنة 2023.

– وسيلة بوقنتش ، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.

– بقة كريمة، علي عز الدين، التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط –الامارات العربية المتحدة – أنموذجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (09)، العدد 02، 2024.

– شهاب، خالد أرحيل ، دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2000–2019، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي آفلو، المجلد 03، العدد 01، السنة 2021.

– السلمي نواف حبيب الله، قياس أثر السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 51، السنة 2023.

– شبيب عبد الرزاق إبراهيم، سعيد علي محمد العبيدي، استخدام نموذج ARDL في تحليل أثر التحرير المالي في أداء سوق الامارات للأوراق المالية للمدة 2006–2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد خاص ج2، 2020، جامعة تكريت، السنة 2024.

– العقون زهرة، العقون أم الخير، دراسة وصفية تحليلية لنماذج البانل، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 06، 2021.

المداخلات:

– د. صفيح صادق، ط عامر عامر أسيا، مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980 – 2016 دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة معسكر.

– محمد بن بوزيان، ناصر صلاح الدين غربي، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار: دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني 5–6 ماي 2009، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة.

الأوراق البحثية:

– الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، الإصدار رقم 03، 2004

المواقع الالكترونية:

– نعيم صباح جراح، فايزة حسن مسجت، قاسم محمد دهش، دور سوق العراق للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية–دراسة قياسية، https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/publications/1630216422.pdf، بتاريخ 2023/08/15 على الساعة 18:33.

– تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات، موقع http://www.ons.dz

– تقارير وزارة المالية dgpp.mf.gov.dz

-https://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc

https://ar.wikipedia.org/wiki الموارد_الطبيعية_في_الجزائر#الثروات_المعدنيّة

https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS?view=cha -

https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx -

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1668510

-https://great-saudia.net/news1764.html

https://www.sama.gov.sa/ar-sa

الاقتصادي/4464625/مصارف-الإمارات---محرك-نمو-الاقتصاد-الوطني

https://www.aletihad.ae/news

ttps://www.amf.org.ae

صندوق النقد الدولي+ صندوق النقد العربي

الأجنبية:

الكتب:

- Nafziger E. Wayne, Economic Development, Fourth Edition, Cambridge university press, 2006.

-Leontief Wassily, Input-Output Economics, Oxford University Press, Second Edition, Oxford, 1986.

-Walter Bagehot: Lombard Street: A Description of the Money Market, London: Henry S. King and Co,1873.

-Joseph A. Schumpeter, The theory of Economic Development, An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts., 1934.

- Raymond William. Goldsmith, Financial structure and development, CT: Yale University Press, 1969.

-Asli Demirguc-Kunt and Rose Levine, Financial Structure and Economic Growth, A Cross-Country Comparison of Banks, Markets, and Development, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2001.

-John G. Gurley and E. S. Shaw, Money in a theory of finance, Brookings Institution, Washington, 1960.

-Régis Bourbonnais, Econométrie Manuel et Exercices Corrigés , 7e édition, Paris, 2009.

الأطروحات:

-Nußmann Dominik, The Coinsurance Effect of Corporate Diversification, Doctoral thesis, university of Cologne, Germany, 2017.

- David Paul-Emile, l'Impact de la Diversité Industrielle et du Capital Humain sur la Croissance Economique des Villes Canadiennes, Université du Québec, Octobre, 2004.

- Kaulich Florian, Diversification and Economic Development, Majister's Degree in Economic and Social Science, University of Vien, July, 2010.

- Mamane Boukari, La théorie de la libéralisation financière face aux enjeux du financement du développement en Afrique subsaharienne, Thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'Université de Bordeaux , 2014.

- Aka Emmanuel Brou, Le Rôle des marchés de capitaux dans la croissance et le développement économique, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, 2005.

- Mahjouba Zaiter Lahimer, L'impact des entrées de capitaux privé sur la croissance économique dans les payé en developpement, Thése pour l'obtention du titre de Docteur en Science Economique, Dauphine Université Paris, 2011.

- Zahir NASRI, Développement financier, structure financière et croissance économiques : Analyse appliqué au cas Algérien (1970-2015), Doctorat en Sciences Option : Sciences économiques, UNIVERSITE FERHAT ABBAS-SETIF, 2019-2020.

المقالات:

-H Igor Ansoff, Strategies for Diversification, Harvard Business Review ,1957.

-Kamgna Séverin Yves, Diversification Economique en Afrique Centrale : Etats des Lieux et Enseignements, MPRA, number 9602,2007.

-Berthélemy Jean-Claude, Commerce International et Diversification Économique, Revue d'économie politique, 2005/5 Vol. 115.

-Hakim Ben Hammouda, Stephen N. Karingi, Angelica E. Njuguna, Mustapha Sadni Jallab, Growth, Productivity and Diversification in Africa, Journal of Productivity Analysis, 2010.

-Lumbs Jean, Wacziarg Romain, Stages of Diversification, London Business School and CEPR, Stanford University and NBER, 2002.

-Acar William, Sankaran Kizhekepat, the myth of the unique decomposability: specializing the herfindahl and entropy measures, strategic management journal, 20 (10): 969-975 [october 1999].

-Hakim Ben Hammouda et d'autres, d'une Diversification Spontanée à une Diversification Organisée, Revue économique – vol. 60, N° 1, janvier 2009

-Mohammed Dhannoon Mohammed, and others, Economic Diversification and Government Sustainable Supply Chain Governance: An Empirical Approach on Government Expenditure of Iraq, Int. J Sup. Chain. Mgt, Vol. 7, No. 6, December 2018.

-Lotfi Bilal, Karim Mohamed, Export Diversification and Economic Growth in Morocco: An Econometric Analysis, University of Mohammed V, Rabat, Morocco, Applied Economics and Finance, Vol. 4, No. 6; November 2017

-Levine Rose, Finance entrepreneurship and growth: theory and evidence, Journal of Monetary Economics, 32, 1993

-Ouachem farida et autres, Impact de la libéralisation financière sur l'économie Algéeienne, Revue Algérienne des Etudes Financières et Bancaires, vol 04, N 01,2018

- Noumedia Bouaichi, Farid Yaici, libéralisation financière et développement financier : approche comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14 (2014).

- Dr Brahim Gana, L'impact du marché boursier sur le développement financière Algérie : Analyses et perspectives, Revue finance et marchés, Volume 4/ Numéro 8/ 2018.

- Baptiste Venet, Libéralisation financière et développement économique, Une revue critique de la littérature. In : Revue d'économie financière, n°29, 1994, p 88.

-Baptiste Venet, Libéralisation Financière et Développement Economique Revue d'économie financière, n°29, 1994.

- Lillian Kamal, Financial Development, Financial Repression, And Growth in Developing Economies, International Business & Economics Research Journal January 2012 Volume 11, Number 1, University of Hartford, USA.

- Were, Joseph Nzomoi, Nelson Rutto (2012) « Assessing the Impact of Private Sector Credit on Economic Performance:Evidence from Sectoral Panel Data for Kenya » International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 3, pp 182-190.

- Garba Salisu Balago « Nexus between Bank Credit and Economic Growth in Nigeria: Evidence from VEC Model » Open Access Library Journal, 1: e952, http://dx.doi.org/10.4236/oalib.1100952, 2014.

- Dr. Kennedy Imafidon, Joy Itoya « An Analysis of the Contribution of Commercial Banks to Small Scale Enterprises on the Growth of the Nigeria Economy » International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1).204,pp 256-263.

-Ndubuisi Paul, Commercial Banks' Sectoral Credit Allocation and Growth of Nigeria Economy: An Impact Analysis (1994-2015), International Journal of Arts and Humanities (IJAH), Vol. 6 (4), S/No 23, 2017.

- Odufuye Benson Mayowa, Bank Credits and its Impact on Nigerian Economy Growth, International Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences, Volume7, Number 3, 2017.

-Mercy J. Kiprop and others, Effect of Financial Development on Economic Growth in Kenya: evidence from time series analysis, Journal of Business and Social Sciences, Vol. 3, No. 11, February 2015.

- Tomola M. Obamuyi, Bukola A. Faloye, Finance and Economic Growth of Nigeria, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 9, Issue 1 Ver. IV (Jan.-Feb .2018).

- Okello John Paul and others, Banking Development and Economic Growth in Rwanda, African Journal of Business and Industry, Vol/1, No.1, October 2015.

- Mert Topcu & Serap Çoban, Financial development and firm growth in Turkish manufacturing industry: evidence from heterogeneous panel based non-causality test, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, VOL. 30, NO. 1, 15 Oct 2017.

- Ogechi Adeola, Olaniyi Evans, FINANCIAL INCLUSION, FINANCIAL DEVELOPMENT, AND ECONOMIC DIVERSIFICATION IN NIGERIA, The Journal of Developing Areas, Volume 51, No. 3, 2017.

- Zhenhui Xu, Sudeshna Pal, The effects of financial liberalization on productivity: Evidence from India's manufacturing sector, Journal of Management Science and Engineering, 7 (2022).

- Foluso A. Akinsola & Nicholas M. Odhiambo, The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa, , Cogent Economics & Finance, 5:1, 2017.

- Iman Sharif, Bank credit and economic activity, Journal of Business & Policy Research, Volume 5. Number 1. July 2010.

-Croitoru Alin, Schumpeter, J.A., 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Opie, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.): Transaction Publishers, JOURNAL OF COMPARATIVE RESEARCH IN ANTHROPOLOGY AND SOCIOLOGY, Volume 3, Number 2, Winter 2012.

-Teshager Mazengia, Misikir Bezabih & Fasika Chekol, Financial development and export diversification in Ethiopia: ARDL approach, Cogent Economics & Finance, 11, 2023.

-DERMECHI Feriel _ZAKANE Ahmed, LES FACTEURS BUDGETAIRES ET FINANCIERS POUR UNE DIVERSIFICATION ECONOMIQUE SOLIDE (CAS DE L'ALGERIE), Revue du Lareiid, Volume 4, Numéro 1, 2018.

- ZSOLT BECSI AND PING WANG, Financial Development and Growth, Economic review (Federal Reserve Bank of Atlanta) · Fourth Quarter January 1997.

-Jude C. EGGOH, « Développement financier et croissance : Une synthèse des contributions pionnières », Laboratoire d'Economie d'Orléans, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, n° 2009-18.

-Ross Levine, Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, Vol. 35, No. 2. (Jun., 1997).

-Hashem Pesaran, Ron P. Smith, Yongcheol Shin, Pooled Mean Group Estimation Of Dynamic Heterogeneous Panels, the American Statistical Association, October, 2004.

- Kazi Sohag, Rawshan Ara Begum, Dynamic impact of financial development on economic growth:Heterogeneous panel data analysis of island economies, International Journal of Economic Policy in Emerging Economies,, March 2015, p 84-85.

-Sekali & Lakhloufi, Développement financier et croissance économique dans la région MENA : Une approche en données de panel, Alternatives Managériales et Economiques, Revue AME, Vol 4, No 2 (Avril, 2022)

التقارير:

-Hvidt Martin, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, The London School of Economics, Jnuary 2013, Number 27.

-OECD United Nations, Economic Diversification in Africa, a review of selected countries, 2001.

-African Development Bank Group, Private Sector led Economic Diversification and Development in Sudan, 2016.

-Asian Development Bank, Republic of Azerbaijan: Development of Nonbank Finance and Alternative Financial Instruments for Economic Diversification, Technical Assistance Report, November 2018.

الأوراق البحثية:

-United Nations Industrial Development Organization, Diversification vs. Specialization as Alternative Strategies for Economic Development, 2012.

-Commission of growth and Development, Export Diversification and Economic Growth, 2008.

-Palan, Nicole, Measurement of Specialization the Choice of Indices, FIW Working Paper Vienna 2010, No 62

-Hardy Danial C, Enoch Charles, Reserve Requirement and Monetary Management, International Monetary Fund IMF, Working paper, 1993.

-Mohamed El Erian, M Yaqub , Currency Substitution in Egypt and the Yemen Arabic Republic, a comparative quantitative analysis, IMF working paper, 1987

-Edison Hali J., Klein Michael W., and others, Capital Account Liberalization and Economic Performance: Survey and Synthesis, IMF Working Papers · January 2002.

-Beck Thorsten, Levine Ross, Stock Markets, Banks, and Growth: Panel Evidence, National Bureau of Economic Research, July 2002.

-Moshin S. Khan and Abdelhak S.Senhadji, Financial Development and Economic Growth : An Overview, IMF Working Paper, December 2000.

-United Nations, the concept of economic diversification, in the context of response measures.

-Donald.J. Mathieson, Financial Reforms and Capital Flows in a Developing Economy, International Monetary Fund IMF.

-Augustin Kwasi FOSU, Abdul Fatawu ABASS, Domestic Credit and Export Diversification: Africa from a Global Perspective, Department of Economics Working Paper Series, University of Pretoria, 2019

- Simone Manganelli, Alexander Popov, FINANCE AND DIVERSIFICATION, WORKING PAPER SERIES NO 1259 / OCTOBER 2010.

- International Labour Office, Role of the Central Bank in supporting economic diversification and productive employment in Cambodia, Working Paper No. 175, 2015.